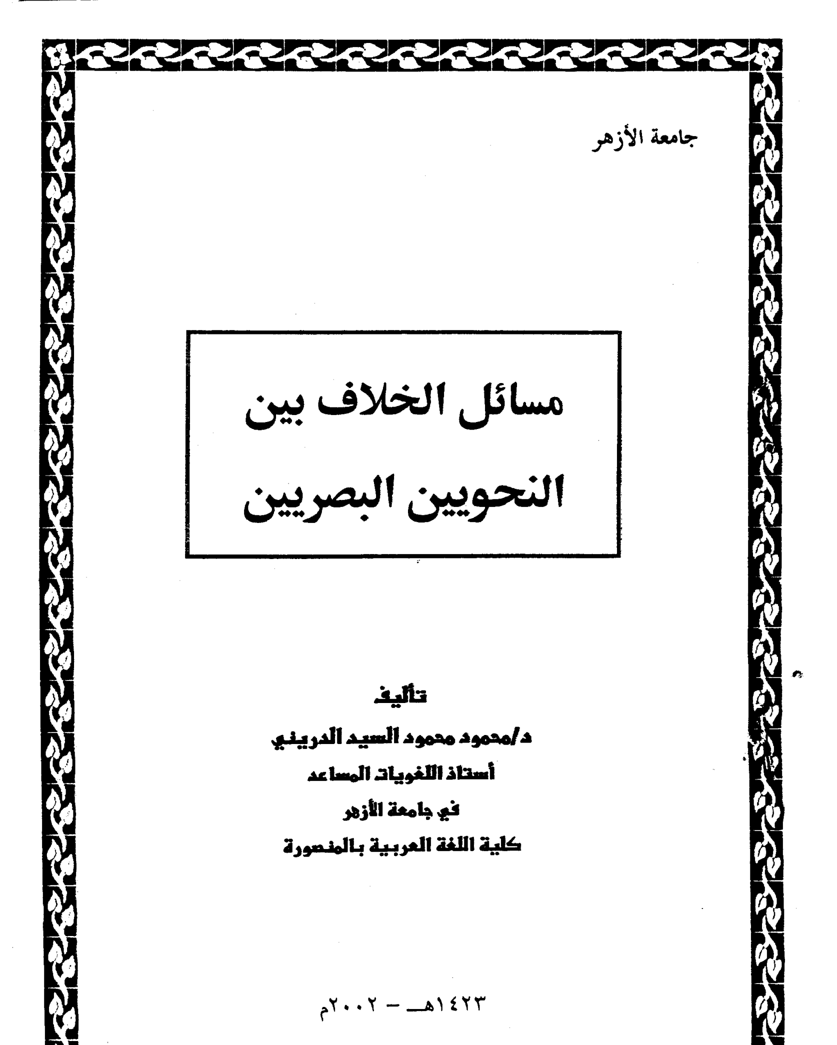
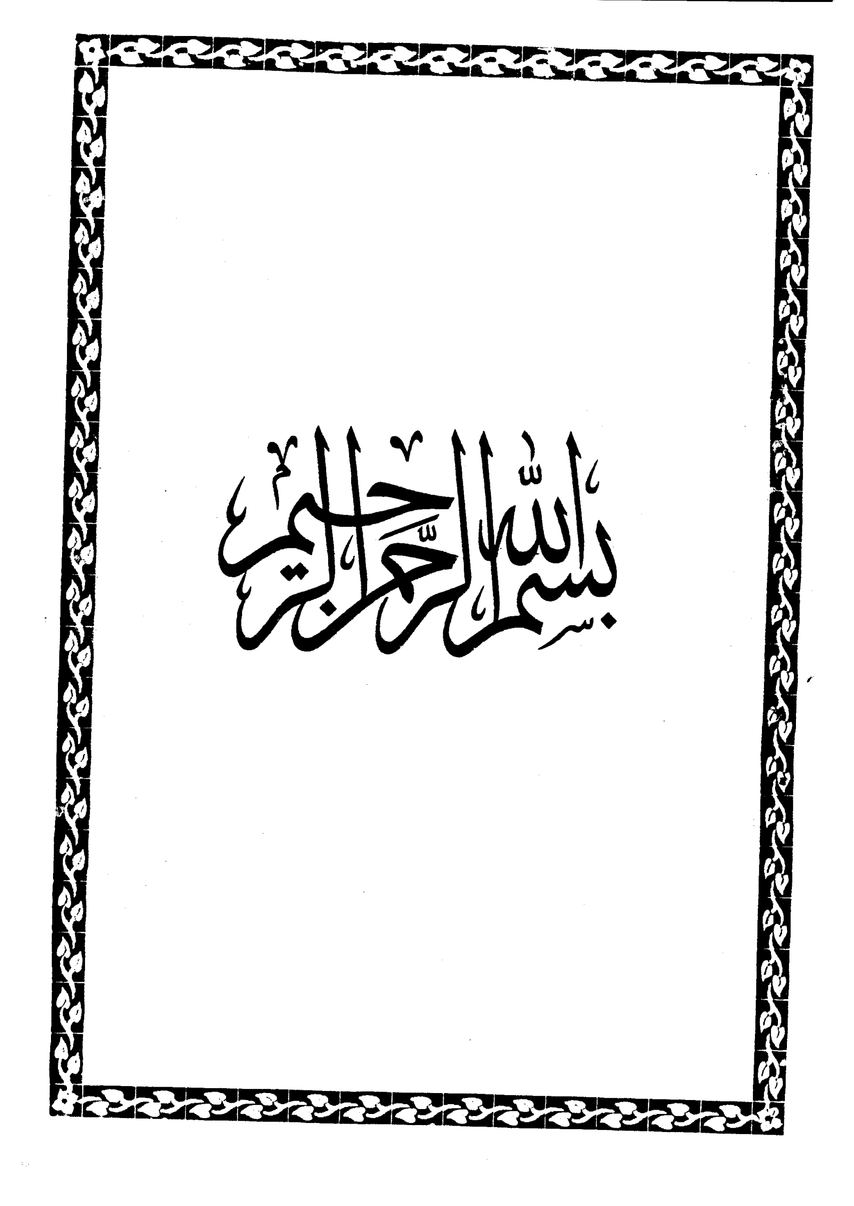


جامعة الأزهر

مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

تأليف
د/محمود محمود السيد الدريني
أستاذ اللغويات المساعد
في جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى خير من نطق بالضاد وأهدى الناس
إلى سبيل الرشــــاد ؛ إلـــى رحمـــة الله
للعالمين وخير الخلق أجمعيـــن ســـيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا البحث

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقــدمــــة

الحمد لله ولي النعم ، وخالق الخلق من العدم ، ومقسم الأرزاق منـــذ القدم ، والصلاة والسلام على خير العرب والعجم سيدنا محمـــد ﷺ إمـــام المتقين وقائد الغر المحجلين ورحمة الله للعالمين ، وعلى آله وصحبه أولى النهى ومصابيح الدجى.

وبعــد :

فقد كلفت من قبل اللجنة العلمية الدائمة حفظ الله أعضاءهـــا ورفـــع شأنها، بالبحث عن مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، فقمت علـــى التو جامعاً لمسائل الخلاف دارسًا لها ناظراً فيها فوجدتها كثيرة وفـــيرة ، فحرصت على جمع الأهم منها ، وخاصة المسائل التي تثرى الفكر وتخدم الدرس النحوي ، فكان لي منها جملة ليست بالقليلة نظرت فيـــها وبينـــت الخلاف ، ثم رجحت ما بدا لي ترجيحه بأدلة يدعمها السماع أو القيـاس أو هما معا ، أو التعليل غير المسرف ؛ محاولاً صياغة ذلك في أسلوب سهل ميسر بعيد عن غموض العبارة وإسهاب الكلام بُغْية الإفادة منـــها ويســر الوقوف عليها .

ومما لاشك فيه أن مسائل الخلاف تثري الفكر ، وتنشئ جـــواً مـــن التنافس المحمود عواقبه ، فتصبح مادة تعمق الفكر وتوقظ الذهن وتوقفنـــا على مرونة لغتنا وسعة معانيها ، وتعدد طرائق الاستعمال فيها .

وقد كان الخلاف بين البصريين أمراً طبعيًا تفرضه طبيعـــة الواقـــع اللغوي الذي يحتكمون إليه ويعولون في أحكامهم عليه .

والخلاف أمر طَبَعِيٌّ بين الناس ، فكما يختلفون في الشـــكل واللـــون واللغة ، فلا ريب أنهم يختلفون في طريقة التفكير والقدرة على الاســتيعاب والاستنباط والحفظ ، ومن ثم يكون اختلافهم في العلوم والمعارف ومنـــها النحو ؛ فالخلاف بين أبناء المدرسة البصرية أمر مـــألوف غـــير مســـتنكر فالإنسان جبل على حب الغلبة والظهور وخاصة أمام الناس ، فلو أن اثنين

اختلفا فيما بينهما في مسألة ما بعيدا عن أعيُن الناس لجنح أحدهما إلى رأي الآخر وخرجا من الخلاف ، أما إذا كانت المسألة المختلف فيها بينهما أمام مرأى ومسمع من الناس لحاول كل منهما أن يظهر نفسه ويبين عن قدر علمه لتزداد منزلته أمام الناس إن كان له السبق والغلبة .

ولا يخفى على أحد أن خلاف النحويين عامة والبصريين منهم خاصة كان مَبْعَثَهُ حُبُّ الظهور وإثباتُ الذات ، فالأخفش تلميذ سيبويه راح إليه يومًا ليناظره فقال له : ناظرتك لأستفيد منك ، فقال له : أتراني أشك في هذا؟

فجُلُّ خلافاتهم مبنية على وجهة النظر الخاصة دون مصادرة لرأي الآخرين ، خلافات يَسُودها احترام الخلفِ منهم للسلفِ هَدَفُهَا الْوصولُ بالدرس النحوي إلى أسْمَى غاياته وأعلى درجاته ، إلا ما كان من المبرد في تغليطه لسيبويه في مسائل لم تسلم له ، ورده الرواية كثيرا وتخطئته القراء وهو أمرٌ لم يحمده الناس عليه .

والنحو وليد البصرة ، عني به علماؤها ، فعلى يدهم أخذ ينمو شيئاً فشيئا ، وتطور حينا بعد حين إلى أن تسلم رايته الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي مد تلميذه الذكي سيبويه بعلمه فنضج النحو على يده واكتمل ، وبفضله اتضحت معالم المدرسة البصرية واستقرت قواعدها وتحددت مناهجها ، وتميزت مسائلها .

وإذا كانت الجهود الأولى للنحاة الذين سبقوا سيبويه تمثل طوْرًا من التجدد والنمو ، فهي بذور طيبة ، بيد أنها لم تنضج ثمارها ولم تؤتِ أكلها إلا على يد سيبويه ، فكتابه الذي بَذ به أترابه وفاق به أقرانه وعَزَّ على من بعده يُعَدُّ – بحق – قبلة النحو ومَصْدَرَهُ ومَعِينَهُ الذي لا ينضب ، فمن معينه أخذ النحاة على امتداد العصور والأزمنة ، ومن أقيسته وقضاياه تعددت مسائله وتوسعت توجيهاته التي تضيق عن الحصر .

وقد أخذت الخلافات النحوية قبل سيبويه أنماطًا متنوعة : فمنها خلافات النحويين وعامة الناس ، وكان الخلاف في هذا النمط يقع عرضا ، فلم يكن خلافا بالمعنى الدقيق ، لأنه خلاف من جانب واحد أشبه ما يكون بالنصائح والتوجيهات للمخطئ من عامة الناس ، وهذا النحو لم يكن

مقصورا على علماء النحو بل يشاركهم في ذلك جمع من الحكام والأعراب، فهذا أعرابي يسمع إماماً يقرأ : ﴿ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ ﴾[١] بفتح التاء في "تنكحوا" فقال الأعرابي : سبحان الله هذا قبل الإسلام قبيح فكيف بعده ، والصواب بضم التاء[٢].

ويروى أن غلاماً دخل على زياد فقال له : "إن أبونا مات وإن أخينا وثب مال أبانا فأكله" فأما زياد فقال : الذي أضعت من لسانك أضر عليك مما أضعت من مالك ، وأما القاضي فقال: فلا رحم الله أباك ، ولا نيح عظم أخيك قم في لعنة الله"[٣].

ويروى أن إماماً اسمه أبو الزناد قرأ يوماً على المنبر : يا ليتها كانت القاضية" فضم التاء ، فقال عمر بن عبدالعزيز وكان تحت المنبر: يا ليتها كانت القاضية عليك وأراحنا الله منك"[٤].

ومن ذلك إرشاد يحيى بن يعمر الحجاج إلى موطن لحنه في القرآن الكريم[٥].

ومن أنماط الخلاف الخلاف بين النحويين والشعراء وأشهرها الخلاف بين ابن أبي إسحاق والفرزدق والتي منها أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع * من المال إلا مسحتا أو مجلف

فقال له : على أي شيء ترفع "أو مجلف" فقال: على ما يسوءك وينوءك، قال أبو عمرو: أصبت وهو جائز على المعنى أي لم يبق سواه[٦] .

ويتضح مما دار بين الفرزدق وابن أبي إسحاق رد الثاني قول الأول لمخالفته القياس إذ المقتضى أن تكون "أو مجلف" منصوبة" عطفاً بـ"أو" على "مسحت" وابن أبي إسحاق كان شديد التجريد للقياس ، ويرى الخروج

(١) البقرة : ٢٢١ .
(٢) عيون الأخبار ص١٥٥ ، ١٥٦ .
(٣) البيان والتبيين ٢/٢٢٢ .
(٤) من تاريخ النحو/ سعيد الأفغاني ص١٥ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٥ .
(٦) السابق ص٢٠ .

عنه أمرا غير محمود ، في حين أن أبا عمرو صحح قـول الفـرزدق "أو مجلف" وجعل رفعه بتقدير فعل محذوف ، لأنه كان يُعْنَـى بالروايـة ولا يرى وَجْهًا لتخطئة العربي ما وُجِدَ لقوله وجه يُحْمَلُ عليه .

ومن أنماط الخلاف خلافات النحويين البصريين أنفسهم ، وهذا النمـط من الخلاف يمثل ظاهرة النضوج والتفكير النحوي القـائم علـى أسـس وضوابط محكمة ، فلم يعد الحكم النحوي مسلماً به بل يجب لتأكيد الحكـم وتقويته وبيان صحته أن يؤتي بالبراهين والعلل المؤيدة لذلك .

فالخلاف بين البصريين لم يكن في بداية الأمر سوى مذاكرة وحكايـة للأقوال المخالفة والرد عليها أحيانا في ظل المنافسة الهادئة المتزنة .

ولم يأخذ الخلاف بين البصريين طابع الحدة والشـدة إلا علـى يـد الأخفش فقد خالف شيخه سيبويه في مسائل كثيرة لم تسـلم لـه إلا فـي الندر اليسير وفتح بهذا باب الخلاف عليه فخالفـه؛ الجرمـي والمـازني والمبرد ، وكان المبرد أكثرهم خلافا عن سيبويه وأكثرهم حـدة وشـدة ، فقد نقد المبرد سيبويه في ثلاث وثلاثين ومائة مسألة ، وتقلـب صفحـات المقتضب لتقف على جديد أتى به المبرد فلا تجد غير ما جاء به سـيبويه في الكتاب ، يُرْوَى أنَّ أبا علي الفارسي قال: "نظرت في كتاب المقتضـب فما انتفعت بشَيْءٍ إلاّ بمسألة واحدة وهي ، وقـوع "إذا" جوابـاً للشـرط فـي قولـه تعالـى[1] : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [2].

هذا وقد اشتمل البحث على مقدمة ، وتمـهيد ، وبـابين وخاتمـة ، وفهارس فنية مبينة .

فأمَّا المقدمة ، فقد تحدثت فيها عن أهمية دراسة مسائل الخلاف ، ثـم أشرت فيها إلى أسباب الخلاف بين أبناء المدرسة البصرية إشارة موجـزة اعتمادًا عما ذكرناه من أسباب الخلاف في فصل مستقل .

---

(١) الروم ٣٦ .
(٢) نزهة الألباء ص١٧٢ .

وأمّا التمهيد فجاء بعنوان : شيوع اللحن ووضع النحو ، وقد اشــتمل على مبحثين:

المبحث الأول: شيوع اللحن ، وآثرنا هذا التعبير ، لأنّه أدق من قــول بعضهم: ظهور اللحن ، لأنّ اللحن كان موجودا في صدر الإسلام وقبله بيد أنّه لم يكن خطيرًا إلى الحد الذي يتحتم معه وضع شيء من الضوابــط أو القواعد النحوية .

المبحث الثاني: وضع النحو ، وفيه تحدثت عن الواضع الأول لعلــم النحو معتمداً على الروايات الواردة في ذلك ناظرًا فيها بعيــن المبصــر المفكر والناقد الحصيف المدقق ، وقضيت بأنّ الواضع لعلم النحو هو أبــو الأسود الدؤلي بإيعازٍ من الإمام علي ﷺ.

وأما الباب الأول فجاء بعنوان : أشهر علماء البصرة قبْــل التدويــن وخلافاتهم النحوية ، وقد اشتمل على عَشْرَةِ فصولٍ :

الفصل الأول : أبو الأسود الدؤلي وجهوده النحوية .

الفصل الثاني : عبدالرحمن بن هرمز وجهوده النحوية .

الفصل الثالث : نصر بن عاصم وجهوده النحوية .

الفصل الرابع : يحيى بن يعمر وجهوده النحوية .

الفصل الخامس : عنبسة الفيل وجهوده النحوية .

الفصل السادس : ميمون الأقرن وجهوده النحوية .

الفصل السابع : عبدالله بن إسحاق وجهوده النحوية .

الفصل الثامن : عيسى بن عمر وجهوده النحوية .

الفصل التاسع : أبو عمرو بن العلاء وجهوده النحوية .

الفصل العاشر : يونس بن حبيب وجهوده النحوية .

وجاء العمل في هذه الفصول مشتملاً على ذكر ترجمة موجزة لكــل عالم موضحا فيها اسمه ولقبه وكنيته ومقدار علمه وجهوده فــي الــدرس النحوي ومدى تأثيره في من بعده ثم أذكر خلافاته عن غيره .

وأما الباب الثاني فجاء بعنوان : "مسائل الخلاف بين النحويين البصريين وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وقد اشتمل هذا الفصل على جمع المسائل الخلافية بين النحويين البصريين ودراستها محاولا ترتيبها وفق ترتيب الناظم في الألفية.

الفصل الثاني : وقد جاء بعنوان الأصول النحوية عند البصريين ومصادرها وقد بينت فيه أن البصريين قد أخذوا بالسماع والقياس بيد أنهم قصروا أخذهم عن قبائل بعينها ممن وثقوا في فصاحتهم على الكثير المطرد لا على القليل الشاذ .

الفصل الثالث : وقد جاء مشتملاً على أسباب الخلاف بين النحويين البصريين .

وأما الخاتمة فقد أودعتها ما جنيته سن ثمار هذا البحث .

ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية المبينة .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يكتب له القبول عند قارئيه وناظريه ، فإنه ولي ذلك والقادر عليه .

د/ محمود محمود السيد الحريني
أستاذ اللغويات المساعد
بجامعة الأزهر - كلية اللغة العربية
بالمنصورة

شيوع اللحن ووضع النحو

تمهيد :

أ – شيوع اللحن:

جُلّ الدّارسين – قدَامى ومحدثين – يَرَوْن أنَّ الباعث إلى وضع النحـو هو شيوع اللحن واستشراؤه على الألسنة بَعْدَ مجيء الإسلام ، وفتح الفتوح الكثيرة على المسلمين ، وما نتج عنه دخول أعداد كبيرة من الأعاجم فيه ، واختلاطهم بالعرب اختلاطاً وثيقاً عن طريق المصاهرة والعيـــش معــاً ، فضعفت السليقة اللغوية العربية ، وخاصة أنَّ اللحن لم يتوقف عند الأعاجم الوافدين على العرب ، وإنّما تجاوزهم إلى العرب الخلص أيضا ؛ وهـــذا يَعْني أنَّ اللغة العربية قبل الإسلام عاشت في أحضان شبه الجزيرة العربية متماسكة البنيان غير مشوبة بلوثه الأعجام ، قال أحمد أميـــن[١]: "كـــانت جزيرة العرب سليمة المنطِق قبل الفتح ؛ وقبل دخول الأعاجم في الإسلام، ثُمّ بدأ اللحن يَفْشُو فيها" .

وقدْ قوبل اللحن مُذ بدايته بالاستهجان الشديد لأنّه شيءٌ ينفر منه الطبع ويأباه الذوق الرفيع قال رسول الله ﷺ[٢]: أنا مِنْ قُرَيْش ونشأت في بنـــي سعد ، فأنّى لي اللحن" ويقول ﷺ طالباً من أصحابه أنْ يُرْشدوا من ضَـــلّ بحضرته[٣]: أرشدوا أخاكم فإنَّه قدْ ضَلّ " ويقول[٤]: أصلحوا أخاكم رحـــم الله امرءاً أصلح من لسانه" .

ويرى أبو بكر الصديق ﷺ أنّ الإسقاط في اللغة خَيْرٌ من الوقوع فـــي اللحن ، قال[٥]: لأنْ أقرَأ فأسقط أحَبُّ إليّ من أنْ أقـــرأ فـــألحن" ، وكـــان عُمرَ بن الخطاب ﷺ مهتماً بالنحو حريصاً عليه يعاقب من لحـــن ويمنـــع عطاءه ، فقد روى أن كاتبا عند أبي موسى الأشعري قدْ أخطأ في كتابـــه اسم من الأسماء الستة ، وبدلاً من أنْ يجر الاسم لسبقه بحرف الجر "مـــن"

(١) ضحى الإسلام ٢٩٤/١ .
(٢) مراتب النحويين ٦ .
(٣) الخصائص ٨/٢ ، والجامع الصغير للسيوطي ٣٦٣/١ .
(٤) اللغة والنحو ص١٥٦ .
(٥) المزهر ٢٤٦/٢ .

يرفعه فيقول "من أبو موسى " فما كان من الخليفة إلا أن غضب لذلك الخطأ وكتب لأبي موسى كتابا قال فيه [١]"سلامٌ عليكم : أمّا بعد ، فأضرب كاتبك سوطا وأخر عطاءه سنة" .

والإمام علي ﷺ يَهزُّه اللحن غضبًا فيفكر في حلّ لتلك المشكلة التي تهدد العرب في أغلى ما يملكون ، وهو القرآن الكريم فأمر أبا الأسود أنْ يعمل حَلا لهذه المشكلة ، وقد قبل الأمر مرحبًا وعمل أوّل كتابٍ في النحو "[٢].

ولمَّا تَولى الأمويُّون مقاليد حكم الدولة الإسلامية زاد اهتمامهم بالأدب وعنايتهم بالنحو ، يروى أنَّ عبدالملك بن مروان المتوفى سنة ٨٦هـ قيل له " لقدْ عجل إليك الشيب يا أمير المؤمنين فقال : شيبني ارتقاء المنابر ، وتوقع اللحن[٣]" وروى أنّ الحجاج قد نفى يحيى بن يعمر النحوي إلى خُرَاسان لأنّه لحن أمامه حيث رفع خبر كان بدلاً من نصْبه[٤]" ويروى عن أبي عمرو بن العلاء قال: "كنت هاربا من الحجاج بن يوسف وكان يشتبه عَلَيّ "فرجة" هل هي بالفتح أو بالضمُ فسمعت قائلا يقول :

رُبَّمَا تجرَع النفوسُ من الأمـــ ـــر له فرْجَةٌ كَحَلّ العقال

بفتح الفاء من "فرْجَة" ثمّ قال : إلاّ أنّه قد مات الحجاج ، قال فما كنت أدْري بأيهما كنت اشد فرَحاً ، بقوله : "فرْجَة" أو بقوله : مات الحجاج[٥]"

فلما آل الحكم إلى العباسيين ظلّ حرصهم باللغة والأدب وشجعوا العلماء وبذلوا لهم كُلّ غالٍ في سبيل تحسين أحوالهم ، فيروى أنّ الرشيد كان شديد الرغبة من سماع مناظرات الأدباء ، وكان يعقد المجالس الخاصة بهم[٦]" .

"وقد شخص له سيبويه قاصدًا بغداد ، طمعًا في التقرب منه والتودد إليه"[٧] .

---

(١) مراتب النحويين ص٥ .
(٢) الفهرست لابن النديم ص٦٩ ، وأنباه الرواة للقفطي ١/٤ .
(٣) البيان والتبيين للحافظ ٢/٢١٨ .
(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١٨
(٥) نزهة الألباء ص٣٢ .
(٦) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٨ ، ١٦ ، ومجالس ثعلب ص٣٥٤ .
(٧) مقدمة الكتاب ت عبدالسلام هارون ص١٥ ، ١٧ .

لم يكن الاهتمام باللغة والنحو مقصورًا على الخلفاء وحدهم بل كان قسيما مشتركا بين الخلفاء والعلماء ، فقد أخلص العلماء أيما إخلاص لعلمهم وبذلوا في سبيل تحصيله كلّ جُهْدٍ وعناء ، رُوي عن الشعبي انه قال : "لو أنَّ رجلا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن يسمع كلمة حكمة ما رأيت أنَّ تعبه قدْ ضاع"[١] .

على أننا نسلم بأنَّ بوادرَ اللحن قد ظهرت في لغة العرب قبل مجيء الإسلام نتيجة لتأثر العرب بلغات الأمم المجاورة ، وخاصة في مجال الألفاظ والمفردات التي يتصل معظمها بأسماء الأشياء وأدوات الحضارة وقد استفادتها بعض قبائلهم ، بحكم مجاورتها للروم والفرس والأحباش وغيرهم من الأمم ، وإلاّ بما تفسر عدم أخذ البصريين فيما بعد عنهم وعدم اعتماد لغتهم في تقعيدهم النحو .

أقول : كان اللحن موجودًا مع مجيء الإسلام وقبل مجيئه بَيْد أنّه لم يكن يُمثّل خطرًا يتحتم معه وضع شيء من الضوابط والقواعد النحوية ، ولكنه زاد يومًا بعد يوم ثمّ أخذ يكثر حتى بلغ مبلغًا عظيما خطيرًا وأصبح بلاءً عامًا في زمن الخلافتين : الأموية والعباسية مِمّا حدا العلماء على وضع الضوابط والقواعد لتسلم اللغة من اللحن، وتيسر للموالي تعلم العربية لغة الدّين والسيادة إذ لا سبيل إلى معرفة القرآن والوقوف على ما فيه من عقيدة وأحكام ومعاملات إلاّ بتعلم العربية التي نطق بها القرآن وتحمل التراث الإسلامي المقدس ، لخلق وحدة الفكر والتي تدعمها وحدة العقيدة ، "على أنَّ الحقائق التاريخية للمجتمع واللغة جميعًا تقرر أنَّ المعقول ألا تنشأ الدّراسات اللغوية على وجه العموم بصورة موضوعية إلا بعد عهد الخليفة الثالث عثمان سنة ٣٥هـ ، لأن عثمان هو الذي وَحّدَ النص القرآني حين جمع النّاس على مصحف واحد فمهد بذلك الطريق إلى ضبط النص القرآني ضبطا دقيقا ، وهي الخطوة التي فتحت الدّراسات النحوية بأسرها"[٢].

(١) ضحى الإسلام ٢/٧٠ .
(٢) تاريخ النحو العربي د/علي ابو المكارم ص٥١ بتصرف .

على أننا نرفض المقولة التي تدّعي بأنّ ظهور اللحن أو شيوعه هو السبب الرئيسي في نشأة النحو ، وإلاّ لظهرت محاولات للتقعيد النحوي في العصر الجاهلي أو في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ، وهو ما لم نعثر عليه في كتب التراجم والتاريخ واللغة إلاّ في نص واحد نسب نشأة النحو في عهد عمر ، ذكره ابن الأنباري : " ويروى أنّه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ، فقال: من يقرَوْنى شيئا مِمّا أنزل الله تعالى على محمد ﷺ ؟ "فأقراهُ رَجُل سورة براءة فقال : (... أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله) بجر "رسوله" فقال الأعرابي : أو قدْ بَرِئ الله من رسوله؟! إن يكن الله تعالى بَرِئ من رسوله فأنا أبرأُ منه ، فبلغ عمر ﷺ مقالة الأعرابي ؛ فدعاه فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ، فقال يا أمير المؤمنين ، إنّي قدمت المدينة ولا عِلْمَ لي بالقرآن ، فسألت مَنْ يقرؤني ، فأقرأني هذه السورة براءة ، فقال : (أنّ الله برئ من المشركين ورسوله) فقلت : أو قد برئ الله تعالى من رسوله ، إن يكن الله تعالى بَرئ من رسوله فأنا أبرأ منه فقال عمر ﷺ : ليس هكذا يا أعرابي، فقال كيف هي يا أمير المؤمنين؟فقال: (أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسَولُه) فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ مِمّا برئ الله ورسوله منهم ، فأمر عمر ألاّ يقرئ القرآن إلاّ عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدُّؤلي أن يضع النحو"[١] .

ويبقى في النفس من هذه الرواية شيء فهي الرواية الوحيدة التي نسبت نشأة النحو إلى عهد عمر ، وابن الأنباري من علماء القرن السادس الهجري إذ توفي سنة ٥٧٧ ، ومعنى هذا أنّ هناك فترة طويلة جدًا لم ينسب فيها أحد وضع النحو إلى عهد عمر ، علما أن عمر بن الخطاب لم يفد إلى العراق زمن الإسلام ، فكيف يأمر أبا الأسود البصري أن يضع النحو".

ومن ثم نقرر بأنّ اللحن ليس الدافع الأساسي لوضع النحو وإنّما توجد عدة أسباب أخرى وإن كان اللحن أهمها منها : الدافع الديني ، والذي

(١) نزهة الألباب : ص ٨ ، ٩ .

يهدف إلى الحرص على أداء نصوص القرآن أداء صحيحا سليما بعيدا عن اللحن والتحريف ، ومنها : الدّافع القومي والذي يهدف إلى اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازا شديدا جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم ، ممّا جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية ، ومنها : الباعث الاجتماعي ، ويهدف إلى أنّ الشعوب المستعربة شعرت بالحاجة الشديدة لمن يحدد لها أوضاع العربية ويرسم لها ضوابطها وقواعدها في إعرابها وتصريفها حتى تترسم خطاها وتتمثلها في نطقها واستعمالاتها ، نضيف إلى هذه الدّوافع رقي الفكر العربي ونمو طاقته الذهنية نموّا هيّأه للنهوض برصد الظواهر النحوية تهيأة لنشوء النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية[١].

---

(١) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ١١ ، ١٢ ، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة د/ طلال علامة ص٤٨ .

وضع النحو

أمّا مسالة أول من وضع النحو فتتفق نصوص علماء القرن الثالث الهجري على أنّ الواضع الأول لعلم النحو هو أبو الأسود الدّؤلي ، وأقدم نَصّ تناول هذه المسألة نجده عند محمد بن سلام الجمحي المتوفى في سنة ١٣١هـ قال : "كان لأهل البصرة في العربية قدم ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ، وكان من استن العربية وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ... وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوى الرأي ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب ، فغلبت السليقة، ولم تكن نحوية . فكان سَراة الناس يلحنون ووجوه النّاس ، فوضع الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم"[١] ، ويقول ابن قتيبة "يُعَدّ يَعْني أبا الأسود – في الشعراء والتابعين والمحدثين والبخلاء ، والمفاليج والنحويين ... ، لأنّه أول مَنْ عمل كتابًا في النحو بعد علي بن أبي طالب"[٢] .

ويقول محمد بن يزيد المبرد : "السبب الذي بُنِيَ له أبواب النحو وعليه أصلت أصوله أنّ ابنة أبي الأسود الدُّؤلي قالت : يا أبتِ ما أشَدُّ الحرّ ؟ قال: الحصباء بالرمضاء ، قالت : إنّما تعجبت من شِدّته ، قال: أو قدْ لحن الناس ؟ فأخبر بذلك عليّا رحمة الله عليه ، فأعطاه أصولاً بنى منها ، وعمل بعده عليها"[٣] .

أمّا رواة القرن الرابع الهجري فمنهم من اتفقت نصوصه مع نصوص القرن الثالث الهجري في نسبة النحو لأبي الأسود ، ومنهم من عزاها لغيره ، ومنهم من جعلها قسيمًا مشتركًا بين أبي الأسود وغيره .

فالزجاج ينص على أن الواضع لعلم النحو هو أبو الأسود يقول: "السبب في ذلك ما حكى عن أبي الأسود الدّؤلي أنّه لمّا سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب أنكر ما يأتون من اللحن لمشاهدتهم الحضارة

(١) طبقات فحول الشعراء ص١١٢ .
(٢) الشعر والشعراء ص٢٨٠ .
(٣) تاريخ النحو العربي د/علي أبو المكارم ص٢٣ .

وأبناء العجم وهمّ أن يضع كتابا يجمع فيه أصول العربية فمنعه من ذلـــك زياد ، وقال لا نأمن أن يتكلل النّاس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب ، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح ، فأمره أن يفعل ما نهاه عنه، فوضع كتابًا فيه جمل العربية ، ثمّ قال لهم : انحـــو هـــذا النحـــو ..."[١] .

وقال أبو الأسود "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ فرأيته مطرقا مفكرًا ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنّـــي ســـمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أنْ أضع كتابًا في أصول العربية ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذا اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عـــن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنـــى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال : تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم يـــا أبـــا الأسود أنَّ الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر . وشـــيء ليـــس بظـــاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر ، قال أبو الأسود ، فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك : حـروف النصب فذكرت منها : إنَّ ، وأنَّ ، وليت ، ولعل ، وكأنّ ، ولم أذكر "لكن" فقال لي : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال بل هي منها فزدهـــا فيها"[٢] ، ويقول ابن الانباري "أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده، وحَدّ حُدُوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، وأخذ عنه أبو الأســود الدّؤلي"[٣] ، وروى ابن النديم أنّه رأى عند جماعة للكتب أوراقـــا أربعـــا ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود(رحمـــة الله عليه) بخط يحيى بن يعمر"[٤] .

وقد رفض بعض الدّارسين بعض هذه الروايـــات بدعـــوى أنَّ تلـــك الأسماء الدقيقة للأبواب التي عُزِي وضعها إليه لا تناســـب طبيعـــة ذلـــك العصر ، ولاحظ غيرهم أن سيبويه لم يذكر له ولا لتلاميذه رأيًا واحـــدًا ،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٨٩ .
(٢) أمالي الزجاجي ص٢٣٨ – ٢٣٩ ، معجم الأدباء ١٤/٤٩ ، ٥٠ ، والأشباه والنظائر ١/٧ .
(٣) نزهة الألباب ٣ .
(٤) الفهرست ص٦١ .

وأن ابن أبي إسحاق هو أقدم من نقل سيبويه عنهم من النحويين ، وعندى ، أن أبا الأسود قد أوتى العلم الواسع مع نضوج عقل وقوة تفكير وسرعة بديهة ، فليس بالغريب أن يُلْهَمَ هذا العلم ويضع تعاليمه التي يُسارُ عليها وينسج على منوالها ، فقد روى المبرد أنّ زيادا قال لأبي الأسود : لولا أنّك قد كبرت لاستعنا بك في بَعْض أمورنا ، فقال : إن كنت تريدني للصراع فليس عندي ، وإن كنت تريد عقلي ورأيي فهما أو فر ما كانا"[١]، وإن كنّا نسلم بأنّه لم يوفق إليه على سنن ما نراه في كتبنا من تعريفات ومصطلحات وتقاسيم فإنّ طبيعة عصره تقضي بأنّه وفق إليه إجمالاً وكان على يده وليدًا ، اعتمادا على الروايات الكثيرة التي صرحت بنسبة الوضع إليه فقط دون تعرض إلى التفصيل .

والذي نجنح إليه ونعول عليه أنّ أبا الأسود واضع علم النحو بإيعاز من الإمام علي ، أمّا الروايات التي تدعى أنّ عبدالرحمن بن هرمز ، أوْ نصر بن عاصم أولا من وضع النحو فقد كفانا ابن الأنباري مؤنة الردّ عليها قال: "فأمّا من زعم أنّ أول من وضع النحو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أو نصر بن عاصم فليس بصحيح، لأنّ عبدالرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضا نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود، ويُقال عن ميمون الأقرن ... والصحيح أنّ أول من وضع النحو هو علي بن أبي طالب لأنّ الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يَسْنده إلى علي"[٢] .

وقرر ابن سلام[٣] : أنّ نصر بن عاصم تتلمذ على أبي الأسود في النحو ، وذهب القفطى[٤] إلى أنّ نسبة النحو إلى عبدالرحمن بن هرمز ، تعود إلى أنّ عبدالرحمن بن هرمز هو أول من اشتهر من تلاميذ أبي الأسود بالمدينة .

---

(١) أمالي المرتضى ٢٩٢/١ .
(٢) نزهة الألباب ص ٢١ ، ط مدني ١٩٦٧م .
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٣ ، ط دار المعارف .
(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢ .

أبو الأسود الدؤلي

هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة بن مضر بن نظار وهم إخوة قريش كان من وجوه التابعين وفقهائهم ومحدثيهم وكان شديد التشيع لعلي كرم الله وجهه[١] ، ويدل على العلاقة الوطيدة بينه وبين الإمام علي والتي قوامها الحب والإخلاص والتقدير لأهل البيت من أن معاوية حينما ادّعى زياداً وألحقه بأبيه ولاه العراق ، وكان أبو الأسود يأتيه فيسأله حوائجه ، فربما قضاها وربما منعها لما يعلمه من تشيعه للإمام علي فكان أبو الأسود يسترضيه ويداريه ما استطاع وفي ذلك يقول :

رأيت زياداً صدَّ عني وجهه	ولم يك مردوداً عن الخير سائله
ينفذ حاجات الرجال وحاجتي	كداء الجدى في جوفه لايزايله
فلا أنا ناسٍ ما نسيت فآيس	ولا أنا راءٍ ما رأيت ففاعله
وفي اليأس حزمٌ للبيب وراحة	من الأمر لا ينسى ولا المرء نائله[٢]

كان مَعْدُوداً في الفقهاء والتابعين والشعراء والمحدثين والنحويين والنبهاء ، استعمله الإمام عليٌّ على البصرة بعد بن عباس توفى بالطاعون سنة ٦٩هـ[٣].

جهود أبي الأسود النحوية :

كان أبو الأسود أعلم عصره بكلام العرب ، وهو أول من وضع النحو، وإنْ أخذ حدوده من الإمام علي ، وقد ذكرنا من قبل الروايات التي تؤكد ذلك .

ولو رحنا نتتبع آراءه في كتب النحو ما وقفنا له على رأي واحد ممّا حدا ببعضهم إلى التشكك في نسبة النحو إليه ؛ من هؤلاء المرحوم / إبراهيم مصطفى إذ يقول : "تتبعنا كتب النحو الباقية بأيدينا لنعلم أقدم عالم،

(١) الأغاني ٢٩٧/٢ ، ٣٣٨ ، بغية الوعاة ٢٢/٢ .
(٢) الأغاني ٣١٧/١٢ .
(٣) بغية الوعاة ٢٣/٢ .

نسب إليه رأي نحوي في هذه الكتب ، وكان أوّل هذه الكتب كتاب سيبويه، ويلاحظ أوّل ما يلاحظ أننا لم نجد في كتاب سيبويه ولا فيما بعده من الكتب رأيا نحويا نسب إلى أبي الأسود" .

وقد فات المرحوم إبراهيم مصطفى أنّ سيبويه عرض في كتابه لقضية الضمير المتصل بعد "لولا" وتناولها النحاة من بعده مع أن هذه القضية نسبت إلى أبي الأسود ، ففي العقد الفريد : "أنَّ أبا الأسود قال: إن من العرب من يقول : لولاي لكان كذا وكذا ، وقال الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هو * بأجرامه من قنة النيق منهوى[١]

وهذه الرواية – بلا شك – تؤكد إحساس الدؤلي النحوي ومعرفته بمواقع الكلام .

تناول سيبويه هذه المسألة[٢] ، وكانت مثار خلاف بين العلماء ذكره ابن الشجري في أماليه[٣] ، والبغدادي في الخزانة[٤] .

وكانت لأبي الأسود قراءات قرآنية اتخذها النحاة بعده حجة في الموازين الصرفية ، قال ابن جني : "وقرأ نصر بن عاصم وأبو الأسود "تثنَوْني صدُورهم" قال أبو الفتح[٥]: "أمّا" تثنَوْني " فتَفْعَوْعِل كما قال ، وهذا من أبنية المبالغة ، لتكرير العين كقولك : أعشب البلد ، فإذا كثر فيه ذلك قيل : اعشوشب ، واخلولقت السماء للمطر إذا قويت إمارة ذلك ، واغدودن الشعر ، إذا طال واسترخى ، أنشدنا أبو علّيّ :

وقامَتْ تُرَائيك مُغْدَوْدنًا * إذا ما تنوء به آدها

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن أبي العباس أحمد بن يحيى قول الشاعر :

لو كنت تُعْطى حين تسال سامحت * لك النفس واحلولاك كُلّ خليل

وقال حميد :

فلما مَضَى عامين بَعْدَ انفصاله * عن الضرع واحلولي دِماثا يَرُودها[٦]

(١) العقد الفريد : ٢/٤٨٥ .
(٢) الكتاب ١/٣٨٨ .
(٣) الأمالي الشجرية ١/١٨١٢١٨٠ .
(٤) الخزانة ٢/٤٣٠ .
(٥) المحتسب ١/٤٤١ .
(٦) الخصائص ١/١٠٠ .

ألم تفتح رواية أبي الأسود وقراءته آفاقا واسعة من الحوار بين العلماء، كما أنّ قراءته ليست بخارجة عن صيغ العربية لأنّها مؤيدة بالشواهد الشعرية .

وكان له من الشعر أبيات فتحت أمام النحاة باب النقاش والجدل وكانت هذه الأبيات دليلا واضحاً على إسهامه في الدّراسة النحوية.

- النحويون يرون أنّ الفعلين - يَذر - ويدع لا ماضي لهما ، استغنوا عنهما بـ "ترك" فابن جني يقول : "فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن ، ووعد لو لم تسمعهما ، فأمّا قول أبي الأسود :

ليت شِعْري عن خليلي ما الذي * غَاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم "ما ودعك ربك وما قلى" أما قولهم ودع الشيء - يَدَع - إن أسكن فاتَّدع فمَسْمُوع متبع.

وقال في موطن آخر[١]: "واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع ، ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شِعْري عن خليلي ما الذي * غَاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

فإنكار ابن جنى للفعلين - ودع ، ووزر ، قائم على عدم ورودهما ومن ثمّ ينعتهما مرة بالشذوذ ، ومرة بأنهما لم يُسْمَعَا" .

وقال في المحتسب[٢]: "قال أبو الفتح : هذه قليلة الاستعمال : قال سيبويه استغنوا عن وذر ، وودع بقولهم : ترك ، وعلى أنّها قد جاءت في شعر أبي الأسود قال وأنشدناه أبو علي:

ليت شِعْري عن خليلي ما الذي * غَاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

إلا أنهم قد استعملوا مضارعه ، فقالوا : يَدَع" .

---

(١) الخصائص ٣٩٧/١ .
(٢) المحتسب ٤٣٢/٢ .

والزبيدي يسوق كلام ابن جنى في هذه المسألة ثم يقول معلقا[١]" قال شيخنا عند قوله : "وقد أميت ماضية : قلتُ هي عبارة أئمة أهل الصرف قاطبة ، وأكثر أهل اللغة ، وينافيه وقوعه في الشعر ووقوع القراءة به ، فإذا ثبت وروده ولو قليلا فكيف يدعى فيه الإماته ... وهذا بعينه نصّ الليث فإنّه قال :

وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر واستغنوا عنه بترك ، والنبي ﷺ أفصح العرب قد رويت عنه هذه الكلمة" .

أمّا أبو حيان فيستدل بشعر أبي الأسود مُقوّيًا له بشعر لآخر قال[٢]: "وقد سمع ودع ، ووذر ، قال أبو الأسود :

ليت شِعْري عن خليلي ما الذي * غَاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

وقال آخر :

وثمّ ودعنا آل عمرو عامر * فرائسُ أطراف المثقّفة السمر

والشيخ يسن[٣] ينكر على مَنْ ادّعوا أنَّ ماضي الفعلين لم يسمع فقال : "والحق أنّهم استعملوا "ودع" ، ومنه قول أبي الأسود :

ليت شِعْري عن خليلي ما الذي * غَاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

وقول الرسول ﷺ "دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم" .

وقد أورد الزبيدي القراءة مستدلاً لها بحديث رسول الله ﷺ "لينتهنّ قوم عن ودَعَهم الجماعات أوْ ليَختِمَنّ الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين"[٤].

وبعْد إيراد هذه الشواهد لا يسعنا إلا القضاء بصحّة ماضي الفعلين لورودهما في النصوص العربية الخالصة التي لا يعتريها الشك ، والقضاء عليهما بالشذوذ أو الأماتة بُعْدٌ عن الحقيقة والصواب .

- من المعروف أنَّ القِدْر يُقال عنها غلَت القدر غَلْيًا وغليانًا ، ولا يُقال لها : غليت لأنَّ اللغة تأباه وترفضه ، ويُقال لباب الدّار : مُغْلَقٌ لا

(١) تاج العروس ٥/٥٢٤ .
(٢) البحر المحيط ٨/٤٨٥ .
(٣) يس على التصريح ٢/٧٨ .
(٤) تاج العروس ٥/٥٢٤ .

مغلوق ، وقد ورد لأبي الأسود بيت يفتخر فيه بفصاحته ومعرفتـه بكـلام العرب وطريقتهم في كلامهم وأنّه لا يلحن قال :

ولا أقول لِقِدْر القوم : قد غليتْ * ولا أقولُ لباب الدّار : مغلوق

فقال[١]: "الغليان مصدر ، يُقال غلت القِدْرُ تغْلي غلْيًا وغليانـا ، قـال وقد اعتمد ابن جنى كلام أبي الأسود في صحة قولهم غلتِ القِـدْرُ غلْيـا وغليانا ، فقال العليان مصدر يُقال غلت القدر تغلى غلْيًا وغليانًا .

قال أبوالأسود : ... " ثم أنشد بيت أبي الأسود . وقد اعتمد كلام أبـي الأسود أيضا ابن السكيت قال[٢]" ويقال: قدْ غَلَت القدر تَغْلِى غَلْيًا وغليانـا ، ولا يُقال : غَلَيَتْ قال أبو الأسود " ثم ذكر البيت .

– ويستشهد سيبويه ببيت أبي الأسود :

إذا جئت بوابًا له قال : مَرْحبًا * ألا مَرْحبٌ واديك غير مُضَيّق[٣]

على أنّ " مرحبا" منصوب بفِعْل متروك إظهاره فـي غـير الأمـر والنهي .

– ويستشهد بيت له أيضًا ترك تنويه للضرورة وهو قوله :

فألفيتُهُ غيْرَ مُستَعْتِب * ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً

قال عقب البيت لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنـه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال : رَمَى القوم ، وهذا اضطراد ، وهو مشـبه بذلك الذي ذكرت لك" .

ويعلل ابن الشجري بمثل ما اعتل به سيبويه بيد أنّه يذكر مـا يُدّعـم بيت أبي الأسود بكلام للسيرافي فقد كان في مجلـس ابـن دريـد فأنشـد بحضرته : للآدم عليه السلام :

تغيرت البلاد ومن عليهـا * فوجه الأرض مُغْبَّر قبيحُ

تغير كُلّ ذِى حُسْنٍ وطيبٍ * وقلّ بَشَاسة الوجه المليحُ[٤]

---

(١) المنصف ٦٠/٣ .
(٢) إصلاح المنطق ص١٩٠ .
(٣) الكتاب ٢٩٦/١ .
(٤) الكتاب ١٦٩/١ .

فقال ابن دريد : جاء فيه الإقواء فقال السيرافي : فقلت إنّ له وجـــها يخرجه من الإقواء فقال : ما هو؟ قلت : نصب (بشاشة) وحذف التنويـــن منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منصوبة علـــى التمييز ثمّ رفع الوجه وصفته بإسناد قلّ إليه فيصير اللفظ : وقـــلّ بشاشـــة الوجه المليح الأصل بشاشة الوجه المليح فقال : ارتفع فرفعنى حتى أقعدني إلى جنبه"[١].

– واستُشْهد ببيت لأبي الأسود على حذف همزة باء أبي إذا نادوه وهو قوله:

يابا المغيرة رُبَّ أمْرٍ مُعْضِلٍ * فرجته بالنكر منى والدها[٢]

– ذكر ابن جنى بيتا لأبي الأسود ثمّ عرضه على شيخه أبـــي علـــي فأخذ ينظر فيه ، ولم يجب ، فهَمَّ ابن جنى بالجواب قال أبو الفتح[٣]" وأمَّـــا قول أبي الأسود :

على ذات لَوْثٍ أوْ بأهْوَج شَوْشو * صنيع نَبيل يَمْلأ الرّحْلَ كَاهِلهْ

فسألت عنه أبا علي ، فأخذ ينظر فيه فقلت له : ينبغي أن يكـــون قـــد بنى من لفظ الشوشاة مثال جَحْمَرِش ، فعاد إلى : شوشو ، فـــأبدل الـــلام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها ، فعاد إلى شوْشو ، فنقول على هذا في نصبـــه: رأيت شو شويًا ، فقبل ذلك ورضيه ، ويجوز فيه عندي وجه آخر ، وهـــو أن يكون أراد : شوشويًا منسوبًا إلى شوشاةٍ ، ثمّ خففـــت إحـــدى يـــاءى الإضافة.."

– من الأصول المقررة لدى النحاة أنَّ الفاعل يَمْتَنعُ تقديمه متصلاً بـــه ضمير المفعول لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبـــة ، والصـــواب والحالة هذه أنْ يتأخر ويتقدم المفعول ، فلا تقول : ضرب غُلامُـــه زيـــدًا وإنما تقول: ضَرَب زيدًاغلامُه وعليه قوله تعـــالى:﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾؛ فما جاء ما يعارض هذا الأصل كما في قول أبي الأســـود وقيـــل النابغة :

---

(١) الأمالي الشجرية ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .
(٢) السابق ١٦/٢ بتصرف .
(٣) الخصائص ٤٤/٣ .

جزى ربُّه عديّ بن حـــاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

تأوّلوه بكون الضمير عائدا إلى الجزاء المعهود المفهوم مـــن جـــزى وهذا لعمرى بعيد ، ولو أجازوه مقصورا على الشعر لكـــان أولـــى مـــن ادّعائهم التأويل الذي يصرف البيت عن ظاهره ، ولابن جنى فـــي البيـــت السابق رأى ، قال[١]: الهاء في قوله :

* جزى ربُّه عنى عَدِيَّ بن حاتم *

عائدة على (عَدِى) خلافاً على الجماعة ثم قال : فإنّ هناك طريقا آخر يُسوّعك غَيْره ، وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كـــثرة تقدمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعـــول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أنَّ تقدُّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأســـه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واســـعاً نحـــو : قول الله عز وجـــل : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾ ، وقـــول ذي الرمة :

أستَحْدَثَ الرّكبُ من أشياعهم خبرا * أم عاودَ القلبَ من أطرايه طَرَبُ

ومن أبيات الكتاب :

اعتاد قلبَكَ من سَلْمَى عوائده * وهَاجَ أهواءَكَ المكنونة الطّلَلُ

فقدم المفعول في المصراعين جميعًا ...» .

– والأشموني يعرض للقضية ثم يختار حمل هـــذه الظـــاهرة علـــى الضرورة قال[٢]: "وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهـــو الحق والإنصاف ، لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر" ، والبيت الـــذي ذكرنـــاه وكان مبعث الخلاف بين النحاة في هذه الظاهرة معزو إلى أبـــي الأســـود وقيل النابغة إلا أنَّ البغدادي يؤكد أنه لأبي الأسود وليس للنابغة ؛ ثم قـــال ردًا على من عزاه إلى النابغة ، "[٣]وزعم ابن جنى وغـــيره أنّـــه للنابغـــة الذبياني وهو وإن عاصر عَديًا لكن الذي روى له إنما هو :

(١) الخصائص ٢٩٥/١ ، ٢٩٦ .
(٢) حاشية الصبان ٥٩/٢ ، ٦٠ .
(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١٣٦/١ .

جزى الله عَبْسًا عبْسَ آل بغيض * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وليس فيه مِمّا نحن فيه" .

– مِمّا هو معروف لدى النحاة أنّه إذا وقع بَعْدَ الواو التي بمعنى مع فعل ؛ فليس بمفعول معه لأنّه لابُدّ من كونه اسمًا قال ابن هشام : ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدّؤلي :

لا تَنْهَ عَنْ خُلق وتأتي مثله * عَارٌ عليك إذا فعَلْتَ عَظيم

فـ "تأتي" ليس مفعولاً معه وإن كان بَعْدَ واو بمعنى "مع" أي : لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله لأنّه ليس باسم"[١] وعزا العيني البيت لأبي الأسود، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ"[٢].

– "كل" لفظه الإفراد والتذكير ، أمّا معناه فبحسب ما تُضاف إليه فإنّ أضيفت إلى ما ذكرًا مرعاة للمعنى كقوله تعالى[٣] : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾ أو إلى مؤنث عاد الضمير مفردًا مؤنثًا كما في قوله تعالى[٤]: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ أو مثنى عاد الضمير مثنى كقول الفروق :

وكُلّ رفيقَيْ كَلّ حَلّ وإنْ هما * تعاطي القناقونّا هما أخوان

أو مجموعًا عاد الضمير مذكرًا مجموعًا كقوله تعالى[٥] : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ قال ابن هشام[٦]: "وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع الفكرة نصّ عليه ابن مالك وردّه أبو حيّان بقول عنترة:

---

(١) شذوو الذهب ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
(٢) العيني بهامش حاشية الصبان مع الأشموني ٣/٣٠٧ .
(٣) القمر ٥٢ .
(٤) المدثر ٣٨ .
(٥) الروم ٣٢
(٦) المغني ص٢٦١ .

جاءت عليه كلّ عين ثرّة * فتركن كلّ حديقة كالدّرهم

فقال: تركن ، ولم يقل : تركت ، فدل على جواز : كلّ رَجُـــل قـــائم وقائمون ، قال ابن هشام[١]: والذي يظـــهر لـــي خـــلاف قولـــهما ، وأنّ المضاف إلى المفرد إنْ أريد نسبة الحكم إلى كلّ واحد وجب الإفراد نحو : كلّ رَجُل يشبعه رغيف ، وإلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ، وعلى هذا فتقول : جاد على ّ كلّ محسن فأغناني ، أو فأغنوني بحسب المعنـــى الذي تريده ، ثم قال : وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحدٍ ، وعليه أجاز بن عصفور في قوله (عُزى إلى أبي الأسود) :

وما كلّ ذي لُبّ يمُؤتيك نصحه * وما كلُ مُوتٍ نُصْحَه بلبيب

أن يكون مؤتيك جمعًا حُذِفت نونه للإضافة"[٢] .

مِمّا لا ريب فيه أنَّ الأبيات التي عُزيت إلى أبي الأسود الدؤلي والتـــي تفردت بنسبتها إليه أو التي نسبت إليه وإلى غيره قدمت مادة حيّة أفـــادت الدرس النحوي فقد كانت هذه الأبيات – كما بيّنا – مجالاً للمناقشة والحوار وأثبتت كثيراً مِمّا ردّه النحاة أو قضوا عليه بالشذوذ .

توفي رحمه الله – سنة تسع وستين للهجرة بالطاعون الجارف[٣].

---

(١) المغني ص٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٢) المغني ص٢٥٨ : ٢٦٢ .
(٣) بغية الوعاة ٢٣/٢ .

عبدالرحمن بن هرمز[١]

هو أبو داود من موالي بن هاشم ، ولقّب بـــالأعرج ، مـــن القـــرّاء والتابعين قرأ على أبي هريرة ، وافر العلم ثقة ، أعلم النّاس بأنساب قريش ويُرْوى أنّ مالكًا اختلف إليه في علم يبثه في الناس ، جعله الإمام البخاري من الرواة الموثّقين لأنّه قال عنه : "أصح الأسانيد على الإطلاق مالك عـن نافع عن أبي عمرو ، وأصح أسانيد أبي هريرة : أبو الزناد عن الأعـــرج عن أبي هريرة ﷺ" خرج من المدينة إلى الإسكندرية فأقام بها حتى توفـي في سنة ١١٧هـ .

جهوده النحوية :

قيل عنه "إنّه كان من أعلم النّاس بالنحو وأنساب قريش" ونُسِبَ إليـــه أنّه أول من وضع العربية"[٢] ، وهو عندي محمول على أنّه أوّل من نشـــر علم النحو في المدينة أمّا واضع العربية فهو أبو الأسود الدؤلي بإيعاذ مـــن الإمام علي ﷺ على ما وثّقناه من قبل . وكان أحد تلاميذه وهو نافع بـــن نعيم يصفه بالجهل وعدم معرفته بالنحو[٣] ، وهذا يتعارض مع ما عـــرف به الرجل وذكرته الروايات السابقة ، فيجب أنْ تُؤخذ رواية تلميذه بحـــذر واحتراس ، فقد تكون هناك أسباب خَفِيّة دفعت تلميذه إلى النيل منه ورميـه بالجهل وهذا لا يليق بمكانة الرجل ذى القدرة على التفكير وعلمه الكبـــير بأصول الدّين والنحو فقد جنّد نفسه للرد على أهل الزيغ والضلال ، فـــهو بالغ الحجة قوى الإقناع .ويؤكد الإمام ابن مجاهد علمه بالنحو فيقول "قـرأ يحيى ، وإبراهيم ، والسلمي: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[٤] بالياء ورفـع الميم ، قال مجاهد : وهو خطأ قال .. وقال الأعـــرج ، لا أعـرف مـن

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٩ ، ١٠ ، نزهة الألباء ص٢١ ، إنباه الـرواه ٣٧٢/٢ ، أخبـار النحويين البصريين ص١٣ .
(٢) نزهة الألبا ص٢١ .
(٣) الوقف والابتداء ٥٦/١ .
(٤) المائدة ٥٠ .

العربية "أفحكمُ" يعني بالرفع ، وقرأ ﴿ أَفَحُكْمَ ﴾ نصبًا"[١] . وفي النص دلالة واضحة على علم الرجل بالنحو فهو مُلِمٌ به عالما بدقائقه وأسراره بدليل قوله (لا أعرف في العربية ...) .

لم نعثر لعبدالرحمن بن هرمز على رأي نحوي في كتب النحاة ولا نعني بهذا أنْ نقلل من شانه أو نحط من مكانته ، فالرجل عالم ثقة من القرّاء والتابعين خلف لنا قراءات قرآنية كانت مبعث جَدَلٍ وخلاف بين النحويين واللغويين الذين جاءوا بعده ، فأثره في النحو نابع من قراءاته التي أسهمت في نضج الفكر النحوي لدى النحاة عبر القرون المتلاحقة ، فمن قراءاته التي كان لها أثر فعّال في الدراسات النحوية .

١ - قرى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾[٢] بإشمام الضم والكسر الخالص وبه قرأ الأعرج ، وقراءة الكسر أولى ، لأنَّ الكسر سنن العربية ، وهي في اللغات أفشى وفي الآثار أكثر وعلى الألسنة أخف، ومن قياس النحويين أجود[٣].

٢ - قرئ قوله تعالى[٤]: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ بالتنوين والرفع وهي قراءة أبي عمر وابن كثير ، وقرأها الأعرج بالفتح من غير تنوين ، ووجهها أنَّ "لا" نافية للجنس عاملة عمل "إنَّ" وبنى اسمها لكونه مفرداً ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف ، والمعنى نفي جميع الرفث والفسوق ، بخلاف قراءة الرفع فـ "لا" عامله عمل "ليس" ومعناها نفي الوحدة ، ولمّا كان المعنى في الآية نفى الرفث والفسوق كانت قراءة الفتح أولى لعدم الترخيص في ضرب منهما ، ولاتفاق القراء على الفتح فيما بعده "لا جدالَ" واتفاقهم في "لاجدال" يقوى فتح ما قبله ليكون الكلام على نسيج واحد في عموم المنفى[٥].

---

(١) المحتسب ٣١٨/١ .
(٢) البقرة ١١ .
(٣) الكشف عن وجوه القراءات ٢٣٧/١ .
(٤) البقرة ١٩٧ .
(٥) الكشف عن وجوه القراءات ٢٨٥/١ ، ٢٨٦ .

٣ - يُشترط لنصب المضارع بعْد "حتّى" أن يكون الفعل بعْدها مستقبلا ، لأنّ نصبه بـ "أن" مضمرة وهي تخلص الفعل للاستقبال ، فإنْ كان استقباله حقيقيا – بأنْ كان بالنسبة إلى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو قوله تعالى[١]: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ، وقولك :لأسيرَنَّ حَتَّى أدخل البلد " ، وإن كان استقباله غير حقيقي – بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة أي . لا بالنسبة لزمن التكلم ، فالوجهان : الرفع والنصب نحو قوله تعالى[٢]: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ قرأ نافع بالرفع وقد أخذها عن الأعرج، يقول : مكي " وبالرفع قرأ الأعرج" .

وقراءة الرفع أقل درجة من قراءة النصب وإن كان لها وجه في العربية ووجها أن الفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول و"حتى" لا تعمل في حال والمعنى وزلزلوا فيما مضى حتى أنَّ الرسول يقول: ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ ؟ ، فحكى الحال التي كان عليها الرسول قبل ، والرفع بعد حتى على وجهين أحدهما : أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي قبل حتى قد مضى والفعل المسبب لم يمض ، ولم ينقطع كقولك : مرض زيدٌ حتى لا يرجونه أي مرض فيما مضى حتى الآن لا يرجى فيجيء ، الحال التي هم عليها الآن فيرفع ، ولا تحمل الآية على هذا المعنى لأن الحال قد مضى فحكى، والوجه الآخر : أن يكون الفعلان جميعا قد مَضيَا نحو قولك : سرت حتى أدْخُلها ، أي سرت فدخلت ، فالدخول متصل بالسير ، وقد مضيا ، فحكيت الحال التي كانت ، لأن ما مضى لا يكون حالا إلا على الحكاية وعلى هذا الوجه تَحمل الآية لا على الوجه الأول من

---

(١) طه ٩١ .

(٢) البقرة ٢١٣ .

وجهي الرفع ، وحتى على الرفع تكون حرف ابتداء، فإذا كان ما بعد حتى محكيًا دالا على حال قد انقضت أو على حال في الوقـــت لـــم ينقض فلا سبيل إلى ، النصب بها لأنها لا تنصب إلا ما كان مستقبلا بمعنى كي أو إلى والنصب على تقدير القول مترقبا ليكون الفعل بعد حتى مستقبلا[١].

قرأ الأعرج ﴿ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾ و ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ بالرفع وتخفيـــف النون ، قال أبو الفتح: "أمَّا مَنْ خفف ورفع فإنها عنده مخففة من الثقيلـــة ، وفيها إضمار محذوف للتخفيف أي : أنَّه لعنة الله عليه ، وأنَّه غضـــب الله عليها ، فلما خففت أضمِر اسمها وحُذِف ، ولم يكن من إضماره بُدّ ، لأنَّـــه المفتوحة إذا خففت لم تصر بالتخفيف حـــرف ابتـداء ، إنّمـــا تلـــك "إنّ" المكسورة ، وعليه قول الشاعر :

مِن فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أي : أنَّه هالك كل من يحفى وينتعل"[٢].

قرأ الأعرج "تُنْبَتُ بالدهن" بضم التاء ونصب الباء قال أبو الفتح : الباء هنا في معنى الحال؛ أي تنبت وفيها دهنها فهو كقولك ، خرج بثيابـــه، أي : وثيابه عليه ، وسار الأمير في غلمانه أي وغلمانه معه ، وكأنه قال : خرج لابسًا ثيابه ، وسار مستصحبًا غلمانه ، وكذلك قول الهذلي :

يَعْثُرْنَ في حَدّ الظُبَات كأنَّما * كُسِيَتْ بَرُودَ بَنِي يزيَد الأذْرُعُ

أي يعثر كأبياتٍ في حَدّ الظُبات ، أو مجروحات في حَدّ الظبـــات ... فكذلك "تُنْبَتُ بالدهن" أي : تنبت ودهنها فيها ، وكذلك من قرأ : "تَنْبُتُ" أي: تنبت على هذه الحال"[٣].

– قرأ الأعرج: ﴿ يَـٰحَسْرَةً ﴾[٤] بإسكان التاء قال أبو الفتـــح "أمّـــا يـــا حَسْرَةْ " بالهاء ساكنة ففيه نظر وذلك أنَّ قوله: ﴿ عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ متعلق بها

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وأوضح المسالك ٤/١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، وإعراب الفعـــل د/إبراهيم حسن إبراهيم ٧٠ وما بعدها .

(٢) المحتسب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ . والايتان من سورة النور ٧ ، ٨ .

(٣) المحتسب ٢/١٣١ ، ١٣٢ . والاية من سورة المؤمنون ٢٠ .

(٤) يس ٣٠ .

أو صفة لها ، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه ، ووجه ذلك عندي ما أذكره ، وذلك أنّ العرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعتمدته ومعتزمة عليه أسرعت فيه ، ولم تتأنّ على اللفظ المعبر عنه ، وذلك كقوله :

قلنا لها قِفي لنا قالت قافْ

معناه : وقفت ، فاقتصرتْ من جملة الكلمة على حرف منها ، تهاونا بالحال ، وتثاقلاً عن الإجابة واعتماد المقال"[١].

قرأ ابن هرمز: ﴿ٱلَّتِىٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾[٢] بلفظ الواحد ، قال أبو الفتح: "ينبغي أنْ تكون التي هنا جنسًا فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه ، كما قال الله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ ، ثم قال : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[٣]. فهذا على مذهب الجنسية ، كقولك : الرجل افضل من المرأة ، وهو أمثل من أن يَعتقدَ فيه حذف النون من "الذي" كما حُذِفت من "اللذا" في قوله :

إنّ عَمّيّ اللذا

ألا ترى أنّ قوله : التي أرْضَعنَكم " لا يجوز أن يُعتَقد فيه حذف النون لأنه لا يُقال ، اللتين ، والقول الآخر وجه ، إلا أنّ هذا أقوى لهذه القراءة، وعليه قول الأشهب بن رُمَيْلة :

وإنّ الذي حَانت بفَلج دِمَاؤُهم * هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد

يحتمل المذهبين حذف النون من الذين ، واعتقاد مذهب الجنسيّة على ما مضى"[٤] .

قرأ الأعرج "لمَّا آتيناكم"[٥] بفتح لام "لمّا" وتشديد الميم ، ولـ "لمَّا" استعمالات أن تكون جازمة للمضارع نحو: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) المحتسب ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤ .
(٢) النساء ٢٣ .
(٣) الزمر ٣٩ .
(٤) المحتسب ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .
(٥) ال عمران ٨١ .

جَـٰهَـدُواْ مِنكُمْ ﴾ (١)، وتكون ظرفا نحو : ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ (٢)، وبمعنى "إلا" كقولهم : أقسمت عليك لمّا فعلت أي إلا فعلت، ولا وجه لواحدٍ منهن في قراءة الأعرج ، وخرجها ابن جنى على زيادة "من" في الإيجاب على مذهب أبي الحسن ، والأصل : لمِنْ ما أتيناكم، وهو يريد قراءة العامة (لمَا أتيناكم) فزاد "من" فصارت لِمِمّا فلمّا التقت ثلاث ميمات فثقلن حذفت الأولى منهن فبقى "لمّا" مشددًا كما ترى ، ولو فكت لصارت "لنما" غير أنَّ النون أدغمت في الميم كما يجب في ذلك فصارت "لمّا" هذا أوجه ما فيها إنْ صحت الرواية بها"(٣) .

وقرأ الأعرج : "لوْلا أنْ تَدّاركه" مشددة الدّال(٤) ، قال أبو حاتم : لا يجوز ذلك ، لأنّه فعل ماض ، وليست فيها إلا تاء واحدة ، ولا يجوز تتداركه وهذا خطأ منه ، أو عليه(٥)" و "قال بعضهم : سألت عنها أبا عمرو فقال : لا"(٦) .

ولم يرتض ابن جنى قول أبي حاتم والقضاء على هذه القراءة بالخطأ قال : "قول أبي حاتم هذا خطأ لا وجه له ؛ وذلك أنّه يجوز على حكاية الحال الماضية المنقضية ، أي : لولا أنْ كان يُقال فيه تتداركه ، كما تقول: كان زَيْدٌ سيقوم، أي : كان متوقعاً منه القيام ، فكذلك هذا : لولا أنْ يُقالُ: تتداركه نعمة من ربّه لنبذ بالعراء ، ومثله ما أنشدناه أبو علي ، وهو رأيه وتفسيره من قوله :

فإنْ تَقتُلونَا يَوْمَ حَرّةِ وَاقِمٍ * فلسْنَا على الإسْلام أوّلَ مَنْ قُتِل

أي : فإن تكون الآن معروفاً هذا من خلالكم فيما مضى فلسنا كذا ، وعليه قول الله سبحانه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ

(١) ال عمران ١٤٢ .
(٢) القصص ٢٢ .
(٣) المحتسب ١/ ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٤) المحتسب ٢/ ٣٨٥ .
(٥) المحتسب ٢/ ٣٨٥ .
(٦) المحتسب ٢/ ٣٨٥ .

﴿وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[١]؛ فأشار سبحانه ، إليهما إشارة الحاضر ، لأنّه لمّا كان حكاية حال صارت كأنّها حاضرة ، فقيل هذا ، وهذا لو لا ذلك لقيل : أحدهما كذا ، والآخر كذا ..."[٢] .

وروى عن الأعرج أنّه قرأ قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[٣] بالنصب ، ورويت عن ابن عباس وقراءة النصب على إضمار "أن" وهو عطف على المعنى"[٤] .

وقرأ الأعرج : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[٥] عطفه على لفظ الجبال على تقدير : يا أيها الجبال ، ويا أيها الطير أوبي معه أو سبحي معه"[٦] .

وقرأ الأعرج : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾[٧] بالرفع في واحدة ، بالرفع على أنها مبتدأ حُذِف خبره والمعنى : فواحدة تقنع"[٨].

ولا شك أنّ هذه القراءات التي قرأ بها الأعرج تُمَثّل مشاركة فعّالة في مجال الدراسات النحوية ، فكانت مجالاً للحوار ومادة للنقاش .

---

(١) القصص ١٥ .
(٢) المحتسب ٢/٣٨٥ ، ٣٨٦ .
(٣) البقرة ٢٨٤ .
(٤) مشكل إعراب القران ١/١٣١ .
(٥) سبأ ١٠ .
(٦) مشكل إعراب القران ٢/٢٠٤ .
(٧) النساء ٣ .
(٨) مشكل إعراب القران ١/١٨٠ .

نصر بن عاصم[١]

هو نصر بن عاصم الليثي من قُدماء التّابعين أسهم مع شــيخه أبــي الأسود الدؤلي في الحركة النحوية ، ومن ثمّ فقد نُسِب إليه أنّــه أوّل مــن وضع العربية ، نَصَّ الرواة على أنّه تلمذ على أبي الأسود "عرض القــرآن على أبي الأسود " ، وكان " يسند إلى أبي الأسود الدّؤلـــي فــي القــرآن والنحو" أحد القُرّاء والفصحاء ، أستاذ أبي عمرو بن العلاء توفي ســنة ٨٩ أو ٩٠ هـــ ، أشار ياقوت الحموي "أنّ له كتابًا في العربية[٢]" ولعله امتـداد لكتاب أبي الأسود الذي أخذ عن الإمام علي وزاد عليه .

لا شك أنّه مِمَّن أسهموا في بناء صَرْح النحو الشامخ بوضعـــهم لـــه أبوابًا وإقامتهم له بناءً وتشيدهم له أسسًا وضوابط ، وهؤلاء الرجال هـــم: أبو الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم – وعبدالرحمن بـــن هرمـــز قـــال الزبيدي : "فكان أوّل من أصل ذلك ، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبدالرحمن بن هرمـــز ، فوضعـــوا للنحو أبوابًا ، وأصلوا له أصولاً ، فذكروا عوامـــل الرفـــع والخفــض ، والجزم ، ووضعوا باب الفاعل ، والمفعول والتعجب ، والمضاف، وكـــان لأبي الأسود في ذلك فضل السَّبْق وشرف التقدم ، ثم وصل ما أصلوه مـــن ذلك التالون لهم والآخذون عنهم ، فكان لكل واحدٍ منهم الفضل بحسب مـــا بسط من القول ومَدّ من الفتق من المعاني ، وأوضح من الدّلائل وبين مـــن العلل"[٣].

مِمّا لا مرية فيه أنّ بذور المصطلحات النحوية وضعت فـــي كتـــاب أبي الأسود ثم أخذت في النمو والزيادة ففي عهد نصر بن عاصم تطالعنـــا رواية فيها مصطلح التنوين ولم نكن نعرفها في نحو أبي الأســـود ، فقــد سُئِل عاصم عن قراءة سورة الإخلاص فقـــرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ۝ ٱللَّهُ

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢١ ، نزهة الألباء ص٢٤ ، ٢٦ ، معجـم الأدبـاء ١٠/٧ ، بغيـة الوعـاة ٣١٣/٢ .

(٢) معجم الأدباء ، ٢٢٤/٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢١ ، ٢٢ .

﴿ ٱلصَّمَدُ ﴾ دون أنْ ينون فأخبر بأنّ عروة ينون فقال : بئسما قـال ، وهو للبئس أهل"[1].

ذكر لنا الرواة أنّ نصر بن عاصم كان عالمًا بالعربية يلفقها تلفيقـا ، وهو دليل تمكنه منها وفقهه فيها بيد أنّ آثاره بالنسبة لمن عـاصروه تُعـدّ قليلة ، ومع أنّه من القرّاء إلاّ أنّ المتأخرين الذين ألفـوا فـي القـراءات والاحتجاج لها لم يتناولوا من قراءاته إلاّ الندر اليسير وهي :-

١ - تفرد بقراءة "بعَذاب بأس" وابن جني يتعاهدها ويتلمس لها وجها فـي اللغة قال : "وقراءة نصر بن عاصم وجُوَيّة بـن عـائذ و "بـأس ، وروى عن مالك بن دينار أيضا ... وأمّا "بأس" فتخفيف كقولك ؛ في سَئِم : سأم ، ومن علِم علْم"[2] .

٢ - قراءتـه: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ ﴾[3]. قال ابن جني "ومـن ذلـك قـراءة نصر بن عـاصم بخـلاف : ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ ﴾ قال أبو الفتح : يقال: هو أس الحائط وأساسه ، فُعْل وفعَال ، وقد قـالوا : لـه أسّ بفتـح الألف، وقد أسّ البناء يَؤُسُّه أسًّا إذا بناه على أساس ، وقالوا في جمع أس : آساس كقُفْل وأقفال ، وقالوا في جمع أساس إساس وأسـس ، ونظير أساس وإساس : ناقة هجان ونوق هِجَـان ، ودرع دِلاص ، وأدرع دِلاص ، وإن كان هذا مكسور الأول فإنّ فعَالاً وفِعَالاً تجريان مجرى المثال الواحد ، ألا ترى كُلّ واحد منهما ثلاثياً وفيه الألـف زائدة ثالثة؟"[4].

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢١ ، ونزهة الألباب ، ص١٤ ، وإنباه الرواة ٣/٣٤٣ .
(٢) المحتسب ١/٣٨٠ ، والآية من سورة الأعراف ١٦٥ .
(٣) التوبة ١٠٩ .
(٤) المحتسب ١/٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

٣ - قراءة ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾[١] وهو مشارك فيها لأبـي الأسـود ، وقد عرضنا لها مع أبي الأسود[٢] .

(١) هود ٥ .
(٢) انظر ص ١٦ .

يحيى بن يعْمُر[١]

هو يحيى بن يعمر ، كنيته أبو سليمان العدواني ، نُسب إلى عدوان وليث ، وغطفان ، وكانت قبيلة هذيل "تدعي أنّ يحيى بن يعمر حليفهم" كان مأمونًا عالمًا ، جريئًا في الحق ، من علماء التّابعين ، سكن البصرة وتوفى فيها ، وقيل : بخراسان . وهو قاضٍ من أكثر من ناحية فيها . يروى أنَّ الحجاج لمّا بنى (واسط) سأل الناس : ما يعيبها ، قالوا : ما نعرف عيبًا ، وسندلك على من يَعْرف عيبها يحيى بن يعمر ، فبعث إليه ، فسأله : فقال: بنيتها من غير مالك ويسكنها غير ولدك ، فغضب الحجاج ، وقال : ما حملك على ذلك؟ قال ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ألا يكتموا الناس حديثًا فنفاه إلى خراسان" .

وكان عالمًا بالقراءة والحديث ، والفقه ولغات العرب ، وصاحب غريب وتقعر ، وهو أول من نقط القرآن مع نصر بن عاصم بنقط الإعجام، ولا يتعارض ذلك مع نسبة نقط المصحف إلى أبي الأسود ، فـأبو الأسود نقطه نقط إعراب ، ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر نقطاه نقط إعجام أي وضع النقط أفراداً وأزواجاً لتميّز الحروف المتشابهة ، وكان معنيًا بالدّراسات القرآنية قال "تعلموا العربية في القرآن كما تَعَلّمُون حفظه"[٢].

وليس أدّل على اهتمامه بالقرآن وفهمه له ومعرفته بأسراره ومعانيه ما روى أنّ الحجاج بعث إليه قائلا له : أنت الذي تقول إنّ الحسين بن علي ابن عم رسول الله ﷺ ، لتأتيني بالمَخْرَج مِمّا قلت أو لأضْربن عنقك فقال له يحيى بن يعمر : "وإن جئت بالمخرج فأنا آمن ، قال : نعم قال: اقرأ ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ إلى قوله ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ ﴾ إلى قوله ﴿ وَعِيسَىٰ ﴾ فمن أقرب :

---

(١) إنباه الرواه ص ١٨ ، ١٩ ، طبقات النحويين واللغويين ص٢٧ ، مفتاح السعادة ١/١٥٠ ، معجم الأدباء ٤٢/٢ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ص٢٣ .

عيسى بن ابراهيم وما ابن بنته أو الحسين من محمد ﷺ . فقال له الحجاج لكأني ما قرأت هذه الآية قط وولاه قضاء بلده"(١) ، توفى – رحمه الله – سنة ١٢٩هـ(٢).

جهود يحيى بن يعمر اللغوية والنحوية

كان يحيى بن يعمر أحد تلامذة أبي الأسود الملازمين له ، وكان يُسَجِّل كل ما يَسْمَعُه من شيخه يدل على ذلك ما رواه محمد بن إسحاق أنَّه لقى محمد بن الحسين فأخرج له قِمَطْرًا كبيرًا ، ورأى فيه يحيى ما يدل على أنَّ النحو عن أبي الأسود ، وهي أربعة ورقات فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود بخط يحيى بن يعمر"(٣).

قال له الحجاج يومًا "أتسمعني ألحن على المنبر : قال الأمير أفصح من ذلك فألح عليه الحجاج ، فقال حرفاً في القرآن تقول : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾(٤) . فتقروها "أحب" بالرفع ، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر "كان" قال : لا جرم ، لا تسمع لحنا فألحقه بخُرَاسان" .

وفي النّص دلالة على استخدام مصطلحات نحوية جديدة جرت على لسان يحيى بن يعمر وهما مصطلح النصب لأنّه خبر كان ، ومصطلح الرفع .

كان يحيى بن يعمر ولِعًا بالغريب حريصًا عليه في كلامه يروى أنَّ يزيد بن المهلب كتب إلى الحجاج "إنّا لقينا العدو فمنحنا الله أكتافهم ، أسرنا طائفة ، وقتلنا طائفة ، واصطررناهم إلى عُرعُرة الجبل ، ونحن بحضيضه

(١) العقد الفريد ٢/١٧٥ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩ .
(٣) الفهرست ص ٦١ .
(٤) التوبة ٢٤ .

وأثناء الأنهار" فلما قرأ الحجاج قال : مالا بن المهلب ، ولهذا الكلام حسدا له قيل له : إن يحيى بن يعمر هناك . قال : فذاك إذا"

في النص دلالة على اعتراف أهل عصره ببراعته وعلمه باللغة وغريبها أمّا في مجال الدّراسات النحوية فقد خلف لنا جملة من القراءات القرآنية التي أسهمت بشكل كبير وفعّال في حقل الدّراسات النحوية منها :

١ - قرأ "وإله أبيك"[١] بلفظ الواحد ، وقد خرجت هذه القراءة بما يلي :

أ - أن يكون واحدًا و(إبراهيم) بدل منه، وإسماعيل وإسحاق عطف عليه .

ب - أن يكون "أبيك" جمعَ مذكر سالمًا ، فيُبْدَل ما بعده من الأسماء منه قال ابن جنى "ويؤكد أنّ المراد به الجماعة ما جاء بَعْدَه من قوله :"إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" فأبدل الجماعة من "أبيك" فهو جماعة لا محالة ؛ لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل ، فيصير قوله تعالى : "وإله أبيك" كقوله : "وإله ذويك هذا هو الوجه وعليه فليكن العمل"[٢].

جـ- نصب إبراهيم على إضمار "أعني" ويُعْطف عليه ما بَعْدَه ، وهي أسماء لا تتصرف للعجمة والتعريف[٣].

٢ - قرأ يحيى : ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾[٤] قال ابن جني : "هذا ضَرْب من العربية غريب ، ومعناه التجريد ، وذلك أنّك تريد : فهل لي من لدنك وليًّا يرثني منه أو به وارث من آل يعقوب ، وهو الوارث نفسه ، فكأنّه جَرّدَ منه وارثا"[٥].

٣ - قرأ يحيى: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ مَن مَّعِىَ وَذِكْرٌ مَن قَبْلِى ﴾[٦] بتنوين "ذكر" في الموضعين ، وكسر الميم من "من" قال أبو الفتح[٧]: "هذا أحد ما يدل

---

(١) البقرة ١٣٣ .
(٢) المحتسب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، مشكل إعراب القران لمكي بن أبي طالب ٧٧/١ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) مريم ٦ .
(٥) المحتسب ٨٢/٢ .
(٦) الأنبياء ٢٤ .
(٧) المحتسب ١٠٥/٢ ، ومشكل إعراب القران ٨٢/٢ ، ٨٣ .

على أنّ (مع) اسم وهو دخول "مِنْ" عليها ، حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم : جئت مِنْ معهم ، أي : من عندهم ، فكأنه قال: هذا ذكرٌ مِنْ عندي ومن قبلي ، أي جئت أنا به ، كما جاء به الأنبياء من قبلي كما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [١].

٤ – قرأ يحيى بن يعمر: "فمَرَت به"[٢] بالتخفيف في الراء ، قال أبو الفتح: "أصله فمَرّت به"مثقلة كقراءة الجماعة غير أنَّهُمْ نَحَوْا هذا تخفيفًا لثقل التضعيف ، حكى ابن الأعرابي فيما رويناه عنه فيما أحسب : ظَلْتُ زيدًا يَفْعَلُ كذا ..."[٣].

٥ – قرأ يحيى بن يعمر : "مِمّن كَذَبَ بآيات الله"[٤] خفيفة الدّال قال أبو الفتح : "ينبغي أن يكون دخول "الباء" هنا حملاً على المعنى ، وذلك لأنَّه في معنى مكر بها ، وكفر بها ، وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة .. ومنه قوله :

أَلَمْ يَأتِيكَ ، والأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لاقَتْ لَبُون بني زِيَاد

زاد "الباء" في "بما لاقت" لمّا كان معناه ألم تسمع بما لاقت لبونهم..."[٥].

وقول أبي الفتح "وما أكثر هذا النحو في اللغة ، دليل على أن تضمينهم فعلاً معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف فاش كثير في كلامهم .

٦ – قرأ يحيى بن يعمر: "إن كان قميصه قدّ من قُبُلُ ... مِنْ دُبُرُ" [٦] بثلاث ضمات من غير تنوين قال أبو الفتح : "ينبغي أن يكونا غايتين كقول الله سبحانه: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٧] كأنه يريد :

(١) النساء ١٦٣ .
(٢) الأعراف ١٨٩ .
(٣) المحتسب ٢٨٣/١ .
(٤) الأنعام ١٥٧ .
(٥) المحتسب ٣٤٥/١ .
(٦) يوسف ٢٦ ، ٢٧ .
(٧) الروم ٤ .

وقدّت قميصه من دُبُره ، وإن كان قميصه قُدّ من قُبُله ، فلما حـــذف المضاف إليه – أعني الهاء ، وهي مراده –صار المضـــاف غايـــة نفسه بَعْدما كان المضاف إليه غاية له ، وهذا حديث مفهوم في قولـــه سبحانه ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ فبنى هنا كما بنى هناك على الضم، ووكّد البناء أنَّ قُبُل ، ودُبُر يكونان ظرفيـــن ألا تـــرى إلـــى قـــول الفرزدق:

يُطَاعِنُ قبْلَ الخيل وَهُو أمامها * ويَطْعَنُ عَنْ أدْبَارهَا إنْ تَوَلّتِ

وقال سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[1] فنصبه على الظرف، وهو جمع دُبُر"[2].

قرأ يحيى بن يعمر "ألاّ تَقْسِطُوا"[3] بفتح التاء ، قال ابن مجاهد : ولا أصل له ، قال أبو الفتح : هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيم غـــير منكر ، وذلك على زيادة "لا" كأنّه قال : إنْ خفتم أنْ تَقْسِـــطُوا فـــي اليتامى ، أي تَجُوروا يُقال : قسط إذا جار ، وأقسط : إذا عدل ، قال الله جل وعلا[4] ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ وزيـادة "لا" قدْ شاعت عنهم واتسعت ، منه قوله تعـــالى[5]: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، وقولـــه: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[6] فيمن ذهب إلى زيادة "لا" وقال : معناه : وما يشعركم أنّها إذا جاءت يُؤمنون ، وعليه قوْل الرّاجز :

وَمَا ألومُ البيضَ ألاّ تَسْخَرَا * إذا رأين الشّمْطَ القفنْدَرَا

أي : أن تَسْخَر ، والأمر فيه أوسع ، فبهذا يُعْلَمُ صحة القراءة"[7].

---

(١) النجم ٤٩ .
(٢) المحتسب ٢/٩ .
(٣) النساء ٣ .
(٤) الجن ١٥ .
(٥) الحديد ٢٩ .
(٦) الأنعام ١٠٩ .
(٧) المحتسب ١/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

إنّ هذه القراءات التي عُزيت إلى يحيى بن يعمر لتُعدّ إسهاما في مجال الدّراسات النحوية ، زادت – بلا شك – من ثراء الدرس النّحْوي وتوسيع مسائله ، وتعدد الخلاف فيه ، فكم من قراءة ليحيى ردّها ابن مجاهد بدعوى أنّها لا أصل لها ويصححها ابن جني ويحملها على وجه صحيح مستقيم لا ينكر .

عنبسة الفيل[1]

هو عنبسة بن معدان الميساني ، مولى مهرة ، نسب إلى بني بكر بن كلاب ، وإلى مهرة بن حيدان ، لقب بعنبسة الفيل لأن أباه كان يروض فيلا للحجاج ، وقيل لعبدالله بن عامر ، قال الأنباري :"لعبدالله بن عامر كانت هذه الفيلة سبب إثراء والد عنبسة وبعد أن شب هذا الأخير فصح ، ولحق بأبي الأسود حتى برع ، إذا كان أبوه هو الذي قام بترويض الفيل فينبغي أن يكون اللقب لأبيه لا له وربما لشهرته انسحب اللقب عليه .

كان أبرع تلامذة أبي الأسود أخذ عنه ميمون الأقرن بعد أبي الأسود وإن اختلفت الروايات في الآخذ فيهما عن الآخر .

عرف برواية الأشعار وكان فصيحاً روى شعر جرير والفرزدق ، قيل للفرزدق : ها هنا رجلٌ من بني أبي بكر بن كلاب يروى شعر جَريـو ويفضله عليك ، ووصفه له ، فقال : رجل من بني أبي بكر بن كلاب على هذه الصفة لا أعرفه ، فأروني داره فأروه فقال : هذا ا بن معدان الميساني ثم قص قصته وقال :

لقد كان في معدان والفيل زاجر * لعنبسة الراوي على القصائدا

ولقى عنبسة أبا عيينة بن المهلب ، فقال له أبو عيينة : أأراد الفرزدق بقوله :

لقد كان في معدان والفيل زاجر

فقال : إنما قال :

لقد كان في معدان وللؤم زاجر

فقال أبو عيينة : وأبيك إن شيئا فررت منه إلى اللؤم لعظيم

أما أثره في الدراسات النحوية فلا نستطيع أن نبين حجمه أو مقدار إسهامه فيه لأننا لم نقف له على نصوص وإنما كل ما عرفناه عنه أنه كان أبرع أصحاب أبي الأسود في العربية ، وأنه كان متتبعًا للفرزدق في

---

(١) إنباه الرواه ٢/٣٨١ ، نزهة الألباء ٢٢ ، معجم الأدباء ١٦/١٣٣ ، أخبار النحويين البصريين ١٩ . مراتب النحويين ١١ .

شعره، فقد روى أبو عمرو بن العلاء قال "كنا عند بلال بن أبي بردة فأنشد الفرزدق :

تُريك نُجُومُ الليْلِ والشَّمْسُ حيّة * زحَامَ بناتِ الحارثِ بن عبّاد

فقال عنبسة بن مَعْدَان : الزحام مذكر ، فقال الفرزدق : أغرب . قال عبدالله : والزحام له وجهان : أن يكون مصدراً مثل : الطّعان والقتال من قولهم زاحمته زحامًا ، فهذا مذكر كما قال عنبسة ، أو يكون جمعًا للزحمة يُراد به الجماعة المزدحمة ، فهذا مؤنث لأنّ الزحام هو المزاحمة كما أنّ الطّعان هو المطاعنة ، وقول عنبسة أقوى ، وأعرف في الكلام"(١).

(١) الموشح للمرزباني ص١٦٥ ، ١٦٦ ، ت/ محمد علي البجاوي .

ميمون الأقرن[1]

هو ميمون الأقرن وكان يكنى بأبي عبدالله وهو ممن تلمذوا لأبي الأسود وكان أبو عبيدة يقدمه على عنبسة الفيل في الأخذ عن أبي الأسود ، وصفه ياقوت ، فقال : "هو الإمام المقدم في العربية بعد أبي الأسود الدؤلي، أخذ عن أبي الأسود ، وأخذ عن عنبسة بن معدان الفيل في أصح الروايتين" .

وقال : بعد أن تحدث عن أبي الأسود : "ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربية وكان أحد أئمة العربية الذين يرجع إليهم في المشكلات ...

روى أبو عبيدة أن يونس النحوي سُئِل عن جرير والفرزدق والأخطل: أيهم أشعر؟ فقال: أجمعت العلماء على الأخطل ، قال أبو عبيدة فقلت لرجل إلى جنبه : سله من هؤلاء العلماء : فسأله فقال : هم ميمون الأقرن وعنبسة الفيل وابن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن علاء وعيسى بن عمر الثقفي ، هؤلاء طرقوا الكلام وماثوه موثاً ، لا كمن تحكون عنهم لا هم بدويون ولا نحويون" .

وهذه الروايات تؤكد – بلا شك – مكانة الرجل العلمية بيد أننا لم نقف له على نصوص تبرز هذه المكانة وتوضح حجم إسهاماته في مجال الدراسات النحوية ، وإن كان كغيره من تلامذة أبي الأسود الذين فتحوا الباب ومهدوا الطريق أمام من جاءوا بَعْدَهم .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٠ ، معجم الأدباء ٢١٩/١٩ ، ٢٢٠ .

عبدالله بن أبي إسحاق

هو عبدالله بن أبي إسحاق مَولى آل الحَضرَمي ، كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم ،قيِّمًا بالعربية والقراءة إمامًا فهْمًا ، علامة في علم العربية مُقرئا نحويًا ، أخذ قراءته عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، صحب ميمون الأقرن ، توفى ميمون وليس في أصحابه أحدٌ مثله ، وروى عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه ، توفى سنة ١١٧هـ وشيعه الأدباء والأشراف(١).

جهود ابن أبي إسحاق النحوية

يقول ابن سلام(٢): "أوّل مَنْ بعج النحو ومدّ القياس ، وشرح العلل" ويُذكر أنه "كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو(٣)، و "كان مائلا إلى القياس في النحو"(٤).

إنّ هذه النصوص لتؤكد أنّه أوّل من اشتق قواعد النحو وطرد فيها القياس بحيث يُحمَل ما لم يُسمَع عن العرب على ما سمع عنهم ، كما تبرز مكانة الرجل العلمية وبراعته في القياس وعنايته بالتعليل .

أقول مع ما تبرزه هذه النصوص من مكانة علمية للرجل ووقوفه على الجديد الذي لم يُسبَق إليه ودعى النّاس إليه نجد بعض الباحثين يَعزُّ عليه نسبة القياس إليه ، بدعوى أنّ العقل العربي لم تكتمل له مقومات النضج فنسبة القياس إليه مبالغة في القول ، وتجاوز للحق وبعد عن النصفة ، وراح هؤلاء يعممون في أحكامهم مدعين أنّ القياس الذي قال به ابن أبي إسحاق مرده إلى المنطق الأرسطي ، من هؤلاء د/إبراهيم السامرائي قال : "ولكني أقول : إنّ التماس العِلة والتمسك بالقياس لا يلتئم والطبيعة النحوية، وكان عليهم أنْ يقتصروا على وضع شيءٍ يَعْصِمُ اللسان من اللحن ،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٢١ ، نزهة الألباء ص١١ ، ١٢ ، مراتب النحويين ص١٢ ، إنباه الرواه ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .
(٢) طبقات فحول الشعراء ص١٤ .
(٣) نزهة الألباء ص١٢ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٣٢ .

واكتفاء بالغرض الذي ندب الأولون أنفسهم لتحقيقه ، ولكن النحاة ابتداء من عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ساروا في هذا السبيل محاكاة للمناطقة والمتكلمين وأصحاب الجدل ، وكأنّ من تمام الأدوات لدى المثقف أنْ يُلِمَّ بمنطق أرسطو وآراء أفلاطون وحكمة سقراط ، ولذلك أقبلوا على ذلك إقبالاً كَلَّفَهُمْ عناءً ، ولا سيما في علوم العربية .."[1].

وكلام الدكتور غير مسلم به ، فليس القياس عند ابن أبي إسحاق قياس منطق وجَدَل بل هو قياس وليد الفطرة والطبيعة ، فمن البدهيّ أنْ يُقارن الإنسان بين الأشياء ليعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة ، ثُمَّ يَستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييسه وأصوله .

ولن أكون متجاوزًا الحقيقة إذا قلت إنّ قياس ابن أبي إسحاق لم يكن بكرًا ، ولا وليد بنات أفكاره بل كان امتدادًا لأقيسة فطرية أشارت إليها نصوص قديمة قبل أنْ يُعْرف ابن إسحاق في ميدان الدرس النحوي .

وكأني بالدكتور السامرائي لم يقرأ حديث رسول الله ﷺ لمّا بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ؛ قائلاً له كيف تصنع إنْ عرض لك قضاء؟ قال أقضي بما في كتاب الله ، قال: فإن لم يكن ؛ قال فبسنة رسول الله ؛ قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله ، قال : اجتهد رأيي ولا آلو؟ قال معاذ فضرب رسول الله ﷺ صدري ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لِمَا يُرْضى رسول الله" وفي هذا دليل على أنّ من أصول التشريع الاجتهاد بالرأي وهو القياس[2].

وقول عمر لأبي موسى الأشعري وكان قاضيه بالبصرة "الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة أعرف الأشباه وقس الأمور عند ذلك"[3].

فالرسول ﷺ وصاحبه عمر يدعوان إلى القياس فيما لم يَرد في كتابٍ ولا سنة يقول د/عبدالعال سالم مكرم : "ومالي أذهب بعيداً والنبي ﷺ كان

---

(١) النحو العربي نقد وبناء السامرائي ص ١٩ ، ٢٠ .
(٢) أصول الأحكام الشرعية ص ١٢ للأستاذ علي حسن .
(٣) السابق الصفحة نفسها .

يستعملُ القياس في كثير من أحاديثه الشريفة ليؤكد بهذا القيـــاس الأحكـــام الشرعية والأصول الدينية في أحاديثه الكريمة ..."[١].

ومن قياس النبي ﷺ ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما :"أنّ امـــرأة أتت رسول الله ﷺ ،فقالت إنَّ أمي ماتت وعليها صوم شهر رمضان فقال: أرأيت لو كان عليها دين أكنت تَقْضينه قالت : نعم ، قال : فدين الله أحـــق بالقضاء"[٢].

إن هذه النصوص لتؤكد أنّ اســـتعمال القيـــاس طبعـــي وفطـــري ، والرسول وأصحابه لم يجروا على سنن المنطـــق الأرســـطي ، فطبيعـــة الإنسان – دائما – البحث عن العلة والسبب في كلّ حكم يُصْدِرهُ ، علمًـــا "أنّ كتب اليونان لم تُنْقَلْ إلى اللسان العربي إلاّ في عهد المنصور"[٣] .

ومن المعروف أن المنصور تمت خلافته سنة ١٣٦هـ وابـــن أبـــي إسحاق توفى سنة ١١٧هـ فأنّى له الاطلاع على المنطـــق الأرســـطي أو الفلسفة اليونانية إنَّ هذا الذي ادّعاه د/السامرائي ليعد ضربًا من التخيـــل أو التنجيم.

فابن أبي إسحاق كان معنيًا بالقياس ومراده به الخضوع لمـــا يطـــرد من قواعد النحو ، يذكر الرواه أنّه قال للفرزدق في مديحه لبعـــض بنـــي مروان:

وعَضُّ زمان يابنَ مَرَوانَ لَمْ يَدَعْ * مِنَ المالِ إلاّ مسحتًا أوْ مجلف

على أي شيء ترفع "أو مجلف"؟ فقال على ما يسوءك وينوءك علينـــا أن نقول ، وعليك أن تتأوّلوا قال أبو عمرو ، أصبت هو جائز على المعنى أي لم يبق سواه"[٤] .

وهذا النص يحمل في طيّاته خلاف بين ابن أبي إسحاق وأبي عمـــرو، فابن أبي إسحاق يعترض الفرزدق لرفع قافية البيت وكان حقـــها النصـــب للعطف على كلمة "مسحتا" المنصوبة كمـــا يقتضيـــه القيـــاس النحـــوي ، وأبوعمرو يجوزه على المعنى ، أي بتقدير فِعْل محذوف ،ولعل الفـــرزدق

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص١٠٥ .
(٢) أقيسة النبي للحنبلي ص٧٩ .
(٣) تاريخ الفلسفة الإسلامية ، ص٣٥ ، ترجمة د/عبدالهادي أبو ريدة .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٣٠ ، والموشح ص١٦١ .

قصد إلى هذا مخافة الوقوع في الإقواء وهو مخالفة حركة الـــروي فـــي القصيدة ، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق هو الأولى لأنّ مالا يفتقر إلـــى تقدير أولى .

ولمّا أنشد الفرزدق قصيدته التي يمدح فيها يزيد بن عبدالملـــك حتـــى وصل إلى قوله :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا * بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورُ

عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقى وأرْحُلنـــا * عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهارِير

قال له ابن أبي إسحاق "أسأت إنّما هي "رير" بالرفع ، وكذلك قيـــاس النحو في هذا الموضوع ، فلما ألحوا على الفـــرزدق غيرهـــا "زواحـــف تزجيها محاسير"[١].

وكان يونس يؤيد قول الفرزدق ، ويصفة بأنّه جائز حسن"

فلمّا كثر تتبع أبي إسحاق الفرزدق في شعره هجاه بقوله :

فلوْ كَانَ عَبْدُ الله مَوْلىً هَجَوْتُهُ * وَلَكِنَّ عبدالله مَوْلىً مواليا

فقال له ابن أبي إسحاق "ولقد قلت – أيضًا – مواليا ، وكان ينبغـــي أنْ تقول مولى موالٍ"[٢] بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حـــالتي الرفع والجر كـــ "قاض وداع ، وجوادٍ وغواشٍ" .

ولم يكتف ابن أبي إسحاق بنقد شعراء عصره بل أخذ علـــى النابغـــة قوله :

فبتُّ كَأنّي سَاوَرَتْني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السُّمُ ناقع[٣]

حيث قال "ناقع" بالرفع والصواب النصب على الحال .

قال ابن سلام : قلت ليونس : إيَّاك زيداً ، تُجيزها قال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل بن عبدالرحمن :

إيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ * إلىَ الشَّر دَعّاءٌ ولِلشَّر جَالِبُ

وكان رأيه أنَّ المراء منصوب لفعل محذوف"[٤].

وواضح من الرواية أنَّ يونس كان يُعَوّل على قوله فقوله حجة .

---

(١) طبقات النحويين واللغوين ص١٩ ، ونزهة الألباء ص١٩ .
(٢) مراتب النحويين ص١٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص١٩ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٣٦ .
(٤) السابق ص٥٠ .

قال أبو عمرو : "ما ناظرني أحدٌ قط إلا وغلبته وقطعته إلا ابن أبي إسحاق فإنّه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمزة فقطعني ، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه"[١].

يروى أنَّ الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق فقال : كيف تُنْشد هذا البيت :

وعينان قال اللهُ كونا فكانتا * فعُولان بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

فقال الفرزدق كذا أنشده ، فقال ابن أبي إسحاق الحضرمي . ما كان عَلَيْك لو قُلت : فعُولين : فقال الفرزدق " لو شئت أنْ اسبح لسبحت" ونهض فلم يَعْرِف أحَدٌ في المجلس قوله : "لو شئت أنْ اسبح لسبحت ، فقال ابن أبي إسحاق ، لو قال : فعُولين لأخبر أنَّ اللهَ خلقهما ، وأمرهما ، ولكنه أرادهما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر"[٢].

يُرْوى عن يونس بن حبيب قال : "مضيت إلى عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي فقُلتُ له : كيف تقرأ : " فإذا بَرَق البصر؟ فقال : فإذا بَرَق البصر ، وفتح الرّاء ، فقُمْتُ من عنده إلى أبي عمرو فقال : من أين لك؟ قُلت من عند عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي سألته كيف تقرأ : فإذا (برق) البصر فقال : فإذا برق البصر ، بفتح الرّاء ، فقال أبو عمرو . وأين يُرَاد به ، فقال : بَرَقَتْ السماء ، وبَرَق النبت ، وبَرَقَت الأرض ، أمّا البصر فـ "بَرِق" كذا سمعنا بالكسر"[٣] .

ويبدو أنَّ يونس لم يك متأكداً من قول ابن أبي إسحاق فدفعه ذلك إلى أن يذهب إلى أبي عمرو فيقص عليه ما دار بينه وبين ابن أبي إسحاق فإذا أبو عمرو يخالفه ، ويظهر لي صحة قول ابن أبي إسحاق ، ففي مختار الصحاح "... وبَرِق البصر من باب طَرِب إذا تَحيّر فلَمْ يَطْرِق ، فإذا قُلت بَرَق البصر بالفتح فإنّما تعني إذا شخص"[٤] .

وكان لابن إسحاق قراءات خالف فيها بعض القُرّاء وتناولها النحاة بالدِّراسة منها .

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي ص٢٤٣ .
(٢) مجالس العلماء ص٨٥ ، ٨٦ والأشباه والنظائر ص٨٤ .
(٣) مجالس العلماء ص٢٤٧ .
(٤) مختار الصحاح ص٣٣ .

قرأ "وأمّا ثمودَ فهديناهم " بالنصب[١] مخالفا قراءة الجمهور فقد قرأوا بالرفع . قال سيبويه : "فأمّا قوله عز وجل "إنّا شيْء كُلّ خلقناه بقدر"[٢] فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربته . وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم : "وأمّا ثمُودَ فهديناهم" إلاّ أنّ القراءة لا تخالف لأنّ القراءة السنة"[٣] ، وقال أبو حيان: "وعن الأخفش أنّ (خلقناه) صفة ولا يكون ذلك إلا مع قراءة الرفع وقد قُرئ بالرفع"[٤] .

قرأ ابن أبي إسحاق : "ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ"[٥] بالرفع على الابتداء والخبر[٦].

قرأ قوله تعالى "يا بشرايّ"[٧] بياء مشددة من غير ألف (يا بُشْرَىّ) قال مكي : "وعلة ذلك أنّ ياء الإضافة حقها أن ينكسر ما قبلها ، فلمّا لم يكن ذلك في الألف قُلِبت ياءً ، وأدغمت في ياء الإضافة ومثله: هداي"[٨].

وقرأ ابن أبي إسحاق "صادٍ"[٩] بالكسر والتنوين على القسم كما تقول: اللهِ لأفعلنّ ، تُعْمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة الحذف في باب القسم، وقيل إنما نون على التشبيه بالأصوات التي تنّون للفرق بين المعرفة والنكرة نحو قولك : إيهٍ ، تريد زد لي كلامًا ، وإيه تريد : سكوتًا"[١٠].

قرأ ابن أبي إسحاق "وما يُخْدَعون"[١١] بضم الياء من غير ألف[١٢]: قال أبو الفتح : "هذا على قولك : خَدَعْتُ زيدًا نفسه .. ؛ ومعناه عن نفسه ، فإنْ شئت قلت على هذا حُذِف حرفُ الجر ، فوصلَ الفعل ، كقوله عزّ اسمه ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[١٣] أي : من قومه وقوله :

(١) مختصر شواذ القرآن ص١٣٤ ، والبحر المحيط ٤٩١/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣ ، الآية ١٧ من سورة فصلت .
(٢) القمر ٥٤ ، ٥٩ .
(٣) الكتاب ١٤٨/١ .
(٤) الارتشاف ٢١٦٩/٤ ت د/رجب عثمان.
(٥) الأنعام : ٥٩ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ٢٧٠/١ .
(٧) يوسف ١٩ .
(٨) مشكل إعراب القران ٤٢٤/١ .
(٩) ص ١ .
(١٠)مشكل إعراب القرآن ٢٤٦/٢ .
(١١)البقرة ٩ .
(١٢)الكشف عن وجوه القراءات ٢٢٦/١ .
(١٣) الأعراف ١٥٥ .

أمرتك الخير

أي بالخبر ، وإنْ شئت قلت حملهُ على المعنى ؛ فأضمر له ما ينصبه، وذلك أنّ أقولك : خدَعت زيدا عن نفسه يدخله معنى : انتقصته نفسه ، وملكتُ عليه نفسه ، وهذا من أسدِّ وأدمث مذاهب العربية ، وذلك أنّه موضع يملك فيه المعنى عنانَ الكلام فيأخذه إليه ، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه وجملته : أنّه متى كان فِعْلٌ من الأفعال في معنى فِعْل آخر فكثيراً ما يجرى أحدهما مجرى صاحبه ، فيُعْدَل في الاستعمال به إليه ؛ ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه ، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه ، ألا ترى إلى قول الله عزّ وجل "هل لك إلى أنْ تزكى" وأنت إنما تقول : هل لك في كذا؟ لكنه لمّا دخله معنى أجذبك إلى كذا وأدعوك إليه . قال (هل لك إلى أنْ تزكى وعليه قول الفرزدق :

كَيْفَ تَرَاني قاليًا مِجَنّي * قدْ قتَل اللهُ زيادًا عني

واستعمل "عن" ها هنا لما دخله من معنى قد صرفه الله عنى ، لأنّه إذا قتله فقد صرفه عنه[١] .

قرأ ابن أبي إسحاق "ولا تُسْألُ عن أصحاب الجحيم"[٢] بضمّ التاء والرفع على النفي والعطف على "بشيرًا ونذيرًا" فهو في موضع الحال ، تقديره: إنَّا أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا غير سائل عن أصحاب الجحيم وقرأ نافع بفتح التاء والجزم على النهي ، والرفع هو الاختيار[٣].

قرأ بن أبي إسحاق "فلا رفثٌ ولا فُسَوقَ"[٤] بالفتح من غير تنوين[٥]، وقد سبق القول في هذه القراءة[٦].

قرأ ابن أبي إسحاق "حتّى يقولَ الرسول"[٧] بالنصب ، وهي قراءة الجميع ما عدا نافعا[٨] ، والنصب على تأويل قولهم – وهو ماض حقيقة

(١) المحتسب ١/١٣١ ، ١٣٢ .
(٢) البقرة ١١٩ .
(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٦٢ بتصرف .
(٤) البقرة ١٩٧ .
(٥) الكشف عن وجوه القراءات .
(٦) انظر ص وهود ٧٨
(٧) البقرة ٢١٤ .
(٨) الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٨٩ .

بالنسبة إلى زمن النزول – بالمستقبل بأنْ يُقدّر اتصاف المخبر عنه (وهو الرسول والذين آمنوا معه) بالعزم على القول ، فالقول مستقبل باعتبار هذا التقدير ، والرفع على تأويل قولهم بالحال ، بأن يُقدّر اتصاف المخبر عنه بالدخول في القول زمن التكلم ، فيقدر القول الماضي واقعا في الحال لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل : حتى حالهم الآن أنّ الرسول والذين آمنوا معه ، يقولون : متى نصر الله؟ فالقول حال باعتبار هذا التقدير[١] .

وقال مكي : "ووجه القراءة بالنصب أنّ (حتى) جُعِلت غاية للزلزلة، فنصبت بمعنى (إلاّ أنْ) والتقدير : وزلزلوا إلى أن قال الرسول فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه، أي : لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالفعلان قدْ مضيا جميعًا"[٢] .

قرأ ابن أبي إسحاق : ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى ﴾[٣] (هُدَيّ) بقلب الألف ياء وإدغام الياء قال أبو الفتح: "هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف بين آخر المقصور إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ياءً قال الهذلي :

سَبَقُوا هَوَيّ وأعنقوا لِهَوَاهُمُ * فتُخرِّمُوا ولكل جَنْبٍ مَصْرَعُ

... قال لي أبو علي : وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلم بَعْدَها – أنّه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو : غلامي ،ورأيت صاحبي ، فلمّا لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً ، فقالوا : هذه عَصَيّ ، وهذا فَتَيّ، أيْ : عصاي وفتاي ، وشبهو ذلك بقولك : مررت بالزيدين ، لمّا لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياءً ، ولا يجوز على هذا أنّ تُقلبَ ألف التثنية لهذه الياء فيقول : هذان غلاميّ لما فيه زوال علم الرفع ، ولو كانت ألف عصا ونحوها علمًا للرفع لم يجز فيها عَصَيّ ..."[٤] .

---

(١) إعراب الفعل د/إبراهيم حسن ص٧١ طبعة ثانية .
(٢) الكشف عن وجوه القراءات ص٢٩٠ ، ٢٩١ .
(٣) البقرة ٣٨ .
(٤) المحتسب ١/١٥٧ ، ١٥٨ .

قرأ ابن أبي إسحاق "هُنَّ أطْهر لكم" بالنصب ، وسيأتي توجيهها وموقف كل من سيبويه وابن جني منها[١].

وقرأ "مِنْ قَبْلُ" و "مِنْ دُبُرُ" بثلاث ضمات من غير تنوين ، وسبق الحديث عنها[٢] .

وقرأ "ويَتوبَ الله"[٣] بالنصب : : قال أبو الفتح : " إذا نصب فالتوبة داخلة في جواب الشرط معنى ، وإذا رفع كقراءة الجماعة فقال: ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ فهو استئناف ؛ وذلك أنَّ قوله : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۝ ﴾ فهو كقولك : إنْ تَزُرْني أحسن إليك وأُعطِيَ زيدًا دِرْهمًا ، فتنصبه على إضمار "أنْ" أي : إنْ تَزُرْني أجمع بين الإحسان إليك والإعطاء لزيدٍ ، والوجه قراءة الجماعة على الاستئناف ؛ لأنَّه تمّ الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ ﴾ ثمّ استأنف فقال: ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ فالتوبة منه سبحانه على من يشاء ليست مسببة عن قتالهم ؛ هذا هو الظاهر ، لأنَّ هذه حالٌ موجودة من الله تعالى قاتلوهم أو لم يقاتلوهم ، فلا وجه لتعليقها بقاتلوهم ، فإذا ذهب تعلق هذه التوبة بقتالهم إيّاهم كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى"[٤].

آراء ابن أبي إسحاق في كتاب سيبويه

بالبحث في كتاب سيبويه عن آراء ابن أبي إسحاق وجدنا سيبويه ينسب إليه تسع آراء ، ولمّا كانت الآراء التي نسبها إليه سيبويه قليلة فأثرنا إيرادها ها هنا .

---

(١) انظر: ص ٣٧ – ٣٨ .
(٢) ص ٦٤ .
(٣) التوبة ١٥ .
(٤) المحتسب ١/٤٠٠ ، ٤٠١ .

١ - قال سيبويه[١]: "واعلم أنّه لا يجوز أنْ تقول إياك زيدا ، كما أنّه لا يجوز أنْ تقول : رأسك الجدارَ ، حتى تقول : من الجدار ، وكذلك أنْ تفعل ، إذا أردت إياك والفعل ، فإذا قلت : إيّاك أنْ تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أنْ تفعل ، لأنك لا تريد أنْ تضمه إلى الاسم الأول ، كأنّك قلت : إيّاك نحِّ لمَكان كذا وكذا ، ولو قلت : إيّاك الأسدَ ، تريد من الأسد ، لم يجز كما جاز في أنْ ، إلاّ أنّهُمْ زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر .

إياك إياك المراءَ فإنّه * إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشّرِ جَالِبُ

كأنّه قال : إياك ثمّ أضمر بَعْدَ إيّاك فِعْلاً آخر ، فقال : اتّقِ المراء" .

٢ - قال سيبويه[٢]: "ومن هذا الترحم ، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون بكّلِ صفة ولا كُلّ اسم ، ولكن ترحم بما ترحم به العرب ، وزعم الخليل أنّه يقول : مررت به المسكين * على البدل وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل مررت به أخيك .. وكان الخليل يقول : إنْ شئت رفعته من وجهين فقلت : مررت به البائسُ كأنّه قال: مررت به ، قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئا : المسكين هو، والبائس أنت ، وإنْ شاء قال : مررت به المسكين هو ، والبائس أنت، وإن شاء قال : مررت به المسكين ... وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يَرْفع ولكنه إن قال ضربته لم يَقُلْ أبدًا إلا المسكين ، يحمله على الفعل ، وإن قال : ضَرَباني قال: المسكينان ، حمله أيضا على الفعل ، وكذلك : مررت به المسكين ، يَحْمِلُ الرفعَ على الرفع ، والجرَّ على الجر والنصب على النصب ، ويزعم أنَّ الرفع الذي فسّرْناه خطأ ، وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق" .

٣ - قال سيبويه[٣]: "وأمّا قوله ، وهو حارثه بن بَدْر الغُدَاني :

يَا كَعْبُ صَبْرًا على ما كان من حدث * يا كعب لم يبق منا غَيْر أجلاد

(١) الكتاب ٢٧٩/١ .
(٢) الكتاب ٧٤/٢ ، ٧٥ ، ٧٧ .
(٣) الكتاب ٣٤١/٢ .

إلا بقيّاس أنفاس نُحشْرِ جُها * كراحل رائح أوْ باكر غادي

فإنّ "غيْر" ههنا بمنزلة "مثل ، كأنّك قلت : لمْ يبق منا مثل أجـلاد إلا بقيات أنفاس[١]، وعلى ذا أنشد بعض النـــاس هـذا البيـت رفعـا للفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ * دَارُ الخليفة إلا دارُ مَرْوان

جعلوا غير صفة بمنزلة : "مثل"[٢] ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لـم يكن له بُدّ من أنْ ينصب أحدهما[٣] ، وهو قول ابن أبي إسحاق" .

٤ – قال سيبويه : وقال تعـــالى[٤] : ﴿ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فالرفع على وجهين : فأحدهمـــا: أنْ يُشْـرك الآخر الأوّل والآخر على قولك : دَعْني ولا أعُودُ ، أيْ فإنّي ممن لا يعود ، فإنّما يَسْألُ الترك وقد أوجب على نفسه أنْ لا عَوْدة له البتـة تُرك أولم يُتْركُ ، ولم يرد أنْ يسأل أنْ يجتمع له الترك وأنْ لا يعودَ، أمّا عبدالله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية"[٥].

٥ – قال سيبويه : [٦]"فإنْ سميت المؤنث بـ "عمرو" أو "زيد" لـم يُجْـز الصرف هذا قولُ ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونـس ، وهو القياس ؛ لأنّ المؤنث أشد ملاءَمة للمؤنث ، والأصل عندهم أنْ يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث كما أنّ اصل تسمية المذكر بالمذكر، وكـان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو ، لأنّه على أخف الأبنية".

٦،٧– وقال سيبويه[٧]: "وقال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مَوْلى هَجَوْتُه * ولكن عَبْدَاللهِ مَوْلى مَوَاليَا"

والمراد عبدالله بن أبي إسحاق .

---

(١) أي أنّ "إلا" وما بَعْدَها يدل من "غير أجلاد" لأنّه أجرى غير مجرى "مثل" في وضعها للإخبار عنها ،ولـم يقصد بها معنى الاستثناء فينصبيها لتعدمها على "إلا" .

(٢) فـ "غير" صفة لِدار ، ولذلك رفع ما بعد إلا ، ومعناه : ما بالمدينة دار هي غير واحدة ، وهي دار الخليفة كذلك إلا دار مروان ...

(٣) أي لو جعل "غير" استثناء بمنزلة إلا واحدة ، لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رفعـت على البدل وجب نصب ما بعْد "إلا" لأنّه استثناء بعْد استثناء .

(٤) الأنعام ٢٧ .

(٥) الكتاب ٣/٤٤ .

(٦) الكتاب ٣/٢٤٢ .

(٧) الكتاب ٣/٣١٣ ، ومثله في ٣/٣١٥ .

٨ - قال سيبوية[١]: "ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيْنا إلاّ ما كان منكسر الأول وذلك خاف وطاب وهاب ، وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنّه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا ، وقرأها بعْضُهُم جاف" أي : بالإمالة .

٩ - قال سيبويه[٢]: "وأمَّا الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قوْلك قرأ أبوك ، وأقرئْ أباك ، لأنّك لا يجوز لك أنْ تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنّك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأنّ المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدًا فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قالته العرب ، وقو قول الخليل ويونس ، وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقدْ تكلم ببعضه العرب ، وهو رديء ، فيجوز الإدغام من قول هؤلاء . وهو رديء" .

وبعد :

فما خلفه لنا ابن أبي إسحاق من آراء ومناظرات وخلافات وقراءات قرآنية كانت موضع خلاف بين النحاة بَعْدَه ؛ يُعَدّ دليلاً واضحاً على اكتمال الشخصية النحوية عندهُ ، فلا غرو أن يكون أوّل مَنْ بعج(فتق) النحو ، ومَدّ القياس وشرح العلل ، وهو ذو ذهن وقّاد وذكاء حادٍ سُئِل عنه يونس بن حبيب فقال فيه وفي علمه : "هو والنحو سواء" أي الغاية ، وقيل له : فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان اليوم في الناس أحدٌ لا يعلم إلا علمه لضحك منه ، ولو كان فيهم مَنْ له ذهنه ، ونفاذه ، ونظره كان أعلم النّاس"[٣].

(١) الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ .
(٢) الكتاب ٤٤٣/٤ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ص٢٣ .

عيسى بن عمر الثقفي[1]

هو عيسى بن عمر الثقفي أبو سليمان ، مولى لآل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليها ، وهو أهم تلاميذ أبي إسحاق ، سار على نهج شيخه متتبعاً الشعراء حتى الجاهلين منهم ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، عالم باللغة ، صاحب تقعر وغريب ، يعتمد القياس ويعممه كشيخه أبي إسحاق ، وهو أستاذ الخليل وسيبويه ، له أكثر من سبعين مؤلفاً احترق أكثرها ، واشتهر منها كتابات هما : الإكمال ، والجامع ، وما وصلا إلينا . توفي سنة ١٤٩هـ .

أراؤه في كتاب سيبويه

ذكر له سيبويه أكثر من عشرين رأيا وهي على النحو التالي :

١ - حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال سيبويه : "وزعم عيسى أنَّ بعض العرب يُنْشِدُ هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ * ولا ذاكرَ اللهِ إلاّ قليلا

لم يَحْذف التنوين استخفافا ليُعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال : رَمىَ القوم "وهذا اضطرار ..."[2].

٢ - النصب حملا على الموضع قال: " وزعم عيسى أنَّهُم ينشدون هذا البيت :

هل أنت باعثُ دينار لحاجتنا * أو عَبْدَ ربٍّ أخا عَوْن بن مِخْرَاق

فقد نصب "عَبْدَ رَبٍّ"[3] حملا على موضع دينار لأنه في موضع نصب مفعول به لـ "باعث" .

٣ - نصب نحو : مبرورًا مأجورًا ، ومصاحَبًا مُعَانا على تقدير فعل قال: وإنْ شئت نصبت فقلت : مبروراً مأجوراً ، ومُصَاحبًا معانا حدّثنا

---

(١) طبقات النحويين ص٣٥ ، نزهة الألباء ص٢٨ ، إنباه الرواة ٣٧٤/٤ ، ٣٧٧ ، بغية الوعاة ٢٣٧/٢ .
(٢) الكتاب ١٦٩/١ .
(٣) الكتاب ١٧١/١ .

بذلك عن العرب عيسى بن عمر ويونس وغيرهما كأنه قال : رجعت مبْرُورا ، واذهب مُصاحبا"[1].

٤ - مِمّا يترجح رفعه على نصبه قولك : له صَوْتٌ صوْتٌ حسنٌ ، لأنـك إنما ذكرت الثاني توكيدًا للأول ، ولو قلتَ : له صَوْتٌ أيُّما صوب ، وله صوتٌ مِثلُ صوت الحمار كان الرفع هو المختار لأنَّ "أيًّا والمثل صفة أبدا لأنّ قولك : أيُّما صوت كقولك له صوتٌ حسن جدًا ، فـأيّ ومثل هما الأول وإن قلت : له صَوْت أيَّما صَوْت ، أو مثل صـوتِ الحمار جاز؛ زعم ذلك الخليل رحمه الله ، ويقوي ذلـك أنَّ يونـس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤية كان ينشد هذا البيت نَصبًا :

* فيها ازدهاف أيَّما ازدهاف*" [2]

فـ "أيَّما" منصوب بفعل مضمر دَلّ عليه ازدهاف الأول .

٥ - يرد المصدر في صورة اسم الفاعل فينتصب لوقوعه موقع المصـدر النائب عن فعله كما في قول الفرزدق :

على حَلْفَة لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * ولا خارجًا مِنْ فيّ زورُ كلام

أي لا يخرج زُورُ كلام خروجًا قال سيبويه : "فإنما أراد : ولا يخرج فيما أستَقْبِلُ ، كأنّه قال : ولا يَخْرجُ خروجًا ، ألا تراه ذكر "عاهدتُ" في البيت الذي قبله فقال:

ألم تَرَني عَهَدْتُ ربّي وإنّني * لبيْنَ رتاج قائِمًا ومَقام

ولو حمله على أنّه نفي شيئًا هو فيه ولـم يـرد أن يحملـه علـى "عَاهدت به جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نُرَى لأنّه لم يكن يحمله على عاهدت"[3] .

٦ - الأصل في الحال أن تكون نكرة ، فإن وردت بلفظ المعرفة أوّلـت بنكرة كقولك : ادخلوا الأول فالأول : أي : مُتَرَتبين ، قال سـيبويه "وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأولُ" – يعني بـالرفع – ، لأنَّ معناه لِيَدْخُلْ فحمله على المعنى"[4].

---

(١) الكتاب ٢٧١/١ .
(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .
(٣) الكتاب ٣٦٤/١ .
(٤) الكتاب ٣٩٨/١ .

٧ - ممّا ورد عن العرب منصُوبا على المدح قول الخِرْنِق :

لا يبعدن قومي الذين هُمُ * سُمُّ العُدَاة وآفة الجُزُر
النازلــين لِكُلّ مَعْتَرك * والطيبون معاقِد الأزْر

فـ "النازلين" منصوب على المدح أمَّا رفعه "والطيبون" فمعمول على الابتداء كرفع "المؤتين" في قوله تعـالى[1]: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ فرفعه علـى الابتداء قال سيبويه: "فلو كان كُلّه رفعًا كان جيدًا ... وزعم يونـــس أنَّ من العرب من يقول : "النازلون بِكُلّ معترك والطيبين"[2] فنصبـه على المدح .

٨ - تقول : هذا أوّلُ فارسٌ مُقبلٌ "فـ" أول" نكرة يدلك على ذلك إضافتـه إلى نكرة ، وتُوصف به النكرة ، تقول : هــذا فــارسٌ أوّلُ فــارس ويدلك على أنّه مضاف إلى نكرة أنّك تصف ما بعدهن بما توصـــف به النكرة ؛ فتقول : هذا أول فارس شُجاع مقبل قال سيبويه : "ومــن قال هذا أوّل فارس مُقبلاً ، من قِبل أنّه لا يَستطيع أن يقــول : هــذا أوّل الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي أن يصفه بالنكرة ، وينبغي له أن يزعم أنَّ درهمًـــا مـــن قولك : عشرون درهمًا معرفة ، فليس هذا بشيء ، وإنّما أرادوا مــن الفرسان فحذفوا الكلام استخفافًا ، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك . وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رَجُلٌ منطلقًا ، وهو قول عيسى"[3].

٩ - المنادى المفرد العلم يُبْنى على الضم ولا ينون إلا فـــي الضـــرورة كقول الأحوص :

ســلام الله يا مَطَرٌ عليـــها * وليْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السلام

قال سيبويه: "... وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقـــه التنويـــن اضطرارا ...

---

(١) النساء ١٦٢ .
(٢) الكتاب ٦٥/٢ .
(٣) الكتاب ١١٢/٢ .

وكان عيسى بن عمر يقول : "يا مطرا" يشبه بقوله "يا رجلا يجعلـــه إذا طال ونون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة"[١].

١٠- قال سيبويه : "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثنا بذلــك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : مـــا مررت بأحدٍ إلاّ زيدًا ، وما أتاني إلا زيدًا ..."[٢].

١١- قُرئ : "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هم الظالِمُون" وهي قراءة أبي زيـدٍ وعبدالله ، ورفع "الظالمون" على أنّه خبر للمبتدأ "هم" ومن قــرأ "... كانوا هم الظالمين" بالنصب خبر كان و "هم" ضمير فصل لا محــل لها من الإعراب . قال سيبويه ، وحدثنا عيســـى أن ناسًــا كثــيراً يقرؤونها "وما ظلمناهم ولكن كانوا هُمُ الظالمون"[٣].

١٢-من شروط إعمال "إذن" النصب في المضارع أن تكون مصدرة فــي جملتها أيْ تكون في أول الجواب بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بمــا بَعْدَها فإذا لم تتصدر أهملت لضعفها بعدم تصدرها ، ومن مواضــع إهمالها أن يكون ما بعدها جوابًا لشرط قبْلها نحو : "إنْ تَــأتِنِي إذن أكْرمك" وتقول إنْ تأتني آتك وإذنْ أكْرمك" فقال سيبويه : إذا جعلـت الكلام على أوّله ولم تقطعه ، وعطفتــه علــى الأول ، وإن جعلتــه مستقبلاً نصبت ، وإنْ شئت رفعته على قول من ألغى ، وهذا قـــول يونس وهو حسن ... وزعم عيس بن عمر أنّ ناسًــا مــن العــرب يقولون : إذن أفْعَلُ ذاك ، في الجواب فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوهـــا بمنزلــة هــل ، وبل"[٤].

١٣-من مواضع كسر همزة "إنّ" أنْ تكون محكية بالقول نحو "قال إنّـــي عبدالله . فإنْ لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، قال

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ .
(٢) الكتاب ٢/٣١٩ .
(٣) الكتاب ٢/٣٩٢ ، ٣٩٣ .
(٤) ٣/١٦ .

سيبويه "وكان عيسى يقرأ هذا الحرف : "فدَعا ربّـهُ إنّـي مغلـوب فانتصر" أراد أنْ حكي " فكسر وإ لم يكن قول لمّا أراد الحكاية[١].

١٤-إذا سميت رجُلا بـ "ضارب ، وكذلك ضَرب صرفته لأنّـه صـار اسمًا في موضع المجرور والمنصوب والمرفوع وليست من أولـها الزوائد التي تكون في الأفعال حتى تكون على وزن الفعل ، ومن ثَمّ غلب عليه الاسم ليشبه الاسم في البناء قال سيبويه : "وأمّـا عيسـى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العـرب"[٢] ، وإنمـا منـع الصرف لأنّه منقول من الفعل ولم يشترط عيسى غلبة الـوزن فـي الفعل .

١٥-قال سيبويه : "والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابنُ جَلا وطلاع الثنايا * متى أضعِ العامة تَعْرفوني

ولا نراه على قول عيسى "أي غير منصرف عند عيسى لأنّه منقـول من الفعل وليس شرطًا عنده غلبة الوزن في الفعل ، وسيبويه يـراه جملة محكية ، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره"[٣] .

١٦-قال سيبويه: وكان عيسى يصرف "امرأةً اسمها عمرو ، لأنّه علـى أخف الأبنية"[٤].

١٧-نحو ذا وذي ، وتا ، وألا ، وألاء من الأسماء المبهمة إذا صغرتـها خالفت بها بقية الأسماء ، وصارت عندهم بمنزلة "لا" وفي ونحوهـا ... وهذا قول يونس والخليل ، ... إلاّ أنّك لا تجرى" ذا . اسم مؤنث لأنّه مذكر إلا في قول عيسى فإنّه كان يصـرف امـرأة سـميتها : بعمرو"[٥].

١٨-تقول في النسبة إلى ما كان على فَعُل نحوَ دُئل وسُمَر دُئَليّ وسُـمَرِيّ قال سيبويه "وكذلك سمعناه من يونس وعيسى"[٦].

---

(١) الكتاب ١٤٣/٣ .
(٢) الكتاب ٢٠٦/٣ .
(٣) الكتاب ٢٠٧/٣ .
(٤) الكتاب ٢٤٢/٣ .
(٥) الكتاب ٢٨١/٣ .
(٦) الكتاب ٣٤٣/٣ .

١٩-إذا صغرت "أحوى" قلت " أحيُ والأصل : أحيْوي قلبت الواو يـــاء لاجتماعها ساكنة مع الياء فصارت "أحيْيُ ثم حذفت الياء الثالثة نسيا فصارت أُحَيُّ قال سيبويه : وأمّا عيسى فكان يقول أحَيّ ويصـرف. وهو خطأ ولو جاز ذلك لصرفت "أصَمَّ لأنه أخف من أحمر ..."(١).

٢٠-قال سيبويه : "وقال الذين يخففون . "ألا يَسْجُدُوا لله الـــذي يُخْـرِجُ الخبء في السموات " حدثنا بذلك عيسى ..."(٢) .

٢١-قال سيبويه "وقد يقول بعض العرب : "إرمْ" فـــي الوقـف واغـزْ ، واخْشْ حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس ... "(٣).

خلافات عيسى بن عمر

كان عيسى بن عمر عالمًا باللغة والنحو ، وكان مضرب المثل فـــي الفصاحة والبلاغة ، مولعًا بالغريب "يجرى على لسانه لا يَدَعه ولو كـــان في أحلك الأمور وأشدها : "قال الأصمعي : كان بن هبيرة اتَّهَم عيسى بـن عمر بأنَّ بعض العمال استودعه مالاً ، فضربه مقطعًا نحوًا من ألف سـوط فجعل يقول له : ما عندك ، فيقول : والله – ما كانت إلا أثيّابًا من أسـَيْفَاط قبضها عُشَّاروك"(٤).

ووقع يومًا في السوق إثر تعب ودار الناس حوله يقولون : مصروع ، مصروع فبين قارئ ، ومستعوذ من الجان ، فلما أفاق من غشيته نظر إلى ازدحامهم فقال لهم : مالي أراكم تتكاكئون عَلَيّ تكأكؤكم علـــى ذى جنـة افرنقعوا"(٥) .

وكان متمكنًا من اللغة تمكنًا مكنه من أنْ يملك ناصيتها وأنْ يعـــرف سُبُل استعمالاتها مستوعبًا ألفاظها جامعًا كلماتـــها ففـــي الصحـــاح "قـــال عيسى بن يعمر . كُلّ اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ســاكن

---

(١) الكتاب ٤٧٢/٣ .
(٢) الكتاب ٥٤٥/٣ ، ٢٤٢/٣ .
(٣) الكتاب ١٥٩/٤ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٤٢ .
(٥) إنباه الرواه ٣٧٧/٢ .

فمن العرب من يثقله ، ومنهم من يخففه مثل عُسْر وعُسُر ، ورُحْم ورُحُم ، وحُلْم وحُلُم ، ويُسُر ويُسْر ، وعُصْر وعُصُر "[١] .

ولم يحظ بهذه المكانة العلمية من فراغ بل كان أسبابها ودوافعها ومردها فيما أرى إلى ثلاثة أمور :

١ - صلته بالحسن البصري ، إمام زمانه علمًا وعملاً ، فقد كان يروى عنه[٢] .

٢ - كثرة شيوخه الذي أخذ عنهم كابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو ، والحسن البصري ، والعجاج بن رؤبة وجماعة"[٣].

٣ - تدوينه كُلّ ما يسمع ، قال عيسى بن عمر "كنت انسَخُ بالليل حتى ينقطع سوائي"[٤].

أمَّا خلافاته النحوية واللغوية مع معاصريه فقد نقلت لنا المصادر طرقًا منها .

قال يونس بن حبيب كان عيسى بن عمر يتحدث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء ، فقال عيسى في حديثه : "وضربه فحُشّتْ يَدَهُ بالضم ، فقال أبو عمرو : ما تقول : يا أبا عمرو فقال : عيسى فحُشّتْ يده .. قال أبو عمرو بن العلاء – فحَشّت يَدَه" بالفتح ، قال يونس : التي ردّها عنه جيدة يُقال : حُشّتْ يده بالضم – وحَشّتْ يده – بالفتح ، وأحشت"[٥].

أهل الحجاز يعملون "ما" النافية عمل ليس عند استيفاء شروطها نحو "ما محمد قائماً ، وبنو تميم يهملونها لكونها حرفًا غير مُخْتَصٍّ فحقه ألاّ يعمل ، وأعملها الحجازيون حملاً على "ليس "وبلغتهم نزل القرآن نحو ، "ما هذا بشرا" وإن كانت لغة تميم أقوى في القياس وقد حملوا عليها "لَيْسَ" عند انتقاض النفي ، كما حمل أهل الحجاز "ما" على "ليس" في الإعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي ، فجاءه فقال : يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثُمّ

---

(١) المزهر ٢/١٠٨ ، ١٠٩ .
(٢) مفتاح السعادة ٢/٤٢ .
(٣) مفتاح السعادة ١/١٥١ .
(٤) المزهر ٢/٢٠٤ .
(٥) الخصائص ٣/٣٠١ ، مجالس العلماء ص١٥٧ .

ذكر ذلك له ، فقال أبو عمرو: نمت وأدلج الناس ، ليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يَرْفع ، ولا حجازي إلاّ وهو ينصب ، ثُمّ قال لليزيدي ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنّه لا يرفع ، وإلى المنتجع فلقناه النصب فإنّه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعَل ، فأخبر أبا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى : بهذا فقتَ الناس"[1].

وقد اشتمل الحوار العلمي بين أبي عمرو وعيسى بن عمر على النتائج الآتية :-

أ - اتسم الحوار بينهما بالهدوء فليس بينهما مَآرب سِوى تبيان الحقيقة وليس أدل على ذلك من تسليم عيسى بن عمر بما قال وقوله له "بهذا فقت الناس" .

ب - أنَّ العربي لا ينطق بغير لغته ، ودليل ذلك أنَّ أبا عمر أمر اليزيدي وخلف الأحمر أنَّ يذهبا إلى حجازي يلقناه الرفع وإلى تميمي يلقناه النصب فأبى كُلٌّ منهما أنْ ينطق بغير لغته .

ج - معرفة أبي عمر بلغات العرب واستعمالاتهم يدل على ذلك قوله لأبي عيسى : نمت وأدلج الناس ، ليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب" .

بقي أن أشير إلى أن النحاة كعادتهم راحوا يأولون ما أثبته أبو عمرو أنّه لغة ولا حاجة لنا هنا أن نذكر هذه التأويلات فهي معروفة من أماكنها من كتب النحو ، وحسبنا أنْ نشير ها هنا إلى نقطة هامة جدًا وهي أنَّ "ليس" إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، لدخولها على الجملة الفعلية فهي حرف لا غير كـ "ما" النافية كقول النابغة الذبياني :

يَهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصُمَها * إلا ابْتِدَارٌ إلى مَوْت بِإلجام[2]

وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال فهي فعل ، علما أنَّ حكاية أبي عمرو عن بني تميم و "ليس" عندهم حرف في جميع استعمالاتها ولا يقولون بفعليتها البتة .

---

(١) المغني ٣٨٨/١ وكجالس العلماء ص٢ ، ٣ .
(٢) والبيت من البسيط وانظر: ديوانه ص٢٣٠ ورصف المباني ص٣٦٩ ، والحني الدّاني ص٤٦٠ .

ويأخذ الخلاف بين أبي عمرو وعيسى بن عمر منحنى أخر يتجه إلى التعليل فقد اتفقا معًا في قراءة : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[١] . بيد أنهما اختلفا في التأويل فعيسى يقول هو على النّداء نحو "يا زيدُ والحارث لمّا لم يمكنه ، ويا الحارث ، وقال أبو عمرو لو كان على النداء لكان رفعًا ، ولكنها على اضمار ، وسخرنا الطير كقوله على أثر هذا : ﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾[٢] وعليه فأبو عمرو بن العلاء لا يجوز النداء في المعرف بـ "أل".

واعلم أنّ حرف النداء لا يباشر ذا الألف واللام في سعة الكلام إلا في ثلاثة مواضع هي :

١ – نداء اسم الله تعالى نحو يا اللهُ .

٢ – نداء المحكي من الجمل نحو أن تنادي من يُسَمَّى الرجُل مُنطلق فتقول يا الرجل منصق ، وإنما جاز لأنّ معناه ، يا مقولاً له ذلك .

٣ – نداء اسم جنس مشبه به نحو – يا الأسدُ شدّة ، ويا الخليفة جوادًا ، أجازه محمد بن سعدان ووجهه أنّه في تقدير : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة"[٣] .

وإنما امتنع نداء ما فيه أل في غير ما ذكر لأنّ النداء مُعَّرف وال معرفة ولا يجمع بين أداتي تعريف[٤].

ويدافع المبرد عن قراءة عيسى فيقول: "وأمّا أبو عمرو وعيسى بن عمر ، ويونس وابو عمر الجرمي فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة .. وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل ، ... والنصب عندي حسن على قراءة الناس"[٥] .

---

(١) سبأ ١٠ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٦ .
(٣) ارتشاف الضرب ٥٠٢/٣ ، ٥٠٣ ، والأشموني ومعه الصبان ١٤٥/٣ ، ١٤٦ .
(٤) حاشية الصبان ١٤٥/٣ بتصرف .
(٥) المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ .

قرأ عيسى بن عمــر : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[١] قــال ابــن هشام: "فيمن نصب "أطهر" ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك ، وقد خرجــت على أنّ "هؤلاء بناتي" جملة و "هن" إمّا توكيد لضمير مستتر في الخــبر ، أو مبتدأ ولكم خبر ، وعليها فــ "أطهر" حال" .

وضعف ابن هشام التأويلين فقال وفيهما نظر فلأنّ بناتي جامد غــير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين ، وأمّــا الثــاني فــلأنّ الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم"[٢].

أمّا ابن جنى فقد رأى لهذه القراءة وجهًا صحيحًا قال: "وذكر ســيبويه هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنّما قبح ذلك عنده ، لأنّه ذهب إلى جعل "هن" فصْلاً ، وليست بين أحــد الجزأيــن اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك ، كقولك : ظننت زيدًا هو خيرًا منــك، وكان زَيْدٌ هو القائم" وأنا بَعْدُ أرى أنّ لهذه القراءة وجهًا صحيحًا ، وهو أن تجعل "هن" أحد جزئي الجملة ، وتجعلها خبرًا لــ بناتي " والعــامل فيــه معنى الإشارة ، كقولك : هذا زيد قائمًا أو جالسًا أو نحو ذلك فعلــى هــذا مجازه ، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال"[٣].

إذا صغرت "أحْوى" قلت : أُحَىّ ، والأصل أُحَيْوى قلبت الــواو يــاءً لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم حُذِفت الياء الثلاثة نَسيًا فصــارت : أُحَــيَّ ، وبَعْدَ حذف الياء الثالثة يَمْنَعُ سيبويه صرفه ، لأنّــه وإن زال وزن الفعــل لفظًا وتقديرًا إلا أن الهمزة في أوله ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف "يَعِدُ ، ويَرى "مسميً بهما اتفاقا ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفــاء والعين وجوبًا ، أمّا عيسى بن عمر فيصرفه نظرًا إلى نقصان الكلمة عــن وزن الفعل نقصانًا لازمًا ، وكان أبو عمر بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسيًا، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذْف ياء قاضٍ ومع الــلام والإضافــة يردهــا كالأُحَيْيِّ قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنّه اسم جار عليه مثل: المُحَيَّ قال الرضى: "وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يحْيى

---

(١) هود ٧٨ .
(٢) المغني ص٦٤١ ت مازن المبارك واخرين .
(٣) المحتسب ٤٤٨/١ ، ٤٤٩ .

يُحيّ ، وردّ سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عطاء :عُطيّ بحذف الثالثة إجماعا "(١).

وواضح أنّ الخلاف بين عيسى بن عمر وأبي العلاء في كيفية حذف الياء فالأول يحذفها نسيًا ، والثاني يعلها إعلال قاض ، كما أنهما يختلفان في الصرف وعدمه فالأول يصرفه والثاني يمنعه من الصرف ، وواضح أنّ سيبويه يوافق أبا عمر في منع الصرف ويخالفه في كيفية الحذف فسيبويه يحذفها نسيا كعيسى بن عمر ، وأبو عمر يعلها إعلال قاض وأعَيّل".

ممّا يترجح فيه النصب على الرفع في باب الاشتغال أنْ يقع اسم الاشتغال قبْلَ فِعْل ذى طلب أمراً أو نهيا أو دعاءً نحو " خالدًا أكرمه؛ وخالدًا ليُكْرمه عمرو، أو خالدًا لا تهنه، واللهم عبدك ارحمه؛ أو لا تؤاخذه؛ وإنما اتفق السبعة على الرفع في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا﴾(٢) ، لأنّ تقديره عند سيبويه(٣): ممّا يُتْلى عليكم حكم الزانية والزاني ، أي فالاسم المرفوع عنده مبتدأ خبره خبره محذوف ، والجملة بعده مستأنفة فالكلام على تقدير سيبويه : جملتان ... وقرأ عيسى بن عُمَر "والزانية والزاني" بالنصب ، على إضمار فِعْل أي: اجلدوا الزانية والزاني فلما اضمر الفعل الناصب فسره بقوله: ﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنّه موضع أمر ، ولا يجوز: زيدًا فضربته "لأنّه خبر ، وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط ألا تراه دالاً على الشرط؛ ولذلك انجزم جوابه في قولك: زرني أزرك ، لأنّ معناه زرني إنْ تزنى أزرك ، فلما آل معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء في الفعل المفسِّر للمضمر ، فعليه تقول بزيد فامْرُرْ ، وعلى جَعْفر فانزل ،

---

(١) شرح الشافيه للرضى ٢٣٣/١ ، ٢٣٤ والمنصف ٢٨١/٢ ، والكتاب ٤٧١/٣ ، والخصائص ٧٢/٣ ، شرح الكافية للرضي ٥٩/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٢) النور ٢ .

(٣) الكتاب ١٤٣/١ ، والبحر المحيط ٤٢٧/٦ .

للمضمر ، فعليه تقول بزيد فامْرُرْ ، وعلى جعْفر فانْزل ، ولا موضع لقوله تعالى: ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ لأنه تفسير"[١].

وعُزيت إلى عيسى بن عمر قراءة السارقَ والسارقة"[٢] بالنصب وتوجيهها كالتي قبلها .

منهجه في التقعيد النحوي

بَعْدَ أنْ وقفنا على جملة من المسائل الخلافية بين عيسى بن عمر وأقرانه مِمن عاصروه يتبين لنا أنَّه كان يبني قواعده النحوية على الأكثر والغالب من كلام العرب ، فاَستقراؤه لا يشمل كل ما نطقت به العرب بل قصره على جملة من الأساليب العربية التي يكثر دورانها في جُلّ كلامهم ، وبناء على هذا القسيم المشترك يبنى القاعدة ويعتمد القياس ، قيل له لمّا ألف كتابا في اللغة والنحو "أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك – أيدخل فيه كلام العرب كُله؟ قال: لا ، قلت : فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه خطئًا؟ قال : لا ، قُلت : فما ينفع كتابكِ"[٣] وقال القفطي "إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبَوّبه وهذبه ، وسَمّى ما شذ عن الأكثر لغات"[٤].

ومع وضوح الرؤية في منهج عيسى بن عمر نجد أحد الباحثين يَدّعى أنَّه كان يهتم بالغريب ولهجات العرب حتى إنّه ليحالو القياس عليها، فإذا ما وجد تضاربًا بينها فزع إلى النصب معتمدًا على التأويل ، وهكذا كان يقرأ : (الزانية والزاني) ، و (هؤلاء بناتي هن أطْهرَ لكم) (يا جبال أبي معه والطيْرَ) ... وهكذا وقع عيسى بن عمر في الخطأين اللذين وقع فيهما من قبْلُ أبو عمرو بن العلاء ، وأولهما: الخلط بين مستويات اللغة ، وجعل "قياس النحو" إلى كلام العرب كُله، لا إلى مستوى واحدِ هو الذي يطرد

(١) المحتسب ١٤٣/٢ ، ١٤٤ بتصرف يسير .
(٢) المائدة ٣٨ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ص٢٦ .
(٤) إنباه الرواة ٣٧٥/٢ .

وينقاس منه ، وثانيهما : تأويل مالا يتفق مع ما أمكن الوصول إليه من القواعد النحوية من نصوص لغوية يتسق مع هذه القواعد"[١].

وهذا الذي ادّعاه لا نسلم به كُلية ، فادّعاؤه الخلط بين المستويات اللغوية مِمّا لا يشهد له واقع المنهج الذي اعتمد عليه عيسى بن عمر ، حقا كان عيسى مولعًا بالغريب ، وولعه به ليس معناه الخلط بين المستويات اللغوية لأنّ – مما لا مرية فيه ولا شك – الغريب كلمات من العربية ، وإن لم تستعمل في لغة التخاطب أو الكتابة لأنّ معرفتها كانت مقصورة على العلماء اللذين تمرسوا عليها وأخذوها من ينابيعها الصافية من أهل البادية .

وأمّا ادعاؤه الخلط بين اللهجات فمردود بما دار بين عيسى وأبي عمرو في مسألة (ليس الطيب إلا المسك) فهو لم يعرف سوى لغة الحجاز ، وأبو عمرو هو الذي نبهه إلى اللغة الأخرى .

أمّا قراءاته التي اعتمد عليها سعادة الدكتور فليست بخارجة عن المستوى الواحد للغة ، فالمنصوبات على إضمار فعل كثيرة في العربية وقد سبق أن ذكرنا نَصّ ابن جني وحديثه حول هذه القراءات وردّه على سيبويه تضعيفه قراءة "هؤلاء بناتي هُنَّ أطهَر لكم" .

---

(١) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الهجري د/علي أبو المكارم ص٩٥ ، ٩٦ .

أبو عمرو بن العلاء

هو زبَّان بن العلاء بن عمار ، واختلف الرواة في اسمه على أحد وعشرين قولاً ، أصحها ما ذكرته ، ويسوق ياقوت سلسلة نسبه إلى أنْ يصل به إلى "ابن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان"[١] ، وبهذه النسبة يلتقي نسبه بنسب الرسول ﷺ عند إلياس بن مضر، ولمَّا سأله الأصمعي وكان أحد تلاميذه عن اسمه قال : أبو عمرو[٢] ، ويُرْوى أنَّ الفرزدق جاء معتذرًا إليه من أجل هجو بلغه عنه فقال أبو عمرو:

هجوت زَبّان ثمّ جئت مُعْتَذِرا * من هَجْوِ زَبّان لمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ[٣]

وهذه الرواية دليل على أنّ اسمه زَبّان ، ويبدو أنَّه اشتهر بكنيته فغلبت على اسمه ، وكان من أسرة مُحِبّة للعلم حملت لواء العلم والمعرفة في عصرها قال الزبيدي : "سمعت يحيى يقول : أبو عمرو بن العلاء ثقة، وأبوسفيان بن العلاء ، ومعاذ بن العلاء أخوا أبي عمرو يَرْوى عنهما وكيع"[٤].

تنقل بين مكة ، والمدينة والكوفة ، والبصرة وأخذ عن شيوخ كثيرين منهم : "أنس بن مالك ، والحسن البصري ، وسعيد ابن جبير ، وعِكْرمة ومجاهد"[٥] ، أمّا النحو فأخذه عن شيخه ابن أبي إسحاق[٦].

كان ذا مكانة كبيرة في العلم اعترف بها علماء عصره فأعطوه حقّه من الإجلال والإكبار ، قال عنه أبو عبيدة[٧]: "أبو عمرو أعلم النّاس بالقراءات والعربية ، وأيام العرب" وقال عنه يونس مشيدًا به[٨] "لو كان أحد ينبغي أنْ يُؤْخذ بقوله كُلّه في شيء واحدٍ كان ينبغي لقول أبي عمرو

---

(١) معجم الأدباء ١١/١٥٦ ، طبقات النحويين واللغويين ص٢٨ ، نزهة الألباء ص٣٠ ، وبغية الوعاة : ١/٢٣١ .
(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب ص١٣ ، ١٤ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٣٧ .
(٥) معجم الأدباء ١١/١٥٩ ، وبغية الوعاة ص٢٦٧ .
(٦) طبقات النحويين واللغويين ص٣٥ .
(٧) بغية الوعاة ص٢٦٧ .
(٨) طبقات الشعراء لابن سلام ص١١ .

ابن العلاء في العربية أن يُؤخذ كله ، ولكن ليْس أحدٌ إلا وأنت آخذ من قوله وتارك" إلا رسول الله ﷺ .

كان من الصالحين الزاهدين قال الأصمعي : وكان نقش خاتمه

إنْ إمرأ دنياه أكبر همه * مستمسك مِنْها بِحَبْلِ غُرُور[١]

وعبارات الثناء والمدح فيه كثيرة ، وإنَّه لأهل لها وأحق بها ، وكان من تلامذته اليزيد ، وعبدالله بن المبارك ، أخذا عنه القراءة عرضا وسماعًا، وأخذ عنه النحو الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وأبو محمد اليزيدي، وأخذ عنه الأدب ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والأصمعي ، ومعاذ بن مسلم النحوي ، وغيرهم[٢] .

وكان طلبة العلم يَفِدون إليه من كلّ حَدَب وصوب لعظيم علمه وجميل كرمه وسعة صدره ورحابة أفقه ، مِمّا دفع الحسن البصري إلى الإعجاب به ، قال الأخفش مَرّ الحسن بأبي عمرو وحلقته متوفرة ، والنّاس عكوف فقال: مَنْ هذا؟ قالوا : أبو عمرو بن العلاء ، فقال لا إله إلا الله ، كادت العلماء تكون أربابًا . كُلّ عِزّ لَمْ يُؤكّدُ بِعِلْمٍ فإلى ذُلٌ يَئُولُ"[٣].

وقد اجتمعت لأبي عمرو مقومات الثقافة التي جعلته إمامَ عصره بلا منازع فكثرة رحلاته وتنقلاته إلى اليمن ونجد والشام سهلت له الأخذ عن علماء تلك الأقطار فتنوعت ثقافته كما كان روّاية للشعر إلا أنَّه كان يتورع عَنْ تخطئة الشعراء لما عُرف به من ورع وزهد وعِفة ، قال عنه يونس وهو أحد تلامذته "كان أبو عمرو بن العلاء أشَدَّ تَسْلِيمًا للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يَطْعَنَان عليهم"[٤] ، ولعل تسليمه لهم في مجال اللغة والإعراب ، أمّا في مجال نقد المعاني فكان نسيجًا وحده يُعدّ بحق" النواة الأولى للنقد الأدبي[٥] .

---

(١) مراتب النحويين ص١٣ .
(٢) معجم الأدباء ١١/١٦٠ ، بغية الوعاة ص٢٦٧ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ص٢٩٢ .
(٤) معجم الأدباء ١١/١٦٠ .
(٥) انظر في نقده لمعاني الشعر الموشح للمزرباني ص١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، والعقد الفريد ٥/٣٢٥ ، ففيه كلام طيب له عن جيد الشعر .

جهود أبي عمرو النحوية

كان لأبي عمرو آراء في النحو مهّدتِ الطريق لمــن جــاءوا بعْـده، وفتحت أفاقا واسعة من مجال الدرس النحوي ، تناولها النحويــون الذيــن جاءوا يَعْدَه بالبحث الدراسة ولن أبْعُدَ عن الصواب إذا قلــت ، إنّ النحــو العربي مدين له بالفضل ، فمروياته وحكاياته عن العــرب مــادة علميــة تناولتها كتب النحاة وفي ضوئها بنوا قواعدهم ، وعلى ضوابطــها شــيّدوا صرحهم النحوي .

وكان معنيّا بالقياس شديد التمسك به إذّ على ضوئه تطرد القواعــد ، وفي الاحتكّام إليه تصحح الأساليب وتحكم اللغة ، بيد أنّه لم يكن متشددًا به رافضا لكل ما خالفه مما نطقت به العرب كشيخه ابن أبي إسحاق بل كــان يعتبر ما خالف القياس لغات قال رادًا على سائلٍ ســـأله "أخــبرني عَمّــا وضعت مِمّا سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال : لا ، فقلت: كيف تَصْنَعُ فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ، فقال؟ أعمل على الأكـثر ، وأسمى ما خالفني فيه لغات[1]" وقال أبو محمد اليزيدي" وكنت جالسًا مــع الفضل بن الربيع فدَخل علينا على الأحمر ، فجلس إلى الفضل فقــال لــه الفضل : مَنْ كان أعلم بالنحو؟ الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء؟ "قال قلْت له : "أصلحك الله لمْ يكن أحَدٌ بالنحو أعلم من أبي عمرو ؛ وقــال : ولِــمَ قلت: لأنّه جاور البدو أربعين سنة ، ولم يَقــمْ الكســائي بــالبدو أربعيــن يوما"[2].

إنَّ قول أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو "لم يكن أحد بالنحو أعلــم من أبي عمرو" لأكبر دليل يُرَدُّ به على الأستاذ الدكتــور/شــوقي ضيــف والذي يَدّعى أنّا أبا عمر لم يكن نحويًا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وإنّمــا كان لغويًا وراويًا ثقة من رواة الشعر القديم إذ كان سمع العرب وأكثر من السماع"[3].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣٩ .
(٢) مجالس العلماء ١/١٧١ .
(٣) المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص٢٨ .

وأقول : ألم تكن هذه المرويات التي رواها أبو عمرو واشـتهر بـها مادة حيّة وفي ضوئها بنيت القواعد ، وعلى ضوابطها شُيِّد صرح النحـو ، علما أنّ له كثيرا من الآراء النحوية جرت على ألسنة النحاة بعده متقدميـن ومتأخرين وإليك طرفا منها :

١ - قال سيبويه[1]: "ومثل ذلك أيضًا قول الخليل رحمه الله ، وهو قـول أبي عمرو : ألا رَجُلَ إمّا زيدًا وإمّا عَمْرًا ، لأنّه حيـن قـال : ألا رجُلَ: فهو متمن شيئًا يسأله ويريده فكأنّه قال : اللهم اجعله زيـدًا أو عمرًا ، أوْ وفق لي زيدًا أو عمرًا" .

وسيبويه يخرج هذا الأسلوب على أنّه منصوب بفعل محذوف .

٢ - قال سيبويه[2]: هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجـه فـي جميع اللغات ، وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو . وذلك قولك : أمّـا العبيد فذو عبيد وأمّا العبد فذو عبد ، وأمّا عِبْدَان فذُو عبدين ، وإنّمـا اختير الرفع ، لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسـماء ، والأسـماء لا تجرى مجرى المصادر ..." .

ومرادة أنّ الرفع هو الوجه في هذا الأسلوب لأنّ "العبد" ليس بمصدر فيقدر له فِعلٌ من لفظه ينصبه فوجب رفعهُ بالابتداء ، وما بَعْدَه يكون خبرًا له ، والعائد إليه محذوف تقديره : أمّا العبيد فأنت منـهم ، أو فيهم ذو عبيد" .

٣ - قال سيبويه[3]: "منازلهم يَمينًا ويَسَارًا وشمالاً قال الشـاعر : وهـو عمرو بن كلثوم :

صَدَدْتِ الكأسَ عَنّا أمَّ عمرو * وكان الكأسُ مَجْرَاها اليمينا

أي : على ذات اليمين : حدثنا بذلك يونس عن أبي عمـرو ، وهـو رأيَه" .

٤ - قال سيبويه[4]: "وزعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقـول : داري مِـنْ خَلفِ دارك فرسخان فشبّهه بقولـك : دارُكَ مِنّـي فرسـخان ، لأنّ

---

(١) الكتاب ٢٨٦/١ .
(٢) الكتاب ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ .
(٣) الكتاب ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ .
(٤) الكتاب ٤١٧/١ .

خلف ههنا اسمٌ ، وجعل (من) فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهبٌ قوي".

٥ - قال سيبويه[١]: "وكان أبو عمر : "خاشعًا أبْصارهُم" قال الشاعر: وهو أبو ذؤيب الهذلي:

بَعيد الغزاة فما إنْ يزا * لُ مُضْطَمِرًا[٢] طرّتاه[٣] طلحيا[٤]

... وهذا في الشعر أكثر من أنْ أحْصيَهُ لك .."

قال سيبويه[٥]: "وزعم يونس أنّك إنْ شئتَ رفعتَ البيتين جميعًا على الابتداء ، تضمر في نفسك شيئًا لو أظهرته لم يكن ما بَعْدَه إلاّ رفعًا ومثل ذلك :

متى تَرَعَيْنَيْ مالكٍ وجرانــه * وجَنْبَيْه تَعْلَمْ أنّه غير ثائر

حِضَجْرٌ كأمِّ التوأمين توكأت * على مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهلّة عَاشِرِ

وزعموا أنّ أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نَصبًا .." .

فعلى إنشاد أبي عمرو يكون "حِضَجْرٌ" منصوبًا على الذم بإضمار فعل ، وإنْ شئت رفعت على القطع فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي : هو حِضَجْرٌ.

٦ - قال سيبويه[٦]: "ويدلك على أنّ "ابن عرس، وأمّ حبين ، وسامّ أبرص، وابن مَطَر" ، معرفة أنّك لا تُدْخل في الذي أضفن إليه الألف واللام ، فصار بمنزلة :زَيْد وعمرو ألا ترى أنّك لا تقول أبو الجُخَادِب ، وهو قول أبي عمرو ، حدثنا به يونس عن أبي عمرو".

٧ - قال سيبويه[٧]: "واعلم أنّ كلّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة وذلك أنّه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيدٌ الطويلَ ، ولا هذا زَيْدٌ أخاك ، مِن قبل أنّه من قال هذا فينبغي أن يجعله صفة للنكرة : فيقول : هذا رجلٌ أخوك ، ومثل ذلك في القبح

---

(١) الكتاب ٤٣/٢ ، ٤٤ ، ٤٥ .
(٢) المضطمر : الضامر .
(٣) الطرّة : الكشح والجنب .
(٤) الطليح : المعيى .
(٥) الكتاب ٧١/٢ .
(٦) الكتاب ٩٦/٢ .
(٧) الكتاب ١١٣/٢ .

هذا زيدٌ أسود النّاس ، وهذا زيدٌ سيِّد النّاس ، حدثنا بذلك يونس عـن أبي عمرو"

٨ – قال سيبويه[1]: "واعلم أنَّ "كم" في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعْمل فيـه "رُبَّ" لأنَّ المعنى واحد إلاّ أنَّ "كم" اسم ورُبَّ" غير اسم ، بمنزلـه : منْ ، والدليل عليه أنْ العرب تقول : كم رَجُلٍ أفضل منك ، تجعلـه خبر "كم" أخبرناه يونس عن أبي عمرو" .

وهذه جملة من الآراء التي نسبها سيبويه إلى أبي عمرو سواء حيكـت له من يونس أم نقلها من كتب أبي عمرو وقد بلغ نقل سيبويه عنه ما يقرب من الخمسين نقلاً[2]، علمًا أنَّ النحاه بَعْدَ سيبويه نسبوا لـه آراء كثـيرة ، وبهذا يُردّ على ما ادّعاه د/شوقي ضيف سابقاً .

نماذج من آرائه التي خالف فيها بعض النحويين :

١ – يرى أبو عمرو أنَّ "طأمن" مقلوب عن "طمأن" وسيبويه ذهب إلـى "طمأن" مقلوب عن "طأمن"[3].

٢ – سيبويه يَعُدُّ "الوَضُوء ، بزنة الفَعُول مَصْدرًا ، وأبو عمـرو يجعلـه اسمًا قال الأصمعي : قلت لأبي عمرو : ما الوَضُوء؟ فقـال المـاء الذي يتوضأ به قلت : فكما الوُضُوء؟ بالضم قال لا أعرفه" .

٣ – إذا حُذِف من كلمة حَرْفٌ وكان ما بقي تتم به صيغة التصغير فـلا حاجة بك إلى ردّ المحذوف كقولك في "مَيْت" مخفف "مَيِّت: مُيَيْـت ، وفي ناس واصله أناس " نُوَيْس" ولا حاجة لردّ المحذوف لاتمام بنيـة التصغير بدون المحذوف ، قال الرضى : "وكذا لا ترد المحذوف في تصغير: يَرَى وترى ، وارى ونَرَى ، ويَضَع – مُسَمّى بها – وخـير وشر ، بل تقول : يُرَيٌّ وتُرَيٌّ ، وأُرَيٌّ ، ونُرَيٌّ ، وخُيَيْر ، وشُرَيْر ، وحكى يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول : في مُر : مُـرَيْءِ ، كمُرَيّـع يهمز ويكسر كمُعَيْطٍ في معط .. فألزمه سيبويه أن يقول في : مَيْـت

---

(١) الكتاب ٢/١٦١ .

(٢) فهارس سيبويه ج٥ ص١٨٧ ، وانظر ارتشاف الضرب ت/رجب عثمان ٥/٢٦٢٧ حيث نسب اليـه ابـو حيان اثنين وخمسين رأيا أو نقلا .

(٣) اللسان (طأمن) والكتاب ٤/٣٨١ .

وناس : مُيَيِّت وأنيّس ..."[١]، قال سيبويه: "وليس من العرب أحدٌ إلاّ يقول: نويس"[٢].

٤ – قال أبو العباس : "قال أبو عبيدة : كُنّا عند أبي عمرو بن العلاء فسأله سائل عن جمع "يد" من الإنسان ، فقال: (أيدٍ) وأنكر أنْ تكون الأيادي إلا في النعم ، فلما قمْنَا قال لي أبو الخطاب الأخفش : أمّا إنّها في علمه غَيْر أنّها لمْ تحضره" .

٥ – خلافه مع عيسى بن عمر في مسالة "ليس الطيب إلا المسك" وكانت الغلبة لأبي عمرو ، وسبق أن عرضنا لها .

سمع أبو عمرو رَجُلاً ينشد :

ومَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَد النّاس أمره * ومن يَغْو لا يَعْدَم على الغى لائما

فقال له أبو عمرو : أقوّمك أمْ أتركك تتكسع في طمتك ، فقال : بل قومنى فقال : قل : ومَنْ يَغْوِ "بكسر الواو ، ألا تر إلى قول الله تعالى: {فعوى}"[٣].

قال ابو يحيان : "فأمّا" حَيْصَ بَيْصَ " فتقول العرب : (وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ) أي في اختلاط من أمْرهم لا مخرج لهم منه جُعِلا اسمًا واحدًا وبنيا على الفتح حكاه أبو عمرو ، وحُكِى (في حيْصَ بيصَ) بكسر الحاء والباء وحكى : في حيْصٍ بيصٍ بكسر أولهما وآخرهما والتنوين والبناء ، وحُكِى إنّك لَتَحْسَبُ عَلَىّ الأرض (حيصًا بيصًا)"[٤].

قال أبو يوسف صاحب : إصلاح المنطق : أخبرني محمد بن سَلام الجمحي "قال: سألت يونس عن قول الله جَلّ وعز: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ فقال قال أبو عمرو بن العلاء : الدّولة في المال ، والدّولة من الحرب : قال: عيسى بن عمرك كلتاهما تكون في الحرب والمال سواء ، قال : وقال أمّا أنا فوالله ما أدري ما بينهما"[٥].

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/١٥٩هـ والكتاب ٤٢/٤ .
(٢) شرح الشافيه ٢٢٤/١ ، والكتاب ٤٥٦/٣ ، الكتاب ٤٥٧/٣ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٤) ارتشاف الضرب ٦٧٧/٢ .
(٥) إصلاح المنطق ١١٥ .

قال أبو الفتح : "وقوله في" أقتت ولكنها ألزمت الهمزة لانضمامها . ليس يعني به أن الضم موجب للهمز بل يريد أنّه مجوز للهمز ، لأنه قد بين هذا في أول الفصل فيقول : إنما الزمت الهمزة لانضمامها في أكثر الأمر وإن كان ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال على أن أبا عمرو قد قرأ "وقتت" بلا همز"[١].

(١) المنصف ٢٢٠/١ .

يونس بن حبيب

هو يونس بن حبيب[١] الضبّي بالولاء ، وكنيته أبو عبدالرحمن ، عُرف بالأمانة في النقل ، والصدق في القول ، والإخلاص للعلم ، روى عنه أنّه قال "علمك من روحك ، ومالك من بدنك"[٢]. قال أبو عبيدة: "اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كلّ يَوْم ألواحي من حفظه ، وقال أبو زيد الأنصاري : جلَسْتُ إلى يونس بن حبيب عشر سنين ، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة ، وكان يونس عالمًا بالشعر ، نافذ البصر في تعيين جيده من رديئه ، عارفا بطبقات شعراء العرب ، حافظا لأشعارهم، يرجع إليه في ذلك كله"[٣] وكان لا ينسى ما يحفظ ولا أدل على ذلك من وصف أبي الخطاب زياد بن يحيى ذاكرته بقوله: "مثل يونس كمثل كوز ضيّق الرأس ، لا يدخله شيء إلا بعسر ، فإذا دخله لم يخرج منه – يَعْني أنّه لا ينسى"[٤] أخذ عن حمّاد بن سلمة النحو . قال: يونس : "أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة"[٥] وروى مسعود بن عمرو قال: "حدثني ابن سلام : قلت ليونس : أيما أسن ، أنت أو حمّاد بن سلمة؟ قال : هو أسن منّي ، ومنه تعلمت العربية"[٦] وأخذ عن عبدالله بن أبي إسحاق : سأل ابن سلام يونس : "هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال نعم : قلت: هل يقول أحدٌ الصويق؟ يَعْني السويق : قال نعم : عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٧] وفي النص دليل واضح على أخذه عن شيخه عبدالله بن أبي إسحاق ، على الرغم من أنّ كثيرًا من كتب التراجم لم تنص على ذلك .

كما أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وكان أبرز شيوخه يونس وأعظمهم أثرا فيه قال يونس عن شيخه "والله لو قسم علم أبي عمرو

---

(١) طبقات النحويين ص٤٨ ، ونزهة الألباء ص٤٧ ، إنباه الرواة ٦٨/٤ ، ٧٢ ، والفهرست ص٦٣ .
(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢٢١/٢ .
(٣) معجم الأدباء : ٦٥/٢٠ .
(٤) طبقات النحويين ص٥١ ، ٥٥ .
(٥) طبقات النحويين ص٥١ .
(٦) أخبار النحويين البصريين ص٣٥ .
(٧) طبقات النحويين واللغويين ص٣٢ .

وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا ؛ والله لو راه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه"[١] ، وكان يونس راوية لأبي عمرو ، فكثير من الأخبار والنوادر المنسوبة لأبي عمرو جاءت عن طريق يونس بن حبيب ، قال السيرافي : "وأمَّا يونس بن حبيب فإنَّه بَارِعٌ في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء ، وقد سمع من العرب كما سمع مَنْ قبله ...، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها .. وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية"[٢].

وكان يونس أكثر الناس بذلاً للعلم ، روى ابن سلام عن أبي زيد النحوي قال : "ما رأيت أبذلَ العلم من يونس"[٣] ولذلك كانت حلقته تعج بطلاب العلم ، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية"[٤].

ومع ما للرجل من مكانة علمية عالية في نفوس معاصريه ، فتلميذه أبو عبيدة يقول عنه : "اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كُلّ يوم ألواحي من حفظه" نجد من المعاصرين من يحط من قدر الرجل ويبخسه حقه فالدكتور شوقي ضيف يقول : "واسمه يتردد في كتابه (يعني كتاب سيبويه) ولكن غالبًا في شواهد اللغة ، لا في الآراء النحوية ، فسيبويه – على ما يبدو – لم يكن يعجب بتلك الآراء ، وكان الخليل قد استولى عليه ، فلم يكد يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته"[٥] ثم يقول: "...وعلى هذا النحو وقع يونس بعيدًا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه ، والنحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم ابن أبي إسحاق ، و عيسى بن عمر ، ثُمّ الخليل بن أحمد وسيبويه .."[٦] .

وهذا قضاء لم يَقُمْ على عدل ونصفه بل فيه جور ، فالرجل بحق يُعَدّ تراثًا لغويًا ونحويا ، بشهادة معاصريه قال أبو زيد الأنصاري: "جَلَسْتُ إلى

---

(١) غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري ٣٩٢/١ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص٢٨ ، ٢٩ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٢ .
(٤) أخبار النحويين البصريين ص٢٩ .
(٥) المدارس النحوية ص٢٨ ، ٢٩ .
(٦) المرجع السابق .

يونس من حبيب عشر سنين ، وجلس إليه قبْلي خلف الأحمر عشرين سنة" وقال السيرافي: "وأمَّا يونس بن حبيب فإنّه بارع في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء وقد سمع من العرب كما سمع من قبله ، وقد روى عنه سيبويه وأكثر ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، وقد سمع منه الكسائي والفرّاء ..." .

ألا تدل هذه النصوص على ما للرجل من منزلة كبيرة ومكانة عالية في نفوس معاصريه ، ورَجُلٌ ينتاب حلقته أهل العلم من أمثال الكسائي ، والفرّاء وسيبويه ، وهم من كبار النحاة في عصره وبعده ألاَ يُدل ذلك على أنّه كان بارعًا في علوم العربية لغة ونحوًا ، لقد كان ليونس كبير الأثر في تأليف كتاب سيبويه ، فقد أفاد سيبويه كثيرًا وظهر ذلك جليًّا فيما نقله سيبويه عن يونس بن حبيب ، وتفرد يونس بالقياس لأكبر دليل على تفوقه في النحو وبراعته ، ألم يقم النحو العربي في جُلّ قضاياه على القياس ، وعلى قدره معرفة العالم به يكون ذا سبق في الميدان ، قال الأستاذ/ عبدالسلام هارون محقق الكتاب "وقد أكثر سيبويه من النقل عنه (يعني يونس) " في كتابه وقد بلغ نقله عنه نحو ٢٠٠ رواية فكان ثاني العلماء الذين أكثر سيبويه من النقل عنهم ، وهو كان مِعْبَرًا لسيبويه في الرواية عن أبي عمرو بن العلاء أو عن ابن أبي إسحاق ، وربما استعمله سيبويه مِعْبَرًا في الرواية عنهما جميعًا في رواية واحدة كما في الكتاب : "هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حَدّثنا يونس"[١] .

ألا يكون من الجور والبعد عن النصفه أن يُقال إنَّ سيبويه لم يكن يعجب بآراء يونس بن حبيب؟ علمًا أنَّ النصوص التي ساقها الدكتور / شوقي ضيف ، تمثّل طرفاً من وجهات النظر بين التلميذ وشيخه أمَّا ناحية الوفاق الفكري والدفاع عن آراء يونس فهي كثيرة منتشرة في أبواب الكتاب ومسائله : بل ربما ينقل عنه سيبويه الباب الكامل قال في "باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بَعْدَ ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف ... والذي ذكرت لك في جميع ذا قول يونس"[٢].

---

(١) الكتاب ١١/١ قسم الدراسة .
(٢) الكتاب ٤٢٢/٣ .

قلنا إن سيبويه نقل عن يونس مائتى مرّة ، و"ليست هذه المرات ممثلة لجهد يونس النحوي كله ، لأنّ من الطبعيّ ألاّ يشير سيبويه إلى اسمه إلا حين يشذ أوْ يخالف غيره أوْ ينفرد أوْ يأتي بأمر يستحق التنويه"(١).

ومعنى هذا أنْ كثيرًا من المسائل والقضايا التي ضمها الكتاب منقولة عن يونس وإن لم يصرح سيبويه بهذا النقل إلا في حالات خاصة يرى سيبويه من الواجب ذكر اسمه لكونها حالات شذوذ ، أو إعجاب أو مخالفة أو تفرد .

الخلافات النحوية في عصر يونس

ابرز الخلافات النحوية في عصر يونس تلك التي كانت بينه وبين الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقد استمل كتاب سيبويه على نماذج عديدة من تلك الخلافات ، وغرضنا هنا أنْ نشير إلي بعضها فقط لأننا عرضنا لكثير منها دراستنا للمسائل الخلافية بين نحاة المدرسة البصرية ، وسنكتفي بعرض الخلاف دون مناقشة معتمدين في عرضها على نص سيبويه .

١ - قال سيبويه(٢): "وسالت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألاَ رَجُلاً جزاه اللهُ خيرا * يَدُلُّ على مُحَصّلَة تَبِيت

فزعم أنَّه ليس على التمنى ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهَلاّ خيرًا من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رَجُلاً جزاه اللهُ خيرا ، وأمَّا يونس فزعم أنه نَوّن مضطرًا وزعم أن قوله :

لا نسب اليوم ولا خُلّة

على الاضطرار ، وأمَّا غيره فوجهه على ما ذكرت لك ، والذي قال مذهب" .

٢ - قال سيبويه(٣): "وأمَّا يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وأزيُد الظّريفاه ، واجُمْجُمَتَيَّ الشَّاميَّتَيْناهْ ، وزعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا خطأ" .

---

(١) يونس حبيب ص١٣١ ، ١٣٢ .
(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ .
(٣) الكتاب ٢٢٦/٢ .

٣ - قال سيبويه[١]: وسألت الخليل عن قول الأعشى :

إنْ تَرْكَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عَادتُنا * أوْ تَنْزِلون فإنّا مَعْشرٌ نُزُل

فقال الكلام هاهنا على قولك : يكون كذا ، أو يكون كذا لمّا كان موضعها ، لو قال فيه : أتركبون لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك ، ولا سابق شيئا ، وأمّا يونس فقال : أرفعه على الابتداء ، كأنّه قال : أو أنتم نازلون ... وقول يونس أسهل" .

قال سيبويه[٢]: "وإذا حقرت رَجُلاً اسمه قبائل ، قلت : قُبيْئِل ، وإنْ شئت قلت قُبَيْئِيل عوضاً مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة ، لأنها كلمة حية لم تجئ للمد ، وإنما هي بمنزلة جيم مساجد ، وهمزة بُرَائِل، وهي من ذلك الموضع والمثال ، والألف بمنزلة ألف عُذافِر ، وهذا قول الخليل ، وأمّا يونس فيقول ، قُبَيِّل "بحذف الهمزة إذ كانت زائدة كما حذفوا ياء فُرَاسية وياء عُفَارية ، وقول الخليل أحسن ، كما أنَّ عُفَيْرِية أحسن".

قال سيبويه: " ... وذلك نحو سفرجل ، وفرزدق ، وقبعثري ، وشَمَرْدل ، وجَحْمَرِش ، وصَمَهْصَلِق ، فتحقير هذه الأسماء ، سُفَيْرِج ، وفُرَيْزِد ، وشُمَيْرِد ، وقُبَيْعِث ، وصُمَيْهِل ، وإن شئت ألحقت في كلّ اسم منها ياء قبل آخر حروفه عوضاً ، وإنما حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع ، إلا أنَّ نظير حرف اللين الثالث الذي من الجمع الياء في التصغير ، وأوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ؛ لما ذكرت لك ، فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد اللين الثالث ، وانفتاحه قبل حرف اللين ، إلاّ أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ ، وإنما منعهم أن يقولوا : سُفيرجل ، أنَّهُمْ لو كسروه لم يقولوا : سَفَارِجِلُ ، ولا فَرَازِدِق ، ولا قَبَاعِثِرُ ، ولا شَمَارِدِلُ ... وهذا قول يونس ،وقال الخليل ، لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين ، لقلت : سُفيْرِجِلُ ، كما

---

(١) الكتاب ٣/٥١ .
(٢) الكتاب ٣/٤٣٩ .

ترى حتى يصير بزنة : دُنَيْنِير ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"[١].

قال سيبويه: "وإذا أضفت إلى أخت قلت أخويٌّ ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل ، من قبل أنك لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، ورددت إلى الأصل فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهي أردُّ له إلى الأصل ... وأمّا يونس فيقول : أُخْتِيّ وليس بقياس"[٢].

قال سيبويه: [٣] "وسألته عن قوله : مِنْ دون ومن فوْق ، ومن تحت ومن قبل ، ومن بَعْد ، ومن دبر ، ومن خلف ، فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة لأنها تُضاف وتستعمل غير ظرفٍ ، ومن العرب من يقول : مِنْ فوقُ ، ومِنْ تَحْتُ ، يشبهه بـ قَبْلُ وبَعْدُ ... وزعم الخليل أنهن نكرات كقول أبي النجم :

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ

وزعم أنهن نكرات إذا لم يُضَفْنَ إلى معرفة ، كما يكون أيْمُن وأشْمُل نكرة ... وأمّا يونس فكان يقول : مِنْ قُدّام ويجعلها معرفة وزعم أنّ منعه من الصرف أنها مؤنثة ... وهذا مذهب ، إلا أنه ليس يقوله أحدٌ من العرب" .

قال سيبويه: [٤] "...وإنّما ذهبت النون في : لامسلميّ لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بَعْدَه اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه ، إذا ثبتت بَعْده اللام ، وذلك قولك : لا أبا لك ... وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، إثبات النون أحسن وهو الوجه – وترك النون في لا يَدَيْ بها لك ، قول يونس ...، واحتج بأن الكلام لا يَسْتَغْني إذا قلتَ: كم بها رَجُلٍ ، والذي يَسْتَغْني به الكلام وما لا يَسْتَغْني به قبحهما واحدٌ إذا فصلت بكلّ واحدٍ منهما بين الجار والمجرور ... وإثبات النون قول الخليل رحمه الله" .

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣ ، ٤١٨ .
(٢) الكتاب ٣٦٠/٣ ، ٣٦١ .
(٣) الكتاب ٢٨٩/٣ ، ٢٩٠ .
(٤) الكتاب ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

قال سيبويه: "في باب النون الثقيلة والخفيفة من فِعْل الاثنيـــن وفِعْـل جمع النساء "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون : اضْرِبَـــانْ زيــدا ، واضْرِبنانْ زيدا فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير من كلامها .." [١].

فيونس يجيز أن تلحق نون التوكيد الخفيـة فِعْـل الاثنيـن وجماعــة النساء.

قال سيبويه: "في باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين : "وكذلك : كلتا وثنتان ، تقول : كِلَوِيٌّ وثَنَوِيّ ، وبنتان : بَنَوِيّ ، وأمَّا يونس فيقول ثِنْتِيّ ، وينبغي له أن يقول : هَنْتِيّ في هَنَهْ ، لأنه إذا وصل فهي تـاء كتاء التأنيث وزعم الخليل أن من قال بِنْتِيّ قال هَنْتِيّ ومَنْتِيّ ،وهذا لا يقوله أحد"[٢].

قال سيبويه : في باب من كنت مستفهمًا عن نكرة "زعم يونس أنــــه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ، وهذا بعيد لا تتكلم به العـــرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير"[٣].

فيونس يجيز أن يحكي بـــ "مَنْ" في حال الاستفهام عن النكـــرة عنـد الوصل .

قال سيبويه : "وقال يونس : من صرف هنداً ، قال : هذه هِنْــدٌ بِنْــتُ زَيْدٍ ، فنون هذا لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركــــه عِلّــة ، وهكذا سمعنا العرب ، وكان أبو عمرو يقول : هذه هِنْدُ بِنْتُ عبدالله ، فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفــوا : لا أدْرِ ، ولــمْ يك، ولم أبلَ ، وخُذْ وكُلْ وأشباه ذلك كثير".

فيونس يرى أن العلم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط إذا صرف ووصف ببنت فإنه يبقى منوناً ، لأنّه ليس ثمة علة تُغَيِّره عن حاله[٤].

---

(١) الكتاب ٥٢٧/٣ .
(٢) الكتاب ٣٦٣/٣ .
(٣) الكتاب ٤١١/٢ .
(٤) الكتاب ٥٠٦/٣ .

عِلّة زيادة التنوين في الاسم

اختلف العلماء في عِلّة زيادة التنوين على الاسم :

فذهب سيبويه[١] ومن تابعه إلى أن التنوين إنّما زيد على الاسم دليــــلا على خفته وأنه ليس كالفعل في ثقله .

وعُزِيَ إلى البصريين[٢] أنّه دخــل فرقــاً بيــن المنصــرف وغــير المنصرف ،وحكى عن سيبويه ، وخص به المنصرف لخفته[٣].

وذهب قطرب[٤] إلى أنه دخل فرقاً بين المفرد والمضاف ، ورُدَّ[٥] بأن غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينون ، وبأن المفرد مفــارق للمضــاف ، لأنه لا يصح السكوت عليه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف .

وهذان الردّان يُرَدّ عليهما بأنّ غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينـــون لمشابهته الفعل فمنع التنوين فيه لعلة ،وتنوين المفرد دليل انفصالـــه مِمّــا بَعْدَه، ومن ثمّ كثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافــة ، فإذا لم تضف ، احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنّها غير مضافة[٦].

قيل : وردّ بأنّ ما فيه الألف فاللام مفرد ولا ينون[٧].

ويمكن الرد على هذا الرد ، بأنّه إنما لم ينون ما فيه الألــف والــلام لعِلّة، وهي أنّ الاسم ثقل بالألف واللام فلم يحتمل زيـــادة أخــرى ، ولأن الألف واللام يعرف الاسم فيصير متناولاً لشيء بعينه فيثقل بذلك ، بخلاف النكرة ، فإنها أخف الأسماء[٨] .

أقول ولو قيل في علة زيادة هذه النون على الأسماء : إنّمـــا لحقــت الأسماء دلالة على تمكن الاسم ، وتنبيها على انفصاله ، وفرقا بينه وبيـــن الفعل ما كان هذا الخلاف .

---

(١) الكتاب ٢٠/١ ، ٢٢ ، والارتشاف ٦٦٧/٢ ت د/مازن ، والمساعد ٦٧٧/٢ ، واللباب ٧٥/١ ، والمتبع فــي شرح اللمع ١٦٨/١ .
(٢) كتاب اللامات للزجاجي ص٣٠ .
(٣) الارتشاف ٦٦٧/٢ ت د/رجب عثمان .
(٤) الارتشاف ٦٦٧/٢ ، وجواهر الأدب ص١٥٩ ، والهمع ٥١٧/٢ .
(٥) المتبع في شرح اللمع ١٦٨/١ ، ١٦٩ .
(٦) الإيضاح في علل النحو ص٩٧ .
(٧) المتبع ١٦٩/١ ، واللباب ٧٥/١ . .
(٨) الإيضاح في علل النحو ص٩٧ .

تنوين "جوار"

ما كان من الجمع الموازن مفاعل مُعتلا بأنْ كان آخره ياء قبلها كسرة نحو: جوار يجري في الرفع والجر مجْرَى قاض ، في حذف يائه وثبوت تنوينه ، كقوله تعالى: ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [١] ، وقوله تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ ﴾ [٢] ، إلاّ أن تنوينه تنوين عوض ، وجرّه بفتحة مقدرة، وتنوين "قاض" تنوين صرْف وجَرّه بكسرة مُقدّرة وقد جاء عن بعض العرب في الجرّ "جَوَاريَ"[٣] أي بفتحة ظاهرة قال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مَوْلى هجرته * ولكنّ عبدالله مَوْلى مواليا[٤]

واختاره يونس وأبو زيد وعيسى بن عمر[٥] قال ابن الحاجب " لا خلاف في لفظه في حال الرفع ، وفي حال النصب ، أمّا في حال الخفض فكثرة العرب يقولون : مررت بجوار ، ومنهم من يقول : مَرَرْتُ بجَوَاريَ، واختار ذلك سيبويه ..."[٦] أقول : إنما قصره سيبويه على الضرورة قال عقب إنشاده بيت الفرزدق السابق : "فلما اضطر إلى ذلك في موضع لا يُدْلهم فيه منْ الحركة أخرجوه على الأصل"[٧] ولا خلاف في النصب أنه: رأيت جَوَاريَ "وأنه غير منصرف ، ثم اختلفوا في كون جَوَار – رفعًا وجرًا منصرفاً أو غير منصرف .

فذهب سيبويه والخليل : إلى أن التنوين في نحو "جَوَار" عوض عن الياء المحذوفة ، قال :"وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ "جَوَار" فقال : هو في حال الجر والرفع بمَنْزلتِهِ قبل أن يكون اسمًا ... قلت: فإن جعلت اسم امرأة؟ فقال : أصرفها ؛ لأن هذا التنوين جُعل عوضاً ، فيثبت

---

(١) الأعراف ٤١ .
(٢) الفجر ١ ، ٢ .
(٣) شرح الكافية للرضى ق ج١/١٦٢ ، ١٦٣ ، ت حسن حفظي ، والأشموني ومعه الصبان ٣/٢٤٤ ، ٢٤٥.
(٤) والبيت من الطويل ، الكتاب ٣/٣١٣ ، والمقتضب ١/١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ق١ ج١/١٦٣ .
(٥) الارتشاف ٢/٨٨٩ ، والكتاب ٣/٣١٢ .
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٠ .
(٧) الكتاب ٣/٣١٣ .

إذا كان عوضا ، كما تثبت التنوينة في "أذرعات" إذا صارت كنون مسلمين"[١].

وذهب المبرد[٢] والزجاج إلى أن التنوين في "جوار" ونحوه عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت "الياء" لالتقاء الساكنين ، قال الزجاج ": "وقال محمد بن يزيد: التنوين عندي عوض عن حركة الياء لا غير ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة لا غير"[٣] ، وجعله عوضاً عن حركة على حد قولهما . ضعيف لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو ، موسى وعيسى أولى ، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام ، لأنّه عوض عن الحركة ، والحَرَكة تجامع الألف واللام[٤].

وذهب الأخفش[٥] والزجاج[٦] إلى أن التنوين في نحو: "جَوَار" تنوين الصرف لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة "مفاعل" وبقي اللفظ كجناح فانصرف قال الزجاج : "اعلم أن كل ما آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ... حذفت هذه الياء ، وصرفت في هذا الباب كل ما كان لا ينصرف ، تصرف في حال الرفع والجر ، وتمنعه الصرف في حال النصب"[٧] ، ورُدّ بأن الياء الساقط في حكم الثابت ، بدليل كسرةَ الرّاء في : جاءتني جَوَارِ ، وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم[٨].

فـ: "جوار" ينون رفعاً وجرّاً ، وتحذف ياؤه فيهما ، ويتم النصب ولا ينون وهو مذهب أبي إسحاق وأبي عمرو ، والخليل وسيبويه وما ذكر من أن يونس ، وأبا زيد ، وعيسى بن عمر ، ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان "جَوَار" نكرة ، ولم يُسَمّ به فتقول ، هُنّ جَوَارِي، ومررت بِجَوَارِي فلا ينون وهْمٌ وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن[٩].

---

(١) الكتاب ٣/٣١٠ .
(٢) الأشموني ٣/٢٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ق١ ج١/١٦٤ .
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٢ .
(٤) الأشموني ومعه الصبان ٣/٢٤٥ بتصرف .
(٥) الأشموني ٣/٢٤٥ ، والارتشاف ٢/٨٨٨ ت /رجب عثمان .
(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١١ .
(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١١ .
(٨) شرح الكافية للرضي ق١ ج١/١٦٤ .
(٩) الارتشاف ٢/٨٨٩ ، ٨٩٠ ت /رجب عثمان .

حذفُ (الضمة والكسرة) علامتي إعراب في الشعر

مذهب سيبويه جواز حذف الضمة والكسرة في الشعر إنْ كانتا علامتي إعراب تشبيهًا لهما بحذفهما من وسط الكلمة ، قال سيبويه : "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، وشبهوا ذلك بكسرة (فَخِذ) حيث حذفوا فقالوا : فَخْذ ، وبضمه (عَضُد) حيث حذفوا فقالوا : عَضْد ، لأنَّ الرفعة ضمة ، والجرُّ كسرة"[١] ، وهو مذهب الجمهور[٢]، واستدلوا بالسماع والقياس .

فأما السماع فمنه قول الشاعر:

رُحْتِ ومَا في رجلَيْكِ ما فيهِمَا * وقدْ بداهَنْكِ من المئزر[٣]

حيث حُذِفت الضمة في "هن" وهي علامة الرفع ، وقوله:

إذا اعْوَجَجْنَ قلْتُ صَاحِبْ قومِ * بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ[٤]

حيث حذفت الكسرة ، وأمَّا القياس فقد اتفق النحاة على جواز حذف حركة الإعراب للإدغام ، وقد قُرئ (مَالَكَ لا تَأمَنَّا)[٥] بالإدغام وخطّ المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك ، فلما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف .

وذهب المبرد[٦] إلى أنه لا يجوز حذف الضمة والكسرة لا في الشعر ولا في غيره إذا كانت علامتي إعراب ، وزعم أن الرواية الصحيحة:

وقَدْ بَدَا ذَاك مِنَ المِئْزَر

إذا اعوججن قلت : صاح قوِّم

قال ابن جني : "واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ..."[٧] .

---

(١) الكتاب ٣٠٣/٤ ، ٣٠٤ .
(٢) الأصول لابن السراج ٣٦٥/٢ ، إرتشاف الضرب ٤٢٤/١ ، والهمع ١٨٧/١ .
(٣) قائله الأقيشر الأسدي ،وانظر : الخزانة ٢٧٩/٢ ، والعيني ٥١٦/٤ ، وديوانه ص٤٣ .
(٤) قائله أبو نخيلة ، الكتاب ٢٠٣/٤ ، والخصائص ٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/٢ .
(٥) يوسف ١١ .
(٦) ارتشاف الضرب ٤٢٤/١ ، والخصائص ٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٧/١ .
(٧) الخصائص ٧٥/١ .

إعراب المثنى والجمع الذي على حده

مذهب سيبويه[١]: أن الألف في المثنى رفعا ، والياء نصبا وجرا ، والواو في الجمع رفعا ، والياء نَصْبًا وجرا حروف إعراب ، وأن حركات الإعراب مُقدّرة فيها ، واختاره الأعلم ، والسهيلي ، وأبو حيان[٢].

وذهب الجرمي إلى أنها مُعْرَبان بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجرّ ، ويعَدَم ذلك حالة الرفع .

وذهب الأخفش والمبرد ، والزِّيادي ، والمازني[٣] إلى أن حركات الإعراب مُقدّرة فيما قبل الألف والواو والياء ، وهذه الحروف دلائل على الإعراب ، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف .

قال أبو علي مُؤيدًا قول سيبويه ومفندًا رأي الأخفش والمبرد . لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاه وما يتم به ، فهو من ذلك كالتاء في طلحة ، والياء في تميميّ ، ألا ترى أن حوف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامه من جرى الإعراب واعتقابه ، فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفى الإعراب ، فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع ، كذلك يجب أن تكون هذه الحروف الليته حروف إعراب ، فإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، والمعنى بحروف الإعراب هو نهاية الكلم المعربة سواء كان ذلك زائداً أو أصليا بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ، ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك ؛ فلما كان حذفها من الكلمة تزول به دلالة تبين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنيه والجمع ،

---

(١) الكتاب ١٧/١ ، ١٨ .
(٢) الارتشاف ٥٦٨/٢ .
(٣) الارتشاف ٥٦٩/٢ .

كما تزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية علمنا أنها حروف إعراب[١].

والمبرد يدافع عن رأيه ورأي الأخفش قائلا : "وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت "الألف" ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت "الياء" وكذلك الجمع بالواو والنون ، إذا قلت : مسلمون ومسلمين ، وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفا نحو قولك: أخوك ، وأخاك ، وأخيك وأبوك وأباك، وأبيك ، وذو مالٍ ، وذا مالٍ ، وذي مالٍ وجميع هذه التي يسميها الكوفيون معربة من مكانين لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا ، والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره – قول أبي الحسن الأخفش – وذلك أنّه يزعم أن الألف إن كانت حرف "إعراب" فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدّال من زيد، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف"[٢] .

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٧/١ ، ٢٨ .
(٢) المقتضب ١٥٤/٢ .

حذف نون المثنى

تُحذَف نونُ المثنى للإضافة كقوله عز وجل: قـــال تعـالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[١] ، ولتقصير الصلة مُطلقا على مذهب سيبويه[٢] نحو"هـــذان الضاربا خالدًا قال الشاعر :

خَلِيلَيّ ما إنْ أنتما الصّادِقا هوىً * إذا خفتما فيه عذولاً وواشيا[٣]

• خلافاً للمبرد إذ قصر ذلك على قولـــك : اللــذا واللّتـــا ، ولا يُجـــيز الضاّربا[٤] .

• أما نحو : ضارباك ، فحذف النون ها هنا للإضافـــة علـــى مذهـــب سيبويه والجمهور خلافاً للأخفش فحذفها عنده لإضافة الضمير[٥] .

---

(١) المائدة : ٦٤ .
(٢) ارتشاف الضرب ٥٥٧/٢ ، والكتاب ١٨٦/١ .
(٣) لم أقف له على نسبة ، وهو من الطويل ، المساعد ٤٠/١ ، والدرر ٢٣/١ .
(٤) المقتضب ١٤٦/٤ ، والهمع ٤٩/١ .
(٥) الكتاب ١٨٧/١ ، والهمع ٥٠/١ ، وارتشاف الضرب ٥٥٧/٢ ت مازن .

حركة إعراب جمع المؤنث السالم

مذهب سيبويه أنّ حركة التاء في المجموع بالألف والتاء حركة إعراب رفعا ونصبا وجرا ، قال : "ومِنْ ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير ، فأجروها مجراها"[١] .

ويرى الأخفش[٢] أنّ التاء ليس فيها في موضع النصب إعراب ، والكسرة عنده في نحو "رأيت مسلمات" كسرة بناء ، وعُزِي إلى المبرد[٣] أنه يوافقه قال الأشموني بعد شرحه لقول ابن مالك (يُكسَرُ في الجرّ وفي النصب معا) كصر إعراب خلافا للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جَرّه"[٤] ، ولأنه لو لم يحمل نصبه على جَرّه لزم مزية الفرع على الأصل .

---

(١) الكتاب ١/١٨ .
(٢) وارتشاف الضرب ١/٤١٩ ، الأشموني ١/٩٣ .
(٣) شر صناعة الإعراب ٢/٤٧٣ ، والارتشاف ١/٤١٩ .
(٤) الأشموني ومعه الصبان ١/٩٣ ، ٩٤ .

آخر المنقوص المسمى به

مذهب الخليل وسيبويه والبصريين[١]أن كل ما كان في آخره ياء زائدة أو أصلية منقلبة عن واو نكرة كان أو معرفة ممّا ينصرف نظيره أو لا ينصرف فإنه في حال الجرّ والرفع منون ، إلا أن يُضاف أوْ تدخل عليه الألف واللام ، وأما في النصب ، فإن كان منصرفا حركته ونونته ، وإن كان غير منصرف فتحته بلا تنوين ، فالمنصرف كقولك : رأيت غازيًا وراميًا ، وغير المنصرف نحو "رأيت جَوَارِيَ وصحارِيَ ، النكرة والمعرفة عنده في هذا سواء ، فإنْ سميت امرأة "قاضٍ" قُلْتَ : هذه قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيَ قال سيبويه : "اَعْلم أنَّ كُلَّ شيء كانت لامه ياءً أو واوًا ، ثم كان قبل الياء والواو حَرْفٌ مكسور أو مضموم ، فإنها تَعْتَلّ وتُحْذَف في حال التنوين واوًا كانت أو ياءً ، وتَلْزمها كسرة قبلها أبدًا ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء ، واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم ، فصار التنوين عوضاً، وإذا كان شيء منه في حال النصب ، نظرت : فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفاً صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه ، لأنَّك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو ، وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرف الإعراب، وكان الحرف الذي قبلها كسرًا فإنها بمنزلة الياء التي في نفس الحرف ، إذا كانت حرف الإعراب"[٢].

وقال : "[٣]سألت الخليل عن رجل يسمى بـ "قاض" فقال: هو بمنزلته قبل أن يكون اسما ، في الوقف والوصل وجميع الأشياء ... وسألت الخليل عن رجل يسمى "بجوار" فقال: هو في حال الجرِّ والرفع بمنزلة قبل أنْ يكون اسمًا ... قلت : فإن جعلته امرأة؟ قال : أصرفها لأنَّ هذا التنوين جُعِل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضًا ، كما ثبتت التنوينة في "أذرعات" إذا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ ، شرح السيرافي ٣٥/٤ .
(٢) الكتاب ٣٠٨/٣ .
(٣) الكتاب ٣٣١٠/٣ ، ٣١١ .

صارت كنون مسلمين ، وسالته عن (قاض) اتسم امرأة فقال ، مصروفة في حال الرفع والجر : تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت في (مفاعل) و (فواعل) وهذا الذي ذهب إليه سيبويه والخليل ، مذهب أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق[١] .

وافقهم يونس وعيسى بن عمر ، وكلاهما من البصريين – في النكرات وخالفوهم في المعارف[٢] . قالا : في نحو (جواري) و (صحاري) إذا لم يكن اسم شيء بعينه : هذه جوار ، وصحار ، لأن القرآن قد جاء فيه تنوين ذلك بلا خلاف قال جل شأنه : قال تعالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[٣] ،

ونظيره من الصحيح لا ينصرف لأن (غواش) فوَاعِل ، وفواعل لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة وقال يونس ، إذا سُمي رجل أو امرأة بجواري ، قيل في الرفع : هذه جواري بتسكين الياء بغير تنوين ، ومررت بجَوَارِيَ ، ورأيت جواريَ ، وكان الأصل عنده : جَوَارِيُ ، ولكنهم استقلوا الضَّمَّة على الياء ، ولا يدخل التنوين في شيء من ذلك ، وكذا إذا سُمي بشيء من ذوات الياء مما لا ينصرف مِمّا لا ينصرف نظيره عمل بذلك ، ولم ينون، وإن انصرف نظيرَه نون ، كامرأة سميت بـ"قاضٍ"تقول على مَذْهب يونس: (هذه قاضي يا فتى) بغير تنوين وتثبت الياء وتسكنها ، ومررت بقاضي ، فيجعل المجرور كالمنصوب لأن ما لا ينصرف يستوي لفظ المجرور فيه والمنصوب ، وإن سمي رجلاً بـ(قاضٍ) قال: هذا قاضٍ يا فتى) و (مررت بقاض(، و(رأيت قاضياً يا فتى) لأن "فاعلاً" اسم رجل منصرف،واسم امرأة غير منصرف وحجة يونس ومن وافقه قول الشاعر:

قَدْ عَجِبَتْ مَنّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا[٤]

بفتح الياء من (يَعَيْلِيَا) (يعلى) علم رجل ، ولم ينون لأنه ممنوع من المصرف للعلمية ووزن الفعل ، وألفه للإطلاق . وهذا عند الجمهور ضرورة[٥] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ .
(٢) السابق ١٥٠٦/٣ ، وشرح المفصل ٦٤/١
(٣) الأعراف ٤١ .
(٤) عزي إلى الفرزدق وهو من الرجز ، الكتاب ٣١٥/٣ ،/ والمقتضب ١٤٢/١ ، والتصريح ٢٢٨/٢ . والخصائص ٦٧/١.
(٥) ارتشاف الضرب ٤٤٧/١ ت النماس ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والخصائص ٦/١.

النون في الأمثلة الخمسة

يرى سيبويه[١]: أن "النون" في نحو يضربان ويضربون ليست بحروف إعراب وإن كان يعد ثباتها علما لرفع هذه الأفعال وحذفها علمـــا للجـــزم والنصب محتجًا بأنها متحركة ولا تثبت في الجزم وحـــرف الإعـــراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل بدخول الجزم عليه كقولك : يكتـــبُ ، ثـــم تقول : لم يكتبْ فإذا كان حرف الإعراب ساكنًا في الفعل حـــذف للجـــزم كقولك: لم يخش ، ولم يدعُ ، ولم يقضِ والنون في الأفعال الخمسة متحركة تذهب في الجزم كقولك : لم يكتبا فدل علـــى أن النـــون ليســـت بحـــرف إعراب[٢].

ويرى الأخفش أن "النون" في الأفعال الخمسة دليل على الإعراب قال: "جَعَلَ سيبويه الإعراب ثبات النون وحذفها ، جعل النون إعرابًا بغير حرف إعراب وجعل الألف علامة للفاعلين ، وهذا ردئ ولكن النون عندي تـــدل على الرفع وحذفها يدل على النصب والجزم"[٣] .

(١) الكتاب ١٩/١ .
(٢) شرح السيرافي ٨٠/١ .
(٣) الإيضاح في علل النحو ص١٣٨ .

مفسر ضمير الشأن

يخالف ضمير الشأن القياس من عدة أوجه منها : أنّ مفسره لا يكون إلاّ جملة عند البصريين[١] ما عدا الأخفش .

وتفسير ضمير الشأن بجملة لا يشاركه في هذا ضمير ، فكل ضمير غيره يفسره بمفرد[٢] ، أما ضمير الشأن فمفسره جملة خبر به مصرح بجزئيها[٣] ، تقول : ظننته قائم زَيْدٌ ، والهاء كناية عن ضمير الشأن .

وذهب أبو الحسن الأخفش[٤] إلى أن يكون مُفَسِّر ضمير الشأن مفردا، فنحو ظننته قائما زَيْدٌ ، يجعل الهاء ضمير الشأن و "قائماً " مفعولاً ثانياً لـ"ظننت" ويرفع "زيدًا" بـ"قائم" ، وفيما ذهب إليه تفسير لضمير الشأن بمفرد ، لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد .

وعلة منعه عند البصريين عدم السماع ، قالوا : ولو سمع نحو "ظننته قائمًا زَيْدٌ" لخرج على أن المرفوع وهو "زيد" في المثال مبتدأ مؤخر ، و"ظننته قائمًا" مبتدأ مؤخر ، والهاء " ضمير الشأن ، وهو المفعول الأول ، و "قائما" المفعول الثاني ، والجملة من موضع رفع خبر المبتدأ ، والأصل: زَيْدٌ ظننته قائما[٥].

أقول: لا اعتداد بقول الأخفش لعدم السماع ، ولا وجه له في القياس قال ابن السراج : "ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ، ولا السماع من العرب"[٦] .

---

(١) الأصول لابن السراج ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٦٤ ، والارتشاف ٩٤٦/٢ ، ٩٤٧ .
(٢) المغني ص٦٤٧ .
(٣) الارتشاف ٩٤٨/٢ .
(٤) الارتشاف ٩٤٨/٢ ، والمساعد ١١٥/١ .
(٥) الارتشاف ٩٤٨/٢ ، والمساعد ١١٥/١ .
(٦) الأصول ١٨٣/١ .

لواحق الضمير "إيا"

إيَّا من الضمائر المنفصلة يختص بمحل النصب ويُتْبع بما يدل على المعنى المراد نحو "إياى" للمتكلم و "إياك" للمخاطب و "إياه" للغالب وفروعها : إيانا ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكنَّ ،وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن بيد أن النحاة اختلفوا في لواحقه فذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن هذه اللواحق ضمائر ، فـ "إيا" وأخواته عندهم ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر ودليل الخفض بالإضافة وقوع الظاهر المجرور بعد "إيا" فيما روى الخليل من قولهم : إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِ ، ودليل الاسمية البقاء على ما ثبت قبل دخول إيا[1] .

وذهب سيبويه[2] والأخفش والفارسي واختاره جماعة[3] إلى أن "إيا" ضمير والمتَّصِل بها حَرْفٌ يبين أحوال الضمير ، قال ابن هشام : " المختار أن الضمير نفس إيا وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة" وعُزِي إلى الخليل أن "إيّا" اسم ظاهر واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيّا) فهُنَّ في موضع خفض بالإضافة[4] ، وليس بشيء ، لأنَّه لو كان كذلك لما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، ولجاز أن يستعمل كما يستعمل المظهر ، فيقال مثلا ضربت إيّاك ، فلما لم يجز فيه إلاّ النصب ، ولمّا لم يستعمل استعمال المظهر إلاّ في ضرورة الشعر دلّ على أنّه مضمر لا مظهر .

---

(١) المساعد ١٠٢/١ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ ، وفيه ، وذهب الفرّاء إلى أنّ هذه اللواحق هي الضمائر وايّا" دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر ، وذهب الكوفيون غير الفرّاء إلى أنّه بجملته هو الضمير يعني "إيّا" ولواحقه" .

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢ .

(٣) المساعد ١٠٢/١ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ ، والتسهيل ص٢٦ .

(٤) الإنصاف مسألة ٦٩٩/٩٨ ، الهمع ٦١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .

خلاف في "أىّ"

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[١] قرأت برفـع "أيهم" : فذهب الخليل[٢] إلى أن "أيهم" استفهام مرفوع بـالابتداء و (أشـد) خبره ، وقد حمله على الحكاية والتقدير : ثم لننزعن من كل فريق تشايعوا الذي يقال فيه أيهم أشد ، تشبيهاً بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل * فأبيت لا حَرَجٌ ولا محرومُ[٣]

أي : فأبيت كالذي يقال فيه : لا حرج ولا محروم .

وحجته أن "أىّ" الموصولة في هذا الموضع ينبغي أن تكون منصوبـة، ولكنه لما سمع ضمها كان حمله على الحكاية أقوى من حمله على البنـاء لأنه خلاف القياس[٤] ، محتجاً بأن حذف القول كثير في الكلام ، ومنه قول الله عز وجـل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴿٢٤﴾ ﴾[٥] أي يقول : سلام عليكم[٦] ، ولأن في نزع معنى القول ، لأنـهم ينزعون بالقول[٧] ، واختار مذهبه الزجاج وابن السراج والسهيلي[٨].

وقد ضعف العلماء ما ذهب إليه الخليل في إعراب الآية مـن وجـوه منها : أن إرادة الحكاية وإضمار القول شيء من الضرورة وبابه الشـعر فلا يصار إليه وعنه مندوحة[٩] ، أما حذف القول في كلامهم فحقّ ولكنـه ظاهر يدل عليه دليل لفظي أو يشهد له واقع الحال والسياق بخـلاف مـا ذهب إليه الخليل فهو بعيد.

---

(١) مريم ٦٩ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٥٧/٢ ، والإنصاف ٧١٠/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٩/٣ ، والأصـول في النحو ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥ ، والأزهية ١١٠ ، ونتائج الفكر للسهلي ١٩٨ ، وارتشاف الضـرب ٥٤٣/١ ، ومغني اللبيب ٧٧/١ .
(٣) والبيت من الكامل ، الكتاب ٨٤/٢ ، وابن يعيـش ١٤٦/٣ ، والإنصـاف ٧١٠/٢ ، الأمـالي الشـجرية ٢٩٧/٢ ، والأصول ٣٢٤/٢ .
(٤) شرح السيرافي ١٧١/٣ .
(٥) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ .
(٧) معاني الحروف للرماني ١٦١ .
(٨) المغني ٧٧/١ ، والأصول ٣٢٤/٢ ، نتائج الفكر ١٩٩ .
(٩) الكتاب ٤٠١/٢ ، ابن يعيش ١٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٥٨/٢ ، الإنصاف ٧١١/٢ .

وذهب يونس[١] بن حبيب إلى أن (أيهم) مرفوع بالابتداء و (أشد) خبره ويجعل (أيهم) استفهامًا ويعلق (لننزعن) عن العمل في (أيهم) ويجعله من قبيل (أشهد أنك لرسول الله) في تعليق الفعل عن العمل فهو لا يرى تخصيص الإلغاء بأفعال القلوب بل يراه سائغا في كل الأفعال ، وما ذهب إليه ضعيف لأن التعليق ضرب من الإلغاء ولا يجوز أن يعلق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه ، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلوب نحو : ظننت وعلمت[٢]، فالتعليق بالاستفهام لايصح أن يقع إلابعد العلم ونحوه.

فالخليل ويونس يرون أنها معربة في الآية .

وذهب سيبويه[٣] ، والأخفش[٤] ، والمازني[٥] ، وجمهور النحويين[٦] إلى أنها مبنية على الضم لأن القياس يقتضي ذلك لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بُنِيَتْ (مَنْ وما) وقد أعربت حملاً على نظيرها (بعض) وعلى نقيضها (كل) فلما دخلها النقص بحذف العائد ضعفت فرجعت إلى أصلها من البناء ، يدلك على أن سبب البناء حذف العائد انهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا : "ضربت أيهم هو في الدار" لنصبت[٧]، ورأى سيبويه وموافقيه راجح من جهة المعنى[٨] ومرجوح من جهة القياس والصنعة اللفظية لأن الأصل هو الإعراب ولغة الإعراب جيدة بقضاء سيبويه نفسه قال : (وحدثنا هارون أن ناساً – وهم الكوفيون – يقرءونها (ثم لننزعن من كل شيعة أَيَّهُمْ اشد على الرحمن عتيا) وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : "امرر على أيِّهم أفضل"[٩]، ومن ثم خطأ بعض العلماء سيبويه في هذه المسألة قال النحاس: "وما علمت أحدًا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا ، وسمعت أبا إسحاق يقول : "ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما"[١٠].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ ، والارتشاف ١/٥٣٤ ، والمغني ١/٧٧ .
(٢) المغني ١/٧٨ ، والإنصاف ٢/٧١٦ .
(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ .
(٤) معاني القرآن ١/٢١٨ ، ٢١٩ .
(٥) الأصول في النحو ٣/٣٢٥ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٩٧ .
(٦) معاني الحروف للرماني ١٦١، والإنصاف ٢/٧٠٨، ونتائج الفكر ١٩٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٧.
(٧) ابن يعيش ٣/١٤٥ ، والإنصاف ٢/٧١٢ ، ٧١٣ ، وأسرار العربية ٣٨٣ .
(٨) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/٥٦ .
(٩) الكتاب ٢/٣٩٩ .
(١٠) إعراب القرآن ٣/٢٣ .

حقيقة "أل" التعريفية

ذهب الخليل[١] إلى (أل) حرف ثنائي كـ(قد) و (بل) وأن همزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ،وكان يسميها "أل" ولا يقول الألف واللام وحجته أنهم وقفوا عليهما معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر:

دَعْ ذا وعَجِّل ذا فألحقنا بذل * بالشحم إنّا قدْ مَلِلْنا بجل[٢]

وقول الآخر:

يا خليلي اربعا واستَخْبِرَ أل * مَنْزِلَ الدّارسَ عَنْ أهْل الحِلال[٣]

ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفتها ، لأنها ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال فقطع "أل" نظير قطع قد في قول الشاعر:

أفِدَ الترحل غَيْرَ أنَّ ركابَنَا * لمَّا تَزُلْ برحَالِنَا وكأنْ قدِ[٤]

والتقدير : وكأن قد زالت ، فقطع "قد" من الفعل نظير قطع "أل" من الاسم ، ومن ثم قالوا في التذكر : جاءني (أل) إذا نويت بعده كلاماً ، أي : العباس ونحوه وذهب سيبويه[٥] إلى أن حرف التعريف ثنائي بيد أنه اختلف مع شيخه في نوع الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في "استمع" ونحوه بحيث لا يعد رباعيًا ، قال المرادي وهو أقرب المذاهب إلى الصواب وقوفاً مع ظاهر اللفظ ... واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته قطع أصلية ، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال"

ووافق سيبويه كل من الأخفش والمبرد .

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٣٢٥ ، والمقتضب ١/١٨٣ ، والجنى الداني ص١٣٨ ، وشرح المفصل ٩/١٧ .

(٢) قائله ذو الرمة ،والبيت من الرجز ، الكتاب ٤/١٤٧ ، والمقتضب ١/٨٤ ، والخصائص ١/٢٩١ ، والعيني ١/٥١٠ .

(٣) قائله عبيد الأبرص ، والبيت من الرمل ، ديوانه ص١٢٠ ، الخصائص ٢/٢٥٥ ، وسر الصناعة ١/٣٣٣، وشرح المفصل ٩/١٧.

(٤) قائله النابغة الذبياني ، والبيت من الكامل : ديوانه ٩٣ ، وسر الصناعة ١/٣٣٤ ، وشرح التسهيل ٤/١٠٩، والمغني ص٢٢٦ .

(٥) الكتاب ٤/١٤٧ ، وشرح التسهيل ١/٢٥٤ ، والارتشاف ١/٥١٣ ، والجنى الداني ص١٣٨ .

أقول : التعويل في هذه المسألة على ما ذهب إليه سيبويه وموافقوه ولا اعتداد بقول الخليل ، واحتجاجه بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات كقول حسان :

لَتَسْمَعُنَّ وَشيكا في دِيَارِهِمْ * أللهُ أكبَرُ يا ثارات عُثمانا[١]

ولا حجة له في هذا لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف كقول الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّة * إتسع الخرقُ على الرّاقِع[٢]

فقطع ألف (إتسع) وليس هي مع اللام ، وإنما يكثر هذا في النصف الأخير ، لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول ، فيصير كأنه مُبْتَدأ ، وقال الآخر :

إذا جاوزا ألإثنين سرٌّ فإنّه * بنشر وإفشاء الحديثِ قمينُ[٣]

فقطع الألف من (الإثنين) في حشو البيت قبل النصف الأخير[٤].

أما احتجاجه بانفصاله عن الاسم عند الوقوف عليه ، فليس دليلاً على أنه في نية الانفصال منه ، قال ابن جني[٥]: "لأنّ لقائل أن يقول : إنّه حرف واحد ولكن الهمزة لمّا دخلت على اللام فكثر اللفظ بها أشبهت اللام بدخول الهمزة عليها من جهة اللفظ لا المعنى ما كان من الحروف على حرفين نحو هل ، ولو ، ومن ، وقد ، فجاز فصلُها في بعض المواضع" والأولى حمل الأبيات المحتج بها للخليل على الضرورة[٦].

---

(١) وهو من البسط ديوانهص٢٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٥ .
(٢) قائله أنس بن العباس والبيت من السريع، الكتاب ٢/٢٨٥ ، وابن يعيش ٢/١٠١ ، والعيني ٢/٣٥١ ،والتصريح ١/٢٤١ ، والأشموني ٢/٩ ، والهمع ٢/١٤٤ ، ٢١١ .
(٣) قائله قيس بن الخطيم ، والبيت من الطويل ، النوادر ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٩/١٩ . ١٣٧ . والعيني ٤/٥٦٦ ، والهمع ٢/١١١ ، وديوانه ص١٠٥ .
(٤) شرح السيرافي ١/١٠٨ .
(٥) سر الصناعة ١/٣٣٧ .
(٦) االمقتضب ٢/٩٤ .

إعمال الوصف

ذهب جمهور البصريين[١] إلى أن الوصف لا يقع مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا مكتفيٍ به ما لم يكن معتمداً على كلام قبله من استفهام أو نفي أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حالٍ وحجتهم أن اسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل والفرع ينحط درجة عن الأصل ومن ثم لا يعمل إلا معتمداً على ما ذكرنا .

وذهب الأخفش[٢] إلى جواز إعمال الوصف الرفع فيما بعده من غير اعتماد على ما سبق محتجاً بالسماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى: ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾[٣] في قراءة الرفع ، فـ(ظلالُها) فاعل مرفوع باسم الفاعل (دانية) ولم يعتمد على شيء، وقال الشاعر :

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا * مَقَالةَ لِهْبِيٍ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٤]

فـ(بنو لهب) فاعلٌ بـ(خبير) أغني عن الخبر ولم يعتمد الوصف على شيء .

وأما القياس فلأن اسم الفاعل يشبه الفعل شبهاً قوياً فكما أن الفعل يعمل في الفاعل الرفع دون اعتماد فكذلك ما أشبهه .

أقول : ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الصواب ، ولا حجة للأخفش فيما ذهب إليه لاحتمال أن تكون "دانية" خبر مقدم ، و"ظلالها" مبتدأ مؤخر والتقدير : ظِلالها دانية عليهم[٥]، أمَّا البيت المحتج به فقال فيه ابن هشام[٦]: "ولا حجة فيه لجواز كون الوصف خبرًا مُقدّمًا ، وإنما صح

---

(١) المقتضب ١٢٧/٤ ، والمقتصد ٥٠٨/١ ، والمفصل ٢٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦ ، وشرح الكافية الشافية للرضي ١٩٩/٢ - ٢٠٠ ، والتصريح ١٥٨/١ .
(٢) المقتصد ٥١٢/١ ،والارتشاف ٢٧/٢ ، وهمع الهوامع ٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ .
(٣) الإنسان ١٤ .
(٤) قائله من الطائيين ، والبيت من الطويل ، العيني ٥١٨/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١ .
(٦) التحريم ٤ .

الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه على فعيل فهو على حـــد : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ (١) .

أما قياس الأخفش فرده ابن عصفور قال : "اسم الفاعل إذا ثبت أنـــه أجرى مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعـه أول الكلام والابتداء به"(٢).

---

(١) أوضح المسالك ١٩١/١ ، ١٩٣ ، والاية رقم ٤ من سورة التحريم .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ .

رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور

يرى سيبويه[١] ، وأكثر البصريين[٢] أنه إذا تقدم الظرف أو الجار والمجرور وجاء بعده الاسم فالاسم مبتدأ مؤخر والظرف أو الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم ، كقولك : "في الدار خالدٌ ، وعندك عصام" فإذا اعتمد الظرف والجار والمجرور – المتقدمان على الاسم – على شيء قبلهما كالنفي والاستفهام والموصوف ، فأنت مخير إن شئت أعربت الاسم فاعلاً وإن شئت جعلته مبتدأ مؤخراً .

وذهب المبرد[٣] والأخفش في أحد قوليه[٤] إلى أن الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور يرتفع فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور وإن لم يعتمدا ، وحجتهما أن الأصل في قولك : (عندك عصام) و (في الدار خالدٌ) (حل أمامك عصام) و (حل في الدار خالدٌ) فحذف الفعل وأقيم الظرف والجار والمجرور مقامه فارتفع الاسم بهما كما يرتفع بالفعل[٥].

وما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين أولى وأرجح لأن الفعل الذي قدره كل من المبرد والأخفش رافعًا للاسم مستغنيً عنه بالظرف فوجوده غير محقق فهذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال[٦]، كما أنه مختلف في هذا التقدير فبعضهم يقدره اسما وبعضهم يقدره فعلا ، وأما تفريقهم بين المعتمد وغير المعتمد في العمل . فلأن المعتمد أولى بالفعل من غيره ، فغلب جانب تقديره ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه[٧] ، قال العكبري : "الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ، وذى الحال وغيرهما يعمل ، ومن المعلوم البين أنَّ العمل غير مضافٍ إلى ما اعتمد عليه ، فوجب أن يكون منسوبًا إليه"[٨].

---

(١) الكتاب ٨٨/٢ .
(٢) الإنصاف ٥١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٤/١ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٥٨٥/١ ،والارتشاف ٢٧/٢ ، ٢٨ .
(٣) الإنصاف ٥١/١ .
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكيري ص٢٣٣ ، والإنصاف ٥١/١ .
(٥) الإنصاف ٥١/١ .
(٦) الأصول في النحو ٦٣/١ .
(٧) الإنصاف ٥٥/١ .
(٨) التبيين ص٢٣٥ .

ويبطل قولهما إجماعهم على جواز: "في داره زيد" لأنّــــه لـــو كـــان مرفوعا بالظرف فلا يجوز إضماره قبل الذكر ، وليس النية التـــأخير ، وتجويز سيبويه له ؛ لأنّ النية : زيدٌ في داره"[١].

---

(١) شرح السيرافي ١٩٩/٢ بتصرف .

الخلاف في رافع الخبر

ذهب الأخفش[١] إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وعليه ذهب المحققون من البصريين[٢] ، وحجة الأخفش ومن وافقه أنه لما وجب أن يكون الابتداء عاملاً في المبتدأ ، وجب أن يكون عاملاً في الخبر قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ[٣] ، ورد هذا المذهب بأن أقوى العوامل – وهي الأفعال – ليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع فالمعنوي أولى بأن لا يعمل رفعين[٤].

وذهب المبرد[٥] ، وابن السراج[٦] إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ وهذا القول عليه كثير من البصريين[٧]، وحجتهما أن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ، ولا يصح معنىً إلا بهما فدل على أنهما العاملان فيه[٨] ، ورد قولهما بأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلا ما له تأثير لا تأثير له[٩] ، كما رد بأنه قول بما لا نظير له لأن فيه اجتماع عاملين على معمول واحد .

وأجيب عن هذا الرد بأن العامل عند هؤلاء هو مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد، وعندي أن الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ لأن الابتداء والمبتدأ ليس بشيئين يفارق أحدهما صاحبه ، ومن ثم وجب أن يكون المبتدأ شريكاً في عمل الرفع في الخبر[١٠].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٩ .
(٢) شرح ألفية بن معط لابن القواس ٢/٨١٦ .
(٣) الإنصاف ١/٤٦ ، وأسرار العربية ٦٠ ، وابن يعيش ١/٨٥ ، والتبيين ٢٣٠ .
(٤) المساعد ١/٢٠٥ ، والتصريح ١/١٥٩ ، والهمع ١/٣١١ .
(٥) المقتضب ٢/٤٩ ، ٤/١٢ ، ١٢٦ .
(٦) الأصول في النحو ١/٥٨ .
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٥ .
(٨) الإنصاف ١/٤٦ ، وشرح ابن يعيش ١/٨٥ .
(٩) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/١٢٨ ، ١٢٩ ، وابن يعيش ١/٨٥ ، والإنصاف ١/٤٦ .
(١٠)المقتصد ١/٢٥٧ .

الخبر الجامد لا يتحمل ضمير المبتدأ

ذهب البصريون[١] إلى أن الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا وحجتهم[٢] أنه اسم جامدٌ عار من الوصفية ، فينبغي أن يكون خاليا من الضمير ؛ لأنه يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها للفعل ومتضمنا معناه ، وليس في الجامد مشابهة للفعل بحال ، كما أنه يفتقر لربط الثاني بالأول بين المختلفين وكون الثاني هو الأول يغني عن الربط .

وذهب الرماني[٣] إلى أن الخبر الجامد يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، وحجته[٤] أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابط بينهما كالجملة، كما أن الجامد هنا في معنى المشتق فقولك (زيدٌ أخوك) واقع موقع المشتق فكأنك قلت زيدٌ قريبك ، فكما يتحمل هذا الضرب ضميرا كذلك الواقع موقعه ، ورُدَّ ما احتج به الرماني[٥] ، أما الرابط فلا حاجة إليه لكون الثاني هو الأول في المعنى ، وأما كون الجامد في معنى المشتق فلا يوجب تحمل الضمير ، لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه فلا يتحمل الضمير ، وكونه في معنى ما يشابه الفعل لا يوجب شبهه بالفعل .

وعندي أن الخبر الجامد لا يتحمل ضميرًا إذ ليس باسم فاعل ولا مما حمل عليه في العمل عمل الفعل ، ومن ثم لا تقول : مررت برجل غلامٌ أخوه ، فترفع بل تقول : غلامٌ أخوه ، على أنه خبر مقدم[٦].

وهذا الخلاف في الجامد الذي ليس في تأويل المشتق ، أما الجامد الذي في تأويل المشتق كقولك : (خالدٌ أسدٌ) بمعنى شجاع فمتحمل للضمير اتفاقا[٧].

---

(١) المقتضب ٤/١٢٧ ، ١٢٨ ، الإنصاف ١/٥٦ ، والأصول في النحو ١/٦٢ ، ٦٤ ، وأسرار العربية ٥٨ .
(٢) المقتصد ١/٢٥٨ ، والتبيين ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وأسرار العربية ٥٨ ، وابن يعيش ١/٨٨ .
(٣) الإنصاف ١/٥٦ ، واللباب للعكبري ١/١٣٦ ، ابن يعيش ١/٨٨ ، والتصريح ١/١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٥ .
(٤) الإنصاف ١/٥٦ ، وابن يعيش ١/٨٨ ، والتبيين للعكبري ص٢٣٧ ، وشرح ابن القواس ٢/٨٢٦ .
(٥) اللباب ١/١٣٧ ، والإنصاف ١/٥٦ ، ٥٧ ، و وابن يعيش ١/٨٨ .
(٦) المتبع في شرح اللمع للعكبري ١/٢٢٥ .
(٧) الأشموني ومعه الصبان ١/١٩٧ .

متعلق الظرف الواقع خبرا

يرى جمهور البصريين[١] أن الظرف الوقع خبرا عن المبتدأ مقدر بالجملة وحجتهم[٢]: أن الظرف يقع في صلة الأسماء الموصولة كقولك: الذي عندك خالدٌ ، والذي في الدار عصام ، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون به الأسماء الموصولة دل ذلك على أنه يُعَدّ من قبيل الجمل لا من قبيل المفردات ، ولأن الظرف لابد له من عامل ، والأصل في العمل الفعل ، فقولك : خالدٌ استقرك عندك ، أولى من : خالدٌ مُسْتَقِرٌ عندك ، وإذا تعلق بفعل ، فالفعل وضميره جملة لا محالة ، واسم الفاعل وضميره لَيْسَ بجملة .

ويرى بعض البصريين[٣] منهم ابن السّراج[٤] ، أنّ متعلق الظرف والجار والمجرور مفرد ، فالظرف منصوب بتقدير اسم الفاعل وهو مُسْتَقِرٌ، وحجتهم[٥]: أنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل لأن اسم الفاعل اسمٌ يتعلق به حرف الجر والاسم هو الأصل والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما ، كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع ، وأن الظرف إذا تقدم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ولو كان مقدراً بالفعل لأبطله.

والأولى عندنا أن يراعى في تقديره المعنى فإن كان المعنى على الحال قدر الاسم ، كقولك : الصوم اليوم ، والجزاء في الغد ، أو على الاستقبال قدر المضارع أو على الماضي قدر الماضي فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال[٦].

---

(١) الكتاب ٨٧/٢ ، ٨٩ ، والأصول في النحو ٦٣/١ ، والاتصاف ٢٤٥/١ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، واللباب للعقبري ١٣٩/١ .
(٢) المقتصد ٢٧٥ ، والتبيين للعكبري ص٣٧٧ ، والإنصاف ٢٤٧/١ ، وأسرار العربية ص٥٩ ، واللباب ١٤٠/١ .
(٣) الإنصاف ٢٤٥/١ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، واللباب ١٣٩/١ .
(٤) الأصول في النحو ٦٣/١ .
(٥) التسهيل ٤٩ ، ومنهج السالك ص٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/١ .
(٦) المغني ٤٤٨/٢ ، والتصريح ١٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/١ .

دخول الفاء في خبر الموصول إذا كان "ال"

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى عدم جواز دخول الفاء في خبر الموصول إذا كان "أل"[(١)].

وذهب المبرد[(٢)] والزجاج[(٣)] إلى جواز ذلك مستدلين بقوله عز وجل : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[(٤)]، وقوله جل ثناؤه : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [(٥)]، فـ "السارق" مبتدأ ، وقوله "فاقطعوا" هو الخبر وإنما دخلت الفاء في الخبر لمشابهة المبتدأ الشرط ، إذ هو في قوة قولك : من سرق فاقطعوا يده وكذلك القول في قوله سبحانه ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ﴾ أي : من زنى فاجلدوه .

أما المانعون فقد خرجوا هاتين الآيتين على حذف الخبر والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فيكون قوله : "فاقطعوا" بياناً لذلك الحكم المقدر وكذلك في الآية الثانية أي مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني[(٦)].

والأولى جواز ذلك أخذاً بظاهر الآيتين لأن الحمل على الظاهر أولى من إدعاء التأويل ، وقد قيل : ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

---

(١) الكتاب ١٤٢/١ ، ١٤٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٥٧٣/١ ، والهمع ٥٦/٢ .
(٢) الكامل ٨٢٢/٢ .
(٣) معاني القران وإعرابه ١٧٢/٢ .
(٤) المائدة ٣٨ .
(٥) النور ٢ .
(٦) الكتاب ١٤٣/١ ، وإعراب القران للنحاس ١٩/٢ ، والبحر المحيط ٤٧٦/٣ ، ٤٧٧ ، والدر المصون ٢٥٨/٤ .

زيادة "الفاء" في الخبر

ذهب سيبويه إلى أن زيادة "الفاء" في الخبر لا تجوز ، وأما قولهم : زَيْدٌ فمنطلق فغير مستقيم . قال : " وقد يكون في الأمر والنهي ، أنْ يُبْنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدالله اضْرِبهُ ، فإذا قلت : فاضربْهُ لم يستقم أنْ تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زَيْدٌ فمنطلق ، لم يستقم ، فهو دليل على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ ، فإنْ شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، وإن شئت على "عليك" كأنك قلت : عليك زيدًا فاقتله ، وقد يَحْسُنُ ويستقيم أن تقول : عبدُالله فاضربه ، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر "[١].

فمُراد سيبويه أنّه لا يجوز أن تقول : زَيْدٌ فاضربه ، فتجعل الفاء زائدة في خبر "زيد" وتجعل "زيدًا" على الابتداء ، لأنك إذا قلت : "زَيْدٌ فمنطلق" لم يَستَقيم لأنه غير سائغ أن تزاد "الفاء" من خبر المبتدأ ، ولكن يحسن ويَستقيم أن تقول : "زيدًا فاضربه" بنصب "زيد" وتجعل الفاء واقعة في جواب أمر مقدر ، أوْ أنْ ترفع "زيدًا ، وتجعله مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فتقول : هذا زَيْدٌ فاضربه ، أو زَيْدٌ فاضربه ، وتكون الفاء حينئذٍ واقعة في جواب للجملة قبلها ، أو عاطفة جملة على جملة ، فالذي سوغ وقوع الفاء هنا أنّها أفادت معنى[٢].

وأجاز الأخفش[٣] زيادة الفاء في الخبر قال: وزعموا أنّهُمْ يقولون : (أخوك فوُجِدَ) (بل أخوك فجُهد) يريدون : أخوك وُجِد ، وبل أخُوك جُهد ، فيزيدون الفاء" ، وأنشد :

وَقَائِلَةٍ خولانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُم * وَأَكْرُومَةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كَمَا هِيَا[٤]

وسيبويه يؤول مثله بنحو : هذه خُولانُ فانكح[٥].

---

(١) الارتشاف ١١٤١/٣ ، وشرح الكافية للرضي ق١ ج٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .
(٢) شرح السيرافي ٢/٣ بتصرف
(٣) الارتشاف ١١٤٣/٣ ، وشرح الكافية ق١ ج٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .
(٤) لم أعرف قائله، والبيت الطويل، الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ١٧٨/٣، معاني القران للأخفش ص ٧٦ ، ٨٠، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، وشرح الكافية للرضي ق١ ج٣٠٨/٢ ، والمغني ص٢١٩ ت/مازن.
(٥) الكتاب ٣٩/١ ، وشرح الكافية ق١ ج٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

ولعل الناسبين[1] إليه هذا الرأي اعتمدوا على قوله عقب معنى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3]،

فيشبه أن تكون الفاء زائدة ، كزيادة "ما" ويكون الذي بَعْدَ الفاء بدلا من التي قبلها، وأجوده أن تُكْسَر "إنّ" وأنْ تُجْعَلَ "الفاء" جواب المجازاه، وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوُجِدَ ، بل أخوك فجُهِدَ ، يريدون : أخوك وُجِدَ ، بل أخوك جُهِدَ ، فيزيدون الفاء"[4].

ويبدو أن الأخفش في هذا الموضع أقرّ العرب على ما نقله عنهم وهذا بلا شك يُعَدُّ رأيًا له ، لأنّ عدم اعتراضه على ما نقل إليه دليل رضائه به وإجازته له ، وقال في موضع آخر "وما ذكرناه في هذا الباب من قوله : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[5]، وقوله : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ﴾[6]، ليس في قوله : "فاقطعوا" أو "اجلدوا" خبر المبتدأ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبدالله فينطلق لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله ومِمَّا نقص عليكم ، وهو مثل قوله:

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم

كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلال فانظر إليه ، أيْ : هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم"[7] .

وهو هنا موافق لما ذهب إليه شيخه سيبويه ، ولا غرو فقد اتسم منهج الأخفش بالاضطراب ، فربما تجد له في المسألة الواحدة رأيين أو أكثر كما

---

(١) ممن نسبوا للأخفش هذا الرأي ، ابن جني في سر الصناعة ٢٦١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ، وعبدالقاهر في المقتصد ٣١٣/١ ، والرضى في شوح الكافية ق١ ج٣٠٧/٢ ، وابن هشام في المغني ص٢١٩ .
(٢) التوبة : ٦٣ .
(٣) الأنعام :٥٤ .
(٤) معاني القران للأخفش ص١٢٤ ، ١٢٥ .
(٥) المائدة ٣٨ .
(٦) النور ٢ .
(٧) السابق ص٨٠ .

في مسألتنا ، أو لعله وافق سيبويه ، ووقف عند المسموع فلم يرِدْه ، والأولى ألا تُزاد الفاء في خبر المبتدأ إلا في خبر المبتدأ الواقع بعْد "أمّا" وجوبا نحو أمّا الإسلام فمنتصر بإذن الله ، ولا تُحْذف فيه إلا لضرورة ، أو لإضمار القول كقوله عز وجل : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[١] أيْ : فيقال لهم : أكفرتم ، وتزاد جَوَازا في خبر مبتدأ عام موصول بظرف ــ أو مجرور تام ، أو جملة لا تقبل أداة الشرط ، أو نكرة موصوفة بـ "أحد ذلك" نحو : الذي يأتيني فلهُ دِرْهم ، وكلّ رَجُل يأتيني فله درهم[٢] .

قال أبو حيّان : "ومعنى دخول الفاء في هذا جوازًا أنه يجوز لك أن تراعى أنّ الخبر مستحق بالصلة أو بالصفة ، فتدخل الفاء ، ولابُدّ أولاً أن يراعى هذا المعنى ، فيمكن أنْ يكون مستحقا له ، أو لغيره ، فلا يدخل ، فهما معنيان ، يجوز لك أن تراعى هذا ، وأن تراعى هذا"[٣].

---

(١) ال عمران ١٠٦ .
(٢) شرح الكافية للرضي ق١ ج٢/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والارتشاف ٣/١١٤٠ ، والمساعد ١/٢٤٥ .
(٣) الارتشاف ٣/١١٤٠ .

تقديم خبر ليس عليها

ذهب جمهور البصريين[١] إلى جواز تقديم خبر ليس عليها وعزى إلى قدماء البصريين وبه قال الأحفش[٢] محتجين[٣] بقوله عز وجل : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٤]، وذلك أن (يوم) متعلق بـ(مصروفا) وقد تقدم على "ليس" وتقدم المعمول يؤذن ويشعر بجواز تقدم العامل ، وكما أنه جاز تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها ، وأن ليس فعل فوجب ألا تتخلف عن الأفعال في جواز تقديم معمولها عليها .

وذهب بعض البصريين[٥] ومنهم المبرد[٦] وابن السراج[٧] والزجاج[٨] وتبعهم المتأخرون كابن مالك وابن هشام إلى عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها ، وحجتهم[٩] أن "ليس"فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف في التقديم ، على أن من النحويين من يغلب حرفيتها كما هو حالها في لهجة تميم ، وأنها ألغيت عن العمل فيما حكاه سيبويه قال: "ليس زيدٌ قائمٌ" .

والأولى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها ، لأنه لم يثبت مُصَرَّحاً بتقديمه عليها ، قال أبو حبان: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم" ، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة * وكنت أبيًا في الخفا لست أقدم[١٠]

---

(١) الإنصاف ١/١٦٠ ، والتبيين ص٣١٥ ، وأسرار العرب ص٨٩ .
(٢) الخصائص ١/١٨٣ ، والمسائل الحلبيات ص٢٨٠ .
(٣) المسائل الحلبيات ص٢٨٠ ، ٢٨١ ، والمقتصد ١/٤٠٨ ، والإنصاف ١/١٦١ ، وأسرار العربية ص٨٩ .
(٤) هود ٨ .
(٥) التبيين ص٣١٥ ، والتصريح ١/١٨٨ .
(٦) المقتضب ٤/١٩٠ .
(٧) الأصول في النحو ٢/٢٢٨ .
(٨) الارتشاف ٢/٨٧ ، والهمع ٢/٨٨ .
(٩) الأصول في النحو ١/٩٠ ، والإنصاف ١/١٦١ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ ، والهمع ١/٣٧٣ .
(١٠) البحر المحيط ٥/٢٠٦ ، البيت ليس له نسبة ، وهو من الطويل ، الإنصاف ١/١٦٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٤ واللباب ١/١٦٩ .

أما ما احتج به المجيزون من قولـــــه تعـــالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ . فلا ينهض أن يكون حجة ، فـ (يوم) ليس متعلقا بـــــ "مصروفا" وإنما هو مرفوع بالابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى الفعـــل، و "ليس مصروفا" خبر[1]، يدل على ذلك قــراءة : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2].

(١) الإنصاف ١/١٦٣ ، والتصريح ١/١٨٨ ، ١٨٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٤ .
(٢) المائدة ١١٩ ، والقراءة بالنصب لعامر والأعرج ، النشر ٢/٢٥٦ .

تقديم خبر "مازال" عليها

ذهب الأخفش[(١)] إلى جواز تقديم "خبر ما زال" وأخواتها عليهن وحجته[(٢)] أن "ما" للنفي و "زال" فيها معنى النفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فقولك : "مازال خالد قائماً" ، بمنزلة كان خالدٌ قائماً ، وكما يجوز أن تقول : قائماً كان خالدٌ ، فكذلك يجوز أن تقول : قائما ما زال خالدٌ ، فهي بمنزلة "كان" في جواز تقديم خبرها عليها ، ويدل على ذلك أنهم لم يقولوا : مازال خالدٌ إلا قائماً كما لم يقولوا: كان خالدٌ إلا قائما، والسبب في ذلك أن (إلا) لإبطال النفي ، فكأنك قلت : زال خالدٌ قائماً، وهذه الأفعال لا تستعمل إلا في النفي .

وذهب البصريون[(٣)] إلى المنع فلا يجوز أن يتقدم خبر "مازال وأخواتها" عليهن ، قال ابن عقيل : "والصحيح منعه مع "ما" فلا يقال : قائماً ما زال زيدٌ ، لأن "ما" لها صدر الكلام"[(٤)].

ويمكن الرد على حجة الأخفش بأنَّه كما أجمعنا على أن "مازال" ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن "ما" للنفي ، ثم لو لم تكن "ما" للنفي لما صار الكلام بدخولها إجاباً ، فالكلام إيجاباً و "ما" نفي بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابا ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام[(٥)] .

---

(١) الارتشاف ١١٧١/٣ ت مازن .
(٢) شرح عيون الإعراب ص٩٥ ، والإنصاف ١٥٥/١ ، ١٥٩ . وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ . وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠٠/٤ ، وتعليق الفوائد ٢٠٣/٣ ، واللباب ١٦٨/١ .
(٣) الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح ابن يعيش ١١٣/٧ ، الارتشاف ١١٧٠/٣ ، الهمع ٣٧٣/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ .
(٤) المساعد ٢٦٢/١ .
(٥) الإنصاف ١٥٩/١ ، ١٦٠ .

زيادة "كان" متصلة بالضمير

اختلف البصريون في زيادة "كان" متصلة بالضمير في قول الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم * وجيران لنا كانوا كرام[١]

فذهب الخليل وسيبويه[٢] إلى أنها زائدة هاهنا لأنها لو كانت غير زائدة هاهنا لفصل بين الصفة والموصوف بجملة وهذا ضعيف .

وذهب المبرد[٣] إلى أن "كان" في البيت ليست بزائدة ، قال : "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء "كان" ، وذلك أن خبر كان "لنا" فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا " .

وحجة المبرد أن (كان) في البيت عملت في الضمير ، والزائدة لا عمل لها[٤].

وقد رد بعضهم إعراب "لنا" خبراً لـ "كان" ، قالوا : إن "لنا" في البيت صفة لـ "جيران" ولا يجوز أن تكون خبراً لـ "كان" لأن في ذلك تهيئة وقطعاً ، وقالوا : إن ذلك لا يجوز إلا أن تكون اللام للملك ولا يصح معنى الملك في البيت لأن الجيران لم يكونوا ملكاً[٥] ، وعندي أن المعنى مستقيم بجعل اللام للاختصاص .

وادعوا أن اتصال الضمير بها فاعلاً لا يمنع زيادتها قياساً على "ظن" في نحو : خالدٌ ظننتُ قائمٌ ، إذا ألغيت مع أنها رفعت فاعلاً[٦] ، وهو عندي ضعيف لتأثير "ظن" في المعنى ففاعلها له فعل بخلاف فاعل كان الزائدة ، إذ لا فعل له ؛ لأن كان لا تأثير لها في المعنى .

وما ذهب إليه المبرد سديد لأنها لو كانت زائدة لما اتصل بها الضمير، وكان الزائدة لا ترفع ولا تنصب ، وقوله بعيد عن التكلف ، كما أن إعرابه جملة (وكانوا لنا) صفة لـ (جيران) فيه خروج من الفصل بين الصفة والموصوف ، و(كرام) صفة ثانية لـ(جيران) .

---

(١) والبيت من بحر الوافر ، وديوانه ٨٣٥/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١ ، والمغني ٢٨٧/١ .

(٢) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) المقتضب ١١٦/٤ ، ١١٧ .

(٤) شرح الكافية للرضى ٢٩٤/٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٤١/٢ .

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ٧٤١/٢ ، والانتصار لابن ولاد ص١٤٠ ، والخزانة ٣٧/٤ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، وشرح الأشموني ٢٥١/١ ، والخزانة ٣٧/٤ ، ٣٨ .

نوع "كان الواقعة بين "ما" التعجبية وفعل التعجب

اختلف البصريون في نوع "كان" في نحو : ما كان أجمل الربيع فذهب سيبويه[١] وابن السراج[٢] ، وأكثر النحويين[٣] إلى أنها زائدة لاسم لها ولا خبر ، ولا فاعل .

وذهب الجرمى[٤] إلى أنها ناقصة ، واسمها ضمير "ما" وخبرها الجملة المكونة من فعل التعجب وفاعله ومفعوله ، أما خبر "ما" فجملة "كان" باسمها وخبرها في محل رفع وما ذهب إليه الجرمى ليس بسديد[٥] لأن كان إذا لم تكن زائدة فإنها لا تخرج عن أحد أمرين : فإما أن تكون هي فعل التعجب وهذا فاسد لأمور منها : أنه جعل خبر "ما" التعجبية على غير وزن أفعل ، أن التعجب مما يزيد وينقص وتفاضل فيه الأشياء ، والأشياء متساوية في الكون ، والتعجب إنما هو من الحدث الذي يدل عليه لفظ الفعل لا من الزمن ، وإما أن تكون فاصلة بين "ما" وفعل التعجب وهذا فاسد[٦] لأن "ما" وفعل التعجب كالكلمة الواحدة فلا يفصل بينهما بشيء ، وخاصة إذا كان الفاصل طويلاً ككان واسمها والأولى الأخذ برأي سيبويه لأن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة[٧].

---

(١) الكتاب ١/٧٣ .
(٢) الأصول في النحو ٢/٢٥٨ .
(٣) المتبع في شرح اللمع ٢/٥٤٠ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٠ .
(٥) إصلاح الخلل ص٢١٧ ، ٢١٨ ، وشرح اللمع للثمانينى ٢/٦٨٨ ، وشرح الكافية للرضى ٤/٢٣٣ ، ابن يعيش ٧/١٥٠ .
(٦) المتبع في شرح اللمع ٢/٥٤٠ .
(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٥ .

إعمال "لا" عمل ليس

ذهب سيبويه[١] وجمهور النحويين[٢] إلى جواز إعمال "لا" عمل "ليس" في النكرات بقلة بشروط وعزى هذا المذهب إلى البصريين[٣] وحكى أن إعمالها لغة[٤] وقد احتجوا بالسماع ، قال الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرَانِهَا * فَأنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[٥]

والتقدير : لا براح لي أو عندي ، فعملت "لا" عمل " ليس" فرفعت "براح" اسماً لها وخبرها محذوف ، وقال آخر :

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرض باقِيًا * ولا وَزَرٌ مِمَّا قضَى الله وَاقِيَا[٦]

فأعمل "لا" عمل "ليسَ" فرفع بها الاسم (شيْءٌ) ونصب بها الخبر (باقيا) ، كما أعملها في الشطر الثاني فرفع بها الاسم "وزرٌ" ونصب الخبر "واقيًا" .

وإنما اختصت بالنكرات لأنها ضعيفة في العمل ، لأنها تعمل بحكم الشبه ، لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفة جداً ، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلاّ في النكرات ... فلمّا كانت "لا" أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين خصوا الأضعف بالأضعف[٧].

وذهب الأخفش[٨] إلى منع إعمالها عمل (ليس) مُحتَجًّا بأنها حَرفٌ غير مختص بالأسماء ، مع أن شبهها بـ "ليس" شبه ناقص ، لا يشفع لإعمالها عملها ؛ لأنَّ "ليس" لنفي الحال ، و"لا" للنفي مطلقا ، فإذا وقع الاسم بَعْدها مرفوعاً فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإذا وقع بَعْدَها منصوبًا فبإضمار فِعْل[٩] ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور للسماع .

---

(١) الكتاب ٢٩٦/٢ .
(٢) المقتضب ٣٨٢/٤ ، والأصول في النحو ٩٦/١ ، ومعاني الحروف للرماني ص٨٣ ، والمقتصد ٨٠٧/٢ ، والمفصل ص٣٠ ، وشرحه لابن يعيش ١٠٩/١ ، والارتشاف ١٢٠٨/٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ .
(٤) الأشموني ٢٥٣/١ وهي لغة الحجاز .
(٥) قائله سعد بن مالك جد طرفه ، والبيت من الكامل المضمر المرفل . الكتاب ٥٨/١ ، والأصول ٩٦/١ . والأشموني ٢٥٤/١ .
(٦) لم أقف له على نسبة، والبيت من الطويل: المغني ٢٤٠/١، والجنى الداني ص٣٠١، والمساعد ٢٨٢/١.
(٧) الأمالي الشجرية ٢٨١/١ ، ٢٨٢ .
(٨) ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ .

العطف بالرفع على موضع اسم "إن" قبل مجيء الخبر

ذهب البصريون[١] إلى عدم جواز العطف بالرفع على موضع اسم "إنّ" قبْل مجيء الخبر ، فلا يجوز عندهم ، إنَّ خالدًا وعصامٌ قائمان ، وإنّك وَبكْرٌ منطلقان ، وحجتهم[٢] ، أن العطف بالرفع يؤدي إلى إعمال عاملين في الخبر وهما الابتداء و "إن" ولا يجوز أن يعمل في اسم واحد عاملان.

وذهب الأخفش إلى جواز الرفع على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر معتمداً على السماع والقياس ، أما السماع ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[٣] حيث عطف "الصابئون" على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر ، وهو قوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ ، وقراءة ابن عباس عن أبي عمرو[٤]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[٥] برفع "ملائكته" بالعطف على موضع "اسم إن" قبل مجيء الخبر وهو قوله تعالى : ﴿ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ ، وحكى عن بعض العرب[٦]: (إنك وزيدٌ ذاهبان) ، وأما القياس فهو أنه يجوز العطف على الموضع قبل مجيء الخبر مع "لا" فكذلك مع "إن" لأنها بمنزلتها .

وما ذهب إليه الأخفش ليس بسديد[٧] ، أما الآية ففيها تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك ، ويحتمل أن

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥ ، والأصول في النحو ١/٢٥٢ ، ٢٥٧ ، وأسرار العربية ص٩٥ ، والارتشاف ٣/١٢٨٨.
(٢) المقتصد ١/٤٤٩ ، الإنصاف ١/١٨٧ ، وابن يعيش ٨/٦٩ ، والمغني ٢/٤٧٤ .
(٣) المائدة ٦٩ .
(٤) البحر المحيط ٧/٢٣٩ .
(٥) الأحزاب ٥٦ .
(٦) الكتاب ٢/١٥٥ .
(٧) الكتاب ٢/١٥٥ ، والأصول ١/٢٥٣ ، وأسرار العربية ص٩٥ ، والبحر المحيط ٣/٥٤١ .

يكـــون قولـــه تعـــالى : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ خـــبرا للصـــــائبين والنصارى ، أما خبر إن فمقدر مثل الذي أظهر للصائبين والنصـــارى ، أو أن قوله :﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ معطوف على الضمير المرفوع فـــي "هادوا" على معنى : تابوا؛ أما القراءة فعلى أن خبر "إن" محذوف والتقدير : إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون عليه فحذف الخبر مـــن الأول لدلالة الثاني عليه ، أما ما حكى عن العرب فإنه من الغلط منهم كما ذكـــر سيبويه ، أو أنه تابع لمبتدأ محذوف والتقدير : إنك أنت وزيدٌ ذاهبان ، أمـــا ادعاؤه القياس على "لا" فمردود لأن "لا" لا تعمل في الخبر فجـــاز معـــها العطف على الموضع قبل مجيء الخبر بخلاف "إن" فإنها عاملة في الاسـم والخبر جميعا[١].

(١) الإنصاف ١/١٩٤ ، ١٩٥ .

فتحة اسم "لا" النافية للجنس
المفرد بين البناء والإعراب

ذهب الأخفش[١] والمازني والمبرد[٢] أن اسم "لا" المفرد مبني وحجتهم[٣] أنه ضمن معنى الحرف "منْ" لأن الأصل في قولك : لا رجل في الدَّار ، لا من رجلٍ في الدار لأنه جواب من قال : هل من رجل في الدار؟ فحذفوا "منْ" استخفافا ، فوجب لاسم "لا" البناء واختير الفتح لأجل التركيب ، أو لتركيبه مع "لا" تركيب "خمسة عشر" ، والتركيب يوجب البناء ، بدليل أنه لو فصل بينها وبين اسمها أعرب اسمها ، فإذا لزم الفتح مع الاتصال ، وزال مع الانفصال دل على أنه حادث للتركيب ، والتركيب يوجب البناء ، ولأن الاسم لو كان معرباً لنون لأن التنوين تابع للإعراب ، ولا يمتنع التنوين إلا إذا كان الاسم مضافاً أو ممنوعاً من الصرف أو داخلة عليه "الألف واللام" ولا شيء منها هنا فدل على أن عدم التنوين هنا راجع للبناء.

وذهب الجرمي[٤] والزجاج[٥] إلى أن اسم "لا" المفرد معرب لا مبني ، وحجتهم[٦] : أنه لو لم يكن معرباً لما صح العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه ولا الإخبار به عنه ، أن اسمها إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فمعرب ، فوجب أن يكون اسمها إذا كان مفرداً مُعْرَبًا عملا بالاستصحاب، كما أنه ليس من حكم العامل أن يجعل المعرب مبنياً أو المبني معرباً ، وإنها محمولة على "إنَّ" في العمل فأعرب اسمها حملا على اسم "إنَّ" ، وإنما لم ينون اسمها لأنها فرع ، وحَقُّ الفرع أن ينحط درجة عن الأصل ، وقد ضعفت أدلتهم .

---

(١) الارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٢) المقتضب ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ ، والارتشاف ١٢٩٦ .

(٣) الإنصاف ٣٦٧/١ ، أسرار العربية ص١٣٦ ، واللباب ٢٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢.

(٤) الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٤٢/١ ، والهمع ٤٦٧/١ .

(٥) شرح ابن يعيش ١٠٦/١ ، والتسهيل ٦٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٥/٢ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٦) الإنصاف ٣٣٦/١ ، وأسرار العربية ص١٣٦ ، وابن يعيش ١٠٦/١ ، وجواهر الأدب ص٢٩٥ ، واللباب ٢٢٩/١ .

والأرجح هو القول بالبناء لأن القول بأن اسم "لا" مُعْربٌ يلـــزم منــه مخالفة النظائر ، لأن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لعلــة كمنع الصرف ، أو الإضافة أو دخول الألف واللام أو لملاقــاة ســاكن أو لوقف أو بناء وما نحن بصدده لا يصدق عليه شيء من هــذه الأشــياء إلا البناء فتعين كونه مبنيا[١].

(١) شرح التسهيل ٥٨/٢ .

اسم "لا" المثنى والمجموع بالواو والنون بين البناء والإعراب

ذهب الخليل[١] ، وسيبويه[٢] إلى أنّ اسم "لا" إذا كان مثنى أو مجموعا جمْع سالمة لمذكر مَبْنِيٌّ كالمفرد ، ووافقهما جَمْعٌ كثير من العلماء ، وحجتهم[٣]، أنَّ الموجب للبناء في المفرد موجود في التثنية والجمع ، فيستمر البناء ، وثبوت النون فيهما لا يوجب الإعراب ، كما لا يوجب الإعراب ثبوتها في "هذين" و "اللذين" ومن نحو: "يا خالدان ، ويا خالدون.

وذهب محمد بن يزيد المبرد[٤] ، إلى أنَّه معرب ، وحجته[٥] ، أن الأسماء المثناة أو المجموعة بالواو والنون ، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ، إذ لم يوجد في كلام العرب اسمان جُعِلا اسمًا واحدًا ، والثاني مثنى أو مجموع .

وهذا الذي ذهب إليه المبرد مردود[٦] ، بأنَّ المركب إذا سُمي به صحت تثنيته وجمعه ، كما لو سميت رَجُلا بـ"حَضْرموت" فإنَّك تقول في التثنية والجمع جاءني حضرموتان ، وحضرموتون .

---

(١) المقتضب ٣٦٦/٤ ، والمساعد ٣٤٢/١ .
(٢) الكتاب ٢٨٣/٢ ، ٢٨٦ .
(٣) الكتاب ٢٨٣/٢ ، ٢٨٦ ، واللباب ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٦/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٧/٢ . والمساعد ٣٤٢/١ .
(٤) المقتضب ٣٦٦/٤ .
(٥) المقتضب ٣٦٦/٤ .
(٦) اللباب ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٧/٢ .

رافع خبر "لا" النافية للجنس
إذا كانت "لا" مركبة مع اسمها

ذهب الأخفش[١] ، والمازني[٢] إلى أن خبر "لا" إذا كانت مركبة مع اسمها مرفوع بها ، وهو ظاهر كلام المبرد[٣] ، وحجتهم[٤]: أن "لا" نقيض "إن" لأنها للنفي و "إن" للإثبات والنقيض يُحْمَلُ على نقيضه ويقاس عليه ، كما يقاس النظير على النظير ، ولأنها مفتقرة إلى اسمين كافتقار "إن" إليهما فحملت عليها في العمل فنصبت ورفعت فهي مشبهة بـ"إنّ" ، و(إنّ) مشبهة بالفعل وذهب بعضهم[٥] إلى أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول "لا" وهو ظاهر كلام سيبويه[٦] ، وحجتهم[٧] أن "لا" واسمها رُكّبَا فصارا كاسم واحدٍ موضعه رفع بالابتداء ، فالخبر مرفوع به لا بها ، ومن ثم تكون "لا" كجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر ، كما أنّ "لا" عامل ضعيف لا يقوى على العمل في الخبر ، لأنها فرع "إنّ" في العمل، فوجب ألاّ تعمل في الخبر لئلا يلزم مساواة الفرع بالأصل .

والذي يُعَوّل عليه في هذه المسألة هو أنّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً قبل دخول "لا" لأنّ شبه "لا" بـ"إنّ" قدْ ضعف عندما ركبت مع اسمها ، تركيب (خمسة عشر) وصارت بالتركيب كجزء الكلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل ، إلاّ أنّها عملت في الاسم لقربة منها ، وجعلت هي واسمها في محل رفع مبتدأ ، وبقي الخبر بعدها على ما كان عليه[٨] قبل دخولها.

---

(١) الارتشاف ١٢٩٧/٣ ، والأشموني ١١/٢ ، والتصريح ٢٣٧/١ ، واللباب ٢٤٣/١ .
(٢) الارتشاف ١٢٩٧/٣ ، والمساعد ٣٤١/١ ، والهمع ٤٦٩/١ .
(٣) المقتضب ٣٥٧/٤ .
(٤) المتبع في شرح اللمع ٢٩٩/١ ، واللباب ٢٣٤/١ ، وشرح عيون الإعراب ص١١٤ .
(٥) تعليق الفرائد للدماميني ٩٧/٤ .
(٦) الكتاب ٢٧٤/٢ ، ٢٩٣ ، التسهيل ص٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٠/١ .
(٧) اللباب ٢٣٣/١ ، ٢٣٤ ، وشرح التسهيل ٥٥/١ .
(٨) شرح اللمع للثمانيني ٢٩٢/١ .

دخول همزة الاستفهام على "لا" مرادًا بها التمني

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" مراداً بها التمني نحو : "ألا رجل أفضل منك" فلا خلاف بين العلماء في أنها تعمل عمل إن في الاسم خاصة فيبني معها إن كان مفرداً كالمثال المتقدم ويعرب إن كان مضافاً نحو : "ألا صاحب علم هنا" ، أو شبيهاً بالمضاف نحو: ألا آمراً بالمعروف فينا ، بيد أن الخليل وسيبويه والجرمي[١] ينصون على أنه لا خبر لها لا في اللفظ ولا في التقدير ويوجبون نصب "أفضل" في قولك : ألا رجل أفضل منك، وعندهم لا يتبع اسمها إلا على اللفظ دون الموضع ، ولا تلغي ، ولا تعمل عمل ليس[٢]، وحجتهم أن الكلام قد دخله معنى التمني وصار مستغنيًا عن الخبر إذ زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب كقولك : اللهم غلامًا ، أي : هب لي غلامًا[٣].

وذهب المازني[٤] إلى أن حكمها بعد دخول الهمزة مراداً بها التمني كحكمها قبول دخول الهمزة عليها فلها خبر إما في اللفظ وإما في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع كما يجوز إلغاؤها وإعمالها عمل ليس ، فعلى قوله يكون التمني واقعًا على الخبر ، وعلى قول الخليل وسيبويه فالتمني واقع على الاسم[٥].

فالكلام معها عند المازني لفظه خبر وإن كان معناه التمني كما يقال غفر الله لزيدٍ فلفظه خبر ومعناه الدعاء؛ فلم يغير لاختلاف المعنى ، وكذلك: علم الله لأفعلن لفظه الخبر ومعناه القسم ، فكذلك : "ألا رجل افضل منك" يرفع "أفضل" لأنه خبر الابتداء كما كان قبل دخول الهمزة[٦].

واستدل المازني لمذهبه بقول الشاعر :

---

(١) الأصول ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ ، وانظر الكتاب ٣٠٧/٢ .
(٢) الارتشاف ١٣١٧/٣ .
(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ ، والمقتضب ٣٨٣/٤ .
(٤) الارتشاف ١٣١٧/٣ .
(٥) الارتشاف ١٣١٨/٣ .
(٦) المقتضب ٣٨٣/٤ .

ألا عُمْر ولى مستطاع رجوعه * فير أب ما أثأتْ يد الغفلات[١]

فـ "مستطاع" عنده خبر لـ "ألا" أو صفة لاسمها و "رجوعه" نائب فاعل.

ولا دليل له في هذا البيت لجواز أن يكون "مستطاع" خبرًا مقدمًا ، و "رجوعه" مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ "عمر" وصفته الأولى جملة "ولي" ومن ثم فلا خبر[٢].

والراجح مذهب الخليل وسيبويه ويشهد لهما عدم سماع الرفع .

---

(١) لم أقف له على نسبة ، والبيت من الطويل ، شرح التسهيل ٧١/٢ ، والارتشاف ١٣١٨/٣ ، توضيح المقاصد ٣٧١/١ ، والمغني ص٩٧ ، وأوضح المسالك ٢٦/٢ ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والأشموني ١٥/٢ .

(٢) الارتشاف ١٣١٨/٣ ، أوضح المسالك ٢٨/٢ .

حذف الجار بعد نبّأ"

نبّأ بمعنى "خبّر" يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى ما عداه بحرف الجر نحو : نبئت عن خالدٍ ، وقد اختلف النحاة في حذف الجار من هــذا الاستعمال .

فذهب سيبويه(١) إلى جواز حذفه ونصب الاسم على نــزع الخــافض نحو: نبئت خالدًا ، أي نبئت عن خالدٍ محتجاً بقول الشاعر:

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ * كِرامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا(٢)

أي نبئت عن عبدالله .

وذهب الأخفش والمبرد(٣) إلى أن الفعل "نبأ" يتعدى بنفسه لأنه بمعنــى "أعلم" وأنكر على سيبويه اسقاط الخافض (عن) من المثال والبيت .

وصحح بعضهم(٤) قول سيبويه في المثال "نبئت خالدًا" محتجــا بــأن (نبأ) لو كان بمنزلة (أعلم) لما جاز أن يحذف المفعول الثالث اقتصاراً كما لم يجز في "أعلم" والوجهان في البيت جائزان ؛ لأنــه يحتمــل أن يكــون (نبئت) بمعنى (خبّرت) فيتعدى بـ (عن) المحذوفة ، ويجــوز أن يكــون بمعنى (أعلِمْتُ) فيتعدى بذاته ، ويرى بعضهم أنّ نبّأ بمعنى أخبر ، والخبر يتعدى بـ "عن" تقول: هذا خَبَرٌ عن خالدٍ ، هذا خبر عــن دَارك ، وعــن أمرك ، فأصل النبأ أن يَصل بـ"عن" وإن حذفت في بعض المواضع(٥) .

والأرجح ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ، لأنّ الأصل عــدم حــذف الجار ، والحمل على الأصل أولى ، من ادّعاء مخالفة الأصل .

---

(١) الكتاب ٣٨/١ ، ١٥٩ ، شرح التسهيل ١٠١/٢ ، والبسيط ٤٥٣/١ .
(٢) نسب إلى الفرزدق ، والبيت من الطويل ، الكتاب ٣٩/١ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، والبســيط ٣٥٤/١ ، والعيني ٥٢٢/٢ ، التصريح ١٩٣/١ ، الأشموني ٧٠/٢ .
(٣) شرح السيرافي ١٤٥/١ ، والأشموني ١٢٦/٢ .
(٤) شرح الرماني ١٦/٢ .
(٥) شرح السيرافي ١٤٥/١ .

ترك التاء من الفعل إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل

يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ،ولم يُفصلُ بينه وبين الفعل بفاصل نحو : "قامت سعاد ، إلا في لغة قليلة حكاها سيبويه عن بعض العرب قال[١]: "وقال بعض العرب: قال فلانة، ... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التّاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف" .

قال ابن مالك[٢]: "ولا تحذف (يعني التاء) غالباً إن كان (أي الفاعل) ضميرًا متصلاً أو ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث ، قال ابن عقيل[٣]: "نحو: قامت هند ، واحترز بقوله "غالبا" عَمّا حكاه سيبويه من قول بعض العرب: قال فلانة ، قال المصنف وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

تَمَنَّى ابْنَتَاي أنْ يَعيشَ أبُوهُما * وهل أنا إلاّ من رَبيعَة أوْمَضَر[٤]

لأنَّ الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف" .

ومنع محمد بن يزيد المبرد[٥] حذف التاء من فاعل المؤنث الحقيقي المتصل ، منكراً ما حكاه سيبويه عن العرب من حذف علامة التأنيث من فعل المؤنث الحقيقي المتصل واحتج بأن ذلك لم يوجد في قرآن ، ولا في كلام فصيح وشعر، وبأن المؤنث الحقيقي إنما أُنّث فعله مراعاةٍ لمعناه[٦].

ورُدّ إنكاره بأن ما حكاه سيبويه عن العرب ليْس بقياس قاسه فيُرَدُّ عليه ويخطأ فيه ، وإنما لغة قليلة وردت عن بعض العرب ، فلا يجوز أن يجعل كلام المبرد في النحو أصلاً ، وكلام العرب فرعًا .

وأقول : لا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته[٧]، ولأنه غير متهم في حكايته .

---

(١) الكتاب ٢/٨ .
(٢) المساعد ١/٣٨٨ ، ٣٨٩ .
(٣) السابق ١/٣٨٩ .
(٤) والبيت من الطويل ، ديوانه ص٧٩ ، المغني ٢/٦٧٠ ، والدرر ص٢٢٥ ، والمساعد ١/٣٨٩ .
(٥) الانتصار لابن ولاد ص١٢٢ .
(٦) الانتصار ص١٢٣ .
(٧) شرح الكافية للرضى ٢/١٦٩ .

زيادة "من" قبل النكرة المختصة بالنفي وغير المختصة

ذهب سيبويه[١] إلى أن "من" تزاد للتوكيد في نحو : ما جاءني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ونص على أن الكلام بدونها مستقيم ولكنها زيدت توكيداً إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف جر ، كما أنه ينص على زيادتها قبل النكرة المختصة بالنفي وغير المختصة ، وقد رد بعض النحويين قول سيبويه لأن قولنا : ما جاءني رجلٌ ، يحتمل أن يكون واحدًا وأن يكون للجنس فإذا دخلت "من" تعين للجنس لا غير[٢].

وذهب المبرد في أحد قوليه[٣]، إلى القول بعدم زيادتها ، وحجته[٤] أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة كقولهم : ما جاءني من أحد وما رأيت من أحد ، لأنها لو لم تدخل فقيل: ما جاءني أحدٌ وما رأيت رجلاً ؛ جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائر جنسه فقولك ما جاءني رجلٌ ، وما جاءني عبدالله ، إنما نفيت مجيء واحدٍ وإذا قلت ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنكّ لو قلت: ما جاءني من عبدالله ، لم يجز ؛ لأن "عبدالله" معرفة ، وهذا ليس بمفسد كلام سيبويه ؛ لأن المتكلم إذا قال : ما جاءني رَجُلٌ ، يجوز أن تنفي الجنس بهذا اللفظ ، كما تنفيه بقوله : ما جاءني أحد ، فإذا أدخل "مِنْ" فإنما يدخلها توكيدًا ، لأنه لم يتغير المعنى الذي قصده بدخول "من" فالنكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وتزاد من في هذا الموضع توكيدا.

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٥ .
(٢) الارتشاف ٢/٤٤٦ ت النماس .
(٣) المقتضب ١/٤٥ ، وله قول اخر قضى فيه بزيادة "من" ٤/١٣٧ .
(٤) المقتضب ١/٤٥ ، ابن يعيش ٨/١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤ ، ٤٨٥ .

إعراب الاسم الواقع بعد "إنْ" الشرطية

ذهب جمهور البصريون[١] إلى أن الاسم المرفوع الواقع بعد "إنْ" الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، والتقدير في الآية : وإنْ استجارك أحَدٌ من المشركين استجارك ، إلاّ أنّه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما ، وحجتهم : أنَّ "إنْ" تطلب الفعل من أجل الشرط ولا يجوز أنْ يفصل بينهما وبين فعل الشرط باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، وهيَ من باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام ، وذلك لأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلها ، وسائر حروف الجزاء (مَنْ ، أو متى ، ..." لها مواضع مخصوصة ، ومن ثم حَسُنَ أن يليها الاسم في اللفظ[٢].

وجَوّز الأخفش[٣] في الاسم الواقع بَعْدَ "إنْ" الشرطية أنْ يَرْتفع بالابتداء.

وما ذهب إليه الأخفش لَيْسَ بسديد ، لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ،ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ، ولا مَفَرّ له منه ، بطل تقدير الابتداء ، لأنَّ الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقديره الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم[٤].

---

(١) الكتاب ٣/١١٤ ، الإنصاف ٢/٦١٦ ، وابن يعيش ١/٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٥ .
(٢) إعراب القران للنحاس ٢/٢٠٣ ، ومعاني الحروف للرماني ص٧٤ ، وشرح التسهيل ٢/١٤٠ .
(٣) الإنصاف ٢/٦١٦ ، وشرح التسهيل ٢/١٠٩ ، والمساعد ١/٣٨٧ .
(٤) الإنصاف ٢/٦٢٠ ، والأشموني ٢/٥٠ .

الأوجه الجائزة في إعراب "خالد" في نحو قولك ، بكرٌ لقيته وخالدٌ كلمته

ذهب سيبويه[١] إلى أنه يجوز الرفع والنصب في الاسم المتقدم في الجملة المعطوفة التي لا ضمير فيها يعود على اسم في الجملة قبلها فتقول: بكر لقيته وخالد كلمته ، وبكرٌ لقيته وخالدًا كلمته ، ووافقه جُلّ المتأخرين[٢] مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ۝ ﴾[٤].

وذهب الأخفش[٥]، والزيادي[٦] إلى أن نصب الاسم بفعل مضمر على الجملة الأولى لا يجوز ، وإنما يجوز الرفع ، فيجوز : بكرٌ لقيته وخالدٌ كلمته بالرفع ليس غير ، مستدلين[٧] بأنّ جملة (لقيته) لها محل من الإعراب و جملة "خالد كلمته" لا محل لها ، ولا يجوز عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب ، وأجيب عن ذلك بأن الجملة الأولى وإن كان لها موضع من الإعراب إلا أن الإعراب لم يؤثر في لفظ الجملة ، فصارت بمنزلة مالا موضع لها فصح أن يعطف عليها بجملة لا محل لها من الإعراب[٨].

والأولى ما ذكره سيبويه من جواز الرفع والنصب لأنّ السماع يُعَضِدَه، واللغة بنت السماع ، وقد جاء النصب مصرحًا به في كتاب "والسماء رفعها" وهو حجة على من أنكر.

---

(١) الكتاب ٩١/١ .
(٢) الارتشاف ١١٠/٣ نماس ، وتوضيح المقاصد ٤٤/٢ ، والمساعد ٤١٧/١ ، ٤١٩ .
(٣) يس ، ٣٨ ، ٣٩ ، والآية قرءت بالرفع عند ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، والنصب ، حمزة والكسائي ، وعاصم ، النشر ص١٦٤ ،وتقريب النشر ص١٦٤ .
(٤) الرحمن ٦ ، ٧ .
(٥) المسائل البصريات ٢١١/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/١ ، والارتشاف ١١٠/٣ ، والمساعد ٤١٨/١ ، والتصريح /٣٠٤ .
(٦) الارتشاف ١١٠/٣ ، والمسائل البصريات ٢١١/١ ، ٢١٣ .
(٧) شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/١ .
(٨) المسائل البصريات ٢١٣/١ .

وجه نصْب "حقًا" في قولك:أحقا أنّك ذاهب

ذهب الخليل وسيبويه[١] إلى أن "حقًا" منتصب على الظرفية و "أنّ" وما بعْدها في موضع رفع على الابتداء ، فإذا قيل : أحقا أنّك ذاهب؟ فإنّ التقدير: أفي زمن حقٍّ أنك ذاهب؟ ثم حُذف "زمن" كما قيل: سيرَ عليه مَقْدَم الحاج ، وأتيتك خفوق النجم[٢] ، وجاز وقوعه ظرفاً وهو مصدر – في الأصل – لما بين الفعل والزمان من المضارعة[٣].

وإذا نصب "حقا" على الظرفية امتنع كسر "أنّ" لأنّ الظرف لا ناصب له ، إذ أنّ ما بعد "إنّ" لا يعمل فيما قبله لانقطاعها عنه فـ "حقا" في قول الشاعر:

أحقا أنَّ جيرتَنا استَقَلُّوا * فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فريق[٤]

منصوب على الظرفية ، وفتحت همزة "أنّ" لأنّها وصلتها مبتدأ يقع الظرف خبرًا له، والتقدير: أفي حقٍ استقلال جيرتنا؟ ، ومما يؤكد أن "أنّ" وما بعدها في موضع رفع قول الشاعر :

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندلٍ * تَهَدُّدُكُمْ إيَّايَ وَسْطَ المجالس[٥]

فـ "حقاً" منصوباً على الظرفية ، و "تَهَدُّدُكُمْ" مبتدأ ، وخبره في الظرف ، والتقدير: أفي الحق تَهَدُّدُكُمْ إياي وسط المجالس .

وذهب الجرمي والمبرد[٦] إلى أن "حقا" فيما سبق منصوب على المصدرية لفعل محذوف ، والتقدير في قولك : "أحقاً أنك ذاهبٌ": أحقُ حقا أنك ذاهبٌ ثم حذف الفعل وأنيب المصدر منابه و "أنّ" ومدخولها في تأويل مصدر فاعل كما في قول اله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[٧].

---

(١) ١٣٥/٣ ، ١٣٦ .
(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٧٧٥/٢ ، ٧٧٦ .
(٣) الخزانة ٢٧٣/١٠ .
(٤) قائله العيدي ، والبيت من الوافر ، الكتاب ١٣٦/٣ ، التعليقة ٢٤٨/٢ ، والنكت للأعلم ٧٨١/٢ . المقاصد النحوية ٢٣٥/٢ ، التصريح ٢٢١/١ ، الهمع ٣٦٩/٤ ، الأشموني ٢٧٨/١ .
(٥) قائله الأسود بن يعفر والبيت من الطويل ، والكتاب ١٣٥/٣ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٥٦/١ ، وإعراب القران للزجاج ص٥٢٥ ، والخزانة ٤٠١/١ ، ٢٧٦/١٠ .
(٦) شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، والمسائل المنثورة للفارسي ص١٨٤ ، والمغني ص٧٩ .
(٧) العنكبوت ٥١ .

وإن كان كلا الرأيين حسنٌ جميل إلا أنه يترجح لدي ما ذهـــب إليـــه سيبويه لنطق العرب بـــ "في" في قول الشاعر:

أفي الحق أني مغرم بك هائمٌ * وأنك لا خلٌ هواك ولا خمر[١]

فأدخل عليها "في" و "أن" وصلتها مبتدأ والظرف خبره[٢].

---

(١) قائله عائذ بن المنذر ، والبيت من الطويل ، والمغني ص٧٩ ، وشرح شواهده ١٧١/١ ، المقاصد النحويـــة ٨١/٣ ، والتصريح ٣٣٩/١ ، والخزانة ٤٠١/١ .

(٢) المغني ص٧٩ .

"دخلت البيت" و "ذهبت الشام"

ذهب سيبويه إلى أنّ حذف الجار في قول العرب : دخلت البيت ، وذَهبْتُ الشام ، شاذ ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى المكان المختص إلا بحروف الجر والتقدير دخلت في البيت ، وَذَهَبْتُ إلى الشام ، ثمّ أسقط حرف الجر فانتصب الاسم ، قال : "وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم؛ إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في "ذهب" دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل (ذهبت الشام) : دخلت البيت"[١].

وقد ردّ أبو عمرو الجرمي[٢]، والمبرد[٣] هذا المذهب، لأنّ (ذهبت الشام) ليست مثل (دخلت البيت) لأنّ الشام اسم لموضع بعينه ، لا يقع على ما كان مثله من البلدان والمدن ، والبيت اسمٌ لكل ما كان مبنيا ، فهو أعم من الشام ، وأنّ (دخل) فعل يتعدى بحرف وغير حرف ، فتقول : دخلته ، ودخلت فيه ، كما تقول : جئتك ، وجئت إليك ، وعلى هذا يكون إعراب (البيت) مفعولاً به[٤] .

وقد أجيب عمّا ذهبا إليه[٥] بأنّ سيبويه لم يُرد تشبيه البيت بالشام في الدلالة ، وإنما أراد أن يبين أن "دَخَلْتُ البيت" شاذ ، والأصل أن يذكر حرف الجر ، كما أن الأصل في "ذهبت الشام" أن يذكر حرف الجر ، كما أنّ كُلاً من الشام والبيت يدل على مكان مختص وأنّ الفعل "دخل" لازم بدليل أنه لا يجوز سقوط حرف الجرّ من نحو "دخلت في الأمر ودخلت في كلام عمرو ، وهذا دليل على أنّ العرب توسعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن ، وتركوا غيرها على القياس ، وأنّ "دخل> نقيض "خرج" ، ولا يكون إلا بحرف جَرّ نحو "خرجت من الدّار ، فوجب أن يتعدى (دخل)

---

(١) الكتاب ٣٥/١ ، وانظر: الأصول في النحو ١٧١/١ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ .
(٢) الارتشاف ٢٥٣/٢ ، والأمالي الشجرية ٣٦٨/١ .
(٣) المقتضب ٣٣٧/٤ ، والانتصار ص٤٦ ، ٤٧ .
(٤) الأمالي الشجرية ٣٦٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/١ ، والمساعد ٤٨٩/١ .
(٥) التعليقة ٦٠/١ ، الأصول في النحو ١٧٠/١ ، ١٧١ ، والانتصار ص٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/١ .

بحرف جرّ ، حملا على نقيضه[١]، وأنّ مصدر "دخل" دخول ، و "فعـــول يخص – في الغالب – مصادر الأفعال اللازمة[٢].

---

(١) الأصول في النحو ١/١٧٠ ، ١٧١ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٩ .

توجيه النصب في "حبّ العراق"

من قول جرير :

آليت حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ * والحَبُّ يأكلهُ في القرْيةِ السُّوسُ[١]

فمذهب سيبويه[٢] أنَّ "حَبَّ العراق" منتصب على التوسع ، والتقدير : "على حَبِّ العراق" ، فحذف حرف الجَرِّ ونصب ما بَعْدَه ، وليس النصب على الاشتغال كما في نحو "زيدًا ضربته" .

وذهب المبرد[٣] إلى أنَّه من باب الاشتغال فـ"حَبَّ العراق" مَنْصُوبٌ بفعل محذوف يفسره المذكور بَعْدَه ، والتقدير : وآليت لا أطْعَمُ حَبَّ العراق لا أطْعَمَهُ"[٤].

وسيبويه وإن صَرّح بأنَّ النصب على التوسع إلا أنَّه لم يُبَيِّنْ عِلَّة النصب فيما ذهب إليه ، وبيانها : أنَّ "أطعمه" على تقدير : لا أطعمه "وهذا جواب القسم لأنَّ "آليت" بمعنى حلفت" فهو كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥] ، أي: لا تَفْتَؤُ و "لا" المقدرة واقعة في صدر جواب القسم فوجب أن يكون لها الصَّدَارة[٦]، لحلولها محل أدوات الصدارة ، وإذا كان كذلك فإنَّ ما بَعْدَ "لا" لا يعمل فيما قبلها ، إذ لا يُقال : والله زيدًا لأضْرِبنَّ ، ولا . والله زيدًا لا أضْرِبُ . على إرادة ، والله لأضربن زيدًا ، والله لا أضرب زيدًا .

قال أبو علي[٧]: "القول فيه عندي قول سيبويه ، وذلك أنَّ "آليت" وما أشبهه حقَّه أنْ يتلقى بما يتلقى به الأقسام ، وعلى هذا : [٨] ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ

---

(١) البيت من بحر البسيط ، ديوانه ص٩٥ ، والأمالي الشجرية ١٣٤/٢ ، والبسيط ٤٧٧/١ ، ٩٢٣/٢ ، والجني ص ٤٧٣ ، والمغني ص١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، وأوضح المسالك ١٨٠/٢ .
(٢) الكتاب ٣٨/١ ، والأصول لابن السراج ١٧٩/١ ، ١٨٠ .
(٣) الأصول لابن السراج ١٧٩/١ ، ١٨٠ .
(٤) الأصول ١٨٠/١ .
(٥) يوسف ٨٥ .
(٦) المغني ص١٣٤ .
(٧) المسائل البصريات ٩١٥/٢ ، ٩١٦ .
(٨) النحل ٣٨ .

جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ ، ونحو ذلك ألا ترى أنه على قول سيبويه مُتلقٍّ قسماً كأنه : "آليت لا أطعمه" فحذف "لا" كما حذف من:

تالله يبقى على الأيام[١]

ونحوه ، وحذف "على" من "آليت" فوصل الفعل .

ورُدَّ قول أبي العباس المبرد ، بأن "لا" التي هي جواب القسم محذوفة، وأنَّ موضعها أن تكون متصلة بالفعل "أطعمه" فيكون التقدير " آليت حَبَّ العراق الدّهرَ لا أطعمه " ولا يجوز تقديرها في غير هذا الموضع ، لأنَّ المحذوف إنما يجب أنْ يُقدّر حذفه من الموضع الطالب به ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإنَّه لا يجوز لـ "أطعم" أن يُفسِّر عاملاً يعمل في "حَبَّ" لأنَّه لا يصلح شيء للتفسير إلاّ إذا كان صالحاً للعمل ، وهذا الظاهر لا يصح أن يعمل في "حَبَّ" لوجود ماله الصدارة وهو "لا" وإذا كان الظاهر لا يصلح للعمل لوجود المانع ، فلا يصح أن يُفسِّر عاملاً[٢].

وهذا هو الصواب وعليه الجمهور ، أمّا رأي المبرد فلا نجد من وافقه عليه مع أنَّه محمول على الاشتغال وهو قياسي ،وحذف حرف الجر والنصب توسعًا سماعي .

---

(١) هذا جزء بيت من البسيط لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وقيل لغيره : الكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٤/٢، والأصول ٤٣٠/١ ، والمسائل البصريات ٩١٦/٢ ، ورصف المباني ص١٩٨ ، وشرح المفصل ٩٨/٩ ، والهمع ٢٠١/٤ ، ٣٢٦ .

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٩٢٤/٢ بتصرف ، والتصريح ٣١٢/١ ، ٣١٣ .

المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرا

مما يشترط في المفعول لأجله أن يكون مصدرا وشرط هذا المصدر أن يكون سببا لحدث أو مسببا وأن يكون من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة كقولك "جئت رغبة فيك ، وذهبت خوفا منك" ومن ثم فلا يجوز جاء خالدٌ قراءة للعلم .

وزعم يونس[١] أن قوماً يقولون : "أما العبيدَ فذو عبيد" بالنصب وتأوّل نصب العبيد على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر ، وقبح ذلك سيبويه قال : بعد أن ذكر ما رواه يونس : "وهو قليل خبيث وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما .

قال أبو حيان[٢]: "وإنما أجازه (يعني سيبويه) على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم" .

وقال الأشموني : وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد[٣]" .

فيونس يجعله من المفعول لأجله القياسي ، وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمحذوف أي : مهما تذكر العبيد .

(١) الكتاب ٣٨٩/١ .
(٢) ارتشاف الضرب ١٣٨٣/٣ ، والكتاب ٣٩٠/١ .
(٣) الأشموني ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .

مجيء المفعول له معْرفة

ذهب سيبويه[١] وابن السراج[٢] ، ومن وافقهما ، إلى جواز مجيء المفعول له معرفة مستدلين بالسماع والقياس :

أمّا السماع فمنه قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ ﴾[٣] ، فقوله : "حذر الموت" معرفة بالإضافة وهو مفعول له ، وذهب الجرمي[٤] ، والرياشي[٥] ، إلى أن المفعول له لا يجوز أن يكون إلا نكرة ولا يأتي معرفة ، وما جاء منه مقترناً بـ "أل" أو مضافا، فالأداة عندهما زائدة ، والإضافة في نية الانفصال ، وحجتهما: أنّ المراد ذكر ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة ، فالتعريف زيادة لا يفتقر إليها[٦]، وأجيب عنه بأنّ السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه ، فيعرف ذات السبب ، وأنّها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما[٧].

قال أبو حيان[٨]: "ويجوز أن يكون هذا المصدر مُعَرّفاً (بأل) وبالإضافة ، والإضافة محضة نحو قوله :

لا أقعدِ الجبن عَن الهيجاء[٩]

وقوله تعالى: [١٠] ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الجرمي والرياشي والمبرد إلى أنَّ شرطه أنْ يكون نكرة وأنّ "أل" فيه زائدة ، وإضافته غير

---

(١) الكتاب ٣٦٧/١ ، ٣٧٠ .
(٢) الأصول في النحو ٢٠٨/١ .
(٣) البقرة ١٩ .
(٤) الأصول في النحو ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، والارتشاف ١٣٨٧/٣ ت رجب ، وابن يعيش ٥٤/٢ ، والهمع ٩٩/٢.
(٥) الارتشاف ١٣٧٨/٣ ، وابن يعيش ٥٤/٢ ، والأصول ٢٠٩/١ .
(٦) الهمع ٩٩/٢ .
(٧) السابق ٩٩/٢ .
(٨) الارتشاف ١٣٧٨/٣ .
(٩) لم أقف له على نسبة ، وهو من الرجز ، شرح التسهيل ١٩٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢ ، والأشموني ١٢٥/٢ ، والتصريجح ٣٣٦/١ ، والهمع ١٩٥/١ ، والمساعد ٤٨٧/١ .
(١٠) البقرة ٢٦٥ .

محضة، وتجريده من "أل" أكثر ، وجره ونصبه في الإضافة مســـتويان ، نحو قوله تعـــالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝ ﴾[١] ، ﴿ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [٢].

---

(١) قريش ١ .
(٢) البقرة ٢٦٥ .

ناصب المفعول معه

ذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] وابن السراج[٣] إلى أنّ عامل النصب في المفعول معه ما سبقه من فِعْل أو شبهه بواسطة الواو ، وحجتهم[٤]: "أنّ الأصل في قولهم : "استوى الماءُ والخشبة" أي : مع الخشبة ، إلا أنَّهُمْ أقاموا "الواو" مقام "مع" توسعًا في كلامهم ، فقوى الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما قُوِّي بالهمزة في قولك : أخرجت خالدًا ، وبالتضعيف في قولك ، خَرَّجْتُ المتاع ، فالمفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو.

وذهب الأخفش[٥] إلى أنّه منصوب انتصاب الظرف ، وحجته[٦]: أن "الواو" قامت مقام "مع" و "مع" ظرف ، وقد كانت "مع" منصوبة بالفعل الذي قبلها بلا واسطة ، فلما أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها انتصاب "مع" التي وقعت موقع الواو معها ، كما أعطى ما بعد "إلاّ" إذا كانت بمعنى "غير" إعراب "غير" ذاتها في الاستثناء .

ورُدّ قول أبي الحسن ، بأنّ "مع" ظرف ، والمفعول معه في نحو : "استوى الماء والخشبة" ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف[٧]، ولو صَحّ ما قاله الأخفش لجاز النصب في نحو "كُلّ رَجُلٍ وضيعته" لأنّ الواو بمعنى "مع"[٨] ، وليس كذلك

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .
(٢) الكامل ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ .
(٣) الأصول في النحو ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .
(٤) أسرار العربية ص١٠٨ ، الإنصاف ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، واللباب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٤٩/٢ .
(٥) الارتشاف ١٤٨٤/٣ ت رجب ، وابن يعيش ٤٩/٢ ـ، والجني الداني ص١٥٦ ، جواهر الأدب ص٢٠٠.
(٦) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص١٧٥ ، والتبيين ص٣٨١ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ .
(٧) معاني الحروف للرماني ص٦٠ ، والإنصاف ٢٤٩/١ ، والتبيين ٣٨١ .
(٨) شرح الكافية للرضى ١٩٥/١ ، والتصريح ٣٤٣/١ ، وحاشية الصبان ١٣٦/٢ .

"كيْفَ أنت وقصعة من ثريد"
"وما أنت وزيدًا"

ذهب سيبويه[١] ، وجمهور النحويين[٢] إلى أنّ الراجح في الاسم الواقع بَعْدَ "الواو" في المثالين أونحوهما الرفع بدليل قول الشاعر:

يا زبرقانُ أخَابَنِي خَلَفٍ * ما أنتَ – ويْبَ أبيك – والفَخْرُ؟[٣]

برفع بــ "والفخرُ" عطفاً على "أنت" مع أنَّ الواو بمعنى "مع" وقــول الشاعر:

وأنت امْرُؤٌ مِنْ أهْلِ نَجْدٍ وأهْلُنَا * تهام فَمَا النَّجْدِيُّ والمتَعَوِّرُ[٤]؟

بــ "المتعَور" بالعطف على "النَّجْدي" مع أنَّ "الواو" بمعنــى "مــع" ، وقول علي ﷺ "ما أنت وعثمان؟" وجوَّزوا النصب لما بعد الواو على أنَّـه مفعول معه بتقدير فِعْلٍ قبل الواو ، بيد أنهم اختلفوا في الفعل المقدر .

فذهب سيبويه والجمهور إلى تقدير الفعل قبل الواو من لفظ الكــون ، ولكنهم اختلفوا في لفظ الكون ، فسيبويه وبعض النحويين يقدرونه من لفـظ الكون الماضي بَعْدَ "ما" ، والمضارع بَعْدَ "كيف" وعلة ذلك عندهم أنَّ "مــا" دخلها معنى الإنكار : إذ يُقال لمن أنكر عليه مخالطة "زيد" أو ملابسته ، ما أنت وزيدًا؟ ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر، دون ما لم يقع وليس "ما" لمجرد الاستفهام ، وأمَّا "كيف" فعلى بابها من الاستفهام ، والمعنى : كيف تكــون إذا وقَعَ كذا ، أي على أيّ حالٍ لأنَّ الاستفهام إنما يكون عن المستقبل.

وأنكر المبرد[٥] تخصيص تقدير الفعل الماضي بَعْدَ "ما" والمضـــارع بعد "كيف" وما ذهب إليه سديد ، لأن الإنكار ليــس خاصـاً بالمــاضي ، والاستفهام ليس مقصوراً على المستقبل بدليل قوله تعــالى : ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾[٦]، فقد وقع الكون المــاضي بَعْدَ كَيْفَ .

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ، ٣٠٦ .
(٢) الكامل للمبرد ٤٣١/١ ، والمفصل ص٥٨ ، ٥٩ ، وشرح الكافية ١٩٧/١، .
(٣) قائله المخيل السعدي والبيت من الكتاب ١٩٧/١ ، وشرح المفصل ١٢١/١ ، الخزانة ٥٣٥/٢ .
(٤) قائله جميل والبيت من الطويل ، ديوانه ص٩١ ، الكتاب ٢٩٩/١ ، والخزانة ٥٠١/١ .
(٥) شرح الكافية للرضى ١٩٧/١ ،وانتصار ص١٠٠ .
(٦) النمل ٦٩ .

عامل النصب في المستثنى

ذهب المبرد[١]، والزجاج[٢] إلى أن الناصب للمستثنى هو "إلا" نيابة عن "استثنى" و "لا أعني" ، فإذا قلت : جاء القوم إلا زيدًا ، كان المعنى فيه: استثنى زيدًا ، ولو قلت : استثنى زيدًا ، لوجب أنْ تُنصب ، فكذلك ما قام مقامه[٣] ، وما ذهبا إليه ضعيف ، لأنَّه لو كان الأمر كما زعما لما جاز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المنفي على البدل في نحو "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ،وما مررت بأحد إلا زيْدٍ ، كما أن زعمهما يُؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، على أننا لو أعملنا معنى "إلا" لكان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية "إلا" كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن جعل الكلام جملة واحدة كان أوْلى من جعله جملتين من غير فائدة ، كما أنَّه لا يجوز أنْ تقدر "استثنى في قولهم : "أتاني القوم غير زيد" لفساد المعنى[٤].

وذهب البصريون ، وعُزِي إلى سيبويه إلى أن الناصب للمستثنى هو ما قبل "إلا" من فِعْلٍ أو غيره بواسطة "إلا" وحجتهم أنَّ الفعل ونحوه في هذا الباب ، وإن كان لازماً إلا أنه قوي بـ "إلا" فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية نحو "أدخلت خَالدًا ، وجرّحت المتاع" .

وردّه ابن مالك قال : "ويُبْطِل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهمًا إلا أربعًا ، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا (قبضت) فإذا جُعِل مُعَدّي بـ "إلا" لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحط ، وإلى الدرهم بمعنى الجبر ،وإلى الربع بمعنى الحط ، وذلك حكم بما لا نظير ، فإنه استعمال فِعْلٍ واحدٍ مُعَدّي بحرف واحدٍ على معنيين متضادين ، وكذا لو كررت "إلا" دون عطف في المعنى نحو : "قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا " فإن الثاني موافق للأول في المعنى ، فلو جُعلا منصوبين

---

(١) المقتضب ٣٩٠/٤ ، والكامل ٦١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .
(٢) الإنصاف ٢٦١/١ ، وأسرار العربية ص١١٦ ، وجواهر الأدب ص٤٧٧ .
(٣) الإنصاف ٢٦١/١ ، وأسرار العربية ص١١٦ ، وجواهر الأدب ص٤٧٧ .
(٤) الإنصاف ٢٦٢/١ ، ٢٦٤ ، واللباب ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص١٢٦ . والتبيين ص٤٠٠ .

بالفعل مُعدّي إليهما بـ "إلاّ" لزم من ذلك عدم النظير ، إذ ليس من الكلام فِعْل مُعدّي بحرف واحدٍ إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه"(١).

وظاهر كلام سيبويه أنَّ العامل في المستثنى ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم .

قال : "وعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت : عشرون درهما"(٢).

وقال : "وعلى هذا (ما رأيت أحدًا إلاّ زيدًا) فينصب (زيدًا) على غير (رأيت)" (٣).

فكلامه في النص الأول يحتمل أن يكون العامل في المستثنى "إلاّ" أو المعنى الذي في الكلام الواقع قبل "إلاّ" والأول أولى وأظهر لأنَّه نَظَّر بـ "عشرون درهما" دون أنْ يذكر جملة تحتمل معنى يؤيد ذلك ويقويه أنَّه صرّح في نصه الثاني أنْ لا علاقة بين "زيداً " والكلام الذي قبله .

وعندي أنَّه ينتصب عن تمام الكلام فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم : القوم إخوتك إلاّ زيدًا ، وليْس هاهنا فعل أو شبهه ممّا يَعْمَلُ عمله(٤).

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ .
(٢) الكتاب ٢/٣١٩ .
(٣) السابق ٢/٣١٩ .
(٤) الجنى الدّاني ص٥١٧ .

الخلاف في نصب "غيْر"

في قول الفرزدق :

وَمَا سَجَنُونِي غيْرَ أنّي ابنُ غالبٍ * وأنّي من الأثرين غيْر الزّعانف[١]

ذهب سيبويه[٢]، والأخفش[٣] إلى أنّ "غَيْر" الأولى قد نصبت على الاستثناء المنقطع قال سيبويه عقب إنشاده البيت "كأنّه قال : ولكني ابن غالب" ومثل ذلك في الشعر كثير"[٤] ، وقال الأخفش "ومثل المنصوب الذي في معنى "لكن" قول الله عزّ وجل : ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا ۝ ﴾ ، وهو في الشعر كثير وفي الكلام"[٥]، ثم أنشد بيت الفرزدق السابق .

والمعنى على ما ذهبنا إليه :أنّ السجن لا يضيره ، لأنّ انتسابه إلى أبيه ، غالب عزٌ لا ينقص .

وذهب محمد بن يزيد المبرد[٦] إلى أنّ "غَيْر" في بيت الفرزدق منصوبٌ على المفعولية والاستثناء مفرغ ، وعليه فمعنى البيت وما سجنوني إلاّ لأني ابن غالب ، أي : سجنوني حسدًا لي على نسبي وشرفي، ويؤكد ما ذهب إليه المبرد المعنى الذي ذهب إليه في البيت السابق على البيت المستشهد به وهو :

فإنْ كُنْتُ محبوسًا بغير جَريرة * فقد أخذوني آمنا غَيْرَ خائفِ

وما سجنوني غير أني ابن غالبٍ * وأني من الأثْرَيْن غَيْر الزّعَانِفِ

ووافق المبردَ النّحَاس قال عقيب إنشاده بيت الفرزدق : "حجة نَصْب الأول كأنه قال : وما سجنوني إلاّ أني ابن غالب"[٧].

---

(١) والبيت من الطويل ؛ ديوانه ٥٣٦/٢ ، الكتاب ٣٢٧/٢ ، معاني القران للأخفش ٢٩٦/١ .
(٢) الكتاب ٣٢٧/٢ .
(٣) معاني القران ١٢٤/١ . والاية ٤٣ ، ٤٤ ، من سورة يس .
(٤) الكتاب ٣٢٧/٢ .
(٥) معاني القران ١٢٤/١ .
(٦) الانتصار لابن ولاد ص١٦١ .
(٧) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٤٦ .

حكم الجر بـ "عدا"

ذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] إلى أن الاسم الواقع بعد "عدا" ليس فيه إلا النصب لأنها فعل . قال الأشموني : (لم يحفظ سيبويه الجر بـ"عـدا")[٣]، وذهب أبو الحسن الأخفش[٤] إلى جواز الجر بها حيث قرنها مع "خلا" في الجر.

وما ذهب إليه هو الصواب فقد ثبت الجر بها وإن كان قليلا ، ومن الجر بها قول الشاعر:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قتلاً وأسرًا * عدا الشمطاء والطفل الصغير[٥]

وقبله :

تركنا في الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعنَ إلى النُّسُور[٦]

وإنما أنشد هذا البيت مع بيت الشاهد مع أنه لا شاهد فيه ليعلم أن القوافي مخفوضة وقد أخذ بمذهب الأخفش كثير من متأخري النحاة كابن مالك والمالقي والمرادي ، وابن هشام وهو الحق الذي لا معدل عنه ..

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩ .
(٢) المقتضب ٤/٤٢٦ .
(٣) الأشموني ومعه الصبان ٢/١٦٣ .
(٤) شرح ابن يعيش ٨/٤٩١ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٨٨ ، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤ ، وجواهر الأدب ص٤٧١ .
(٥) لم أقف له على نسبة ، والبيت من الوافر ، العيني ٣/١٣٢ ، والتصريح ١/٣٦٣ ، الأشموني ٢/١٦٣ ، والدرر ١/١٩٧ .
(٦) الأشموني ٢/١٦٣ .

"حاشا" بين الحرفية والفعلية

ذهب سيبويه[١] وأكثر البصريين[٢] إلى أن "حاشا" في الاستثناء حـرف جر وليست بفعل ، قال الأشموني : (الجر بـ"حاشا" هو الكثير الراجـح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجـيزوا النصـب)[٣]، وحجتهم ورود الجر بها عن العرب كقول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان ، إنَّ أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم[٤]

ولا قائل باسميتها فتعين كونها حرف جر ، كما أنها دخلت عليها يـاء المتكلم دون تقدم نون الوقاية كقول الشاعر :

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ * حَاشَايَ إني مُسْلِمٌ مَعْذورُ[٥]

ووجه الاستشهاد به أنها لو كانت فعلا للزمها نون الوقاية قبـل يـاء المتكلم ، كما أنه لم تدخل عليها "ما" المصدرية ولو كـانت فعـلا لجـاز دخولها عليها كما تدخل على الأفعال ، وذهب المبرد[٦] وتبعه المتـأخرون إلى أنها تكون حرفاً لورود الجر بها ، وتكون فعلاً لتصرفها وعزى إلـى الأخفش[٧]، والجرمي[٨]، والمازني[٩]، وما ذهب إليه المبرد هو الصـواب الراجح فقد ورد النصب بها في قول الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشاً فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ * عَلَى البَرِيَّةِ بالإسلام والدين[١٠]

وقوله : (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبـع)[١١]، ولو كانت "حاشا" حرف جر وما بعدها مجرور بها ما كان لعطـف "أبـا الأصبع" بالنصب عليه وجه ، وقوله :

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ .
(٢) الإنصاف ٢٧٨/١ ، واسرارا العربية ص١١٨ ، والارتشاف ١٥٣٢/٣ ، واللباب ٣٠٩/١ .
(٣) الأشموني ومعه الصبان ١٦٥/٢ .
(٤) قائله الجميحي الأسدي ، والبيت من الكامل ، شرح ابن يعيش ٤٧/٨ ، والمفضليات ص٣٦٧٨ ، والجنـى الداني ص٥٦٢ .
(٥) قائله المغيرة بن عبدالله ، والبيت من الكامل ديوانه ص٤١ ، وأوضح المسالك ١١٩/١ ، الدرر ١٧٧/٣.
(٦) المقتضب ٣٩١/٤ .
(٧) المغني ١٢٢/١ .
(٨) المساعد ٥٨٥/١ .
(٩) الجني الداني ص٥٦٢ ، والمغني ١٢٢/١ ، والمساعد ٥٨٥/١ ، والأشموني ١٦٥/٢ .
(١٠)لم أقف له على نسبة ، وهو من البسيط ، العيني ١٣٧/٣ ، والهمع ٢٣٢/١ ، والأشموني ١٦٥/٢ .
(١١)الأشموني ١٦٥/٢ .

حاشا أبا ثوبان ، إنّ أبا * ثوبان ليس ببكمة فدْم

روى "أبا ثوبان" بالنصب و "أبي ثوبان" بالجر فدل علـــى أن "حاشـــا" تأتي حرفا وفعلا ، وهو حجة على سيبويه في التزامـــه حرفيتـــها ، قـــال الأخفش : (وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها) [١].

(١) شرح التسهيل ٢/٣٠٦ ، ٣٠٧ .

مسألة في إعراب "الجماء الغفير"

اختلف سيبويه ويونس في إعراب "الجماء الغفير" في قولهم : جـاءوا الجماء الغفير" ؛ فذهب سيبويه[١] إلى أنّ "الجماء الغفير" منصـوب علـى الحال ، وقد وضع موضع المصدر الواقع موقع اسم الفاعل ، والتقديـر : الجموم الغُفْر ، على معنى جَامّين غافرين .

وذهب يونس[٢] إلى أنه اسم لا في موضع المصدر وأن الألف والـلام زائدتان ، لأنه يجيز مجيء الحال بالألف واللام على نية طرحها نحـو : مررت به المسكينَ ، على معنى : مررت به مسكيناً ، وقد رد بعضهم قول يونس بأنه لو جاز ما ادَّعاه لجاز (مررت به القائم) على الحال ، والألـف واللام زائدتان وهذا غير جائز[٣]، وليس هذا الرد مُلْزماً ليونس لأنه أجـاز أن تأتي الحال معرفة[٤].

قال ابن عقيل : " ويُقال : جاؤوا الْجُمَّاءَ الْغَفِيرَ ، وجُمَّاءَ غَفِيرًا ، وجَمَّ الغفير ، وجماءَ الغفير ، والجماء الغفـيرة بالتـاء ، والمعنـى : جـاؤوا بجامعتهم : الشريف والوضيع ، ولم يتخلف أَحَدٌ ، وكانت فيهم كثرة ، وهو وما ذكر معه (يَعْني : أوردها أوْ أرسلها العراك وادخلوا الأول فـالأول) نكرة واقعة موقع الحال ، و "أل" زائدة"[٥] ، فابن عقيل يجنح إلى ما ذهـب إليه يونس .

والذي أحوج الخليل وسيبويه إلى أنْ جَعَلا "الجماء الغفير" في موضـع المصدر كالعراك، كأنك قلت ، مررت بهم الجموم الغُفْر ، على معنـى : جامّين غافرين ، أنَّ الحال إذا كان اسمًا غير مصدر لـم يكـن بـالألف واللام[٦].

---

(١) الكتاب ٣٧٥/١ ، ٩١/٢ ، ٩٢ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ ، الارتشاف ١٥٦٢/٣ ، ١٥٦٥ ت رجب .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ .
(٤) الكتاب ٧٦/٢ ، إعراب القران للنحاس ٤٣٥/٤ ، والمساعد ١١/٢ ، والهمع ١٨/٤ .
(٥) المساعد ١٢/٢ .
(٦) الكتاب ٣٧٥/٢ هـ٢ .

إعراب "أرسلها العراك"

عُزي إلى سيبويه[١] أنّ كلمة العراك في قول الشاعر:

فارسلها العراك ولم يذدْها * ولم يُشْفقْ على نغْص الدِّجال[٢]

منصوبة على الحال فال عقيب إناشده البيت : "والتقدير اعتراكا" وهو رأي جماعة إلا أنهم جعلوا التقدير : معتركة .

وذهب الأخفش[٣]، إلى أنّها منصوبة على المصدر وأصله ، أرسلها عراكا ، ثم دخلت الألف واللام ، وترك النصب على حاله .

وذهب ابن السراج[٤] إلى أنّ "العراك" ليس حالاً ، وإنما الحال هي العامل المضمر الناصب لهذا المصدر ، والتقدير : أرسلها تعترك العِرَاك ، فجملة "تعترك" حال، والمصدر "العراك" عملت فيه الحال ودلّ على (تعترك) فأغني عنه ، وعز أبوحيان هذا القول إلى الأخفش والمبرد ؛ قال: "ومذهب الأخفش والمبرد ، أنّ هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة ، وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة"[٥] .

والأولى إعرابها حال وإن كان معرفة لأنّه مصدر عَارَك يُعارِك معاركة وعِرَاكا، قال السيرافي "وإنما وضعوا بعض المصادر للمعارف في موضع الحال منها مصادر بالألف واللام ، ومنها مصادر مضافة إلى معارف"[٦].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠١/١ .

(٢) قائله لبيد والبيت من الوافر ، شرح الكافية للرضى ق١ ج٦٤٤/٢ ، الكتاب ١٨٧/١ والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٢/٢ ، واللسان (عرك) والخزانة ١٩٢/٣ .

(٣) الأصول في النحو ٣١٢/٢ .

(٤) الأصول في النحو ١٦٤/١ .

(٥) الارتشاف ١٥٦٣/٣ ، المساعد ١٣/٢ .

(٦) شرح السيرافي ١١٢/٢ .

مجيء الحال مصدراً منكراً

قالت العرب[١]: قتلته صبرا ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيًا ، وطلع بغتة ، وأخذت ذلك عنه سماعا وسمعا ، ووردتْ الماء التقاطًا .

فذهب سيبويه[٢] إلى أنه من مجيء المصدر موضع الحال ، وذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] إلى أن قبل كل مصدر فعل مقدر ذلك الفعل هو الحال ، أي : زيدٌ طلع يبغت بغتة ، وقتلته أصبره صبراً ، وكلمته شفاهته مشافهةً.

قال ابن مالك[٥]: (إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف خلافاً للمبرد والأخفش) .

قال ابن عقيل[٦] شارحاً قوله : ("فقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾[٧]، و ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴿٨﴾ ﴾[٨]. وقول العرب: قتلته صبراً ولقيته فجأة ومفاجأة ، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المصادر في موضع الحال أي ساعيات ومجاهراً ، ومصبوراً ، وفاجئاً ، أو مفاجئاً ، وفجاءة ، وذهب الأخفش والمبرد إلى المصادر معمولات لأفعال مقدرة ، وتلك الأفعال هي الحال والتقدير : يسعين سعيًا وكذلك الباقي ، ورد بأن الدال على الفعل المذكور إن كان المصدر فليُقس في كل فعل له مصدر ولا يقتصر فيه على السماع ولم يقل بهذا بصري ولا كوفي إلا المبرد) .

---

(١) الارتشاف ١٥٧٠/٣ .
(٢) الكتاب ٣٧٠/١ .
(٣) التسهيل ص١٠٨ ، وشرحه لابن مالك ٣٢٨/٢ ، المساعد ١٤/٢ ، والارتشاف ١٥٧١/٣ ، والهمع ٢٣٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٩/٢ .
(٤) المقتضب ٢٣٤/٤ ، والمساعد ١٣/٢ ، والأشموني ١٧٣/٢ .
(٥) المساعد ١٣/٢ .
(٦) السابق ١٣/٢ ، ١٤ .
(٧) البقرة ٢٦٠ .
(٨) نوح ٨ .

مجيء الحال المؤكدة اسم فاعل

اختلف النحاة البصريون في مجيء الحال المؤكدة إذا كانت اسم فاعل موافقة لعاملها في اللفظ والمعنى نحو : (أقائمًا وقد قعد الناس؟) ، "وأقاعدًا وقد سار الركب.

فذهب سيبويه[١] إلى جواز مجيء الحال المؤكدة اسم فاعل موافقة لعاملها في اللفظ والمعنى ، وعزى إلى الجمهور[٢] والتقدير عندهم : أتقوم قائمًا ، وأتقعد قاعدًا كقول الشاعر:

كن قائمًا كن قائمًا * صادفت عبداً نائمًا[٣]

فنصب "قائما" على الحال المؤكدة لعاملها وقد وافقته لفظا ومعنى .

وذهب المبرد[٤] وبعض النحويين[٥] إلى تقدير عامل من معنى الحال إذا كانت اسم فاعل، وأنكروا على سيبويه تقديره العامل من لفظ الحال إذا كانت اسم فاعل لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، والتقدير في قولهم : أقائمًا وقد قعد الناس : أتثبت قائمًا ولو كان العامل من لفظها للزم توجيه نصب اسم الفاعل على المصدر كقولهم : قائمًا وأنت تريد : قياما .

وقد جنح السهيلي إلى مذهب سيبويه فنص على جواز مجيء الحال المؤكدة اسم فاعل قال: "ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل ؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى ، وذلك نحو : (قم قائمًا) و (مشيت ماشيًا) و (أنا زيدٌ معروفٌ) هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة"[٦].

وقال السيرافي[٧]، والقول عندي ما قاله سيبويه لأنه قد تكون الحال توكيدا كما يكون المصدر توكيدا ، وإن كان الفعل قد دل عليه ، قال الله

---

(١) الكتاب ١/٣٤٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/١٩٣ ، وارتشاف الضرب ٣/١٥٨١ .

(٣) عزى لامرأة من العرب وهو من الرجز ، الخصائص ٣/١٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١٦٠١ . وشفاء العليل ٢/٥٣٨ ، والصاحبي لابن فارس ص٣٩٤ ، والخزانة ٩/٣١٧ ، الدرر ٢/١٦٠ .

(٤) المقتضب ٣/٢٢٩ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٣ ، شرح التسهيل ٢/١٩٤ .

(٦) نتائج الفكر ص٣٩٧ .

(٧) شرح السيرافي ٢/٩٧ .

عز وجل: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[١]، ويعضد قول سيبويه قراءة من قرأ: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۝ ﴾[٢]، ومذهب سيبويه حمل للألفاظ على ظاهرها وهو أولى من ادعاء تأويلها كما ادعاه المبرد.

---

(١) النساء ٧٩ .
(٢) النحل ١٢ .

تقديم الحال على "عاملها"

ذهب البصريون[١] إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فِعْلا أو ما قام مقامه قال أبو حيان[٢] "والعامل في الحال إنْ كان فِعْلا متصرفاً أو صفة تشبهه ولا يتعلق به مانع تقديم جاز أنْ يتقدم الحال عليه نحو: مُسْرِعًا جاء زيْدٌ " وسواء أكان الحال اسماً كقوله تعالى[٣]: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَـٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾ أم مَصْدَرًا كقوله :

فلأيًا بلأيٍ ما حَمَلنا وَليدَنا[٤]

... هذا مذهب البصريين إلاّ الجرمي "

وقد اعتمد البصريون على السماع – كما تقدم – وكقول الشاعر :

سَرِيعًا يهون الصعب عند أولى النهى * إذا بِرَجاءِ صَادِق قابلوا البأسا[٥]

والقياس لأنَّ العامل فيها منصرف ، والحال معه كالمفعول مع فعله ، فكما جاز: خالدًا ضرب عصام ، جاز "مُسْرِعًا أقبل خالدٌ" .

وذهب الأخفش[٦] إلى منع تقديم الحال على الفعل في قولهم: "راكباً جاء زَيْدٌ" ، ولعله منع ذلك لبعد الحال عن العامل .

وذهب الجرمي[٧] إلى عدم جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف مطلقًا تشبيهًا لها بالتمييز ويرده السماع كما أنَّ تشبيهه الحال بالتمييز مرفوض لأنَّ بينهما فروق كثيرة قال ابن هشام "والخامس (أي من الفروق بينهما) أنَّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فِعْلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه نحو: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَـٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ..."[٨].

---

(١) الأصول ٢١٥/١ ، والارتشاف ١٥٨١/٣ .
(٢) الارتشاف ١٥٨١/٣ .
(٣) القمر ٧ .
(٤) قائله زهير ، وهذا صدر بيت من الطويل وعجزه
على ظَهْرِ محبُوكٍ ظِماءٍ مفاصله
الارتشاف ١٥٨١/٣ ، والكتاب ٣٧١/١ ، وإعراب القران للنحاس ٦٣/٢ .
(٥) لم أقف له على نسبة، والبيت من الطويل: البحر المحيط ١٧٣/٨، والمساعد ٢٤/٢، وشفاء العليل٥٣٠/٢.
(٦) الارتشاف ١٥٨١/٣ ، والتصريح ٣٨١/١ .
(٧) الارتشاف ١٥٨١/٣ ، والمساعد ٢٦/٢ ، والتصريح ٣٨١/١ .
(٨) المغني ص٦٠٢ ت : مازن واخرين .

مسألة في إعراب بيت لذي الرمة

قال ذو الرمة:

ترى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمة * ونصفا نقا يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ[١]

ذهب سيبويه[٢] إلى أنَّ "نِصْفًا" في بيت ذى الرمة إمّا أن يكون بـــدلا من المفعول به "خلقها" وإمّا أن يكون حالاً من (خَلْقَهَا) .

وأمَّا المبرد[٣] فمنع نصب "نِصْفًا" علـــى الحـــال ، لأنـــها معرفـــة ، لتضمنها معنى الإضافة إلى الضمير (خَلْقَهَا) كما تُعَرِّف "كُـلّ" و "بعـض" في نحو : مررت ببعضٍ قائماً ، أو بكُلٍّ جالسًا ، فإنما يريـــد : بَعْضَـــهم : وكلّهم.

واعترض مذهب المبرد بأنَّ "نصفا" يجـــوز فيـــها إمَّـــا التعريـــف ، لتضمنها معنى الإضافة ، وإمَّا التنكير ، لعدم تضمننها ذلك فلا ينبغـــي أن تحكم لوجهٍ على آخر ، وإلاّ للزمنا أن نقول : إنَّ (أخَـــا) معرفـــة أبـــدًا ؛ لتضمنها معنى الإضافة إلى الضمير[٤].

وقد ذهب الجمهور إلى ما ذهب إليه سيبويه – وهو الراجـــح – لأنَّ "نِصْفًا" نكرة ، وإن كانت متضمنة معنى الإضافة[٥].

(١) البيت من الطويل : الكتاب ١١/٢ ، الخصائص ٣٠١/١ ، الأمالي الشجرية ١٥٣/١ ، ديـــوان ذي الرمـــة ص٢٢٦ .
(٢) الكتاب ١١/٢ .
(٣) الانتصار ص ١٢٠ .
(٤) السابق ص١٢٠ ، ١٢١ .
(٥) الهمع ٢٨٦/٤ .

وقوع الفعل الماضي "حالا" غير مسبوق بـ "قد"

ذهب المبرد[١] وابن السراج[٢] إلى أنَّ الفعل الماضي المثبت لا يجوز أنْ يقع حالاً إلا أنْ يكون مسبوقاً بـ"قد" ظاهرة أو مُقدّرة ،وعزي إلى جمهور البصريين ، وحجتهم[٣]: أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي ألاّ يقوم مقامه ، ولا يصلح أن يوضع موضع الحال إلا ما يَصلُح أنْ يُقال فيه "الآن" أو "الساعة" والفعل الماضي، لا يصلح أن يقال فيه ذلك، ومن ثمَّ ينبغي ألاّ يقع حالاً . فإذا كان مع الماضي "قد" جاز وقوعه حالاً لأنَّ "قد" تُقرّب الماضي من الحال ، بدليل صحة اقترانها بالآن أو الساعة نحو قد قام الآن ، وقد سافر الساعة .

وذهب الأخفش[٤] إلى جواز وقوع الماضي حالاً غير مسبوق بـ "قد" مطلقاً محتجاً بالسماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٥]، فـ"حصرت" ماض وهو في موضع الحال ، بدليل قراءة[٦]: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ ، أما القياس فلأنّ الماضي يقع صفة للنكرة نحو : مررت برجل جلس ، وكما يجوز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، كما أنّه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

---

(١) المقتضب ١٢٣/٤ ، ١٢٤ .
(٢) الأصول ٢١٦/١ .
(٣) الإنصاف ٢٥٤/١ ، وابن يعيش ٦٦/٢ .
(٤) معاني القران للأخفش ٢٤٤/١ ، والإنصاف ٢٥٢/١ ، والهمع ٢٥٣/٢ .
(٥) النساء ٩٠ .
(٦) الحسن البصري ، البحر المحيط ٣٣٠/٣ .

ويمكن أن يجاب عن الآية بأن "حصرت" صفة لـ "قوم" المجرور في أول الآية أو صفة لـ "قوْم" مُقدّر ، أو دعاء مستأنف[١]، أمّا القياس فـيُردُّ عليه بأنّ وقوع الماضي موضع المستقبل ففي بعض المواضع على خلاف الأصل لدليل يَدُلُّ عليه كما في الآية ، ولا يجوز فيما عداها ، كما أنّ قيام الماضي قيام المستقبل لا يدل على جواز قيامه مقام الحال من غير أن تكون معه "قد" ظاهرة أو مقدرة ، لأنّ المستقبل فِعْل كما أن الماضي فعل فجنس الفعلية مشتملة عليهما ، أمّا الحال فاسم[٢] .

ولا أرى مانعا من جيء الماضي حالاً غير مسبوق بـ "قد"[٣] مطلقا لكثرة المسموع ، وتأويل الكثير المسموع ضعيف جداً ، واللغة بنت السماع وهو أقوى حجة.

---

(١) الإنصاف ٢٥٤/١ ، ٢٥٨ ، وابن يعيش ٦٧/٢ .
(٢) إعراب القران للنحاس ٤٧٩/١ ، والأصول في النحو ٢٥٥/١ ، والإنصاف ٢٥٤/١ ، ٢٥٨ .
(٣) الارتشاف ١٦٠٣/٣ ، ١٦٠٤ .

ما يجوز في "قائماً" من قولك:
عبدالله أحسن ما يكون قائما

ذهب سيبويه إلى أنّ نحو "عبدالله أحسن ما يكون قائما" ليْس فيـــه إلا النصب ونصبه على الحال قال : "وأمَّا عبدالله أحْسَنُ ما يكون قائما" فـــلا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنَّه لا يجوز لك أنْ تَجْعَلَ أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه"[1]؛ فـ"قائمًا" حال من الضمير في "أحسن" .

وذهب الأخفش[2] إلى جواز رفع "قائم" في المثـــال المتقـدم ، قـــال المبرد: "الحرب أوّل ما تكون فُتَيَّة" يجعل "أوّل" ابتداء ثانياً ، ويجعل الحال يسد مسد الخبر ، وهو "فُتَيّة" فيكون هذا كقولك: الأمير أخطب ما يكـــون قائماً ؛ وقدْ بَيّنَا نصب هذا في قول سيبويه ، ودللنا على موضع الغلط فـــي مذاهبهم ، وما كان الأخفش يختار ، وهو الذي لا يجوز غيره"[3]، وقـــال السيرافي: "وأمَّا عبدالله أحسن ما يكون قائمًا " فلا يكون فيه إلاّ النصـــب ، لأنَّه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائمًا ، على وجه من الوجـــوه ، قال أبو سعيد: وكان الأخفش يجيز رفع "قائم" ، وإليه ذهب أبـــو العبـاس المبرد ، قال أبو العباس : أحسن ما يكون أحسن أحواله ، وأحسن أحوالـــه هو عبدالله ، ، ويكون "قائم"خبرًا له ، وعلى مذهب سيبويه: أحسن ما يكون معناه: أحسن أحواله ، وأحواله ليْستْ إيَّاه ، وقائم هو عبدالله فلا يجـوز أنْ تجعله خبر الأحسن ، وإلى هذا المعنى ذهـــب الزجـاج ، وهـــو عنـــدي الصحيح؛ لأنا لو قلنا: عبدالله أحسن أفعاله قائم ، لم يجز ، لأنّ "قائما" ليس من أفعاله"[4].

---

(١) الكتاب ٤٠٢/١ .
(٢) المقتضب ٢٥٢/٣ ، وشرح السيرافي ٣/٤ .
(٣) المقتضب ٢٥٢/٣ .
(٤) شرح السيرافي ٣٠/٤ .

تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفا

للحال مع عاملها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا صور منها :

(١) أن تتأخر الحال عن الجملة نحو : خالدٌ في الدار قائمـــا ، وعمـــرو عندك جالسًا وهذه الصورة اتفق النحاة على جوازها[١].

(٢) أن تتقدم الحال على الجملة نحو: قائمًا خالدٌ فـــي الـــدار ، وجالسًـــا عمرو عندك وهذه الصورة يمنعها جمهور النحويين[٢] خلافا لأبـــي الحسن الأخفش فقد أجاز في قولهم "فداءً لك أبي وأمـــي" أن يكـــون "فداءً" حالاً والعامل فيه لك وهو نظير قولـــك : قائمـــا فـــي الـــدار خالدٌ[٣].

(٣) أن تتوسط الحال بين المبتدأ والخبر نحو : خالدٌ قائمًا فـــي الـــدار ، وعمرو جالسًا عندك ، وهذه الصورة مختلف فيها .

فذهب جمهور البصريين إلى المنع مطلقا، وما ورد من ذلـــك يحفـــظ ولا يقاس عليه ، نظراً لضعف العامل بعدم تصرفه[٤]، قال ابن جني : (لـــو قلت: زيدٌ قائماً في الدار لم يجز لأن الظرف لا يتصـــرف) [٥] ، وصـــرح بالمنع المبرد فنص على أنه لا يجوز: زيدٌ قائماً في الدار[٦].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى الجواز بشرط تقدم المبتدأ أعليها نحـــو: زيدٌ قائمًا في الدار[٧].

وهذا الرأي له ما يعضده ويقويه فمن ذلك قراءة بعضـــهم: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [٨] بنصـــب "خالصة" على الحال وقد توسطت بين المبتدأ "مـــا" الموصولـــة والخـــبر

---

(١) توضيح المقاصد ١٥٦/٢ .
(٢) الكتاب ٢٧٧/١ ، المقتضب ٣٠٠/٤ .
(٣) الارتشاف ١٥٩٠/٣ ت رجب عثمان .
(٤) الارتشاف ١٥٩١/٣ ، توضيح المقاصد ١٥٧/٢ .
(٥) اللمع ص١١٧ ، ١١٨ .
(٦) المقتضب ١٧٠/٤ .
(٧) شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ .
(٨) الأنعام ١٣٩ ، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة .

"لذكورنا" ، وبقراءة من قرأ: ﴿ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌ بِيَمِينِهِۦ ﴾[١] بنصب "مطويات" على الحال وقد توسطت بين المبتدأ "السماوات" والخبر وهو "بيمينه" وبقول ابن عباس رضي الله عنهما: "نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريا بمكة"[٢]، وقد تأول المناعون ما استدل به المثبتون بدعوى أنه من القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه[٣].

والأولى عندي جواز وقوع الحال بين المبتدأ والخبر لكثرة ما ورد من ذلك ولأنه يتسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسع في غيرهما.

---

(١) الزمر ٦٧ ، وهي قراءة عيسى بن عمر .
(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .
(٣) التصريح ٣٨٥/١ ، والأشموني ١٨٢/٢ .

تقديم التمييز على عامله المتصرف

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا نحو : عِنْدِي مَنَوان سمنا ، ورطل زيتا ، أو فِعْلا جامدًا نحو: ما أجمله رجلاً ، بيد أنَّهُمْ اختلفوا فيما إذا كان متصرفاً نحو: تَصَبَّبَ الفرس عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً.

فذهب سيبويه[١] وأكثر البصريين[٢] إلى منع تقديمه ، وحجتهم[٣] ، أنَّ المنصوب على التمييز هاهنا هو فاعل في الحقيقة ، والفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير، فإذا قلت : تفقأت شَحْمًا ، وتصببت عرقاً ، فإنّ أصل الكلام : تفقأ شحمي ، وتصبب عرقي ، ثم نقل الفعل ، فصار الفاعل في الأصل مميزاً ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز على الفعل ـــ، لأنّه هو الفاعل في المعنى .

وذهب المبرد والمازني والجرمي وعُزي إلى الأخفش إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف وحجتهم السماع ، فمنعه قول الشاعر:

أتَهْجُر سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ[٤]

وقول الآخر :

أنَفْسًا تطيب بنيل المنى * ودَعي المنون يَدْعُو جِهَارا[٥]

والقياس ، فلأن العامل فِعْلٌ متصرف ، والفعل المتصرف يتقدم معموله عليه كتقديم الحال على عاملها المتصرف نحو : مُسْرِعًا جاء خالدٌ[٦].

وقد ردّ المانعون رأي المجوزين ، بأن الرواية في البيت الأول"وما كان نفسي ..." وما كان نفس وفي هذا الردّ نظر ، لأن الرواية الأولى

---

(١) الكتاب ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .
(٢) الارتشاف ١٦٣٤/٤ .
(٣) الكتاب ١٠٥/١ ، الخصائص ٣٨٤/٢ .
(٤) قائله قيس ، وقيل المخيل السعدي ،والبيت من الطويل ، المقتضب ٣٦/٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص١٨٨ .
(٥) لم أقف له على نسبة ، والبيت من المتقارب ، المغني ، ص٦٠٣ ت / مازن ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، التصريح ٤٠٠/١ .
(٦) المقتضب ٣٦/٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، ٣٨٥ ، وأسرار العربية ص١٩٨ .

رواية المازني[١] ، وهو ثقة فلا تُردّ روايته برواية ثقة متأخر عنه ، أما تشبيههم التمييز بالحال فمردود بأنّ الحال لم تكن هي الفاعل في الأصل كما كان المميز كذلك لأنك إذا قلت: تفقأ زيْدٌ شحْما ، فالفعل للشحم لا غير، وأمّا إذا قلت : جئت راكبًا ، فالفعل للمتكلم على الحقيقة و "راكبا" تابع له ، إذ ليس الأصل : جاء راكبي ، كما أنّ أصل : طبت به نفسًا : طابت به نفسي .

وحمل ما ورد على الضرورة – مع كثرته " أولى ، لأنّ التمييز تفسير في المعنى ، والمفسَّر لا بد أن يكون مُقدّمًا على المُفَسِّر ، وهذه الشواهد – مع كثرتها – بابها الشعر ، والشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره[٢].

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٤ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٥٦ .

زيادة "مِنْ" في الإيجاب

شرط سيبويه[(١)] وجمهور البصريين لزيادة "مِنْ" شرطين[(٢)]: الأول: أنْ يكون ما قبلها غَيْر موجب ، ويُعْنَى بغير الموجب النَّفي نحو قوله تعـالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[(٣)]، وقوله جـل ثنـاؤه: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[(٤)]، والنهي نحو : لا يَقُم مِنْ أحدٍ" والاستفهام نحـو قولـه عـز وجَلَّ: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[(٥)] ، والثاني : أن يكون مجرُورها نكـرة . كالأمثلة المتقدمة .

وجَوّز الأخفش[(٦)] زيادة "مِنْ" ولم يشـترط واحـداً مـن الشـرطين السابقين مستدلاً بقوله تعـالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[(٧)]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[(٨)]، وقوله جَلّ شـأنه: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾[(٩)]، وقولـه عـز وجـل: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[(١٠)]، وقول العرب : قدْ كان مِنْ مطر ، وقدْ كان من حديث فخل عَنّي"[(١١)]، فواضح مِمّا استدل به الأخفش زيادتها في الواجب وغـير الواجب ، وداخلة على المعرفة والنكرة[(١٢)].

---

(١) الكتاب ٣٨/١ ، ٢٢٥/٤ .
(٢) الجنى الدّاني ص٣١٧ ، ٣١٨ ، والمغني ص٤٢٥ ، ت مازن وآخرون .
(٣) الأعراف : ٥٩ .
(٤) الأنعام : ٥٩ .
(٥) فاطر : ٣ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ .
(٧) الأنعام : ٣٤ .
(٨) الأحقاف : ٣١ .
(٩) الكهف : ٣١ .
(١٠)البقرة : ٢٧١ .
(١١)ارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤ .
(١٢)الارتشاف ١٧٢٣/٤ ، والأشموني ٢١٢/٢ .

وتأوّل المانعون شواهد الأخفش على أنّ "مِـــنْ" تبعيضيـــة أو بيانيـــة لمحذوف فالتقدير في قولهم : قد كان من مطر ، قد كان شيء من مطر[١]، وكان ابن مالك يذهب مذهب الأخفش في زيادة "مِن" في الإيجاب وغـــير الإيجاب وفي المعرفة والنكرة : "لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا"[٢]، ومـــن الشعر :

وَيَنْمِي لها ، حُبُّها عندنا * فما قال مِنْ كاشح لم يَضِرْ[٣]

(١) حاشية الصبان ٢/٢١٢ ، والمغني ص٤٢٩ ب مازن .
(٢) الجنى الدّاني ص٣١٨ .
(٣) قائله عمر بن أبي ربيعة والبيت من المتقارب ، الجنى الدّانـــي ص٣١٨ ، والمغنـــي ص٤٢٨ ، وشـــرح شواهده ص٧٣٨ .

"رُبَّ" بين الحرفية والاسمية

ذهب البصريون[١] إلى أنّ "رُبَّ" حرف جرّ ، ودليل حرفيتها مساواتها الحروف في الدّلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها ، وهو تقليل ما دخلت عليه أو تكثيرة على اختلاف موقعه ، وأنها لا يحسن فيها شيء من علامات الاسم ، ولا من علامات الفعل ، وهذا يدل على أنها حرف ، وبناؤها من غير عارض عرض ، ولو كانت اسمًا لكانت معربة ، وعدم دخول حرف الجرّ عليها وعدم اتصال الفعل بها دليل حرفيتها ، والتزام ما بعدها الجر دليل على حرفيتها إذ لا معنى للإضافة فيها .

وذهب الأخفش[٢] في أحد قوليه إلى أنّها اسم بدليل الإخبار عنها في قول الشاعر:

إنْ يَقتِلوكَ فإنَّ قتْلَك لمْ يَكُنْ * عارًا علَيْكَ ، ورُبَّ قتْلٍ عَارُ[٣]

فـ"عار" بالرفع خبر عن "رُبَّ" وهو دليل اسميتها لأنّه لا يخبر إلاّ عن الأسماء .

وبدليل دخول الحذف عليها فيُقال "رُبَ" والحذف من حظ الأسماء لا الحرف ، وأنّها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تدخل في أوّل الكلام وإنما هي رابطة بين شيئين ، وأنّها لا تعمل إلا في النكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة ... الخ .

وما ذهب إليه الأخفش وموافقوه لم يسلم من ردّ ، فالبيت المستشهد به روايته الشهيرة "وبَعْضُ قتل عار" وعلى فرض صحتها فـ"عار" خبر مبتدأ محذوف أي : هو عار ، أو خبر عن مجرور "رُبّ" إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف جَرّ هو كالزائد ، والحذف ليس مقصوراً على

---

(١) الكتاب ٤٢٠/١ ، ٤٢١ ، ١٧٠/٢ ، والمقتضب ٥٧/٣ ، ٦٥ ، ١٣٦/٤ ، والأصول ٤١٦/١ ، وشرح الرضى ٢٨٨/٤ ، وجواهر الأدب ص٤٥٢ ، والجنى الدّالي ص٤٣٨ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، والبسيط ٨٦٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٣٣٠/٢ ، والجنى الدّاني ص٤٣٩ ، وجواهر الأدب ص٤٥٢ .

(٣) قائله ثابت العتكي ، والبيت من الكامل ، المقتضب ٦٦/٣ ، شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وجواهر الأدب ص٤٥٢ ، والجنى الدّاني ص٤٣٩ .

الأسماء بل دخل الحروف نحو "سف" من "سوف" أمّا وقوعها في الصدر فلأنّ معناها التقليل ، وتقليل الشيء يُقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي الذي له صدر الكلام ، أمّا اختصاصها بالنكرة ، فليصح فيها معنى التقليل، لأنَّ النكرة تدل على الكثرة فوجب ألاّ تدخل إلاّ عليها.

والأرجح أنّها حرف لأنّها أقرب شبها بحرف الجر من حيث : بناؤها وجَرّ الاسم بَعْدَها ، وكون معناها في غيرها ، وعدم دخول الجرّ عليها[1].

(١) الجنى الداني ص٤٣٨ ، ٤٣٩ ، جواهر الأدب ص٤٥٣ ، اللباب ١/٣٦٥ ، الإنصاف ٢/٨٣٣ ، ٨٣٤ .

"مِنْ" للتبعيض

ذهب سيبويه[١] والجمهور إلى أنَّ "مِن" تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف ، أي : بعضه .

وذهب المبرد[٢] إلى أنَّها لا تكون للتبعيض ، وإنما هي لابتداء الغاية ، وأنَّ سائر معانيها التي ذكرها النحاة مردّها إلى هذا المعنى .

قال المبرد : "ومنها "من" وأصلها ابتداء الغاية . نحو : سرت من مكة إلى المدينة ، وفي الكتاب (من فلان إلى فلان) فمعناه : أنَّ ابتداءه من فلان، ومحلّه فلان ، وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذاك أنّك تقول: أخذت مال زيدٍ : فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية" .

وعُزي إلى ابن السراج[٣] أنّه يوافق المبرد ويذهب إلى ما ذهب إليه وكلامه في الأصول يدل على ذلك : وردّ ابن ولاّد على ما ذهب إليه المبرد وأكد صحة ما ذهب إليه سيبوية[٤].

والحق أنّ "مِن" تأتي للتبعيض ، وعلامتها إمكان سد "بعض" مسدها كقراءة ابن مسعود "حَتّى تنفقوا بَعْضَ ما تحبون"[٥].

قال المرادي : "ومجيئها للتبعيض كثير"[٦].

---

(١) الكتاب ٢٢٥/٤ .
(٢) المقتضب ٤٤/١ .
(٣) الأصول ٤٠٩/١ .
(٤) الانتصار ص٣١٣ ، ٣١٦ .
(٥) المغني ٤٢٠ ت / مازن .
(٦) الجنى الداني ص٣٠٩ .

استعمال "من" لابتداء الغاية في الزمان

ترد "مِنْ" لابتداء الغاية في المكان باتّفاق العلماء[١] كقوله تعالى[٢]: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾، وكذا فيما نزل منزلة المكان نحو "مِنْ فلان إلى فلان".

وفي ورودها لابتداء الغاية الزمانية خلاف بين أصحاب المدرسة البصرية فذهب سيبويه والبصريون إلى أنّها لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، لاستعمال "مُنْذُ" مكانها فيه قال سيبويه[٣]: وأمّا "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، ... وأمّا "مُذْ" فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت "مِنْ" فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها" ، فـ"من" لابتداء الغاية في المكان و "مُنْذُ" لابتداء الغاية في الزمان ، فكما لا يجوز استعمال "مُذْ" في المكان لا يجوز استعمال "من" في الزمان .

وذهب الأخفش[٤] ، والمبرد[٥] ، والزجاج[٦] إلى جواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان معتمدين على السماع فمنه قوله تعالى[٧]: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ... ﴾ ، ومنه قول الرسول ﷺ [٨]: " أرأيتكم ليتكُمْ هذه فإنّ رأس مائة سنة منها" ، وقول بعض الصحابة[٩]: "فمُطِرنا مِنَ الجمعة إلى الجمعة" وقول العرب[١٠]: من الآن إلى الغد" ويقول النابغة :

تَخَيَّرْن مِنْ أزْمَان يَوْمِ حلَيمة * إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كُلّ التَّجارب[١١]

---

(١) الجنى الداني ص٣٠٨ .
(٢) الإسراء ١.
(٣) الكتاب ٤/٢٢٤ ، ٢٢٦ .
(٤) معاني القران للأخفش ١/٣٦٥ .
(٥) الجنى الداني ص٣٠٨ ، والمغني ١/٤١٩ ت/ مازن .
(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٧٨ .
(٧) التوبة : ١٠٨ .
(٨) صحيح البخاري ١/٤٠ .
(٩) صحيح البخاري ٢/٢٥٧ .
(١٠) شرح التسهيل ٣/١٣١ .
(١١) والبيت من الطويل : ديوانه ص٤٧ ، والمغني ص٤٢٠ ، والتصريح ٢/٨ ، الخزانة ٣/٣٠٣ .

و "من" فيما سبق دالة على ابتداء الغاية في الزمان وهو الظاهر الـذي لا يُعْدل عنه ، ومن ثم نقضى بصحة مجيئها لابتداء الغاية الزمانية لثبـوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة ، ولكثرة ما جـاء نقيس عليه[١] ، ولا اعتداد بما تأوّل به البصريون .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

"كاف" التشبيه بين الاسمية والحرفية

كاف التشبيه في نحو قولك : خالدٌ كالأسد ، مختلف في حقيقتها ، فذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] وجمهور البصريين إلى أنها حرف بدليل مجيئها زائدة ، والأسماء لا تقع موقع الزوائد ، وإنَّمَا يُزَاد الحرف كقول الشاعر :

فصيروا مثل كعصف مَأكُول[٣]

أي : فصيروا مثل عَصْف مَأكُول ، بزيادة الكاف لأنَّها حرف ، لا مثل لأنَّها اسم ، والأسماء لا تكون زائدة ، وقول المجاشعي:

وصاليات ككما يُؤثفين

والمعنى : كما يُؤثفين ، وبدليل وَصْلُ الموصول بالكاف والاسم المجرور بها نحو "جاءني الذي كخالدٍ ، ولو كانت اسماً ما صَحَّ أنْ يصل بها الموصول إلاَّ بتقدير مبتدأ نحو "جاء الذي مثل زيد، أي هو مثل زَيْدٍ ، لأنَّ حذف صدر الصلة من غير طولٍ قبيح" ولأنَّ الكاف على حَرْفٍ واحدٍ ، والأسماء الظاهرة لا تجئ على حرف واحدٍ إلاّ شذوذاً لا يلتفت إليه.

وذهب الأخفش[٤] إلى أنّها تكون حَرْفاً واسمًا في الاختيار ، فإذا قُلت: خالدٌ كالأسد : احتمل الأمرين ، قال أبو علي : "ومنهم مَنْ يقول : إنَّ الكاف قدْ تُنقلُ فتكون اسمًا ، ولا تثبت على حال واحدة ، ألا ترى أنَّهُمْ قالوا :

وصاليات ككما يُؤثفين[٥]

فصارت الكاف الثانية اسمًا ودخلت عليها كاف التشبيه ... وهو الأجود" ويؤكده جعل الزمخشري الضمير المجرور بفي من قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٢) المقتضب ١٤٠/٤ .

(٣) لم أقف على قائله وهو من الرجز : الكتاب ٢٠٣/١ ، والمقتضب ١٤١/٤ . وسر الصناعة ١/ ٢٩٦ ، وشرح الرضى ق٢ ج٢/ ٣٢٤ ، والجنى الدّاني ص ٩٠ ، والمغني ص٢٣٨ ت مازن .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١ ، ومعاني القران للأخفش ٣٧٢/١ ، ٤٥٦/٢ ، والارتشاف ٤٣٧/٢ ، والمغني ص٢٣٩

(٥) لم أهتد إلى قائله ، والبيت من مشطور السريع ، الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، وسر الصناعة ٢٨٢/١ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والجنى الدّاني ص٨٠ ، ٨١ ، والمغني ص٢٣٩ .

﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[١]. راجعـا الـى الكاف التي في "كهيئة"[٢]، وقدْ علمنا أنّ الضمير لا يرجع إلاّ إلى الأسماء ، وأنّها تقع فاعلاً كقولك: ما عاتب الحُرّ الكريم كنفسه ، وتقع خبرا نحو "من حذرك كمن بشرك" ومفعولاً نحو : لم أرَ كالمعروف ينفع النّاس" وحـالا نحو : مررت يهتدُ كالبدر ، فالقول فيها إنّها حـرف إلاّ إذا قـام الدليـل القطعي على الاسمية كأنْ تكون فاعلة[٣] ...الخ. فهي اسم .

(١) ال عمران ٤٩ .
(٢) المغني ص٢٣٩ .
(٣) رصف المباني للمالقي ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .

استعمال "لولاي ، ولولاك" في كلام العرب

ورد عن العرب اتصال "لولا" بضمائر الجر ، فقالوا : لولاي ، لولاك، وجوّز هذا الاستعمال سيبويه(١) ، أنشد قول الشاعر ، وهو يزيد بن الحكم الثقفي:

وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى * بأجْرامِهِ مِنْ قُلّة النّيْق مُنْهَوى(٢)

فـ"لولا" في ذلك حرف جَرّ عند سيبويه ، والضمير مجرورٌ بها ، لأنَّ "الياء" وأخواتها لا يُعْرَف وقوعها إلاّ في موضع نصب أو جَرّ ، والنصب في "لولاي" ممتنع ، لأنَّ "الياء" لا تُنْصَبُ بغير اسم إلاّ ومعها نون الوقاية وجوبًا أوْ جوازًا ، فيتعين كونها في موضع جَرّ .

وأنكر محمد بن يزيد المبرد(٣) استعمال: لولاك ، ولولاي ، وزعم أنّه خطأ ، وادّعى أنّه لم يوجد في كلام مَنْ يُحْتَجُّ بكلامهم ، حكى الفارسي نَقلا عنه " وحكى لي أنَّ أبا عمرو اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح، أو كلام منثور عن العرب فلم يجده"(٤).

ويُرَدّ على إنكار المبرد ، بأنَّ الأئمة من أهل البلدين كالخليل وسيبويه، والكسائي والفرّاء أجمعوا على حكاية العرب ، فلا سبيل له لإنكار ما أجمع على روايته(٥) ؛ قال المرادي : "اتفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالخليل وسيبويه ، والكسائي والفراء ، على رواية "لولاك" عن العرب ؛ فإنكار المبرد له هَذَيان"(٦)، وما كان لأبي العباس المبرد أن ينكر الاستشهاد بشعر رَجُل من أعيان الشعراء روى شعره الثقات ، على أنَّ بيت يزيد الثقفي له ما يعضده وهو قول الشاعر:

أومت بعينيها من الهودج * لولاك هذا العامَ لم أحُجج(٧)

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ – ٣٧٤ .
(٢) والبيت من الطويل : الكتاب ٢/٣٧٣ ، الخصائص ٢/٢٥٩ ، والأمالي الشجرية ١/١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٨ ، والإنصاف ٢/٦٩١ .
(٣) الكامل ٢/٢٠٩ ، والمقتضب ٣/٧٣ .
(٤) التعليقة ٢/٩٠ .
(٥) الارتشاف ٢/٤٧٠ ت / النماس .
(٦) الجنى الداني ص٦٠٥ .
(٧) عُزي لعمر بن أبي ربيعة ، والبيت من السريع ، الأمالي الشجرية ١/١٨١ ، الإنصاف ٢/٦٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٣ ، وشرح ابن يعيش ٣/١١٨ ، والعيني ٣/٢٦٤ .

وقوله :

أيطمع فينا من أراق دِماءنا * ولولاك لم يَعْرِضْ لأحْسابنا حسن[١]

ولسنا مع المبرد في إنكاره ما أجمع على حكايته الأئمة قبلـه ، ولاردّ الاستشهاد بشعر شاعر من أعيان العرب روى شِـعْره الثقـات كـالخليل وسيبويه والكسائي والفراء .

(١) عزي لعمرو بن العاص ، والبيت من الطويل : معاني القرآن للفراء ٢/٨٥ ، والإنصاف ٢/٦٩٣ ، وابـن يعيش ٣/١٢٠ .

آراء العلماء في "لبيك وأخواتها"

ذهب سيبويه إلى أن "لبيك وسعديك وحنانيك وهذاذيك" مصادر مثناه لفظا ومعناها التكثير(١)، وأنها منصوبة على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذاذيك ولبيك فيقدر لهما عامل من معناهما؛ فيقدر لهما أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل؛ وجوز سيبويه في "هذاذيك" في قوله:

ضَرْباً هَذَاذَيْك وطعناً وخْضَاً(٢)

وفي "دواليك" في قوله:

إذا شق بُرْدٌ شق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين(٣).

وما ذهب إليه سيبويه ضعيف للتعريف ، وحق الحال أن تكون نكرة، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً .

وذهب يونس إلى أن "لبيك" اسم مفرد مقصور أصله "لَبَّى" قلبت ألفه ياءً للإضافة إلى الضمير كما في "على ، وإلى ، ولدى" حيث تقلب ألفها عند اتصال الضمير بهن فتقول : إليك ولديك وعليك ، قال الأشموني "ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرا * فلَبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٤)

ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية وكانت كما زعم يونس لبقيت ألفاً حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر كما أن ألفا "لدى" و "على" تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قول الله عز وجل : ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾(٥)، وقوله جل شأنه: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾(٦). فلما وجدت ياء "لبيك" على

---

(١) قائله العجاج ، والبيت من مشطور الرجز ، الكتاب ١/٣٥٠ ، والجمل للزجاجي ص٢٩٦ ، وأوضح المسالك ٣/١١٧ .
(٢) الكتاب ١/٣٥١ .
(٣) الكتاب ١/٣٥٠ ، والأشموني ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وأوضح المسالك ٣/١١٦ : ١٢٤ .
(٤) الأشموني ٢/٢٥١ ، والبيت لأعرابي من بني أسد ، وهو من المتقارب ، الكتاب ١/٣٥٢ ، والمحتسب ١/٧٨ ، وأوضح المسالك ٣/١٢٣ ، والتصريح ٢/٣٨ ، والخزانة ١/٢٦٨ .
(٥) يوسف ٢٥ .
(٦) غافر ٨٠ .

حالها مع الإضافة إلى الاسم الظاهر كما في البيت وعلى الضمير كما في قوله:

لقلتُ لبَّيْهِ لِمنْ يدْعُوني(١)

علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف "لدى وعلى" ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى "كتابيك" و "كتابي زيد" فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير .

(١) رجز لم يدر قائله ، المغني ٣٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٢/٣ ، والأشموني ٢٥٢/٢ ، والتصريح ٣٨/٢، واللسان (لبب) .

إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية

يرى جمهور البصريين[١] ما عدا الأخفش أن "إذا" تختص بالجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل قياسا على "إنْ" الشرطية فإذا جاء بعدها الاسم مرفوعا ، فهو على تقدير فعل قبله كقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ ﴾[٢]، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

وأجاز الأخفش[٣] وقوع المبتدأ بعد إذا مستدلاً بأنها ليست شرطا في الحقيقة، وطلبها للفعل ليس كطلب إن بل هي بالفعل أولى لأنه لا عمل لها في همزة الاستفهام ودليل عدم اختصاصها بالجملة الفعلية السماع ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝ ﴾[٤].

وقول الفرزدق :

إذا باهلي تحته حَنْظَلِيَّة * له ولدٌ منها فذاك المذرعُ[٥]

قال ابن مالك : "فجعل بعد الاسم الذي ولى "إذا" ظرفاً واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل[٦]، وقال الشاعر:

فأمهله حتى إذا أن كأنه * معاطي يدٍ من لجة الماء غَامِرُ[٧]

قال ابن مالك : (فأولى "إذا" أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل) ، قال المرادي : "وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" – قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب "إن")[٨].

---

(١) الكتاب ١٠٦/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، والكامل ١٢٢٩/٣ ، والمفصل ص١٧٠ ، ١٧١ ، والأمالي الشجرية ٣٣/١ ، ٣٤ ، والجنى الداني ص٣٦٨ ،والأشموني ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

(٢) الانشقاق ١ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، والخصائص ١٠٥/١ ، والجنى الداني ص٣٦٨ ، والهمع ١٨١/٣ .

(٤) التكوير ١ ، ٢ .

(٥) والبيت من الطويل : ديوانه ٥١٤/٢ ، والمغني ٩٧ ، وشرح شواهده ص٢٧٠ ، والجنى الداني ص٣٦٨.

(٦) شرح التسهيل ٢١٣/٢ .

(٧) قائله أوس بن حجر ، والبيت من الطويل ، ديوانه ص٧١ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ ، والمغني ٣٤/١ . وشرح شواهده ١١٢/١ ، ١١٤ ، والهمع ١٤٦/٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢١٣/٢ .

وقد تأول[١] ذلك جمهور البصريين على تقدير فعل عامل في الاسم المرفوع ، وما ذهب إليه الأخفش هو الصواب لأن الاسم وقع بعدها كثيرا، لأنها غير جازمة فإعراب ما بعدها مبتدأ أولى من تقدير فعل وقد قيل ، ما لا يحتاج إلى تقدير أولا مما يحتاج .

---

(١) الجنى الداني ٣٦٩ ، والمغني ٩٣/١ .

بناء ظرْف الزمان إذا أضيف إلى مضارع أو جملة اسمية

إذا أضيف ظرف الزمان إلى ماضٍ جاز إعرابه تبعا للأصل ، وبناؤه على الفتح مراعاة للتناسب لإضافته إلى غير معرب ، فتقول : هذا يومْ نَفَعَ زيدًا صَدْقُهُ ، بفتح "يوم" فتحة بناء فهو في محل رفع خبر ، ويجوز رفعه جَرْيًا على الأصل.

أما إضافة ظرف الزمان إلى فِعْل مُعْربٌ ، أو إلى جملة اسمية فمختلف في حكم بنائه فذهب الأخفش(١) إلى جَوَاز بنائه على الفتح ، وإن كان الراجح إعرابه ، مستدلاً بقراءة نافع "هـذا يَـوْمَ يَنْفَـعُ الصَّادِقِين صِدْقُهُمْ"(٢) بفتح ميم "يَوْمَ" ، وبقراءة "يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ"(٣) بفتح ميم "يوم".

وبقول الشاعر:

تَذَكَّرَ ما تذكَّر مِنْ سُلَيْمَى * على حينَ التّواصُل غيرُ دانِ(٤)

ويقول الآخر :

إذا قُلْتُ هذا حينَ أسْلُو يُهَيِّجُني * نَسيمُ الصَّبَان مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الفَجْرُ(٥)

أمّا البصريون فيمنعون بناء ظرف الزمان مضافاً إلى فِعْل مضارع أو جُمْلة اسمية ، فلا يجيزون : هذا يَوْمَ آتيك ، مرادًا به : هذا يَوْمُ إتيانك ، لأنَّ "آتيك" مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته ، وجَوّزوا إضافته إلى الماضي في نحو : هذا يَوْمَ نَفَعَ زيدًا صِدْقُهُ، لإن إضافته إليه إضافة إلى غير متمكن ، وإلى غير ما ضارع المتكمن"(٦).

---

(١) معاني القرآن ٢٥٨/١ ، ٧٢٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ .
(٢) المائدة ١١٩ ، النشر ٢٥٦/٢ .
(٣) الانفطار ١٩ ، وهي قراءة السبعة ما عدا ابن كثير وابا عمرو ، السبعة ص٦٧٤ .
(٤) لم أقف له على نسبة ، وهو من الوافر : شرح التسهيل ٣٥٦/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٦/٣ ، وشذور الذهب ص ٨٠ ،والتصريح ٤٢/٢ ، والأشموني ٢٥٧/٢ .
(٥) قائله أبو صخر الهذلي ، والبيت من الطويل : الكامل ٩٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، والمغني ص٦٧٢ ، وشرح شواهده ١٦٩/١ ، وأشعار الهذليين ٩٥٧/٢ .
(٦) معاني القران وإعرابه للزجاج ٢٢٥/٢ .

وراحوا يوجهون القراءة -كعادتهم – فقالوا في قراءة نافع ، إنّ فتحة "يوْم" فتحة إعراب لا بناء ، ونصبه على الظرف ، وعاملة "قال" و "هذا" إشارة إلى ما يَحْدث في اليوم ، وكأنّ التقدير يقولُ الله هذا القصص المتقدم يقع في يوم يَنْفعُ الصّادِقِين صِدْقُهُمْ ، أو يحدث أو يستقر أو ما أشبه[١].

والفرق بين قراءة اليوم ونصبه[٢] ، أنّ مَنْ رفع اليوم جعله خَبَرًا عن "هذا" و "هذا" إشارة إلى يوم القيامة ، والمبتدأ والخبر في موضع نصب مقول القول ، ومن نصب فقد أشار إلى ما يَحْدُث ويقع في اليوم ومِمّا سبق يتبين لنا قوّة ما ذهب إليه الأخفش ، لأنَّه مُؤيَّد بالسماع.

(١) التبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ ، مشكل إعراب القران ٢٤٥/١ .
(٢) مشكل إعراب القران ٢٤٤/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ .

إعمال فعل وفعيل

اتفق علماء البصريين على إعمال "فعُول ، و مِفْعال ، وفعّال" بيد أنهم اختلفوا في إعمال "فَعِل ، وفعيل" فذهب سيبويه[١] إلى جواز إعمالهما معدولين عن اسم الفاعل لقصد المبالغة ووافقه جل النحويين[٢] مستدلين بالسماع والقياس فمن السماع قول الشاعر :

أوَ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سمجحٍ * بسراته ندبٌ لها وكلوم[٣]

حيث نصبت "عضادّة" مفعولاً به لـ"شَنِجٌ" المعدول عن شانج ، وقال الآخر:

حَذِرٌ أمُوراً لا تُخَافُ وآمنٌ * ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

حيث نصبت "أمُوراً" مفعولا به لـ"حَذِر" المعدول عن حاذر .

ومن السماع قول العربي : "إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه"[٤] حيث نصب "دعاءً" مفعولاً به لـ "سَميعٌ" المعدول عن سامع ، وقولهم : هو عليمٌ علمكَ وعلم غيرك"[٥] حيث نصب "علمَ" مفعولا به لـ "عليم" المعدول عن عالم .

أما القياس فيوجب إعمالهما إذا قصد بهما المبالغة ، صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى كفعول ومفعال وفعال ، فكذلك "فعيل وفَعِل" للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عدل عنه كرحيم من راحم ، وسميع من سامع ، وعليم من عالم[٦] .

ووافق الجرمي[٧] على إعمال "فَعِل" فقط دون فعيل لأن "فَعِل شبيهة بالفعل في الوزن وما ذهب إليه مردود بما سمع عن العرب وقد تقدم .

---

(١) الكتاب ١/١١٠.
(٢) شرح ابن يعيش ٦/٧١ ، ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١ ، والبسيط ٢/١٠٥٧ .
(٣) عزى إلى لبيد والبيت من الكامل ، والكتاب ١/١٠٢ ، وابن يعيش ٦/٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١ .
(٤) شرح التسهيل ٣/٨٢ .
(٥) الارتشاف ٣/١٩١ نماس .
(٦) شرح ابن يعيش ٦/٧٣ .
(٧) الأصول ١/١٢٥ ، والارتشاف ٣/١٩٣ .

وذهب المازني[١] ، والزيادي[٢] ، والمبرد[٣] ، وابن السراج[٤] إلى منع تعدى "فَعِل وفعيل" واحتجوا بأنهما صيغتان مبنيتان للصفات اللازمة للذات كـ"شريف" ، قال المبرد : (فأما ما كان على "فعيل" نحو : "رجيم وعليم" ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا ، وذلك أن "فعيلا" إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به : والفعل الذي هو "الفعيل" في الأصل إنما هو ما كان على "فَعِل" نحو: كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف ... وكذلك ما ذكر في "فعل" أكثر النحويين على رده "فعيل" في قول النحويين بمنزلته ، فما كان على "فِعل" فنحو: فرق ، وبطرق ، وحذر...)[٥].

وما ذهب إليه سيبويه والجمهور أولى لأنه يعضده السماع وهو أقوى حجة .

---

(١) شرح الرماني ٢/٤١ .
(٢) الارتشاف ٣/١٩٣ .
(٣) المقتضب ٢١١٣ .
(٤) الأصول ١/١٢٤ ، ١٢٥ .
(٥) المقتضب ٢/١١٥ ، ١١٦ .

"ما" التعجبية في نحو قولك:
"ما أجمل الإيمان"

ذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إلى أنَّ "ما" اسم مبتدأ و "أجمل" خبره فهي بمنزلة قولك : شيء أجمل الإيمان ، والمعنى معنى التعجب ، وفي "أجمل" ضمير الفاعل ، و "الإيمان" مفعول به .

ولأبي الحسن الأخفش فيها ثلاثة أقوال[٣]:

أحدها: ما ذهب إليه سيبويه والجمهور وهو أنَّها اسم نكرة تامة لا تفتقر إلى وصف ، وهو ما نَصَّ عليه في معاني القرآن .

الثاني: أنَّها موصولة بمنزلة "الذي" و "أجمل" صلة له ، وهذا هو المشهور من مذهبه .

الثالث: أنَّها نكرة ناقصة ، وما بَعْدَها صفة فمحله رفع ، وعلى القول بأنَّها موصولة ، أو نكرة ناقصة ، فالخبر محذوف وجوبًا تقديره : شيء عظيم .

وحجة الأخفش[٤] في أنَّها اسم موصول ، قولهم ، حَسْبُك" فهو اسم مبتدأ لَمْ يُؤت له بخبر ، لأنَّ فيه معنى النهي ، فكانت "ما" كذلك اسمًا موصولاً بمعنى الذي وما بَعْدَها الصلة ، والخبر محذوف تقديره ، الذي أجمل الإيمان شيء ، والتزم حذف الخبر ، كما التزم حذف خبر المبتدأ بَعْدَ "لولا"؛ إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسمًا تامًا لأنَّ "ما" لا تكون عنده اسمًا تامًا إلا في الشرط والاستفهام ، أو يلزمها النعت نحو : مررت بما معجب لك": وقدْ رُدَّ[٥] على القول بأنَّها موصولة أو موصوفة بأمور منها : أنَّ الخبر على كلا القولين محذوف ، وهو حَذْفٌ بلا مسوغ ، وليس في اللفظ ما يدل عليه ، والغرض من الصلة توضيح الموصول وكذلك الصفة الغرض منها توضيح الموصوف ، والغرض من التعجب الإبهام ،

---

(١) الكتاب ٧٢/١ .
(٢) المقتضب ١٣٧/٤ ، والأصول ٩٩/١ ، والارتشاف ٢٠٦٥/٤ .
(٣) الارتشاف ٢٠٦٥/٤ ، والمساعد ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، الجنى الداني ٣٣٧ .
(٤) الأصول ١٠٠/١ ، شرح ابن يعيش ١٤٩/٧ .
(٥) المقتضب ١٧٧/٤ ، والمقتصد ٣٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ .

فيتناقض اجتماعهما وفيه تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة ، وتأخير الإبـــهام بالتزام حذف الخبر ، والمعهود فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهاما تقديـــم الإبهام على الإفهام ، على أن الخبر مقدر على كلا القولين بــــ "شـــيء" والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه ، لأنه من المعلــوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلــوم فلــم يكن فيه فائدة[١].

وأصح الآراء وأرجحها هو ما ذهب إليـــه ســيبويه والجمــهور لأن المتعجب إنما يقصد الإعلام بأن المتعجب منه ذو مَزِيَّـــة إدراكـــها جلـــي وسبب الاختصاص بها خفى فناسب ذلك الافتتاح بنكـــرة غـــير مختصـــة ليحصل بذلك إبهام يعقبه إفهام[٢].

(١) ابن يعيش ١٤٩/٧ .
(٢) شرح التسهيل ٣١/٣ .

زيادة "أصبح" و "أمسى" بين "ما" وفعل التعجب

ذهب الأخفش[١] إلى زيادة "أمسى" و "أصبح" بين "ما" وفعل التعجب حكي من كلامهم : "ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها" .

وذهب جمهور البصريين[٢] إلى زيادة "كان" وحدها بين "ما" وفعل التعجب نحو "ما كان أحسن خالدًا، وزيادتها هاهنا لتوكيد الماضي ، والدّلالة على أن الحسن واقع في الماضي ، وهي ملغاة عن العمل ، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل كما يُقال: مَنْ كان ضرب خالدًا فيما مضى؟

أمّا ما حكاه الأخفش فشاذ عندهم قال ابن عصفور : "وهو من القلة بحيث لا يُقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن القياس ، لأنَّ القياس في اللقط ألا يُزاد"[٣] ، وإنما جاز ذلك من "كان" دون سائر أخواتها لأنّها أمُ الباب ، والأمات تختص بأحكامٍ دون غيرها .

---

(١) الأصول في النحو ١٠٦/١ ، والارتشاف ٢٠٧٤/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١ ، ٥٨٥ ، وابن يعيش ١٥١/٧ .

(٢) الارتشاف ٢٠٧٤/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٥/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ .

صيغة "أفْعِلْ به" في التعجب

اتفق العلماء على أنَّ "أفعلْ به" في قولك : أحْسنْ بخـــالد" فِعْــلٌ لأنَّ صيغته لا تكون إلا لفعل[١] ، بيد أنَّهُمْ اختلفوا في صورته ، فذهب جمـهور البصريين[٢] منهم المبرد[٣] وابن السراج[٤] إلى أنَّ صورته صورة الأمـــر ومعناه الخبر والهمزة فيه للصيرورة ، ومعناه : أحسن زَيْدٌ أيْ هـــو فـــي الأصل ماضٍ على صيغة "أفْعَلَ" أيْ : صار ذا حسن ، كأغَدّ البعـــير أي : صار ذا غُدّة، والمجرور في موضع الفاعل ،والباء زائدة لازمـــة إلاّ مـــع (أنْ) وصلتها فجاء حذفها من كلام علي كرّم الله وجه :

وَقالَ أميرُ المُسْلِمينَ تَقَدَّمُوا * وَأحْببْ إلينا أنْ تكون المقدما[٥]

يُريد بـــ "أنْ" فحذف الباء.

وذهب الأخفش[٦] ، والزجاج[٧] على أنَّ "أفْعِل به" أمْـــرٌ فـــي اللفـــظ والمعنى ، وهمزته للنقل و "بخالد" مفعول ، والباء زائدة ، وفـــي أفْعِـــل" ضمير قال ابن كيسان : هو ضمير المصدر الدّال عليه الفعل كأنَّه قيـــل : أحسن يا حُسْنُ بخالدٍ أي ألزمه ، ودُمْ به ، وقيل ، ضمـــير المخـــاطب ، فمعنى أحْسِنْ بخالد: اجعل يا مخاطب خالدًا حسناً أي صفة بالحسن كيـــف شئت ، وإنما لم يَبْرُز باختلاف المخاطب ، من تثنية وجمع وتأنيث ، لأنَّـــه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تُغَيّر[٨].

ولكل حججه بيد أننا نختار القول بأنَّ "أفْعِلْ به" أمر في اللفظ ومعنـــاه الخبر ، لأنَّه خبر محتمل للصدق والكذب ، لأنَّهه يصح أنْ يُقال في جوابه: صدقت أو كذبت ، ولأنَّه لو كان أمرًا حقيقة لجاز أن يؤكد بـــالنون ، وأن يجاب بالفاء ، وأنْ يجزم جوابه ، ولو كان الناطق به أمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا ، كما لا يكون الآمر بالحلف والنداء حالفاً ، ولا منادياً ، وقد أجمـــع على أنَّه تعجب[٩].

---

(١) حاشية الصبان ١٨/٣ .
(٢) الارتشاف ٢٠٦٦/٤ .
(٣) المقتضب ١٨٣/٤ .
(٤) الأصول ١٠١/١ .
(٥) قائله : العباس بن مرداس ، والبيت من الطويل : ديوانه ص١٠٢ ، والأشموني ١٩/٣ ، وشـــفاء العليـــل ٦٠٠/٢ والارتشاف ٢٠٦٧/٤ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، ٣٥ ، والمساعد ١٥٠/٢ .
(٦) شرح ابن القواس ٩٥٩/٢ .
(٧) الارتشاف ٢٠٦٧/٤ .
(٨) الارتشاف ٢٠٦٧/٤ ، والأشموني ١٨٩/٣ ، وأسرار العربية ص٨١ ، وشرح التسهيل ٣٣/٣ ، ٣٤ .
(٩) التصريح ٨٩/٢ ، والهمع ٢٨/٣ ، ٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ .

معنى "من" في قولك: "زَيْدٌ أفضل من عمرو"

ذهب سيبويه إلى أنَّ "مِنْ" المصاحبة لـ "أفعل" التّفضِيل لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض ، قال : "وكذلك : هو أفضل من زيْد ، إنّما أراد أنْ يفضله على بعض ولا يَعُمّ ، وجعل "زيدًا" الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد ..."[١]، ولم يرتض ابن مالك بما ذهب إليه سيبويه قال: "إذ لو كان الابتداء مَقصُودًا لجاز أنْ تقع بَعْدَها "إلى[٢]" وأبطل كونها للتبعيض بعدم صلاحية بعض في موضعها ، وبصلاحية كون المجرور بها عامًا كقولك: اللهُ أعظم من كلّ عظيم ، وأرحم من كلّ رَحيم"[٣]، وزعم أنَّ "مِنْ" هاهنا للمجاوزة؛ وليس بشيء إذ لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها "عن"[٤].

وذهب المبرد[٥] ، والأخفش الصغير[٦] إلى أنّها لابتداء الغاية قال المبرد "وقولك: زَيْدٌ أفضَلُ من عمرو ، إنّما جعلت غاية تفضيله عمرا ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنّه فوقه"[٧].

والأولى في "مِنْ" هاهنا أنْ تكون لابتداء الغاية لأنَّ قول القائل : خالدٌ أفضل من عمرو فقد ارتفع عن عمرو وعن مكانه ، فارتفاعه عن محل عمرو هو ابتداء ارتفاعه حتى يقضي بذلك إلى أنّه أفضل من كلّ مَنْ مَحَلّه كمحل عمرو أو دونه ؛ لأنّه ارتفع عن ذلك المكان[٨]، وكون "ابتداء" الغاية أشهر معاني "مِنْ" فالحمل عليه أولى .

---

(١) الكتاب ٢٢٥/٤ ، والجنى الدّاني ص٣١٢ ، والأزهية ص٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والارتشاف ١٧١٨/٤ .
(٢) شرح التسهيل ١٣٥/٣ .
(٣) شرح التسهيل ٣٦/٣ .
(٤) المغني ص٤٢٣ ت مازن .
(٥) المقتضب ٤٤/١ .
(٦) الارتشاف ١٧١٨/٤ .
(٧) المقتضب ٤٤/١ .
(٨) الارتشاف ١٧١٩/٤ ، شرح السيرافي ١٩٠/٥ .

موافقة النعت منعوته في التعريف والتنكير

موافقة النعت منعوته في التعريف والتنكير ما لم يقصد به القطع هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[١] وأجاز الأخفش[٢] وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبله بالوصف نحو قوله عز وجل: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ ثم قال: ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[٣] فالأوليان صفة لآخران لما تخصصت .

ويرى الخليل[٤] أن الموصوف المعرف باللام إن كان لا يراد به شخص بعينه والصفة أفعل منه أو مثلك وأخواته جاز أن تجرى على الموصوف ، وإن كانت نكرة نحو : ما يحسن بالرجل مثلك ، ومررت بالرجل أفضل منك ، وزعم الأخفش[٥] أن "أل" زائدة ، فهو من وصف النكرة بالنكرة .

---

(١) الكتاب ١/٤٢١ ، ٤٢٢ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٨ .
(٢) الأشموني ٣/٦٠ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
(٣) المائدة ١٠٧
(٤) الكتاب ٢/١٣ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٨ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
(٥) معاني القران للأخفش ٢/١٦ ، ١٧ ، والارتشاف ٤/١٩٠٨ ؟

ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

قال سيبويه : (وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصبا وهـذا الشعر لرجل معروف من أزد السراة:

قُبِّحَ من يَزْني بَعوْ ... فِ من ذَواتِ الخُمُرْ
الآكِلَ الأشلاءَ لا ... يَحْفِلُ ضَوْءَ القَمَرْ

وإن شاء جعله صفة فجره على الاسم[١] ... وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إذا قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل ، وكذلك مررت به المسكين ، يحمل الرفع على الرفع ، والجر على الجر ، والنصب على النصب ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق) [٢].

فالنعت المقطوع للترحم يجوز فيه وجهان: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف فتقول : مررت به المسكينُ وإن شئت قلت: المسكينَ ، وكان يونس يخطئ ذلك لحمله إياه على الفعل[٣] أما قولهم مررت به المسكين فكان يحمله على قولهم : مررت به مسكيناً ، أي على أنه حال ، قال سيبويه : وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ...)[٤].

---

(١) أمّا إنشاده بالنصب فعلى الشتم أي أشتم الاكل .
(٢) الكتاب ٢/٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ .
(٣) فيلزم على قوله أن تقول : المسكين بالجر .
(٤) الكتاب ٢/٧٦ .

زيادة "الواو" العاطفة

ذهب الأخفش[١] إلى أنّ "الواو" قد تكون زائدة، واستشهد بشواهد منها: قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ ﴾[٢]، وقوله جلّ شأنه : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[٣]، وقول الشاعر :

فلمَّا أجَزْنَا ساحة الحَيِّ وانْتَحَى * بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[٤]

وذهب الخليل[٥] وسيبويه[٦] إلى أنّ "الواو" لا تزاد ، وحجتهم[٧] أنّ "الواو" حرف وضع في الأصل لمعنى فلا يجوز القضاء بزيادتها ما أمكن صونا للحرف من الزيادة ، وما استشهد به على الزيادة يمكن أن يُرْجع به إلى أصله ، فلآية الأولى ، ليس الجواب فيها "وناديناه" والواو زائدة ، وإنما الجواب محذوف تقديره : فلمّا أسلما رُحِمَا وسُعِدا ، وأجزل لهما الثواب ، أو يكون التقدير : نادته الملائكة[٨] ، وأمَّا الآية الثانية ، فليس الجواب "وفتحت أبوابها" على زيادة "الواو" وإنما الجواب محذوف والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا ، وقيل التقدير : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها دخلوها[٩] ، بدليل ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[١٠]، أمَّا قول الشاعر "وانتحى" فليس الجواب على زيادة الواو ،

---

(١) معاني القرآن ١/١٣٢ ،والمغني ص٤٧٣ مازن ، والجنى الدّاني ص١٦٤ .
(٢) الصافات : ١٠٣ ، ١٠٤ .
(٣) الزمر : ٧٣ .
(٤) قابله امرؤ القيس والبيت من الطويل ، ديوانه ص١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٠ ، والإنصاف ٢/٤٥٧ .
(٥) الكتاب ٣/١٠٣ .
(٦) الكتاب ٣/١٠٣ .
(٧) الإنصاف ٢/٤٥٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٣٦٨ ،والخصائص ٢/٤٦٢ .
(٨) معاني القران وإعرابه للزجاج ٤/٣١١ ، وسر الصناعة لابن جنى ٢/٦٤٦ .
(٩) الكشاف ٣/٤١١ ، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٤/٣٦٤ .
(١٠)الزمر٧٣ .

وإنما الجواب محذوف ، والتقدير فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطـــن حقف ذى قفاف عقنقل خلونا ونعمنا[١].

والأولى ألا يُقضي بزيادة "الواو" العاطفة لأنها وضعت فـــي أصـــل الوضع لمعنى فالقضاء بزيادتها خروج بها عمّا وضعت له ، وحمل الشيء على أصله الذي وضع له ما أمكن أولى من القضاء بزيادته .

(١) الإنصاف ٢/٤٦٠ ، ورصف المباني ص٤٨٨ ، معاني الحروف للرماني ص٦٤ .

مجيء "إلاّ" عاطفة بمعنى "الواو"

ذهب البصريون[١] ما عدا الأخفش إلى أنّ "إلا" لا تكون عاطفة بمعنى "الواو" محتجين[٢] بأنّ "إلا" للاستثناء ، وهو إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع ، وهو يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر .

وذهب الأخفش[٣] إلى أنّها تكون بمعنى الواو العاطفة تفيد التشريك في اللفظ والمعنى ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾[٤]، وقوله عز وجل: ﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ ۝ ﴾[٥]، أي: ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم، وقول الشاعر:

وكلّ أخٍ مُفارقه أخُوه * لعَمْرُ أبيك إلا الفرقدان[٦]

وحمل البصريون هذه الشواهد على الاستثناء المنقطع[٧]، وهو الأولى، لأنّ الأصل ، أن ينفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنيين ، لما في ذلك من الاشتراك المُلبس ، وما صح منه عن العرب يقتصر عليه ولا يقاس ، ولأن "إلا" بمعنى "الواو" من الأضداد ، لأنّ موضوع "إلا" مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تُشْرِك ما بَعْدَها بما قبلها ، هذا حقيقة التضاد والأصل عدمه. قاله العكبري[٨].

---

(١) الإنصاف ٢٢٦/١ ، والتبيين ص٤٠٣ ، وائتلاف النصرة ص١٧٥ ، والمغني ص١٠١ .
(٢) الإنصاف ٢٦٩/١ ، والتبيين ص٤٠٣ .
(٣) سعاني القران ١٥٢/١ ، والجنى الدّاني ص٥١٨ ، والمغني ص١٠١ ، والارتشاف ١٩٧٦/٤.
(٤) البقرة ١٥٠ .
(٥) النمل ١٠ ، ١١ .
(٦) غزي لعمر بن معدي كرب ، والبيتين من الوافر ، الكتاب ٣٣٤/٢ ، والممتع ٥١/١ ، المغني ص١٠١ .
(٧) الإنصاف ٢٦٩/١ ، والمغني ص١٠١ .
(٨) التبيين ص٤٠٣ .

العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

ذهب جمهور البصريين[١] إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، فلا تقول : مررت بك وخالدٍ؛ بل تقول : وبخالدٍ، وحجتهم[٢] أن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلاّ متصلا ، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة ، وأنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين ، وأنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحدٍ منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف إلاّ مع إعادة الجار.

وذهب يونس[٣] ، وقطرب[٤] ، والأخفش[٥] إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مستدلين بالسماع ومنه قراءة حمزة "واتّقوا اللهَ الذي تَسَاءلون به والأرحامِ"[٦] بجر "الأرحام" عطفاً على الضمير في "به" ، ومنه قول الشاعر:

فاليوم قرَّبتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا * فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ من عَجَبِ[٧]

بـ "الأيام" عطفاً على الضمير المجرور في "بك" ، وحكى قطرب : ما فيها غَيْرِه وفرسِهِ[٨].

وتأول المانعون الآية والبيت ، فقالوا في الآية إنّها قراءة ضعيفة ، أو أنّه مجرور بالقسم، وجوابه "إنّ الله كان عليكم رقيبا" أو أنّه مجرور بباء

---

(١) حاشية الصبان ١١٤/٣ ، وانظر: الكتاب ٣٨١/٢ ، والأصول ٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ ، والإنصاف ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ ، وحاشية الصبان ١١٤/٣ .

(٣) التسهيل ص١٧٨ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، والأشموني ١١٤/٣ .

(٤) ائتلاف النصرة ص٦٢ .

(٥) الأشموني ١١٤/٣ ، التسهيل ص١٧٨ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، ومعاني القران ٢٢٤/١ وفيه موافقته لجمهور البصريين ، فلعل هذا أحد قوليه ، وقد عُرف بتعدد ارائه في المسألة الواحدة .

(٦) النساء ١ ،وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة وغيرهم السبعة في القراءات ص٢٢٦ .

(٧) لم أقف على قائله مع شهرته ، والبيت من البسيط ، الكتاب ٣٨٣/٢ ، والإنصاف ٤٦٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ ، والأشموني ١١٥/٣ .

(٨) الأشموني ١١٥/٣ .

مقدرة دلّ عليها الملفوظ بها، وأمّا البيت فضـــرورة ، أو أنّــه مجــرور بالقسم[١].

والأولى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار لكثرة المسموع شعْرًا ونثرا .

قال الأشموني " وهو كثير في الشعر[٢]" وحمل الشواهد هاهنا علـــى ظاهرها أولى لأنّ في تأويل المانعين تكلفاً ظاهراً .

---

(١) اللباب للعكبري ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ ، والإنصاف ٤٦٧/٢ .
(٢) الأشموني ١١٥/٣ .

العطف على معمولي عاملين مختلفين

ذهب المبرد[١] ، وابن السراج[٢] إلى أنّه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ، فلا يجوز عندهما : ليس سعْدٌ بخارج ولا ذاهب سعيد، وعُزي إلى جمهور النحويين[٣] ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤] .

وحجتهم : "أنّ حرف العطف يقوم مقام العامل ، فإذا قلت ضربت سعدًا وسعيدًا ، كان بمنزلة ، ضربت سعيدًا ، ولا يبلغ من قوة حرفٍ واحدٍ أنْ يقوم مقام عاملين ، ولأنه لو جاز العطف على معمولي عاملين لجاز على أكثر من ذلك ولا قائل به .

وذهب الأخفش[٥]، وجماعة من البصريين إلى جواز العطف على عاملين مختلفين فقالوا: قام سَعْدٌ في الدّار والقَصْرِ سَعيدٌ ، قدّموا في العطف المجرور على المرفوع ، لأنّ الجار المجرور كشيءٍ واحدٍ ، ولم يجيزوا : قام سَعْدٌ في الدّار وسَعيدٌ القَصْرِ ، لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، واستدلوا على صحة مذهبهم بالسماع[٦] ، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ [٧] ، فعطف "اختلاف" على السماوات ، وعطف "آيات" الأخيرة على "آيات" الأولى المنصوبة بـ "إنّ" وهذا عطف على معمولي عاملين مختلفين كقولك : إنّ في الدّار لسعدا والقصر سعيدًا ، وأجاب الجمهور عن هذا بأنّ

---

(١) المقتضب ١٩٥/٤ .
(٢) الأصول ٦٩/٢ ، ٧٥ .
(٣) المتبع ٢٧٤/١ ، ٤٤٤/٢ .
(٤) الكتاب ٦٣/١ ، ٦٦ ، وشرح ابن يعيش ٣٤٥/٢ .
(٥) المساعد ٤٧١/٢ ، المغني ٤٨٦/٢ ، وشرح ابن يعيش ٤٣١/٤ ، ٤٣٢ .
(٦) التبصرة والتذكرة ١٤٥/١ ، والمتبع ٤٤٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمساعد ٤٧١/٢.
(٧) الجاثية ٣ ، ٤ ، ٥ ، ونصب ايات قراءة حمزة والكسائي والأعمش والجحدري ــ، السبعة ٥٩٤ ، والبحر المحيط ٤٣/٨ .

الآية على إضمار "إنّ" و "في" ذكره الشاطبي ، وإضمار "إنّ" بعيد ، وأنّ "آيات" منصوبة على البدل من "آيات" الأولى؛ أو أنّها منصوبة على التوكيد من "آيات" الأولى . أمّا احتجاج الأخفش بقول الشاعر:

أكلّ امرئ تحْسَبين امرءاً * ونار توقّد بالليل نارا[١]

فأجيب عنه بأنَّ الجر فيه بـ "كلّ" مُقدّرة حُذِفت لدّلالة الأولى عليها ، وأبقى الجر لأنّها بمنزلة الملفوظ بها[٢] . ولمّا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمُعَدّ واحدٍ ، فلا يجوز ، كما لا يجوز ما هو بمنزلته[٣] .

---

(١) قائله أبو داود ، والبيت من المتقارب ، الكتاب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، والكامل ٢٨١/١ ، والدرر ٣٩/٥ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

العطف بـ "لكنْ"

ذهب سيبويه والأخفش إلى أنْ "لكن" تكون حرف عطف ولا تستعمل إلاّ بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، والذي دفعنا إلى نسبة هذا القول إليهما أنهما قال: إنّها عاطفة ، ولمّا مثلا العطف بها مثلاً بالواو(١)، واختاره ابن عصفور(٢)، وذهب أكثر النحويين إلى أنّها عاطفة إذا لم تدخل عليها الواو نحو : ما قام زَيْدٌ لكن عمرو ، ولا تَضْرِب زيدًا لكن عمرا ، فجملة شروطها عند الجمهور ثلاثة :

الأول: إفراد معطوفها ، الثاني: أن تسبق بنفي أو نهي ، الثالث: ألا تقترن بالواو(٣) ، فإذا ذكرت الواو معها فهي عندهم مخففة من الثقيلة ، والواو هي العاطفة(٤) .

وذهب يونس بن حبيب(٥) إلى أنّها ليست بحرف عطف ، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو تقول : ما قام سعد ولكن سعيد ، ولا تزر زيدًا ولكن عمرا ، واختار عبدالقاهر مذهب يونس واصفاً إياه بأنه قوى(٦)، واختاره – أيضاً – ابن مالك(٧) ، جاعلاً العطف بالواو قبلها لكنه جعل العطف من عطف الجمل ، وأضمر لما بَعْدَها عاملاً؛ وحمله على هذا أنَّ المعطوف بالواو حقّه أن يكون موافقا لما قبلها ولما كان ما بَعْدَها في قولك "ما قام سعد ولكن سعيد" مخالفاً لما قبلها وشرط متعاطفي الواو أنْ يتفقا جُعل من عطف الجمل ، ويضمر لما بعدها عاملاً، والتقدير في المثال السابق ، ولكن قام سعيد لأنّه يجوز في الجملة المعطوفة بالواو أن تكون موافقة ومخالفة نحو : قام خالدٌ وقام عصام ، وقام خالدٌ ولم يَقُمْ عصام.

---

(١) الجنى الدّاني ص٥٨٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٣) البسيط ١/٣٤٠ .
(٤) جواهر الأدب ص٥٠٤ ، والمتبع في شرح اللمع ٢/٤٣٣ .
(٥) الارتشاف ٤/١٩٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والتسهيل ٣/٣٤٣ ، والجنى الدّاني ص٥٥٨ ، وجواهر الأدب ص٥٠٤ .
(٦) التّخمير ٤/٨٥ .
(٧) التسهيل ص١٤٧ .

أمَّا يونس فاحتج[١] بأنها تلزمها الواو قبل المفرد ، ولم يسمع من كلامهم استعمالها بغير واو وان قول النحاة "لكن" من كلامهم لا من كلام العرب ، فاجتماع الواو معها دلّ على أنّها غير عاطفة ، لأنّ اجتماع أداتي عطف ممتنع . قال الشيخ عضيمه "ولكن الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد لا تكون إلاّ بَعْدَ نفيٍ ، ولم تقع في القرآن"[٢] فلو ضُمّ إلى قوله قولهم : بأنّها لم ترد في كلام العرب لكان القول بأنّها عاطفة قول بلا دليل ، اللهم إلاّ بالحمل على "بل" .

---

(١) شرح الجمل ٢٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٣/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٠/٤ ، جواهر الأدب ص٥٠٤ .
(٢) دراسات لأسلوب القران ٥٨٣/٢ .

كيفية نفي الفعل في نحو "مررت بخالد وعصام" وأنت تريد أنّك مررت بهما مرورين

اختلف العلماء في طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بالواو إذا كان غير متفقين في زمان الفعل ومكانه نحو "مررت بخالدٍ وعصام" على أنّك مررت بهما مرورين .

فذهب سيبويه[١] إلى نفي هذا يكون : ما مررت بخالدٍ ، وما مررت بعصام قال: "وتقول: مررت بزيْدٍ وعمرو"، على أنّك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنّه يقول، ومررت -أيضا- بعمرو، فنفي هذا: ما مررت بزيد وما مررت بعمرو"[٢].

وذهب المازني والمبرد إلى أنّ نفي هذا يكون : ما مررت بزيْدٍ وعمرو ، وقاسه المازني على حال الإيجاب فكما أنّه لم يذكر في حال الإيجاب المرور مرتين ، وفهم عنه ما أراد فيهما فكذلك حال النفي[٣] ، وقال المبرد عقب ذكره رأي سيبويه: "ليس كما ذكر لأنّ النفي إنما يكون على قدْر الإيجاب ، وإنما نفي هذا ، ما مررت بزيدٍ وعمرو ، أدخلت النافي على الكلام المبتدئ"[٤].

وردّ ابن ولاد مذهبهما ، لأنّ الكلام يحتمل أن يكون المتكلم قدْ مَرّ بأحدهما ، والمراد نفي المرور بهما"[٥].

وما قاله سيبويه أصح ، لأنّ النافي مكذب للمثبت فيما ثبته وخبر به ، فإذا كان الذي خبر به مرورين ، كُلّ واحدٍ منهما وقع بأحد الرجلين ، وقال: ما مررت بهما . احتمل أن تريد وما مررت بهما بمرور واحدٍ ، فلا يكون مكذبًا ، وإذا قال : ما مررت بعمرو ، فقد كشف التكذيب ، وأبطل التأويل ، قاله أبو سعيد السيرافي[٦] ، وهو الصواب ، لأن نفي المرور الواحد ، ما مررت بزيد وعمرو ، ونفي المرورين : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو.

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١، والانتصار ص١١٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٣٩/١ .
(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .
(٣) التعليقة ٢٢٠/١ ، الانتصار ص١١٧ .
(٤) الانتصار ص١١٧ .
(٥) السابق ص١٧ .
(٦) شرح السيرافي ١٥٢/٢ .

إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب

ذهب سيبويه إلى أنّ إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بـدل كلّ من كلّ غيْر جائز فلا يجوز -عنده- "قمْتُ عمرو، ومررت بي عمـرو ، ومررت بك المسكين" لأنّ الغرض من البدل البيان ، وضمـير المتكلـم والمخاطب في غاية البيان والوضوح ، قال[١]: فإذا قلت : بي المسكينَ كان الأمر، أو : بك المسكين مررت ، فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنيـت المخاطب أو نفسك ، فلا يجوز أن يكون لا يَدْري مَنْ تعنى ، لأنّك لسـت تُحَدِّث عن غائب ، وعُزي هذا القول لجمهور البصريين[٢].

وذهب الأخفش[٣] إلى جواز إبدال المظـهر مـن ضمـير المتكلـم والمخاطب ، فيجوز عنده مررت بكم الزيدين ، ومررت بـي الكريـم ، محتجًا بالسماع ومنه قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٤]، فـ "الذين خسـروا" بَدل من ضمير المخاطبين في "ليجمعنكم" وقول أبي موسى الأشعري ﷺ: أتينا النبي ﷺ نَفَرٌ من الأشعريين ..."[٥] فـ "نفر" بدل من ضمير المتكلمين في "أتينا" ، وقال الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني * حميدًا قدْ تَذَرّيْت السناما[٦]

فـ"حميدًا" بدل من ضمير المتكلم في "فاعرفوني" ، وروى الأخفـش عن العرب "مررت بكم الزيدين ، كما قاس جواز الابدال هنا على جـوازه من ضمير الغيبة .

وقد رد على مذهب الأخفش بأن الآية ليست دليلاً قاطعاً على ما ذهب إليه لاحتمال أن يكون "الذين خسروا" مبتدأ ، خبره "فهم لا يؤمنون" ودخلت

---

(١) الكتاب ٧٦/٢ .
(٢) المقتصد ٩٣٠/٢ ، وشرح ابن يعيش ٧٠/٣ ، والارتشاف ١٩٦٥/٤، والبحر المحيط ٥٦/٤ .
(٣) معاني القران للأخفش ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ ، وشرح الكافية للرضى ٣٤١/١ ، والمساعد ٤٣٢/٢ ، والارتشاف ١٩٦٦/٤ .
(٤) الأنعام ١٢ .
(٥) صحيح البخاري ٤٧٥/٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣ .
(٦) قائله حميد الكلبي ، والبيت من الوافر ، شرح ابن يعيش ٩٣/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والخزانة ٣٩٠/٢ .

الفاء في الخبر لما في المبتدأ من معنى العموم لمشابهته الشرط[1]، أما قول أبي موسى الأشعري فمؤول والتقدير "نحن نفر" وعليه فـ"نفر" خبر لمبتدأ محذوف[2]، وأمّا "حميدًا" في البيت فمنصوب على الاختصاص بإضمار فعل والتقدير : أعني أو أخصه حميدا"[3].

والأولى جواز ذلك إن كانت ثمة فائدة ظاهرة لأن المنع يؤدي إلى تكلّفٍ بعيد[4].

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٣٩٦/١ ، وهناك تخريجات أخرى تنظر في : الدر المصون ١٨/٣ ، وإعراب القران للنحاس ٥٨/٢ .

(٢) الدر المصون ٦٥٢/٢ ، ٦٥٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢٨/٣ ، ١٢٨٢ .

إعراب "أنكم مخرجون"

قال الله تعـــالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[١].

ذهب سيبويه[٢] والأخفش[٣] إلى أنّ "أنكم مخرجون" بـــدل مـــن "أن" الأولى ، وذهب الجرمي[٤] والمبرد[٥] إلى أن خبر "أن" الأولى "مخرجون"، و "أن" الثانية كررت توكيداً للأولى لبعد الكلام ، وذكر المبرد وجها آخـــر في الآية وهو أن "أنكم مخرجون" مؤولة بمصدر مرفوع بالظرف على أنه فاعل به ، والجملة في موضع خبر "أن" الأولى ، كأنه في التقدير:أيعدكـــم إذا متم إخراجكم .. واستحسنه المبرد وعده قولاً حسناً جميلاً ، والذي فـــي معاني القرآن للأخفش موافقته لسيبويه حيث قال بعد الآية "فالآخرة بدل من الأولى.

وحجة من منع إعرابها بدلاً في الآية أنّه لا يجوز البدل مـــن الاســـم حتى الاسم ، وقوله : "أنكم إذا متم" ليس باسم تام ؛ لأنه لم يأت لـــــ "أنّ" الأولى بخبر[٦]، وقد رد أبو علي الفارسي هذه الحجة بجواز إضمار خـــبر "أيعدكم أنكم" كأنك تريد : أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم ، فيكـــون "تبعثـــون" المضمر خبر "أنكم" وتكون عاملة في "إذا" وموضع "إذا" نصب به ، ويكون قد سد مسد جوابها ، ومن ثمّ تمَّ وصح البدل[٧]، كما رد أبو علي الفارســـي الوجه الثاني الذي ذكره المبرد واستحسنه بأنه لم يأت لـــ "إذا" بجـــواب ، وليس "إذا" كيوم الجمعة ؛ لأنّها تقتضي جوابًا "[٨].

---

(١) المؤمنون ٣٥ .
(٢) الكتاب ١٣٢/٣ .
(٣) معاني القران ١١٩/١ .
(٤) المقتضب ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ .
(٥) المقتضب ٣٥٦،٢ ، ٣٥٧ ، والانتصار ص١٨٨ .
(٦) المسائل البصريات ٦٦٨/١ .
(٧) المسائل البصريات ٦٦٨/١ ، ٦٧١ .
(٨) السابق ٦٧١/١ ، ٦٧٢ .

والأولى ما ذهب إليه المبرد والجرمي ، لأنّ قول سيبويه والأخفش يؤدي إلى الإبدال قبل تمام المبدل منه ، وما ردّ به أبو علي ظاهر التكلف، كما أن ما ذهب إليه المبرد والجرمي لا يفتقر إلى تقدير محذوف وله نظائر في القرآن الكريم فهو كقوله تعالى : ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [1]، فكرر "رأيتهم" الثانية توكيداً للأولى لبعد الكلام وتراخيه و "ساجدين" منصوب بـ"رأيت" الأولى .

(١) يوسف ٤ ، وانظر: المسائل البصريات ٦٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢ .

هل تعرُّفُ "زيد" في قولك "يا زيد" بالنداء أو بالعلمية

ذهب المبرد[١] إلى أنه معرف بالنداء والقصد ، أما تعريف العلمية فقد زالعنه، وعزى هذا الرأي إلى كثير من البصريين[٢] ، وحجتهم أن النـــداء قد عرف المنادى الذي هو النكرة المقبل عليها بالقصد والخطاب ، وهـــذا يقتضي أن يزول عن المعرفة تعريفها الأول ؛ لئلا يجتمـــع علـــى الاســـم تعريفان، قال : "زيْدٌ" وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف"[٣]، ويدلك على تنكير "زيد" أنَّه قد جُعـــل من الزيدين كما يُقال : (رَجُلٌ من الرجال) ثُمّ خصص بالنداء فقيل : (يـــا زيدُ) كما يُقال : "يا رَجُلُ" .. ومن المعروف أنَّ العلم إذا أضيف نكر فيقال (رأيت زيدكم) ولو كان "زيد" مخصوصاً بمعين لما أضيف ، من قبـــل أنّ الغرض من الإضافة التعريف ، فدَلّ ذلك على أنّ " يا زيْدُ" مـــنزوع منـــه العلمية ثمّ عُرِّف بالنداء[٤] .

وذهب ابن السراج[٥] إلى أنَّ تعريف العلمية باقٍ على حال÷ بَعْدَ النِّدَاء كما كان قبله ولم يَفْتَقِر إلى أنْ تنكره ثُمّ تعرفه وحجته[٦] ، أنَّه وقـــع فـــي الأسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو "الفرزدق" قال: "قـــدْ تنـــادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكا ، كما تقول : يا فرزدق أقبل ... ولو لـــم يكن عَرَف أنَّ هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به" .

وقول ابن السراج أولى ، لأن النداء يخصص ولا يعرف[٧]، ولأنَّه لـــو كان يكسب تعريفاً لما جاز أن يُقال : "يا غلامًا أقبل" ونحوها من النكرات، ولأنَّه لو كانت العلة هي عدم الجمع بين تعريفين لما صح أنْ نقول : (يـــا زيد والنضر) " لأنَّ "النضر" منادى أيضا ، ولأنَّ الاسم المحلى بـــ "أل" لا

---

(١) المقتضب ٤/٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٢) المقتصد ٢/٧٦٠ .
(٣) المقتضب ٤/٢٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٩ .
(٤) المقتصد ٢/٧٥٥ ، ٧٥٦ .
(٥) الأصول ١/٣٣٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/٢٧٦ ، والتصريح ٢/١٦٥ .
(٦) الأصول ١/٣٣٠ ، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٨ .
(٧) وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٨ .

يمتنع نداؤه إلاّ إذا باشرته "يا" وإذا لم تباشره جاز كقوله تعالى: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ ﴾[١]، في قراء الرفع[٢] ، ولأنّه لو زال التعريف بالعلمية ، وحلّ محله التعريف بالنداء لتساوي "يا خالدّ" و "يا رجل" في الدّلالة والتعيين ، وأنّ هناك أسماء لا يمكن تنكيرها كاسم الله تعالى .

(١) سبأ ١١٠ .
(٢) قراءة أبي عمرو ، وعاصم ـــ، النشر لابن الجزري ٣٤٩/٢ .

تابع "أيّ" في النداء

ذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، وعُزي إلى الجمهور[٤] إلى أنه لا يجوز في تابع "أي" إلا الرفع فتقول : يا أيّها الرّجُلُ، بالرفع لا غير ، وحجتهم[٥]: أنّ التابع هو المنادي في الحقيقة ، وجيء بـ"أي" توصلاً إلى نداء ما فيه "أل" فلما كان هو المنادي حقيقة لم يجز فيه إلا الرفع ، مع كونه صفة إيذانًا بأنّه المقصود بالنداء ، وأنّ تابع "أيّ" ملازم لها فصارا معًا كالشيء الواحد ، وكما ضمت "أي" ضمًا لازمًا ضُمّ التابع ضمًا لازمًا للمشاكلة بينهما ، أنّ رفع التابع هاهنا منبه على استحقاق إعادة "يا" ولكن الألف واللام نابت عنها ، فلما كانت الضمة مع "يا" كانت مع نائبها، وبقي الاختلاف بين الإعراب والبناء لاختلاف الأصل والنائب.

وذهب أبو عثمان المازني[٦] إلى جواز نصب تابع "أي" حَمْلا على موضعها ، قياساً على نحو: يا سَعْدُ الظّريْفَ ، بنصب " الظريف" حملا على موضع "سعد" فموضعه نصب لأنّه مفعول به في الحقيقة : ويضعفه عدم السماع ، والقياس يرفضه لأنّه هو المنادى في المعنى وهو مفرد فلا يُنْصَبُ ، ولا وجه للتنظير بـ"يا سعد الظريف" لأنّ تابع "سعد" يمكن الاستغناء عنه ، أمّا تابع "أي" فلا يمكن الاستغناء عنه لأنه المنادي في المعنى[٧].

والأولى موافقة الجمهور على ما ذهبوا إليه ، لأن الحمل على الموضع إنّما يتحقق بعد تمام الكلام ، وأنت لو قلت : "يا أيها" لم يتم بها كلام ، ومن ثمّ لا يجوز الحمل على موضعها[٨].

---

(١) الكتاب ١٨٨/٢ .
(٢) المقتضب ٢١٦/٤ .
(٣) الأصول في النحو ٣٣٧/١ .
(٤) أسرار العربية ص١٢٨ ، اللباب ٣٣٧/١ ، والمتبع ٤٨٨/٢ .
(٥) أسرار العربية ص١٢٨ ، والمقتصد ٧٧٨/٢ ، وشرح الإيضاح للعكبري ١١٥٣/٢ ، والمتبع في شرح اللمع ٤٨٨/٢ ، والهمع ٣٨/٢ ، والأشموني ١٥٠/٣ .
(٦) إعراب القران للنحاس ١٩٧/١ ، وأسرار العربية ص١٢٨ ، وشرح الكافية للرضى ٣٧٥/١ ، والارتشاف ٢١٩٤/٤ ، والأشموني ١٥٠/٣ .
(٧) شرح الكافية للرضى ٣٧٥/١ ،والمساعد ٥٠٧/٢ .
(٨) شرح اللمع للثماميني ٥٧٣/٢ .

تنوين العلم المنادي في الضرورة الشعرية

يرى الخليل وسيبويه والمازني رفع العلم المنادي المنون في الضرورة الشعرية ، قال سيبويه عقب إنشاده بيت الأحوص :

سَلام اللهِ يا مَطرٌ عَلَيْها * ولَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[١]

"فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف ، لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة ، لأنّ التنوين لازم للنكرة على كلّ حالٍ والنَّصْبَ ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، يلحقه التنوين اضطراراً ، لأن أردت في حال التنوين في "مطر" ما أردت حين كان غير منون ؛ ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين ،ولكنه اسم اطّرَدَ الرفع فيه وفي أمثاله في النداء ، فصار كأنّه يُرْفع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يُغَيِّر رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع ، لأنّ "مطرًا" وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا"[٢].

ويرى أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، والجرمي[٣] نصب العلم المنادي المنون في الضرورة لأنّ التنوين قدْ ردّه إلى أصله ، وأصل النّدَاء النصب ، كما ترده الإضافة إلى الأصل ، وهو بمنزلة اسم لا ينصرف ؛ كقولك : مررت بعثمان يا فتى ، فمتى لحقه التنوين رجع إلى الجر ، فكذلك إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نونه وصرفه وردّه إلى أصله ، واختار المبرد ما ذهب إليه أبو عمرو وموافقوه؛ قال : "والأحسن عندي النصب ، وأنْ يرده التنوين إلى أصله كما كان ذلك في النكرة والمضاف"[٤] ومِمّا جاء بالنصب قول الشاعر:

---

(١) والبيت الوافر ، ديوانه ص١٨٩ ، الكتاب ٣١٣/١ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، الجمل ص١٥٤ ، المقاصد النحوية ١٠٨/١ ، الإنصاف ٣١١/١ ، والأمالي الشجرية ٩٦/٢ ، والأشموني ١٤٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٠٢/٢ .

(٣) الكتاب ٢٠٣/٢ ، والمقتضب ٢١٥/٤ ، والهمع ٤٣/٣ ، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣ .

(٤) المقتضب ٢١٥/٤ .

فطِرْ خالدا إنْ كنت تستطيع طيْرة * ولا تقعَن إلا ً وقلبك واقع[١]

وقد اختار السيوطي النصب في العلم لعدم الإلباس ، والضم في النكرة المقصودة لئلا تلتبس بغير المقصودة لاستوائهما في التنوين فيفتقر –حينئذ– للحركة من أجل التفريق[٢]، وهو الأولى .

(١) لم أقف له على نسبه ، وهو من الطويل: شرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، شفاء العليل ٨٠٧/٢.
(٢) الهمع ٤٣/٣ .

وقوع أن بعد العلم

اختلف العلماء في حكم وقوع "أن" الناصبة بعدما يفيد علما ونحوه من أفعال اليقين فذهب الجمهور وسيبويه[١] ، والأخفش[٢] ، واختاره أبو علي الفارسي[٣] إلى أن"عَلِمَ" الباقية على حقيقتها مفيدة العلم واليقين لا تقع "أنْ" بعدها لأنها للرجاء والطمع فلا يناسبها القطع والتحقق فإن أُوِّلَ العلم بالظن جاز ذلك نحو ما علمت إلا أنْ تقومَ ، والمعنى : ما أشرت إليك إلا بأن تقومَ ، والمعنى : ما أشرت إليك إلا بأن تقوم بنصب المضارع لأنه كلام خرج مخرج الإشارة .

وذهب المبرد[٤] إلى أنَّ "أنْ" التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم مطلقا سواء بقي على حقيقته أم أول بغيره ، قال الأشموني وأما قراءة بعضهم : (أفلا يرون أنْ لا يرجعَ إليهم قولا[٥]..) بالنصب ، وقوله:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه بشر[٦]

فمما شذ ، ويبدو أن أبا الحسن الأشموني يجنح إلى رأي المبرد والذي يقضي بأن أن الناصبة للمضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلا ، وهذا يتعارض مع قوله "نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصب بعده ولذلك أجاز سيبويه : ما علمت إلا أنْ تقومَ" بالنصب قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم"[٧] ، ومن ثم لا يقضي بشذوذ القراءة لتأويل العلم بالظن ، أما البيت المستشهد به فلا سبيل إلى القضاء عليه بالشذوذ ، لأن تأويل العلم بالظن يتعارض ومقام الفخر.

---

(١) الكتاب ٣/٧٣ ، ٧٤ .
(٢) شفاء العليل ٢/٩٢٠ .
(٣) الإيضاح العضدي ١٣٢ .
(٤) المقتضب ١/١٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٣ .
(٥) طه : ٨٩ .
(٦) قائله جرير ، والبيت من البسيط ، ديوانه ص ٢٦١ ، والهمع ٢/٢٢ ، الأشموني ٣/٢٨٢ .
(٧) الأشموني ٣/٢٨٢ .

لن بين البساطة والتركيب

ذهب الخليل[١] إلى أن "لن" أصلها: (لا أن) أي "لا" النافية نظرا لمعناها و "أن" المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين ، واحتج بقرب لفظها منهما وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيهما ، وأنها جاءت على الأصل للضرورة فيما أنشده أبوزيد لجابر الأنصاري:

يَرَجَّى الْمَرْءُ مَالا أنْ يُلاقى * ويَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الْخُطُوبُ[٢]

أما جمهور البصريين يرون أنها بسيطة لا مركبة لأن التركيب فرع البساطة فلا يدعى إلا بدليل ظاهر ولا دليل هاهنا ، وأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وبأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو : "خالدًا لن أضرب" ولو كانت مركبة كما يزعم الخليل من (لا أن) ما جاز ذلك لأن أنْ حرف مصدري لا يجوز أن تتقدم صلته ولا معمولها عليه[٣] .

وميلنا إلى البساطة يجعلنا نقضي بأن لن حرف بسيط مهما كان لها من أصول تركيبية وهو رأي إمام النحاة سيبويه[٤] ، والجمهور.

---

(١) الكتاب ٣/٥ ، والمقتصد ٢/١٠٥٠ ، المقتضب ٢/٨ ، والأصول ٢/١٤٧ ، والمغني ١/٢٨٤ .
(٢) والبيت من الوافر ، الخزانة ٨/٤٤٠ ، وشرح الكافية للرضى ق٢/٨٤٠ ، والمغني ٣٨ ، ٨٩٠ .
(٣) التصريح ٢/٢٣٠ ، والأشموني ومعه الصبان ٣/٢١٠ ، وشرح الكافية للرضى ق٢/٨٤٠ .
(٤) الكتاب ٣/٥ .

حكم رفع المضارع في جواب الشرط

إنْ كان الشرط ماضيًا والجزاء مُضارعًا جاز جزم الجــزاء ورفعــه كقولك : إنْ قام خالدٌ يقُمْ عصام ، أو يقُوم عصام ، بالرفع ، والرفع جــائز في هذه الحالة مطلقا ، في الشعر واختيــار الكــلام ، وإن كــان الشــرط مضارعًا والجزاء كذلك جُزمًا لفظاً ومحلا ، ولا يجوز رفـــع الجــزاء إلاّ على ضعف تقول : إنْ تَقُمْ أقم ، وإنْ شئت قلت : إنْ تقُــمْ أقــوم ، وهــو ضعيف ، قال ابن مالك :

وبَعْدَ ماضٍ رفْعُكَ الجزاء حَسَنْ * ورفعه بَعْدَ مُضَارِع وهن[١]

واختلف النحاة في توجيه رفع الجزاء سواء أكــان الشــرط ماضيًــا كقوله:

وإنْ أتَاهُ خليلٌ يَوْمَ مَسْأَلةٍ * يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي وَلاَ حَرِم[٢]

أمْ مضارعًا كقوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع * إنك إن يصرع أخوك تصرع[٣]

فذهب سيبويه[٤] إلى أنه على نية التقديم والتــأخير فــالمرفوع ليــس جواباً حقيقة وإنما هو دليل الجواب والتقدير في البيتين السابقين : يقــول لا غائب مالي ولا حرم إنْ أتاه خليل ، إنك إنْ تُصْرَعْ إن يصـــرع أخــوك ، فيجوز سيبويه تقديم الجواب مرفوعاً مع جزم الشرط ، كما يجوز أيضـــاً تأخير الجواب مرفوعاً على نية التقديم مع جزم الشرط ، ويجـــوز عنــده أن يراد به حذف الفاء من الجواب ، قال : "لو أريـــد بـــه حـــذف الفــاء جاز"[٥]، وإن كان الوجه الأول عند سيبويه أولى ، إن تقدم على الشرط مــا يطلب المرفوع المذكور كما في قول الشاعر:

إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرع

---

(١) الألفية ص٥٢ .
(٢) قائله زهير، والبيت من البسيط: ديوانه ص٩١ ، الكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والأصول ٢/ ١٩٢، وشرح المفصل ١٥٧/٨ ، التصريح ٢٤٩/٢ .
(٣) قائلهما عمرو خثارم البرحلي ، شاعر جاهلي ، والبيتان من الرجز : الكتاب ٦٧/٣ ، المقتضـــب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشموني ١٨/٤ .
(٤) الكتاب ٦٦/٣ ، ٦٧ .
(٥) الكتاب ٦٦/٣ ، ٦٧ .

وذهب المبرد[١] وابن السراج[٢] إلى أنّه على إضمار الفاء لا غـــير ، لأنّ الجواب حَدّه أن يكون بَعْدَ "إنْ" وفعلها الأول ، فهو قدْ وقع موقعه الذي ينبغي له والشيء إذا وقع موقعه لم يجز أن ينوي به التقديم ، وإن حســـن تقديمه[٣]، وقد ضعف الشيخ خالد الأزهري كـــلا التخريجيـــن قـــال : (إنّ التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكـــور دليلـــه خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ، لأنّ الغـــرض أنّـــه جـــواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة) [٤] وأقرب التخريجين مـــا قاله سيبويه ، لأنّ التقديم والتأخير – مع كونه خلاف الأصل – جاز فـــي الشعر والنثر ، وفيه وفاء بحق الأداة[٥] .

---

(١) المقتضب ٧١/٢ ، ٧٢ ، والكامل ١٧٤/١ ، ١٧٥ .
(٢) الأصول ٤٦١/٣ ، ٤٦٢ .
(٣) شرح التسهيل ٧٨/٤ .
(٤) التصريح ٢٤٩/٢ .
(٥) إعراب الفعل د/ إبراهيم حسن ص١٦٧ ط(٢) .

عامل الجزم في جواب الشرط

عُزي إلى سيبويه أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب كما عزي إليه أن الأداة وفعل الشرط معا يعملان في فعل الجواب، ولعل مرجع نسبة هذه الآراء إلى سيبويه راجع إلى اختلافهم في فهم نصه حيث قال: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك" فـ "آتك" انجزمت بـ "إن تأتني" كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتني آتك"[١]، ونص سيبويه يحتمل كل ما نسب إليه[٢].

وقد احتج القائلون[٣] إنّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، بأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ومن ثم سمى حرف الجزاء ، فكما عمل في الشرط عمل في الجواب لأنه يطلبهما ، ورُدَّ بأن عامل الجزم ضعيف فلا يقوى على العمل في شيئين[٤].

أما القائلون بأن الأداة وفعل الشرط معاً يعملان في فعل الجواب كالخليل والمبرد ، فقد احتجوا بأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، كما أن حرف الشرط يقضي الجواب ، فلما اقتضياه معاً عملا فيه معاً[٥]، ورد بأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل فإذا لم يكن له تأثير بالعمل في الفعل وحرف الشرط له تأثير كان نسبة العمل إلى حرف الشرط أولى[٦] عزي إلى الأخفش[٧] إلى أن العامل في فعل الجواب هو فعل الشرط وحجته أنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام[٨] ، ورد بأن النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بمزية ،

---

(١) الكتاب ٣/٦٢ ، ٦٣ .
(٢) الارتشاف ٤/١٨٧٧ ، والمساعد ٣/١٥٢ ، ١٥٣ .
(٣) الإنصاف ٢/٦٠٧ ، ٦٠٨ ، وأسرار العربية ص١٧٣ ، ١٧٤ .
(٤) شرح التسهيل ٤/٨٠ ، وأسرار العربية ص١٧٤ .
(٥) أسرار العربية ص١٧٤ ، الإنصاف ٢/٦٠٨ .
(٦) شرح ابن يعيش ٧/٤٢ ، والهمع ٢/٤٦١ .
(٧) شرح الكافية للرضى ٤/٥٢ ، والارتشاف ٤/١٨٧٧ .
(٨) المساعد ٣/١٥٢ ، والهمع ٢/٤٦١ .

وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء[١].

ويرى المازني[٢] أن فعل الجواب مبني محتجا بأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء والجواب لا يقع هاهنا موقعها فوجب له البناء[٣]، ورد بأن هذا الاستحقاق ليس في كل موضع ، فالمضارع معوب بعد حرف النصب والجزم وإن لم يَحْسُنْ أن يقع موقع الأسماء[٤].

والراجح أن الأداة هي العاملة في فعل الشرط وفعل الجواب لأنها اقتضتهما معًا فعملت فيهما معًا[٥].

---

(١) الهمع ٤٦١/٢ .
(٢) الإنصاف ٦٠٢/٢ ، وأسرار العربية ص١٧٣ ،والمساعد ١٥٣/٣ ، والهمع ٤٦١/٢ .
(٣) أسرار العربية ص١٧٤ .
(٤) شرح ابن يعيش ٤٢/٧ ، والانصاف ٦٠٩/٢ .
(٥) المساعد ١٥٢/٣ .

العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط بين الصرف وتركه

ذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، إلى أنَّ العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه واختارا منع الصرف على صرفه كقول الشاعر:

ألا حبذا هِنْدٌ وأرضٌ بِهَا هِنْدُ * وهِنْدٌ أتى مِنْ دُونِها النَّأيُ والبُعْدُ[٣]

وقول الآخر:

لَمْ تتلفع بِفَضْلِ مِئْزَرِها * دَعْدٌ ، ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[٤]

حيث صرف "هند" ومنعها في البيت الأول ، وصرف "دعَدْ" ومنعها من الصرف في البيت الثاني ، فالصرف سببه خفة هذه الأسماء ، فهي أسماء ثلاثية خفيفة وزادها خفة سكون وسطها ، وترك الصرف بسبب العلمية والتأنيث .

ووافقهما أبو علي في جواز الوجهين ، وخالفهما في الاختيار ، إذ اختار الصرف[٥]، مستدلاً على ذلك أنهم صرفوا (نوحا) مع وجود العلمية والعجمة ، فكما جوزت الخفة في مثل "نوح" كذلك تجوز الصرف في مثل "هند" مع وجود العلمية والتأنيث .

وذهب الزجاج إلى منع صرف هذه الأسماء قال : "وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث ، أو مخصوص به التأنيث ، فإنّه لا يتصرف في المعرفة أيضاً ،وينصرف في النكرة"[٦] ، وقال معللا ذلك: "أمَّا ما قالوه من أنَّه لا ينصرف فحقٌ صَوَاب، وأمَّا إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنّه لما سكن الأوسط ، وكان مؤنثا لمؤنث خفّ فصرف ، وهذا خطأ لو كانت هذه العلة توجب الصرف

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٧ .
(٢) الكتاب ٣/٢٤٠ ، ٢٤١ .
(٣) قائله الحطيئة والبيت من الطويل ، ديوانه ص١٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٦ ، الهمع ٢/٨٨ ، الدرر ٢/١١٥ .
(٤) قائله جرير والبيت من المنسرح ،الكتاب ٣/٢٤١ ، الجمل للزجاجي ص٢٢٧ ، الخصائص ٣/٦١ ، ٣١٦، المنصف ٢/٧٧ ، شرح ابن يعيش ١/٧٠ ، الأشموني ٣/٢٥٤ .
(٥) الإيضاح العضدي ص٣٠٧ .
(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٧ .

لمؤنث خفّ فصرف ، وهذا خطأ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لـــم يجز ترك الصرف ، فهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار ترك الصـــرف، وعليهم أنْ يبينوا من أين يجوز الصرف ، وإذا بيّنوا وجب ألاّ يكون تــرك الصرف ، فأمَّا الاستشهاد بأنَّ الشاعر في البيت صرف وترك الصــــرف. فأمَّا ترك الصرف فجيد وهو الوجه ، وأمَّا الصرف فعلى جهة الاضطرار. وقدْ أجمعوا على أنَّ جميع مالا ينصرف ينصرف في الشعر"[١].

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨ ، ٦٩ .

صَرْف "أحيّ" مُصغّرُ "أحوى"

إذا صغرت "أحوى" قلتَ : أُحَيُّ ، بحذف الياء الأخيرة نسْيا لكونــــها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فِعْل أوْ جار مجــــراه ، كـــأحَيْيَّ والمُحَيْيّ ، لأنه من المقرر في الإعلال ، أنَّه إذا اجتمع في آخر الكلمة في غير الفعل ، والاسم الجاري على الفعل ثلاث يـــاءات ، وكـــانت الثانيـــة مكسورة مدغما فيها وجب حَذْف الثالثة نَسْيًا ، ونقل الإعراب إلى الثانيـــة، أمّا الفعل والاسم الجاري على الفعل فيجوز أن يجتمع في آخرهـــا ثـــلاث ياءات مثل "أُحَيْيّ ويُحَيْيّ والمُحَيِيّ .

وبعد حذف الياء الثالثة نسيًا كان سيبويه[١] يمنع صرفـــه ، لأنـــه وإن زال وزن الفعل لفظاً وتقديراً بسبب حذف اللام نسيًا ، لكن الــــهمزة فـــي الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما مُنِع صرف "يعد" و "يرى" اتفاقـــا ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوبًا[٢].

أما عيسى بن عمر[٣] فكان يصرفها ، نظراً إلى نقصان الكلمة عـــن وزن الفعل نقصانًا لازمًا لأنه بعد حذف يائه الأخيرة نسيًا خرج عـــن وزن الفعل ، فذهب عنه ما كان يستوجب منعه الصرف[٤].

وقد خطأ سيبويه عيسى ابن عمر فيما ذهب إليه قال: "وأمـــا عيســـى فكان يقول: "أُحيٌّ"، ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت "أُصَمَّ" لأنـــه أخف من "أحمر" وصرفت "أرأس" إذا سميت به ولـــم تـــهمز ، فقلـــت : أرس"[٥].

فـــ"أرس" مخفف "أرأس" بنقل حركة الهمزة على الساكن قبلها يمنـــع من الصرف قبل التخفيف وبعده للوصفية ووزن الفعل اتفاقاً مع أن النقـص فيه غير لازم فلأن يمنع من الصرف "أحي" أولى للزوم النقص فيه ، وبهذا

---

(١) الكتاب ٤٧١/٣ .
(٢) شرح الشافية للرضى ٢٣٣/١ .
(٣) الكتاب ٤٧٢/٣ ، وشرح ابن يعيش ١٢٦/٥ ، وشرح الشافية ٢٣٣/١ .
(٤) المسائل البصريات ٣١٦/١ ، وشرح الشافية ٢٣٣/١ .
(٥) الكتاب ٤٧٢/٣ .

يرد على عيسى بن عمر وكان أبو عمرو بن العلاء[١] لا يحذف الثالثة نسيا، بل إنما يحذفها مع التنوين حذف ياء "قاض وداع" ومع اللام والاضافة يردها كالأحييّ ، ورد سيبويه[٢] على أبي عمر بقولهم في "عطاء" : عُطيٌ بحذف الثالثة إجماعا .

وما ذهب إليه أولى لأن "أحى" وإن لم يكن على وزن الفعل بسبب حذف اللام نسيا إلا أنه اشتمل على زيادة لا تكون إلا في الفعل وهي الهمزة في أوله.

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٢ ، وشرح الشافية ١/٢٣٣ ، وشرح الكافية للرضى ١/٥٢ .

(٢) الكتاب ٣/٤٧٢ ، وشرح الشافية ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

إضمار كان بعد "إن" و "إن لا"

تحذف كان مع اسمها جوازا بعد "إنْ ولو" الشرطيتين ، إن كان اسمها ضميرَ ما علم من حاضر أو غائب كقولــك : لأرتحلــنّ إن فارســا وإن راجلا، أي : إن كُنْتُ فارسًا وإن راجلا ، وقولك : سافر في طلب العلــم ولو إلى الصين ، أي : ولو كان السفر إلى الصين[1] ، فإن حسن مع "كان" المحذوفة بعد "إنْ" تقدير "فيه" أو "معه" مما يصلح جعله خبرًا جاز رفع مـا ولى "إن" وإلا تعين نصبه[2] ، فمثال ما يتعين نصبه : مررت برجــل إنْ طويلا وإنْ قصيرا ، وأمرر بأَيُّهُمْ أفضلُ إنْ زيدًا وإنْ عمــرًا ، ومــررت برجل قَبْلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا[3]، وإنما وجب النصب بعد "إنْ" فيما ســبق لِتَعَيُّن كون الاسم خبر "كان" ، والتقدير : إن كان طويلاً وإن كان قصيرًا ، وإن كان زيدًا وإن كان عمرًا ، ولا يمكن الرفع لفساد التقدير لو قلت : إن كان فيه طويلٌ أو كان فيه قصيرٌ ، لأن الطويل والقصير لا يكونــان فــي الرجل ،وإنما الرجل هو الطويل أو القصير[4]، فتعين إن كان زيدٌ طويــلا وإن كان قصيرًا بالنصب ، ومما يتعين فيه النصب ومثّل بــه ســيبويه : مررت برجل صالح وإن لا صالحًا فطالحٌ وإن لا صالحًا فطالحًا أي : إن لم يكن صالحًا فقد مررت به أو لقيته طالحًا[5]؛ يِنَصْبِ "طالحًا على الحال.

وقد أجاز يونس[6] جر ما بعد "إن لا" أو "إنْ" وحدها فزعــم أن مــن العرب من يقول : مررت برجل إن لا صالح فطــالح ، أي : إن لا أكــن مررت بصالح فقد مررت بطالح ، وأمرر عليَّ أيهم أفضل إن زيــدٍ وإن عمرٍو، أي : إن مررت بزيدٍ أو مررت بعمرو، يجَرَيَان الكلام على فعــل آخر وانجرار الاسم بالباء لأن "مررت" فعل لازم لا يتعدى إلى مفعوله إلا بحرف الجر.

---

(١) تعليق الفرائض ٣/٢٢٦ .
(٢) الكتاب ١/٢٥٩ .
(٣) الكتاب ١/٢٦١ .
(٤) شرح السيرافي ٢/٦٠ .
(٥) الكتاب ١/٢٦٢ .
(٦) الكتاب ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ .

وما ذهب إليه يونس ضعيف لأن فيه إضمارا لثلاثة أشياء والاضمار إنما يكون لشيء واحد ، لأنه على قوله يصير التقدير في قولك : مررت برجل إن لا صالح فطالح، أي : مررت برجل صالح إن لا أكن مررت بصالح فطالح فأضمر فعلين هما : "أكن" و "مررت" وهذا قبيح ويزيده قبحا إضمار حرف الجر الباء[١]، ولو نصبت على رأي سيبويه لأضمرت شيئين إذ التقدير لا يكن هو صالحًا .

وما ذهب إليه سيبويه أولى لأن حذف حرف الجر غير منقاس وتقديم ذكر الجار مما يسهل الحذف ولا يوجب الاطراد ولا يسوغ القياس عليه[٢].

(١) شرح السيرافي ٦٠/٢ ، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١٧٤/١.
(٢) تعليق الفرائد ٢٢٠/٣ ، ٢٢٨ .

الوصف الذي على "أفعل" إذا نكر بعد التسمية بين الصرف وعدمه

ذهب الخليل[١] ، وسيبويه[٢] ، والمازني[٣] ، والزجاج[٤] إلى أنَّ الوصف الذي على وزن "أفْعَل" إذا نُكِّر بَعْد التسمية لا يُصْرَف نحو "مررت بأحمرَ ، وأحمرَ آخر ، وحجتهم[٥]: أنَّه إذا نكر فإنَّه يصير إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية .

وذهب الأخفش[٦] ، والجرمي[٧] ، والمبرد[٨] إلى أنَّه يُصْرَف وحجتهم[٩]: أنَّه نُقِل بالتسمية عن حال الوصف ، فلما نكر لم تبق فيه إلاّ علة واحدة وهي وزن الفعل ، فيصرف لذلك ، وأجيب عن هذا ، بأنَّه شبيه بالوصف ، وشبه العلة في هذا الباب علة .

والأولى ألاّ يُصْرف " يدل عليه أنَّك إذا سميت رَجُلاً بـ "مساجد" لم تصرفه في النكرة مع أنَّه بَعْدَ التسمية لا يُرَاد به الجمع ، وكما أنَّك راعيت لفظ الجمع دون معناه ، كذلك يجب أنْ تراعى لفظ الصفة دون معناها"[١٠].

ومذهب الأخفش وإن كان جاريًا على مقتضى القياس إلاّ أنه خلاف المسموع عن العرب فقد حكى أبو زيد أن العرب تقول : عندي عشرون أحمر" في رجالٍ اسم كُلِّ واحدٍ منهم "أحمر"[١١].

---

(١) ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص ١١ .
(٢) الكتاب ١٩٨/٣ .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٧٩/٤ أ .
(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١ ، ١٢ .
(٥) الكتاب ١٩٨/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١ ، وأسرار العربية ص١٦٢ .
(٦) المقتضب ٣١٢/٣ ، شرح ابن يعيش ٧٠/١ ، وأسرار العربية ص١٦٢ .
(٧) المسائل البصريات ص٣٢٢ .
(٨) المقتضب ٣١٢/٣ .
(٩) أسرار العربية ص١٦٢ ، والمقتضب ٣١٢/٣ ، وشرح ابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح اللمع للثماميني ٧٤٦/٢.
(١٠) المتبع في شرح اللمع للعكبري ٥٧٨/٢ .
(١١) شرح الكافية للرضى ١٧٧/١ .

العلم المنقول من الفعل بين الصرف وعدمه

وزن الفعل المانع من الصرف هو ما يختص بالفعل ولا يوجد في الأسماء نحو : ضُرِبَ وضُورِب " فإذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وكذلك إن كان الوزن غالبًا في الفعل نحو "أحْمَدُ وأعْصُر ، لأنَّ "أفْعَل" و "أفْعُل" في الأفعال أكثر منه في الأسماء[١].

وأمّا ما يوجد من الأوزان في الاسم والفعل كثيراً فمصروف ، لأنَّ الفرعية لم تثبت فيه ، إذ ليس تغلب حكم الأفعال فيه أولى من العكس[٢]، فإذا سميت بمثل "ضَرَب" و "عَلِمَ" و "ظَرُف" ، وضَارِبْ أمرًا من ضَارَبَ ، فإنَّه مُصروف معرفة كان أوْ نكرة ، قال سيبويه : "زعم يونس : أنَّك إذا سميت رَجُلاً بـ "ضَارِب" من قولك ضَارِبْ وأنت تأمُر فهو مصروف وكذلك : إذا سميته ضَارَبَ ، وكذلك ضَرَب ، وهو قول أبي عمرو والخليل ..."[٣].

وزعم عيسى بن عمر أنَّ العلم إذا كان مَنْقُولاً من فِعْلٍ كان ممنوعاً من الصرف مُطلقا[٤]، وهو بذلك مخالف لما عليه أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه بل والجمهور وهم على أنَّه (أي العلم) إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل أو هما فيه سواء لم يمنع من الصرف، وقد تمسك عيسى بن عمر بقول سحيم اليربوعي:

أنا بان جلا وطَلاَّعَ الثنايا * مَتَى أضع العِمَامة تَعْرِفوني[٥]

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون سَمّى بـ "رجلا" وهو في الأصل جملة من فَعْلَ وضمير الغائب فاعله مستتر فيه فهو من باب المحكيات ، فعدم تنوينه للحكاية لا لمنع الصرف ، كقوله:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١ ، ٦١ ، واللباب للعكبري ٥٠٦/١ .
(٢) اللباب ٥٠٦/١ .
(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ .
(٤) الكتاب ٢٠٦/٣ ، أوضح المسالك ١٢٧/٤ ، ١٢٨ والأشموني ٢٥٩/٣ ، ٢٦٠ ، والارتشاف ٩٠٦/٢.
(٥) والبيت من الوافر، الكتاب ٢٠٧/٣ ،والارتشاف ٩٠٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٤ ، والأشموني ٢٦٠/٣، والمقرب ص٣١٠ ، والهمع ٣٠/١ .

نبئت أخوالي بني يزيد[١]

وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أي : أنا ابن رجُل جل الأمور وجَرّبها وكشفها[٢] .

(١) والبيت من الرجز، ووجه الاستشهاد به أنْ "يزيدُ" مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكايـة ، ولو كان مجردًا عن الضمير بأنْ كان منقولا عن الفعل المضارع وحده لجُرّ بالفتحة إعراب ما لا ينصـرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ، الأشموني ٣/٢٦٠ ، وأوضح المسالك ١/١٢٤ .

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٦٠ ، والارتشاف ٢/٩٠٦ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٨ ، والمساعد ٣/٥٨ .

"ترك صرف ما ينصرف"

ذكر سيبويه أنّه يجوز في الشعر ضرورة صَرْفُ ما لا ينصرف ، قال : "اعلم أنّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بمَا ينصرف من الأسماء ، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء ..."[١] فنصه صريح في جواز صرف ما لا ينصرف وأمّا ترك صرف ما ينصرف فسكت عنهُ ، وسكوته عنه دليل على أنّه ليس بجائز عنده ، إذ لو كان ذلك مِمّا يَصِحُّ عنده لصَرّح به.

وإنّما جاز صرف ما لا ينصرف في الضرورة لأنّه إنّما يَرُدُّ الأسماء إلى أصولها ، ولم يَجُز ترك صرف ما ينصرف – ولو اضطرارا – لأنّ الضرورة لا تُجَوِّز اللحن ، وإنّما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ، نحو قولك في "رادّ" إذا اضطررت إليه : هذا رادِد ، لأنّه فاعل في وزن ضَارب ، فلحقه الإدغام كما قال الشاعر:

مَهْلاً أعاذِلُ قدْ جَرّبتَ مِنْ خُلُقي * أنّي أجُودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنَنُوا[٢]

لأنّ "ضَنّ" إنما هو : ضَنِنَ ، فلحقه الإدغام ، قاله المبرد[٣].

وأجاز الأخفش[٤] ترك صرف ما ينصرف محتجّا بقول الشاعر:

وما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ * يَفُوقان مِرْداسَ في مجمع[٥]

قال ابن السراج "وإنما الرواية الصحيحة: "يفوقان شيخي في مجمع[٦]، والصواب ماذهب إليه سيبويه ، أمّا ما ذهب إليه الأخفش فليس بمتين ، لأنّه ليس لمنع صرف ما ينصرف أصل يُرَدّ إليه الاسم[٧].

---

(١) الكتاب ٢٦/١ ، والارتشاف ٣٧٧/٥ ، ت رجب عثمان .
(٢) قائله قعنب بن أم صاحب ، والبيت من البسيط ، الكتاب ٢٩/١ ، ٣١٦/٣ ، ٥٣٥ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٦٠/١ ، والمنصف ٣٣٩/١ ، والاقتضاب ص٢٩٢ ، وشرح شواهد المغني ص٣٢٦ .
(٣) المقتضب ٣٥٤/٣ .
(٤) الأصول لابن السراج ٤٣٧/٣ ، ٤٣٨ .
(٥) قائله العباس بن مرداس ، والبيت من المتقارب ، الإنصاف ٤٩٩/١ ، والأصول لابن السراج ٤٣٧/٣ ، والخزانة ٧٣/١ ، ١٢٢ ، والتصريح ١١٩/٢ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشموني ٢٧٥/٣ .
(٦) الأصول لابن السراج ٤٣٧/٣ .
(٧) شرح السيرافي ١٠١/١ .

لحاق أحرف الزيادة "من" الاستفهامية في الوصل

جوّز الخليل وسيبويه[١] ، وجمهور البصريين[٢] في الوقف زيادة "الواو" على "مَنْ" إذا كان المستفهم عنه نكرة مرفوعا فيقال: مَنُو ، وزيادة الألف عليها إذا كان المستفهم عنه نكرة منصوباً ، فيقال: مَنَا ، وزيادة الياء عليها إذا كان المستفهم عنه نكرة مجروراً فيقال: مَنِي ، وأنْ تؤنث ، فيقال: مَنَة ، وأنْ تُثنّى فيقال: مَنَان ومَنَيْن ، وأنْ تجمع فيقال: منات، فإنْ كانت "مَنْ" في كلام متصل وجب حَذْف هذه العلامات الزائدة ، فيقال: (مَنْ يافتى) .

وذهب يونس[٣] إلى جواز إثبات هذه الزوائد في الوصل أيضًا ، فيجوز أنْ يُقال: مَنُو يا فتى[٤]، وجَوّز ذلك معتمداً على السماع والقياس ، فأما السماع فقد زعم أنَّ أعرابيًا يقول : (ضرب مَنٌ مَنًا) فينبغي إذا ثُنّى أو جمع فقال: (منان أو منون) ألاّ يغيره ويثبته وصلاً ووقفاً مستدلاً بقول الشاعر: ـ

أتوا نَاري فقلت: منون أنتم؟ * فقالوا : الجنُّ قلتُ: عمُوا ظَلاما[٥]

وأمَّا القياس فعلى "أيّ" فكما لا تحذف هذه الزوائد من (أيّ) كذلك لا تحذف مِنْ (مَنْ) ولا حجة ليونس فيما ذهب إليه لما يلي :

أ – أنَّ قول الأعرابي "ضَرَبَ مِنٌ منا" حكاية لا يُعْتَدّ بها قال سيبويه ".. لا يتكلم به العرب[٦] ، أو أنَّ المتحدث خرج بـ "مَنْ" عن الاستفهام، واستعملها استعمال الأسماء المتمكنة نحو : (ضرب رَجلٌ رجلا) ، أو أنَّها لغة لقوْمٍ من العرب .

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٨ ، ٤٠٩ .
(٢) المقتضب ٢/٣٠٦ ، والأصول ٢/٣٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١٧ ، ١٧١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٨ ، رصف المباني ص٤٩٨ .
(٣) الكتاب ٢/٤١٠ ، شرح الجمل ٢/٤٦٨ .
(٤) الكتاب ٢/٤١٠ ، شرح الجمل ٢/٤٦٨ .
(٥) قائله : شمير بن الحارث الضبي ، وقيل تابط شرا ، والبيت من الوافر ، العيني ٤/٤٩٩ ، وفي الكتاب ٢/٤١٠ ، والمقتضب ٢/٣٠٧ ، والخصائص ١/١٢٩ ، بدون نسبة .
(٦) الكتاب ٢/٤١٠ .

ب – أمّا البيت المستشهد به فشاذ من وجوه . إثبات الزيادة في الوصـــل ، فتح النون وحقها السكون ، حكايته مُقدَّرا غير مذكور ، فلمْ يتقدم في الكلام ذكر شيء حتى يحكيه .

جـ– قياسُ (مَنْ) على (أي) ليس بصحيـــح ، لأنَّ (أيّ) معربـــة و "مَـــنْ" مَبْنِيّة[١]، ولأن "من" في غير باب الحكاية لا تثنى ولا تجمع بخلاف " أي"[٢]، ولأن "أي" يدخلها التنوين والإضافـــة بخـــلاف "مـــن"[٣] أنَّ "أيّ"[٤] تقع على كلّ شيء أمّا "من" فمختصة بِمَنْ يعقل[٥].

د – أنْ "من" مَبْنِيّة والزوائد التي لحقتها في الحكاية لَيْست حروف إعراب فوجب أنْ تَسقُطَ في الوصل .

---

(١) ابن يعيش ١٦/٤ .
(٢) الكتاب ٤٠٩/٢ ، ٤١٠ .
(٣) السابق ٤١٠/٢ ، ٤١١ .
(٤) السابق ٤٠٨/٢ .
(٥) شرح ألفية ابن معط ١٠٩/٢ .

بناء "فعْللا ، وفُعْللا من نحو "جاء"

ما كان من المهموز مثل "جاء" يُبْنى منه فعْللا ، وفُعْللا ، وفعْللا ، فنقول جَيْأي ، وجْوءٍ ، وجيءٍ[١]، وقال الجرمي : ذلك خطأ[٢]، وقال سيبويه : فعللت من الصدأ : اصْدَأيْتُ[٣]، وقال الجرمي : هذا لا يُقال ، لأنَّ العرب لم تقله ،ولم ينسبه سيبويه إلى العرب ، وقال : لا أبني من المدغم إلا ما سمع ، فلا أبني من "الردّ" مثل فَعُلان ، ولا فعِلان[٤]، وأصل: جَيْأى : جَيْئَا : لأنّك كررت اللام من (فَعْلل) فوجب تكرير الهمزة في المبني فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الآخرة ياءً فصارت جَيْئَىَ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[٥].

وأصل : جُوْءٍ : جُيْؤُؤ بوزن "جُيْعُع" فانقلبت الياء واوًا لسكونها إثر ضم ، فصار التقدير : جُوؤُءٌ ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياءً لاجتماع همزتين، فصار : جُوؤيٌ ، ثم أبدلت ضمة الهمزة الأولى كسرة لتسلم الياء فصار : حُوءٍ ، بحذف اللام مثل قاضٍ[٦].

وأصل: جَيْىءٍ : جَيْئِئُ مثل : جَيْعِع ، فقُلِبت الهمزة الثانية يَاءً فصار جَيْئٍ مثل : جَيْعٍ، وجرى مجرىٰ قاضٍ وغازٍ لأنَّ في آخره ياء قبلها كسرة[٧].

---

(١) الارتشاف ١/٢٣٤ ، ٢٣٥ ت : رجب عثمان .
(٢) الارتشاف ١/٢٣٥ ت : رجب عثمان .
(٣) الكتاب ٤/٣٧٩ .
(٤) الارتشاف ١/٢٣٥ .
(٥) المنصف ٢/٨٨ .
(٦) المنصف ٢/٨٩ ، ٩٠ .
(٧) المنصف ٢/٩٠ .

أصل "حيوان"

ذهب الخليل وسيبويه[١] إلى أنّ أصل "حَيَوان"حييان ، بياءين فقلبت الياء الثانية (لام الكلمة) واوًا ؛ لئلا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين منْ جِنْسٍ واحدٍ ، قال سيبويه : "وأمّا قولهم : حَيَوَان ، فإنّهُمْ كرهوا أنْ تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبْدَلوها في "رَحَوِيّ" حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل؛ كما صارت اللام الأولى في "مُمِلّ" ونحوه على الأصل ، حَيث أبدلت الياء من آخره"[٢].

والذي دعاهم إلى القول بأن "حَيَوَان" أصله حَيَيَان – بياءين – أنّه مشتق مِنَ "الحياة" ، ومعنى الحياة موجود في قولهم : الحيا " للمطر ، لأنّه يحيى الأرض والنبات" كما قال عز وجل: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[٣]، وقوله جل شأنه: ﴿ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾[٤]، وهو كثير في القرآن والشعر، وهم يقولون في تثنيته : حَيَيَان "بالياء لا غير"[٥].

وقد ذكر أبو عثمان المازني قول الخليل في "حيوان" ثُمّ عقب عليه بقوله : "ولا أرى هذا شيئا ، ولكن هذا كقولهم : فاظ الميت يفيظ فيظاً ، وفوظاً ، فلا يشتقون من "فوظ" فِعْلا"[٦].

قال ابن جنى : "القول في هذا ما قاله الخليل ، وتشبيه أبي عثمان "الحيوان" في أنّه لم يشتق منه فِعْلٌ بـ "فوظ" ليس بمستقيم ،و"فيظ" وفوظ ، لغتان ..."[٧].

وذهب المبرد إلى أنَّ أصل "حَيْوان" فَعْلان – بسكون العين – لأنَّ "فَعَلان" بفتح العين إنما يجيء في الدلالة على الاضطراب كالغليان

(١) المنصف ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .
(٢) الكتاب ٤/٤٠٩ .
(٣) ق ١١ .
(٤) النحل ٦٥ .
(٥) النصف ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .
(٦) المنصف ٢/١٨٥ .
(٧) المنصف ٢/٢٨٥ .

والهيجان، والنزوان ، فلمّا قلبت اللام واوًا لزمها القلب إلـــى اليــاء ، لأنّ الياء قبْلها ساكنة فيلزمها الإدغام فيصير: حيّان: مثل: أيام ، فحرّكوا العين وأبدلوا اللام واوا كأنهم قالوا : حييان" .فاستثقلوا جمع اليـــاءين ، فـأبدلوا الثانية واوًا"[١].

وأصح الأقوال ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، فهما لم يجدا في كـــلام العرب ما عينه ياءٌ ولامه واو نحو "حيوت" ووجدا معنى "الحيوان" كمعنـــى "الحيا" للغيث : حملاه عليه ، أما قولهم: حَيْوه ، فالواو فيه منقلبة عن يـــاء وأصله : حَيَة ، وإنما جاز ذلك فيه لأنَّه علم ، وقد يجيء في الأعلام ما لم يجيء في غيرها نحو مَوْرق ، وتَهْلل"[٢].

(١) شرح السيرافي ٣٤٨/٦ .
(٢) المنصف ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ .

اسم الفاعل من نحو "جاء وساء"

ذهب سيبويه[١] ، وجمهور البصريين[٢] إلى أنّ اسم الفاعل من "جـاء وساء" يُعلّ موضع العين منهما فيهمز كما هو قياس الأجوف صحيح اللام نحو : قائل وبائع ، فإذا أبدلت من العين همزة التقت همزتان : لام الكلمة، والهمزة المبدلة من العين؛ فيستقل ذلك فيلزم الهمزة الثانية "لام الكلمة) القلب ياء ، لانكسار ما قبلها ، لأنّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلاّ لزم الأخرة منهما البدل ، فيقال: جاءٍ وساءٍ[٣] ، ووزنها : فاعٍ. كـ "قاضٍ" .

وذهب الخليل[٤] إلى أنّ أصل "جاء" جايئ ، والهمزة لام الكلمة قدّمت إلى موضع العين ، وأخرت العين إلى موضع اللام؛ ثمّ إعل إعلال قاضٍ.

فـ "جاء" على قول الخليل فيها قلب مكاني بتقديم اللام على العيْن ووزن الكلمة عنده : فالٍ ، والذي دعاه إلى ارتكاب القلب أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام نحو : شاكٍ ، وشواعٍ ، في شائك وشوائع، لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز ، والهمز مستقل عندهم ، فلما رأى فِراره إليه فيما كان فيه همزة واحدة استثقالاً لها ونفوراً منها ، كان فِرَارهم مِمّا يُؤدى إلى اجتماع همزتين أوجب وأولى .

قال الرضى : "وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين : وذلك لأنّه إنّما يحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أمّا إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه : كما أنّ نقل حركة واو نحو مَقْوُول إلى ما قبلها ، وإن كان مؤديًا إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لمّا كان هناك سبب مُزيلٌ له ، وهو حذف أولاهما ، وكذا في

---

(١) الكتاب ٣٧٧/٤ ، ٣٧٨ .
(٢) المقتضب ١١٥/١ ، والممتع ٥٠٩/٢ .
(٣) المقتضب ١١٥/١ ، وشرح الشافية للرضى ٢٥/١ ، والممتع ٥٠٩/٢ ، والمنصف ٥٣/٢ .
(٤) الكتاب ٣٧٧/٤ ، ٣٧٨ ،وشرح الشافية للرضى ٢٤/١ ، ٢٥ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٩ .

مسئلتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه[١].

وسيبويه لم يرجح قولاً على قول بل قال معقبا بعْد عرضهما "وكلا الرأيين حَسَنٌ جميل"[٢].

وهذا يقتضي إجازته كُلاً منهما ، ولكن الأول هو الأرجح ، لأنَّ من قاعدته أنّ كثرة العمل – مع الجري على القواعد – أولى من قلبه مع المخالفة[٣].

واختار قول الخليل كُلٌّ من الفارسي[٤] وابن يعيش[٥].

(١) شرح الشافية للرضى ٢٥/١ ، والمقتضب ١١٥/١ ، والتبصرة والتذكرة ٨٨٧/٢ .
(٢) الكتاب ٣٧٨/٤ .
(٣) المساعد ٢١٣/٤ .
(٤) المسائل البصريات ٢٥٢/١ .
(٥) شرح المفصل ١١٧/٩ .

المحذوف منْ "مقُول" و "مبيع"

إذا أردت بناء اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوى نحو قـــال، أوْ اليائي نحو: باع قلت مَقُول ومبُوع،والأصل فيهما مقوُول ، ومبْيُوع بزنــــة مفعول فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان عيـــن الكلمة ، وواو مفعول فوجب حَذْف أحدهما فِرَارًا من التقاء الساكنين.

وقد اختلف العلماء في المحذوف من الساكنين .

فالخليل وسيبويه[١] يريان أنَّ المحذوف الســـاكن الثـــاني وهـــو "واو" مفعول ، والأخفش[٢] يرى أنّ المحذوف الساكن الأول وهو عين الكلمـــة ، ومن ثمَ تصير مَقوُول على كلا الرأيين "مَقُول" بزنة "مَفْعُل" عنـــد الخليـــل وسيبويه ، و"مَقُول" عند الأخفش .

أمَّا مبيوع فتصير عند الخليل وسيبويه إلى "مَبُيْع" بضم الباء ، فتقلـــب الضمة كسرة لتسلم الياء فتصير إلى "مَبيع" بزنة مَفِعْل، أما عند الأخفـــش فتصير مَبْيُوع إلى مَبُوع ، فتقلب الضمة كسرة ، والوا ياءً للفرق بين الواو واليائي بزنة "مَفِيل" ولكل منهما حججه التي اعتمد عليها :

فأمّا سيبويه فقد اعتمد على حجج منها[٣]: أنَّ واو مفعول زائدة ،والتي قبلها أصلية لأنَّها عين الفعل ، فحذف الزائدة أولى ، لأنَّه مجتلب لم يكـــن موجودًا من قبل ، أنَّ إثبات الياء في قول العرب : مبيـــع يـــدل علـــى أنَّ المحذوف "واو" مبيوع ولو كان الأمر بالعكس لقالوا : مبوع ، أنّه إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما ، فكذا يُحْذَف الآخـــر منـــهما ، وأمَّا الأخفش فقد اعتمد على حجج منها[٤]: أنَّه إذا التقى ساكنان والســـاكن الأول حرف مَدَّ فالمعهود حذف الساكن الأول، أنَّ واو "مفعـــول" حـــرف جيء به لمعنى ، وهو الدلالة على المفعولية ، فبقاؤه أولى بدليل أنّك تقـول : مررت بقاضٍ ، فتحذف "الياء" وتبقى التنوين لأنَّـــه جـــاء لمعنـــى هـــو

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٤ ، والمقتضب ١٠٠/١ ، والممتع ٤٥٤/٢ ، والمنصف ٢٩٠/١ ، والتسهيل ص٣١١ .

(٢) المقتضب ١٠٠/١ ، والممتع ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ ، والتبصرة والتذكرة ٨٨٨/٢ ، والمنصف ٢٨٩/١ ، ٢٩٠، والأمالي الشجرية ، والتبيان في تصريف الأسماء ص٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) المقتضب ١٠٠/١ ، والأمالي الشجرية ٣٢٠/١ ، والمنصف ٢٨٨/١ .

(٤) التبصرة والتذكرة ٨٨٨/٢ ، والممتع ٤٥٦/٢ ، والمنصف ٢٩٠/١ ، والأمالي الشجرية ٣١٨/١ .

الصرف ، وأنّ هذه العين قدْ اعتلت في "قال" وباع ، وقيل وبيع ، وفي أصل : مبيع ومقول فكما أعلت بالإسكان والقلب ،وكذلك أعلت أيضا بالحذف و "واو" مفعول لم تنقلب من شيء ، ولم تعتل في الفعل ، فكان تركها وحذف المعتل أوجب[1].

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه أولى ، لأنَّ حذف "واو" مفعول أسهل من حذف الحرف الأصلي ، ولأنّه لو كان المحذوف عين الكلمة لقيل في مبيع ومخيط : مبوع ومخوط ، ولكثرة التقديرات على مذهب الأخفش ، نعول على مذهب الخليل وسيبويه لأنّه الأسهل فالأخذ به أولى .

(١) المنصف ١/٢٩٠ .

تصغير "قائل وبائع"

اختلف النحاة في ردّ المقلوب فيهما إلى أصله ، فذهب سيبويه[١] إلى أنّ الهمزة فيهما تبقى في التصغير ولا ترد إلى أصلها وهو الواو في الأول، والياء في الثاني ، فيقول قُوَيْئِل ، وبُوَيْئِع . ببقاء الهمزة ولم يُبال بزوال العلة الباعثة على التغيير ، وهي زوال الألف ، لأنَّ العلة الباعثة على التغيير ضعيفة ألا ترى أنّ العين في "قائم" قلبت ألفًا ثمّ همزة مع وجود الألف الزائدة فاصلة بينها وبين الفتحة ، فالألف لضعفها كالعدم ، فكأنّ واو قاوم " متحرك مفتوح ما قبلها ، فأجرى سيبويه الهمزة المبدلة مجرى الهمزة الأصلية فأقرها ولم يردها[٢].

وذهب الجرمي[٣] إلى ردّ المقلوب فيهما إلى أصله فقال : قُوَيِّل ، وبُوَيِّع ، بترك الهمزة ، لذهاب علة قلبها من الواو والياء وهي وقوع العين بعد الألف .

قال ابن جنّى : "ويَدُلُّ على صحة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف (فاعل) وأنّها تجرى مجرى الهمزة الأصلية قول العرب في "أدْوُر" : آدُرْ ، على تقدير الهمزة ، وكان قياس قول أبي عمر – الجرمي– أن يقولوا: أدْوُر ، فيردوا الواو لزوال الضمة عنها كما قال : إنّه يزيل الهمزة من "قائم" إذا قال" قُوَيِّم" لزوال ألف فاعل" من قبلها ولم نرهم قالوا: أدْوُرٌ ، ولكن أجروها مُجْرى الهمزة الأصلية فقالوا: آدُرٌ ، كما قالوا في تقديم همزة "أرْؤس" آرُسٌ ..، فقد ثبت من هذا أنَّ الهمزة المبدلة إذا كان بدلها العين جرت مَجْرَى الهمزة الأصلية"[٤]، كما يدل على صحة ما ذهب سيبويه أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة ، تقول قوائم ، وبوائع ، وكذلك تثبت في التصغير[٥].

---

(١) الكتاب ٤٦٣/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢١٤/١ .
(٢) شرح الشافية للرضى ٢١٤/١ ، ٢١٥ .
(٣) المنصف ٩٢/٢ ، وشرح الشافية ٢١٥/٢ .
(٤) المنصف ٩٢/٢ .
(٥) الكتاب ٤٦٣/٣ .

كيفية تصغير نحو "هار ، وميْت وناس"

لمّا كان الباعث على الحذف في مثل هذه الكلمات هو التخفيف لا لعلة توجبه بقي المحذوف في التصغير فلا يُردُّ لأن ما بقي بعد الحذف قد حصل به بناء التصغير فلم يحتج إلى رده ولذلك تقول في تصغير هار هُوير ، وفي تصغير "مَيْت" مُيَيْت ، وفي تصغير "ناس: نُوَيْس ، وإذا كان الحرف قد حذف في المكبر تخفيفا بقي على حاله في المصغر ولم يُرَد لأن الحاجة إلى التخفيف مع التصغير ألزم وأحوج لزيادة حروفه ، وهذا الذي قررناه مذهب سيبويه[١].

وقد كان يونس بن حبيب[٢] يرد المحذوف زاعمًا أنَّ ناسًّا يقولون في تصغير : "هار" هُوَيئر برد المحذوف لأن أصله :هائر ، وهو شاذ عند الجمهور ، وكان سيبويه يرى أنَّ هُوَيْئر تصغير : هائر ، لا هار ، كما قالوا : رُوَيْجِل ، كأنهم صَغّروا : راجلا ، وكما قالوا أُبَيْنُون ، كأنَّهُم صغروا : أبْنَى مثل أعمى ، قال : " ومن قال هُويئر (يعني في تصغير هار فإنه لا ينبغي له أن يقيس عليه ، كما لا يقيس على مَنْ قال : أُبَيْنُون وأُنَيْسان إلا أن تسمع من العرب شيئًا فتؤديه وتجيء بنظائره مِمّا لَيْس على القياس ، وكان أبو عمرو بن العلاء[٣] يقيس على "هُوَيْئِر" فيرد المحذوف ويقول في : مَيْتٍ ، وشاكٍ ، وخير، وشر ، وناس ، مُيَيِّت ، وشُوَيِّك وأُخَيِّر، وأُشَيِّر ، وأُنَيِّس.

وكان يقول في "مُر" اسم فاعل من "أرى يُرى : مُرَيْىءِ كمريئع يهمز ويكسر كمُعَيْطٍ في مُعْطٍ .

فألزم سيبويه[٤] أبا عمرو أن يقول في : مَيْت : مُيَيِّت ، وفي ناس : أُنَيِّس ، لأنَّ أصله "أناس" حذفت همزته تخفيفاً كما حُذفت الياء الثانية من "مَيِّت" ولكن ليس من العرب أحدٌ إلا يقول في تصغير :ناس : نُوَيْس .

---

(١) الكتاب ٤٥٦/٣ ، ٤٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥ ، ١٢١ ، وشرح الشافية للرضى ٢٢٤/١ .
(٢) الكتاب ٤٥٦/٣ ، وشرح الشافية ٢٢٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٥ ،والتسهيل ص٢٨٥ .
(٣) التسهيل ص٢٨٥ ، والكتاب ٤٥٧/٣ ، وشرح الشافية ٢٢٤/١ ، وشرح المفصل ١٢١/٥ .
(٤) الكتاب ٤٥٧/٣ ، وشرح المفصل ١٢١/٥ ، وشرح الشافية ٢٢٤/١ .

وأصح الأقوال ما ذهب إليه سيبويه لأنّ ما بقي تم به بنية "فُعيْل" فــلا داعي لرد المحذوف ، وإذا كان ما حُذِف في المكبر تخفيفا ، فبقاء حذفــه في المصغر أولى لأنّ الحاجة إلى التخفيف في التصغــير ألــزم وأحــوج لزيادة حروفه[١].

(١) شرح المفصل ٥/١٢٠ .

النسب إلى "يد وغد"

يرى سيبويه أن النسب إلى "يد" ، و "غدٍ" يدىٌ ، ويدوىٌ ، وغــدىٌ ، وغدوىٌ .

قال سيبويه : "أعلم أنَّ كلّ اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم يُردّ في تثنية إلى الأصل ، ولا في الجمع بالتاء ، وكان أصله : فعْل أوْ فعَل أو فعُل ، فإنَّك فيه بالخيار ، إنْ شئت تركته على بنائه قبْل أنْ تضيف إليه ، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حُذف منه ، ... فمن ذلك قولهم في : دَم : دَمِيّ ، وفي "يَدٍ" يَدِيٌّ ، وإن شئت قلت : دَمَوى ، ويَدَوى ، كما قالت العرب في: غَدٍ "غَدَوِيّ كلّ ذلك عربي"[1].

وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون فقال في النسب إلى يدٍ وغَدٍ : يَدْيىّ ، وغَدْوي[2] ، أمَّا سيبويه فكان يَفتح عين الكلمة وإن كان أصلها السكون فكان يقول في النسب إلى "يدٍ ودمٍ ، في أحد الوجهين : يَدَوى ، ودَمَوى ، لأنَّه سمع في "غَدٍ" وأصله : غَدْو : غَدَوى ، بفتح العين فـ "يَدٍ وغَدٍ ، أصل عينهما السكون إذ الأصل ، يَدْى ، وغَدْو ، ومثلهما حَرٍ ودمٍ فأصلهما دَمْى ، وحَرْح ، والوزن فعْل ، فعند النسب إليها أنت مُخَيّر إن شئت رددت اللام المحذوفة مع تحريك العين بالفتح على مذهب سيبويه فتقول : يَدَوى وغَدَوى ، ودَموى ، وحَرَحِيّ ، وبقاء سكونها على مذهب الأخفش فتقول : يَدْيىّ ، وغَدْوى ، ودَمْيىّ ، وحَرْحِيّ ، وإن شئت لم ترد فتقول : يَدِى ، ودَمِى ، وغَدِى وحَرِىّ على كل المذهبين[3].

وكان المبرد يَدّعى أنَّ هذه الكلمات على "فَعَل" بفتح العين[4]، وخطأ سيبويه في زعمه أنَّها فعْل بسكون العين قال[5]: لأنك تقول : دَمِىَ يَدْمي فهو دَمٍ ، فمصدر هذا لا يكون إلا فَعَل كما تقول : فَرَق يَفْرَق ، والمصدر

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ ، ٣٥٨ .
(٢) الارتشاف ٢/٦٢٢ ت رجب عثمان ، وشرح الشافية للرضى ٢/٦٧ ، والمساعد ٣/٣٧٣.
(٣) الكتاب ٣/٣٥٧ ، ٣٥٨ ، والارتشاف ٢/٦٢١ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٦٦ ، ٦٧ .
(٤) الارتشاف ٢/٦٢١ ، ٦٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٩٩ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٦٤ .
(٥) المقتضب ٣/١٥٣ .

الفرق ، والاسم : فُرق ... ومن الدليل على أنّه " فعلِ" أن الشـــاعر لمـــا اضطر جاء به على فعلِ قال :

جرى الدَّمَيَانُ بالْخبر اليقين[1]

وقال الرضى عقيب إنشاده هذا البيت : "ولا اعْتِداد به لشذوذه"[2].

---

(١) قائله علي بن بدال السلمي ، والبيت من الوافر وصوره :

فلوْ أنّا على حُجْرٍ ذبحْنا

المقتضب ١٥٣/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٦٤/٢ .

(٢) شرح الشافية للرض ٦٤/٢ ، ٦٥ .

تصغير نحو "انطلاق وافتقار"

اختلف العلماء في كيفية تصغير المصادر التي في أوائلها همزة الوصل نحو : انطلاق واقتدار ، وافتقار .

فذهب سيبويه[١] إلى حَذْف همزة الوصل ، لزوال الغرض منها بتحريك أوّل المصغر ولا يَحْذِف من المصادر غيرها ، لأنّها بعد حذف الهمزة تصير على خمسة أحرف رابعها حرف مَدّ ولين[٢]، فتبقى بمنزلة مفتاح ، وسِرْداح ، وسربال ، ومصباح فيقال : نُطيْلِيق ، وقُتَيْدير ، وفُتَيْقير[٣]، وإنما أبقى الزائد هاهنا لئلا يلبس بغيره مِمّا لا زائد فيه ، وليس يلزم أن يكون ما تبقى بعد حذف الزائد على مثال معروف من الأسماء ، إذ لو وجب هذا لما جاز أن تقول في "افتقار" : فُتَيْقِر ، لأنه ليس في الكلام "فتعال ولا شيء من هذا الضرب[٤].

واشترط أبو عثمان المازني ، أن يكون التصغير على مثال الأسماء ، فلا يجيز في "انطلاق . نُطَيْق ، ولا في : افتقار : فُتَيْقِر ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء فيحذف حتى يصير على مثال الأسماء فيقول : طُلَيْق ، وفُقَيْر ، كقولهم : كُمَيْت ، وكُلَيْب ، لأنَّه ليس في الأسماء نفعال ، ولا فتعال[٥].

وردّ ابن عصفور ما ذهب إليه المازني قال : ما قاله أبو عثمان لا يلتفت إليه إلاّ عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى ، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً ، لم يَجُز في "افتقار: فُتَيْقِر ، لأنّه ليْس في كلامهم : فِتْعَال"[٦].

وما ذهب إليه أولى ، لأنَّ الزائد لا يُحْذَف إلاّ للضرورة ، فمتى قدر على إثباته كان أولى حتى لا يلتبس بغيره من الأسماء ذوات الأحرف الأصلية .

---

(١) الكتاب ٤٣٤/٣ ، والأصول لابن السراج ٤٥/٣ ، ٤٦ .
(٢) الكتاب ٤٣٤/٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٦٩٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٦٠/١ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢ .
(٤) الأصول في النحو ٤٥/٣ ، ٤٦ ، والارتشاف ٣٦٤/١ لابن عصفور .
(٥) التوطئة لأبي علي الشلوبيني ص٣٢٠ ، وشرح الجمل ٢٩٥/٢ ، والارتشاف ٣٦٤/١ .
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢ .

تصغير "حبارى و "سلامى"

ألف التأنيث إما أن تكون رابعة ، وإمّا أن تكون خامسة فصاعدا ، فإنْ كانت رابعة نحو "حُبْلى ، لم تُحذف لأنها لا تخل ببنية التصغير غير أنّه يبقى ما قبلها مفتوحا فتقول في تصغير : حُبْلى : حُبَيْلى ، أما إذا كانت خامسة فأكثر ، فإنَّه يجب حَذْفها ؛ لأنَّ بقاءها يُخِل ببنية التصغير ، وإذا كان قد وجب حذف الخامس الأصلي في نحو : سفر جل، فحذفك الزائد أولى فتقول في تصغير : سيطرى : سُيَيْطِر ، ومن كُفَرَّى : كُفَيِّر ، وفي لُغَيْزَى : لُغَيْغيز[1]. هذا ما لم تسبق الألف بِمَدّة ثالثة زائدة فإنْ سبقت بها نحو : حُبَارى ، وسلامى ، فسيبويه[2] يجوز حذف إحدى الزائدتين فيهما دون ترجيح فإن شئت قلت : حُبَيْرَى وسُلَيْمَى ، وإن شئت قلت حُبَيِّر وسُلَيِّم، ووافقه المبرد إلاّ أنَّ المبرد جعل حذف الأولى هو المقيس ، لأنَّها زائدة لغير معنى إلا للمد ، والآخرة للتانيث ، فبقاؤها أقيس[3]، واختاره ابن عصفور[4].

وذهب أبو عمرو بن العلاء[5] إلى أنَّ تصغير نحو حُبَارى "حُبَيِّرة ، بحذف ألف التأنيث والتعويض عنها بتاء التأنيث ، لئلا يخلو الاسم من علامة تأنيث ثابتة ، أمَّا الألف الثالثة فتقلب ياءً لوقوعها في موقع يجب تحركه وهو ما بعد ياء التصغير ثُمَّ تدغم فيها ياء التصغير .

ووافقه ابن مالك قال: "ولا تلحق دون شذوذ غير ما ذكر إلاّ ما حذف منه ألف التأنيث خامسة أوْ سادسة" وذكر العكبري الأراء الثلاثة الجائزة في "حبارى" ونحوها دون أن يرجح رأيا على رأي[6].

والأرجح في تصغير: حُبَارى "ونحوها أنْ يُقال : حُبَيْرَى بحذف الألف الثالثة وبقاء ألف التأنيث ، لأن الألف المتوسطة جيء بها لغرض لفظي وهو المد ، أمَّا الأخيرة فجيء بها لمعنى وهو الدلالة على التأنيث، فهي بالبقاء أولى.

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، بتصرف .
(٢) الكتاب ٤٣٦/٣ ، ٤٣٧ .
(٣) المقتضب ٢٦١/٢ .
(٤) شرح الجمل ٢٩٤/٢ ، والمقرب ٩٥/٢ .
(٥) شرح الشافية ٢٤٤/١ ، والكتاب ٤٣٧/٣ .
(٦) المتبع في شرح اللمع ص٢٢٧ ، واللباب ١٠٢/٢ .

تصغير: إبراهيم وإسماعيل

تصغير الترخيم هو أن تحذف كل الزوائد ثم تصغر[١] مع إجراء ما يناسبه عليه من "فُعيّل" أو "فُعيْعِل" كـ"حُميْد في احمد ، وطليْق في منطلق ، ودُحَيْرِج في مدحرج ، وزُعَيْفِر في زعفران[٢]، وقد يُحْذَف له من التصغير أصل يشبه الزائد ، وذلك مثل ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير : إبراهيم ، وإسماعيل ، تصغير ترخيم على : بُرَيْه ، وسُمَيْع[٣]، وهو شاذ لا يُقاس عليه باتفاق ، لأنَّ فيه حذف أصلين وزائدين ، لأنَّ الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، والأصول لا يُحْذَف منها أكثر من واحدٍ[٤]، قال الرَضيّ "وما قال بعض العرب في تصغير "إبراهيم وإسماعيل ، أعني : بُرَيْه وسُمَيْع – فإمَّا أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما ... لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً لأن تصغير الترخيم شاذ"[٥].

وفي همزتهما خلاف :

فذهب سيبويه إلى أنّها زائدة محتجًا بأنَّ العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة[٦].

ويرى المبرد أنّها أصلية وحجته أنّها لا تكون زائدة إلاّ وبَعْدَها أربع أحْرُف أصول[٧].

ومن ثَمَّ اختلافا في تصغيرهما تصغير غير ترخيم : فيصغرهما سيبويه على : بُرَيْهيم وسُمَيْعيل[٨]، بحذف الهمزة ، وما بقي يجيء على وزن "فُعَيْعِيل" فلا يُحْذَف منه شيء لأنه بحذف الهمزة يصير خماسيا رابعه

---

(١) شرح الشافية ٢٨٣/١ .
(٢) التسهيل ص٢٨٩ ، والهمع ١٥٢/٦ .
(٣) التسهيل ص٢٨٩ .
(٤) توضيح المقاصد ١١٢/٥ ، وحاشية الصبان ١٧٠/٤ .
(٥) شرح الشافية ٢٨٣/١ .
(٦) المسائل المنثورة لأبي علي ص٢٩٤ .
(٧) الهمع ١٥٣/٦ .
(٨) الكتاب ٤٤٦/٣ .

مدّ ، ولين[١]، وغايته أن يقلب المد ياءً إن لم يكنها ، والمبرد يُصغّرهما على : أبيْريه ، وأسَيْميع[٢]،ببقاء الهمزة لأصالتها عنده لأنها لا تكون زائدة إلاّ وبعدها أربع أحرف أصول ، والكلمتان على خمسة أحرف أصول فكمّا احتيج إلى حذف شيء منهما في التصغير حذفت الميم من إبراهيم ، واللام من إسماعيل كما يفعل في ذوات الخمسة نحو سفرجل فيقال : أُبَيْريه ، وأُسَيْميع ، كما يقال : سُفَيْرج[٣].

والصواب في تصغيرهما : بُرَيْهيم ، وسُمَيْعيل ، لما رواه أبو زيد وغيره عن العرب أنها تصغرهما على ما صغرهما عليه سيبويه ، أي بحذف الهمزة ، كما أنّ العرب تصغرهما تصغير ترخيم على "بُرَيْه ، وسُمَيْع" حكاه سيبويه عن الخليل عن العرب .

---

(١) الهمع ١٥٣/٦ .
(٢) الارتشاف ٤٠٠/١ ، الأصول ٦١/٣ ، وشرح الشافية ٢٨٤/١ .
(٣) الارتشاف ٤٠٠/١ ، والهمع ١٥٣/٦ ، وشرح السيرافي ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥

النسب إلى "ظَبْيَة وعُرْوة" ونحوهما

إذا كان اسم على مثال "فعْل" وقد اعتل بالياء أو الواو ، وليس في آخره تاء التأنيث نحو: ظَبْي وغزْو ، ورَمْي ، فالنسبة إليه تكون على لفظه من غير تغيير فيقال : ظبْيِيّ ، وغَزْوِيّ ورَمْيِيّ ، لأنّ ما قبل الياء والواو ساكن فيكون هو في حكم الصّحَيح" باتفاق بين العلماء قال الرضي: "فالمجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ولعدم ما يجرئ على التغيير من حذف التاء"[١].

فإنْ كان في آخر الاسم تاء التأنيث : نحو ظَبْية ، وغَزْوة ، وقِنْيه ورشوة ، ورُقْية وعروة ، فسيبويه والخليل[٢] ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء جَرْيا له مجرى مالا تاء فيه فيقولان: ظَبْيِيّ ، وغَزْوِيّ ، وقِنْيِيّ، ورشْوِي ، ورُقْيِي ، وعُرْوِيّ ، لا فرق – عندهما – في ذلك بين ما كان اعتلاله بالياء وبين ما كان اعتلاله بالواو ، قال الرضي : "لسكون عين جميعها ، إذِ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير"[٣].

وكان يونس[٤] يُغَيِّر ما كان فيه التاء بالقلب ، فيفتح الحرف الساكن ، ويقلب اللام ألفاً فيصير كالنسب إلى المنقوص الثلاثي ، فيقول : في ظَبْية ، وقِنْية ، ورُقْية ظَبَوِيّ ، قِنَوِيّ ، ورُقَوِيّ ، كما قيل في عصا ، ورحىً ، وشجى : عَصَوِي ، رَحَوِيّ ، شَجَوِيّ .

وحمل يونس الواوي على اليائي وقاسه عليه ، فسَوّى بين ذوات الواو، وذوات الياء فقال في :عُرْوَه ، ورشْوة ، وغَزْوة ، عُرَوِيّ ، ورشوِيّ ، وغَزَوِيّ ، والذي حمل يونس على هذا مع بُعْدِهِ عن القياس قولهم في القرية : قَرَوِي ، وفي بني زنْيَة ، وبني البطنة : وهما قبيلتان : زنَوِيّ وبطَوِيّ[٥].

---

(١) شرح الشافية ٤٨/٢ .
(٢) الكتاب ٣٤٦/٣ .
(٣) شرح الشافية ٤٨/٢ .
(٤) الكتاب ٣٤٧/٣ ، وشرح الشافية ٤٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ١٢٥٨/٢ ، الهمع ١٦٩/٦ .
(٥) شرح الشافية ٤٨/٢ ، الكتاب ٣٤٧/٣ .

وكان الخليل يعْذر ليونس في ذوات الياء دون ذوات الواو قـــال: "إنّ ذوات الياء شبيهة بـــ "فعِلة" مكسور العين ، لأنّ اللفظ بـــ"فعِلة ، وفعْلـــة ، إذا سكنت العين سواء" لأنّ ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤهـــا واوا ، فتخف شيئًا ، وإنْ كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها مـــن الخفة أكثر مِمّا يحصل من الثقل[١]، أمّا ذوات "الواو" فيحصـــل بتحريـــك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد فـــي اليـــائى : قرَوى ، وزنَوى وبطوى ، أمّا القياس عِنْدَ الخليل فما ذكر أولاً وهو الـــذي عليه سيبويه .

وقوى ابن مالك[٢] ، وذهب يونس في اليائى وضعفه فـــي الـــواوى ، لكثرة ما ورد في الياء ، ولحصول الخفة بقلب الياء واو ، وهو الأولى .

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٣ ، وشرح الشافية ٤٨/٢ ، وشرح المفصل ١٥٣٣/٥ ، ١٥٤ .
(٢) شرح الكافية ١٩٤٩/٤ ، ١٩٥٠ .

النسب إلى أخْتِ وبِنْت"

ذهب الخليل وسيبويه[١] إلى أنّ النسب إلى أخت وبنت "كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء منهما وردّ اللام المحذوفة فيقال فيهما : أخَوِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ كما يقال في المذكر ، وذلك لأن التاء ، وإن كانت بدلاً من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كلّ وجه حذفهم إيّاها في التصغير نحو : بُنَيَّة وأُخَيّه ، وكذا في الجمع نحو : بنات وأخوات[٢]، فإذا حذفت التاء أعيدت اللام المحذوفة ، لأنّ التاء كانت بدلاً منها ، فلما زال البدل رجع المبدل منه[٣]، فلمّا أبدلت التاء من اللام غُيِّرت الصيغة بضمّ الفاء من أخت، وكسرها من بِنت ، وإسكان العين فيهما تنبيهًا على أنّ هذا التأنيث ليس بقياس[٤].

وكان يونس يقول في النسب إلى "أخت وبنت" أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ ، بإثبات التاء[٥]، وقد حمله على ذلك أنّه رأى التاء قدْ دخلت في الاسم دخول الملحق بالأصل[٦] فعاملها معاملة الأصل : فالتاء عنده لَيْسَت للتأنيث لأنّ ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث ملتزم فتح ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً كما في قصعة وضيعة ، بخلاف نحو فتاة وقناة ، ولأنّ هذه التاء لا تبدل في الوقف هاء كما أبدلت في الوقف هاءً نحو : رَحْمَه ونِعْمَه[٧].

وألزم الخليل يونس أن يقول في النسب إلى "هَنْت" و "منت: هَنْتِيٌّ ، ومَنْتِيٌّ ، ولا يقوله أحدٌ[٨]، ومن ثم قال سيبويه "ولَيْسَ بقياس"[٩].

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٠ ، ٣٦١ .
(٢) شرح الشافية للرضى ٢/٦٨ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥ .
(٤) شرح الشافية للرضى ٢/٦٨ بتصرف .
(٥) الكتاب ٣/٣٦١ ، وشرح الشافية ٢/٦٩ ، وشرح السيرافي ٤/١٦١ ، والتكملة للفارسي ص٢٥١.
(٦) شرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ١/١٧٤ ت د/المتولي الدميري .
(٧) أوضح المسالك ٤/٣٣٧ ، والتصريح ٢/٣٣٤ .
(٨) شرح الشافية ٢/٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٦ .
(٩) الكتاب ٣/٣٦١ .

ومذهب الأخفش[1] حذف التاء ، وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته مع ردّ اللام المحذوفة فيقول في أخْت وبنْت : أخَوِيٌّ وبنوِيٌّ .

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه هو الصواب ، وهو ما عليه القياس ، بدليل أنَّ العرب رجعت إلى الأصل في الجمع والتصغير فقالوا بنات وأخوات ، وبُنَيّة ، وأُخَيّة .

فلم يَعْتَدّوا بالتاء ، ولو جاز أنْ يُنسَب إليهما على لفظهما فيقال : أُخْتي، وبنْتي لجاز أن يقال في الجمع والتصغير : أختات وبنتات ، وأُخَيْت وبُنَيْت : وهذا لم يقله أحد ، ولأنَّ "التاء" لاختصاصها بالمؤنث في هذين الاسمين ، صارت فيهما كأنها للتأنيث فوجب حَذْفها في النسب كحذفها في: رَبَعِيّ وجُهَنِيّ في النسبة إلى رَبيعة وجُهَيْنة .

---

(١) الارتشاف ٦٢٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٦/٥ .

النسب إلى "دية وشية"

الاسم المحذوف فاؤه على ضربين: أحدهما: ما حُذِف منه فاؤه ولامه صحيحة نحو : صلة وعدة ، وزنة ، فهذا عند النسب لا يُردّ إليه ما حُذف منه فيقال : صلِيّ ، وعِدِيّ ، وزنيّ[١] ، والثاني: ما كانت لامه معتلة نحو دِيَة وشِيَة ، وهذا تُرَدُّ إليه فاؤهُ عند النسب ، لامتناع وجود اسم معرب على حرفين ثانيهما لين ، وإنَّما صلح قبل النسب لوجود التاء ، فلابُدّ من ردّ المحذوف بَعْدَ حَذْف التاء[٢].

بيد أنَّ العلماء اختلفوا في كيفية النسب إلى ما حُذِفت فاؤه ولامه معتلة. فذهب سيبويه[٣] إلى ردّ الفاء المحذوفة . وإبقاء العين متحركة بحركتها ، لا تغير هذه الحركة ، ولا ترجع الكلمة إلى وزنها الأصلي فيقول في النسب إلى : شية ، ودية وشَوِيٌّ ، وودَوِيٌّ ، والأصل : وشْيِيٌّ ، وودِيِيٌّ ، فقلبت كسرة العين فتحة – كما قلبت في – نَمِر وإبل – فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ تُقلب الألف واوًا فتصير "وشَوِيٌّ ، وودَوِيٌّ"[٤].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى ردِّ الحرف المحذوف ، وردّ الكلمة إلى وزنها الأصلي ، والعين هنا أصلها السكون فيقول: وشْيِيٌّ ، وودْيِيٌّ[٥] وحجته أنَّ الواو لمَّا رُدت رجعت الكلمة إلى أصلها ، والعين أصلها السكون، وإنما تحركت، عند حذف الفاء منها ، فإذا أعيدت الفاء عادت الكلمة إلى أصلها ، وهو السكون إجماعًا ، وحيث عاد السكون امتنع قلب الياء ألفاً إذ لا موجب له[٦]. وكلا الرأيين حسن وصواب قال الرماني "والنسب إلى شية ، وشْيِيّ في قول سيبويه ، ووشْيِيٌّ في قول الأخفش ، وكلا المذهبين صواب ؛ لأنَّ وشَوِيٌّ على الطلب لصحة الاسم وتقويته على

---

(١) الارتشاف ٦١٩/٢ ، وشرح الشافية٦٢/٢ .
(٢) شرح الشافية ٦٢/٢ .
(٣) الكتاب ٣٦٩/٣ ، ٣٧٠ .
(٤) شرح الشافية ٦٢/٢ .
(٥) المقتضب ١٥٦/٣ ، وشرح السيرافي ١٦٣/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٦٠٠/٢ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦ ، والتصريح ٢٣٥/٢ .

قياس : دمويٌّ، ويَدَويٌّ ، وأمّا وشْيِيٌّ ، فعلى طلب صحة الاسم إذ لا يجوز أن يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين في شيء من الكلام ، فإنما يقع الردُّ لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة دم ، وهو على قياس من قال : دَمِيٌّ ، لأنه لا يطلب مع صحة الاسم تقويته بالحركة"[١].

وإن كان كلا الرأيين صواب إلاّ أننا نجنح إلى ما ذهب إليه سيبويه ، لأنَّ الحاجة لا توجب أكثر من رَدِّ المحذوف وقدْ رُدَّ ، وأمَّا اللفظ فيبقى على ما هو عليه ، فلا حاجة لتغييره .

---

(١) شرح سيبويه للرماني ٢٠١/١ .

جمع الاسم الثلاثي المعتل العين جمع قِلّة

إذا أُريد جمع الاسم الثلاثي المعتل العين جمع تكسير مرادًا به القليل جمع على "أفعال" نحو: "سيف وأسياف ، وثوْب وأثواب ، وفوْج وأفواج ، وسوط وأسواط ، وبيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، ولم يجمع على "أفعُل" كالثلاثي الصحيح كراهية الضمة على الواو والياء لو قالوا : أثوُب ، وأسيُف "لأنّ الضمة على الواو والياء مستثقلة وإن سكن ما قبلها ، فهربًا من هذا الثقل جمعوه على "أفعَال" .

يَستوى في هذا الجمع ما كان المراد جمعه مُذكراً أو مؤنثاً ، وهو مذهب سيبويه والجمهور[١].

وفرق يونس بين المذكر والمؤنث فيما سبق ، فما كان منه مذكراً جمعه على "أفعال" نحو "باب وأبواب ، وسيف وأسياف ، وفوْج وأفْوَاج ، وبيت وأبيات ، وما كان مؤنثاً فجَمَعَه على "أفعُل" نحو : دار وأدْوُر ، ونار وأنْوُر ، وسَاق وأسْوُق ، كما أنَّ فِعَالاً ، وفعيلا إنْ كانت مؤنثة فقياسها "أفعُل" نحو عناق وذِرَاع ، ويمين يُقال في جمعها ، أعنُق ، وأذرُع ، وأيْمُن[٢].

وما جعله يونس قياساً متلئباً ، جعله سيبويه غير منقاس ، وإنما هو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، شأنه في ذلك مثل : جَمَل وأجْمُل ، وزَمَن وأزْمُن ممّا خرج عن القياس[٣].

وقدْ رُدّ على يونس بأنَّ "أفعُل" لو كان قياساً في المؤنث لما قالت العرب : قدَم وأقدَام ورحىً وأرحاء ، وغنم وأغنام ، وناب وأنياب ، وقفا وأقفاء ، وكُلّ هذه مؤنثة قد جاء تكسيرها عل "أفعال" وفيها دليل على أنَّ المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، قياس جمعها للقلة على "أفعال"[٤].

---

(١) الكتاب ٥٩١/٣ ، وشرح المفصل ٣٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/٢ ، الهمع ٨٨/٦ .
(٢) الكتاب ٥٩١/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٩٥/٢ ، ٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/٢ ، والمساعد ٤٠١/٣ ، والأشموني ١٢٣/٤ .
(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .
(٤) الكتاب ٥٩١/٣ ، وشرح المفصل ٣٤/٥ ــ، وشرح الجمل ٥٢٢/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٩٦/٢ ، والمقرب ١١٠/٢ .

ويترجح – عندي – جواز جمع المؤنث المعتل العين على "أفعُـل" إذا أريد به القِلة كما قال يونس ، ولا داعي لحمله على الشذوذ لكثرة ما جـاء منه على "أفعُل" وهو ظاهر كلام ابن عصفور[1].

(١) المقرب لابن عصفور ٢/١١٠ ، ١١١ .

جمْع "ظريف" على ظُرُوف"

قياس كُلّ اسم رباعي ثالثة مدة صحيح اللام نحو "قضيب، وظريف ، وسرير وعمود ، وكتاب ، أن يجمع على فعُل" فتقول ، قُضُب ، ظُرُف ، وسُرُور ، وعُمُد ، وكُتُب أمَّا قولهم : في جمع ظريف "ظُرُوف" بزنة فُعُول فمختلف فيه .

فيرى الخليل[١] أنّ "ظُرُوفا" ليست جمعًا لـ "ظريف" وإنما هي جمع لـ "ظَرْف" وإنْ كان غير مستعمل ، ويكون "ظِرْف" في معنى "ظَريف" كما يُقال "عَدْل" في معنى "عادل"فيكون "ظرف" و "ظروف" مثل: فلس وفلوس وعلى هذا يكون "ظروف" مِمّا جمع على غير واحده المستعمل ؛ إذا هو تكسير ما لم يُنطق[٢] به ، ونظير هذا قولهم : مذاكير ، فالتقدير أنه جمع لـ"مذكار" و "مذكار" في معنى ذكر ، وإنْ لم يُسْتَعْمَلُ إلا أنَّ هذا قياسه[٣].

وقال الجرمي : ظُروف جمع ظريف على غير قياس ، كما أنَّ كثيراً من الجموع قد خرجت عن بابها حملاً على غَيْرها ، كقولهم : في جمع "زَنْد : أزناد ، وفي جمع "زمن" : أزمن" قال : والدليل على أنَّه جمعه ، وأنّه ليس مثل "مذاكير" أنّك إذا صغرته قُلت: ظُرَيِّفون" ولا يُقال ذلك في مذاكير ، وهذا يدل على أنَّ "ظُرُوفا" جمع لـ "ظريف" وإنْ كان غير قياسي[٤].

وقدْ رَدّ الرضى قول الجرمي قال: "ولا دليل فيما قال، لما ذكرنا ، في باب التصغير أنّ "مشابه" يُصَغَرّ على "شُبَيْه" ،وإن خالف فيه أبو زيد[٥]" مراده: إنْ جاء بعض الجموع على واحدٍ مهمل ، وله واحد مستعمل غير قياسي ، رُدّ في التصغير إلى المستعمل لا إلى المهمل القياسي فيقال في :

---

(١) شرح الشافية للرضى ١٣٨/٢ ، والتخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٦٠/٢ ، والمفصل ص١١٥ .
(٢) شرح ابن يعيش ٥٠/٣ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٣ ، وشرح الشافية للرضى ١٣٨/٢ .
(٣) الكتاب ٦٣٦/٣ ، وشرح الشافية للرضى ١٣٨/٢ .
(٤) شرح الشافية ١٣٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٥ ، وانظر: الكتاب ٦٣٦/٣ ، ٦٣٧ .
(٥) شرح الشافية ١٣٨/٢ ، ١٣٩ .

محاسن ومشابه : حُسيِّنان وشبيِّهات . وفي العاقل : شُبيِّهون ، وحُسيِّنوث ، أمّا أبو زيد يردّه إلى المهمل القياسي ، فيقول : مُحيْسِنون ، ومُشَيْبِهُون ومُحيْسِنات ، ومُشَيْبِهات[١].

وذهب المبرد وابن السراج ، إلى أنّ قولهم : ظروف : جمع على حَذْف الزائد ، قال ابن يعيش (جاءوا به على حَذْف الزائد ، كأنّه جمع ظَرْف ، وإن لم يُستَعْمل على نحو : فلس وفلوس ، وظَرْف "في معنى ظريف ، كما قالوا عَدْل في معنى عادل"[٢].

والأولى أنْ يحمل "ظروفُ" على أنّه جمع لـ "ظريف" على غير قياس كما في قول الجرمي ، وخاصة أنّه قد جاء عن العرب جموع خارجة عن أبوابها ، وهي أكثر من أن تُحْصَى ولا داعي للتكلف كما في قولي المبرد وابن السراج .

---

(١) شرح الشافية ١/٢٦٩ .
(٢) شرح ابن يعيش ٥/٤٧ .

قياسية جمع الجمع

يرى سيبويه[١] أنَّ جمع الجمع مطلقا سواء أكان جمع قلـــة أم كـــثرة وجمع اسم الجمع واسم الجنس مطلقًا اختلفت أنواعه أم لا ، ومنه المصـــدر ليس بقياس مُطَّرِدٍ ، وإنما يوقف عندما جمعته العـــرب مـــن ذلـــك ، ولا يُتجاوز إلى غيره ؛ لأنَّ الغرض من الجمع الدّلالة على الكـــثرة ، وهـــي حاصلة بلفظ الجمع ، فليس ثمّت حاجة إلى جمع آخر ، قال "لَيْسَ كُلُّ جمع يجمع كما أنّه ليس كُلّ مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما أنَّهُمْ لا يجمعون كُلّ اسـم يقع على الجميع ، وقالوا : التُّمْرَان ، ولم يقولـــوا ، أَبْـــرَار"[٢]، فأســماء الأجناس كالبُرّ والشَّعير لا تجمع لأنَّها ألفاظ دالة على الجنس جميعة فـــلا حاجة إلى جمعها[٣]، والمصادر التي يُدَلُّ بها على نوع المصدر لا تجمـــع أيضاً ، كالقتل والضرب والشتم ، والسَّبّ ، فلا يُقّال : قتول وضُـــرُوب ، وشتوم وسبوب ، وإنّما جاء: أشغال ، وعقول وحلـــوم ، وألبـــاب ، فـــلا تقاس ولا تتجاوز[٤].

فإنْ جاء شيء من ذلك مجموعًا عن العرب ، فإنَّما قصدهـــم بذلـــك اختلاف أنواعه كقولهم : التُّمْرَان والتمور[٥].

وذهب المبرد[٦] إلى جواز جمع الجمع إذا اختلفت أنواعـــه ، قـــال : "الجمع يُجْمَعُ إذا اختلفت أنواعه ... وكذلك تقـــول : طريـــق وطـــرق ، وطرقان ، وأوطب وأواطب ، .. وما لم أذكر من الجمع فجمعه جـــائز إلا ما كان على مثال ، مفاعيل أو مفاعل ، فإنّـــه لا تكســـير يتجـــاوز هـــذه الغاية"[٧] ووافقه ابن مالك[١].

---

(١) الكتاب ٦١٩/٣ .
(٢) الكتاب ٦١٩/٣ .
(٣) شرح السيرافي ٤١/٥ .
(٤) النكت للأعلم ١٠٢٢/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٢٠٨/٢ .
(٥) شرح السيرافي ٤١/٥ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٦٨٢/٢ .
(٦) شرح السيرافي ٤١/٥ .
(٧) المذكر والمؤنث للمبرد ص١١٣ ، ١١٤ ت رمضان عبدالتواب وآخر.

ومن باب التوسعة والتيسير أرى جواز جمع الجمع بنوعيه وخاصة الجمع الدّال على القِلّة ، لأنّ المعول عليه في القياس هو كثرة المسموع، وقد سمع جمع كثير من جموع القِلة ، كالأيدي والأيادي ، والأسلحة والأسالح ، والأقوال والأقاويل ، والأسورة والأساور ، ومن أسماء الأجناس كالتُّمْرَان والتمور ، وأسماء الجمع كقوم وأقوام ، ورهط ، وأراهط . والمصادر المتنوعة : كالعقول والحلوم ، والألباب[٢].

---

(١) المساعد ٣/٤٨٧ .
(٢) التباين في تصريف الأسماء ص١٦٩ ، ١٧٠ ،وشرح الشافية ٢/٢٠٩ .

وزن "أرطى"

أرطى عند سيبويه بزنه "فعْلى" قال: "وتلحق – يعْني الألف – رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير تأنيث ، فيكون "فعْلى" نحو: علقى ، وتترى وأرطى ، ولا نعلمه جاء وصفا إلا بالهاء ، قالوا : ناقة حلباة ركباة"[١]، وقال ابن جنى "ويدلك على زيادة الألف في آخره قولهم : أديم مِأروط ، إذا دبغ بالأرطى ، وهو شجر ، فالهمزة كما ترى أصل فاء ، والألف زائدة ... ويدلك على أنَّ الألف في قول من قال "مأروط" زائدة للإلحاق لا للتأنيث ، تنوينها ولحاق الهاء في قوْلهم : أرطاة واحدة ، بها سُمّى الرجل "أرطاة ، ولو كانت الألف للتأنيث لما جاز تنوينها ، ولا إلحاق علم التأنيث لها ، كما لا يجوز شيء من ذينك في "حُبْلى" ، ولا "حبارى""[٢].

و "أرطى" عند الأخفش بزنة "أفْعَل" فالهمزة زائدة، والألف في آخره منقلبة عن ياء بدليل قولهم : "أديم مَرْطى ، كَمَرْمِيّ من : رميت[٣]، وتنون "أرطى" لأنها نكرة بمنزلة "أفكل وأيْدع ، وتكون : "أرطاة" على هذا "أفْعَلَة" مثل : أرملة ، وإن لم تكن وصفاً"[٤].

قال الرضى : "أقول: يجوز أن يكون "أرطى : فعْلى ، لاشتقاق آرط ، ومأروط منه ، والألف للإلحاق ، لقولهم: أرطاة ، وأن يكون "أفْعل ، بدليل راطٍ ومَرْطى""[٥].

---

(١) الكتاب ٤/٢٥٥ .
(٢) سر الصناعة ٢/٦٩١ ، ٦٩٢ .
(٣) سر الصناعة ٢/٦٩١ .
(٤) المنصف ١/٣٧ .
(٥) شرح الشافية ٢/٣٤٣ ، وانظر: شرح المفصل ٩/٤٧ ، والأشباه والنظائر ٣/٦ .

قلب المد الأصلي همزة في "مصائب"

من مواضع قلب الياء همزة أن تقع الياء بَعْد ألف "مفاعل": أو شبهة بشرط أن تكون مَدّة زائدة في المفرد نحو قصيدة وقصائد ، وصحيفة ، وصحائف وسفينة وسفائن ، وكتيبة وكتائب ، فإنْ كانت الياء غير مدة في المفرد فلا قلب في نحو مصيبة ومصايب ، ومن ثَمّ عُدّ قولهم مصائب من الغلط عند سيبويه[١].

فسيبويه يرى أنّ قلب الياء همزة في جمع نحو مصيبة على مصائب غلط ممن قلبوا ، قال: "فأمّا قولهم : مصائب ، فإنَّه غلط منهم ، وذلك أنَّهُمْ توهموا أن "مُصيبة" فَعِيلة ، وإنما هي مُفْعِلة ، وقد قالوا مصاوب"[٢]، وقال: "وقالوا: مصيبة ومصائب فهمزوها ، وشبهوها حيث سكنت بـ "صحيفة" وصحائف"[٣].

ومراد سيبويه : أنّ كُلّ واو ساكنة معتلة في المفرد ، وهي عين منه ، متى جمعنا صحت في الجمع ولم تهمز ، وأصل مصيبة ، مَصْوِبة بزنة مَفْعِلة فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، وقلبت الواو ياءً لمجانسة الحركة المنقولة فإذا جمعت فالوجه أن يُقال : مصاوب ، بردّ الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلبها ، فالذين قالوا : مصائب "فهمزوا توهموا أنّ مصيبة فعلية[٤]، وإنما هي: مُفْعِلة "على ما ذكرت لك ، والإعلام بالنقل والقلب معًا لا يغيران في الميزان.

ولم يعتبر أبو الحسن الأخفش "مصائب" بالهمز من الغلط ، بل راح يَعْتَلّ له فقال:" [٥]وأمّا: مصائب" فكان أصلها : مصاوب ؛ لأنّ "الياء" إذا كانت أصلها الواو ، فجاءت في موضع لابُدّ من أن تحرك فيه قلبت "الواو" في ذلك الموضع إذا كان الأصل من الواو ، فلما قلبت صارت كأنها قد أفسدت حتى صارت كأنها الياء الزائدة ، فلذلك همزت ، وناس من العرب

---

(١) الكتاب ٣٥٦/٤ .
(٢) الكتاب ٣٥٦/٤ .
(٣) الكتاب ٣٥٦/٤ .
(٤) المنصف ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ٥١٢/٢ .

يقولون: "المصاوب وهو قياس" مراده: أنّ الذي شجع من قال: مصـــائب" فهمز أنّه رآها قد اعتلت في الواحد بأنْ قلبت الواو فيه ياء ، فتوهنت العين بالقلب ، فأشبهت الياء الزائدة في نحو صحيفة – لأنّها في الحقيقة ليســت من الأصل ، وإنما هي بدل من العين ، فلمّا لم تكن الأصل بعينه أشــبهت الزائد ، فقلبت في الجمع همزة[١].

وما اعتل به الأخفش ليس بمتين فيلزمه أنْ يَقُول في جَمْع (مقام مقائم) ولكنه لمّا سمع (مصائب) احتال بَعْدَ السماع بما يكون فيه بعض العـــذر ، ولا يقطع بأنّ هذا خطأ من العرب ما وجد له وُجَيْهًا ما[٢].

---

(١) المنصف ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .
(٢) المنصف ٣١٠/١ .

الأصول النحوية عند البصريين ومصادرها

عُني كثير من الباحثين – قدامى ومحدثين – بالحديث عن الأصـــول النحوية عند البصريين ، وتكاد آراؤهم تتفق على أنَّ الأصـــول النحويـــة التي بنى عليها نحو البصريين واحدة ، بيد أنَّهَمْ لم يشـــيروا إلـــى تطـــور الأصول عندهم ، فقد نظروا إليها ناضجة تامة ، فأقاموا حكمهم على هـــذا الأساس يقول أحمد أمين : "إننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ، ناضجاً هو كتـــاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سُنّة طبَعية مـــن نشوء وارتقاء"[١].

والمتأمل في الأصول النحوية عند البصريين لا يرتابه شك في أنّها لم تنشأ ناضجة تامة – كما يراها الباحثون – في كتاب سيبويه ومن بَعْدَه مـــن النحاة بل مرت في نشأتها وتدرجها نشأة النحـــو وتدرجـــه ، فقـــد بـــدأت أصولهم بسيطة ثُمّ نمت نمو النحو ، وإذا كنّا نجزم بأنَّ النحو لم يكن وليـــدًا على يد سيبويهِ ، لأنّه ولد قبل ذلك ، نقطع بأنَّ هذا الوليد لم يكتمل شـــبابه ويورق عودة إلاّ على يد سيبويه ، فكذلك حال الأصـــول النحويـــة عنـــد البصريين لم تكن وليدة على يَدَ سيبويه ومن تلاه ، بل عاصرت النحو فـــي مهده صَبَيّاً حتى غداً يافعاً قوياً على يد سيبويه .

فابن أبي إسحاق كان نسيجًا وحده في مجال القياس والعلة ، فـــهو أوّل من بعج النحو ومَدّ القياس ، وشرَح العلل" ، ولمّا سُئِل يونس عنه ، قـــال "هو والنحو سواء" أي هو الغاية .

وأبو عمرو بن العلاء كان معاصراً لابن أبي إسحاق ولم يتشدد تشدده في القياس ، بل راح يتلمس لمنطوق العربي ما يحمله على الصواب بـــدلاً من تخطئته ففي الوقت الذي يخطئ فيه ابن أبي إسحاق الفرزدق في قوله:

وعض زمان يابن مروان لم يدع * من المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٨٥ .

قال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء رفعت : "مجلفا" فقال له : على ما يسوءك وينوءك ، قال أبو عمرو فقلت له أصبت ، هو جائز على المعنى على أنه : لم يبق سواه[1].

ألا يدل هذا على نشوء الأصول النحوية عند البصريين ، وأنها عرفت قبل سيبويه بزمن ليس باليسير ، وأنها سايرت في نشأتها وتدرجها نشأة النحو وتدرجه ، بيد أنّها ما اكتملت ونضجت إلا على يد سيبويه ومن تلاه من البصريين .

ومِمّا لا مرية فيه ولا شك أنّ ثمّة عوامل ساعدت على تكوين تلك الأصول ونموها ونضجها عند البصريين منها ، صلة البصرة العميقة بالتيارات الفكرية[2]، فقد انتشرت في البصرة علوم كثيرة كانت مدعاة لأنْ ينتقي البصريون أصولهم ، لتأثرهم بتلك البيئة التي يعيشون فيها ، إذ ظهرت في البصرة معارك فكرية بين فرق إسلامية كالمعتزلة ، والخوارج، والشيعة ، والنحويون يعيشون هذا الصراع فكان لِزامًا أن يتأثروا بهذه النزعات الفكرية التي تحوط بهم ، وهم ليسوا بمنأى ومَعْزل عنها ، بل كان منهم من عاصر بعضا من علماء الفرق الكلامية ، فعيسى بن عمر الثقفي المتوفى ١٤٩هـ ، ويحيى بن يعمر المتوفى ١٣١هـ عاصرا الحسن البصري المتوفى ١١٠هـ ، وواصل بن عطاء المتوفى ١٣١هـ ، كما عاصر أبو عمرو بن العلاء المتوفى ١٥٤هـ ، عمر بن عبيد المعتزلي المتوفى ١٤٢هـ ، ويذكر أنّ أبا عمر بن العلاء كان وطيد الصلة بالحسن البصري ، وكان بينهم صداقة ومحبة[3]، ولاشك أن معاصرة هؤلاء النحاة لأصحاب الفرق الكلامية وخاصة المعتزلة التي عرفت بالجدل كان له كبير الأثر في اختيار هؤلاء لأصول نحوهم .

ومنها ظهور الدّراسات النحوية عند الكوفيين ، فقد كان لظهور الدراسة النحوية في الكوفة كبير الأثر في اختيار البصريين أصولهم ، ومنها ، اهتمام الخلفاء والأمراء بالنحو ، فقد عني الأمراء بالنحو عناية

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٠ .
(٢) فجر الإسلام أحمد أمين ص٢٥٩ ، ٢٨٦ .
(٣) شذرات الذهب ١٥٧/١ ،وضحى الإسلام ٩٦/٣ ، وفجر الإسلام ٣٦٣/١ .

كبيرة فها هو ذا عبدالملك بن مروان قيل له : لقد عجل إليك الشيب يا أمير المؤمنين ، فقال: "شيبني ارتقاء المنابر ، وتوقع اللحن"[١]، وروى أن الحجاج قد نفى يحيى بن يعمر النحوي إلى خراسان لأنّه لحن أمامه حيث رفع خبر "كان" بدلا من نصبه"[٢].

ويروى أنّ أبا عمرو بن العلاء قال : "كُنْتُ هاربًا من الحجاج بن يوسف الثقفي وكان يشتبه على "فَرْجَة" هل هي بالفتح أو بالضم ، فسمعت قائلاً يقول:

رُبَّما تجزع النفوس من الأمـ * ـر له فَرْجَة كحل العقال

بفتح الفاء من "فَرْجة" ثم قال: إلاّ أنه قد مات الحجاج ، فما كنت أدري بأيهما كنت أشد فرحًا ، بقوله : فَرْجه ، أو بقوله : مات الحجاج"[٣].

قصارى القول : إن النحو قد حظى باهتمام كبير في البصرة ، ممّا كان له انعكاس إيجابي على أصول النحويين البصريين ، فقد غدت أصولهم موسومة بالتميّز دقيقة الملامح ، محددة القياس ، منطقية التفكير خاضعة للعقل ، بعيدة عن الأهواء[٤].

فالأصول عند البصريين خضعت لظاهرتين، لغوية ، وعقلية أمّا اللغوية فقد خضعت لمجموعة من الشروط الدقيقة المتشددة كالنقل عن العرب الخلص المقطوع بعراقتهم في العروبة من سكان البوادي ، والدقة والتحري عن الشواهد المقطوع بسلامتها .

أمّا العقلية ، فقد رضخت لمنطق العقل بعيدة عن الأهواء خضعت للشواهد الموثوق بصحتها ، كثيرة النظائر ، ولها قياسات سليمة تقوم على معايير وحقائق منطقية[٥].

أمّا المصادر التي اعتمد عليها البصريون فهي كالتالي :

المصدر الأول :

فصحاء العرب ، وقد كان الأخذ عنهم من ناحيتين :-

---

(١) البيان والتبيين ٢/٢١٨ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص١٨ .
(٣) نزهة الألباء ص٣٢ .
(٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص٨٧ ، ٨٨ د/فتحي الدجني ط(١) ١٩٧٤م .
(٥) السابق ص٨٩ بتصرف .

١ - فصحاء البصرة ، فقد كان فيها من القبائل العربية ما يُقدّر بحوالي ١٩٢ قبيلة قد استوطنت البصرة ، في بدء نشأتها ، وقد حافظت هذه القبائل على عادتها ولغتها"[1]، وقد كان لسوق المربد دورٌ كبيرٌ في استقطاب الفصحاء والبلغاء . قال ابن سلام "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"[2].

الثانية :

فصحاء البادية ، لم يكتف البصريون بالأخذ عن سكان مَصَرَهم ممن عرفوا بالفصاحة بل رحلوا إلى البادية حيث صفاء اللغة ونقاؤها وقد بدأت هذه الرحلات إلى البادية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ولم تقتصر هذه الرحلات على الرواة فحسب بل شاركهم فيها النحاة من أمثال يونس بن حبيب ، وأبى عمرو بن العلاء ، وفيه دليل على اهتمام البصريين المتزايد ، فقد روى أنّهم لم يأخذوا عن الأعراب الذين جاءوا المدن ، ومن ثمّ استبعدوا كثيرًا من لغات القبائل المجاورة لليمن ومصر ، والشام والعراق ، والسواحل العربية المطلة على الخليج العربي ، المحاذية لإيران .

فقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي "إن الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب وهم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم اللذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمة ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، فإنّه لم يُؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البوادي مِمّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم . فإنّه لمّ يُؤخذ عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانيّة ، ولا من تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني

---

(١) ظاهرة الشذوذ ص٩٠ .
(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ص١٢ .

حنيفة ،وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمجاورتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حضارة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[١].

ونتيجة لهذا أَبَى البصريون الأخذ إلا عن أفصح القبائل الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأمم المجاورة ، ومن ثَمّ رفضوا الأخذ عن الأمم المجاورة للأعاجم لما عرض للغاتهم من الاختلال والفساد والخطل .

لم يكتف البصريون بالتشدد في الأخذ عن القبائل التي وثقوا فيها بل كان تشددهم في الروايات أكبر وأعظم فلم يقبلوا إلاّ الروايات التي وثقوا بصحتها ولم يقبلوا مَن كلّ الرواة ، لأنّ الرواية أصبحت في عصرهم وسيلة من وسائل التكسب ، ومن ثمّ عمد كثير من الرواة إلى الوضع والكذب[٢]، ولذلك لم يأخذ البصريون إلاّ عن الرواة الثقاة كابي عمرو بن العلاء ، والأصمعي وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، وأبي عمرو الشيباني ، وقد كان منهم كعبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب[٣].

وإذا كان البصريون قد حددوا الأماكن التي تأخذ عنها اللغة ، كان للزمن عندهم أيضاً اعتبارٌ وقيمة ورأوا أنّه كلما تقادم العهد ، ازداد اختلاط العرب بالأعاجم والمولدين فضعفت سلائقهم ولانت طبائعهم ، فقسموا الشعراء من حيث الاستشهاد بشعرهم إلى أربع طبقات طبقة الشعراء الجاهلين وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى والنابغة، طبقة المخضرمين ، وهم مَنْ أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد ، وحسان ، والعباس بن مرداس السلمي ، والشماخ ، وطبقة الإسلاميين ، وهم من كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، وطبقة المولدين ، وهم مَنْ بعدهم كبشار وأبي نواس[٤].

---

(١) المزهر ٢١١/١ ، ٢١٢ .
(٢) الأغاني ٣٤٢/٥ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٥ ، ٢٦ .
(٤) خزانة الأدب ٣/١ ، ٤ ، دار العصور للطباعة والنشر .

وقد اتفق العلماء على صحة الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية (الجاهلين والمخضرمين) أمّا الطبقة الثالثة ، وهم الإسلاميون كجرير والفرزدق ، فقد رأوا صحة الاحتجاج بشعرهم ، وإن كان ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء ومن تابعهما يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، وأمّا الطبقة الرابعة وهم المولدون كبشار ، وأبي نواس فقضوا بأنّه لا يحتج بكلامهم مطلقا ، وإن كان الزمخشري يقضي بصحة الاحتجاج بكلام من يوثق منهم .

وفي كتاب سيبويه استشهاد للخليل لشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول أمّا الطبقة الرابعة فلم يستشهد ببيت واحدٍ لواحدٍ منهم .

المصدر الثاني : القرآن الكريم :

مما لا ريب فيه أنّ لغة القرآن الكريم ، أفصح لغات العرب[1] ، وأنّها في القمة من الفصاحة والبلاغة ، والرقي والكمال ، ولذلك لم يختلف أحدٌ من النحاة في أنّ القرآن الكريم يُعَدّ أصلاً من أصول الاستشهاد على إثبات القواعد النحوية .

وقد بنى البصريون كثيرًا من أصولهم وقواعدهم على شواهد ونصوص قرآنية فكتاب سيبويه وهو أول عمل متكامل يمثل قمة النضج وتمامه للأصول البصرية يضم بين دفتيه ٤٢٣ ثلاثة وعشرين وأربعمائة آية سوى المكرر منها وهو لأكبر دليل على أنّ البصريين اعتمدوا في أصولهم على شواهد قرآنية .

وقد بالغ بعض الباحثين في الطعن على البصريين بدعوى أنهم أخضعوا القراءات القرآنية لأصولهم وأقيستهم ، فأخذوا منها ما وفقها ورفضوا منها ما خالفها ، وقضوا على القراءات المخالفة لهذه الأصول والأقيسة بالشذوذ[2]. قال بعضهم "وقد استبعد البصريون من منهجهم

---

(١) المزهر ٢١٣/١ .
(٢) سيبويه والقراءات د/أحمد مكي الأنصاري ص٥٢ ط ١٩٧٣م ، والمدرسة الكوفيه ص٣٣٧ .

الاستشهاد بالقراءات إلاّ إذا كان هناك شعر يسندها ، أو كلام عربي يُؤديها أو قياس يدْعمها"(١).

أقول ، ادعاؤهم بأنّ البصريين لم يستَشْهدوا بالقراءات يـــرده النظـــر والتحقيق ، فمعظم البصريين وخاصة النحويين منهم كانوا من قراء القرآن أمثال أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم ، وابن أبي إسحاق ، بل ومؤسس علم النحو أبو الأسود الدؤلي. وكان لكل منهم أحرفٌ انفرد بها ، فكيف نقضي بأنَّ جماعة مـــن القـــراء ابتعدوا عن الاحتجاج بالقراءات ، والبصريون لم يحتجوا بآراء مفـــردة أو أقوال أحادية ، بل كانت شواهد قرآنية أو شعرية أو نثرية لعدد من الأمثلـة والشواهد المتباينة ليثبتوا قواعدهم وأصولهم ، أمّا سيبويه وهو صاحب أول عمل متكامل يمثّل فكر البصريين ويبين عن أصولهم وأقيستهم لأنّه نتـــاج تجارب سابقة وجهود علماء أفْنَوْا أعمارهم في الدرس النحـــوي ، فـنراه يَستَشْهد بقراءات قرآنية كثيرة ، ولم نره يقضي على واحدة منها بالشذوذ ، فيعد قول من ادعى أن البصريين لا يجيزون الاستشهاد بالقراءات القرآنيـة ضربًا من التخمين أو الخيال .

واقرر أنَّ المرجع في الحكم على منهج البصريين ومعرفة أصولـــهم وأقيستهم هو كتاب سيبويه ، فهو بحق الأصل والمصدر الحقيقـــي لمنـــهج البصريين ، ومن ثم لزاماً أن يحتكم إليه ويعول عليه في القضـــاء علـــى المنهج البصري ، لأنه لا يمثّل فكر سيبويه وحده ، بل هو نتيجة لتجـــارب علماء قبلة نقل عنهم سيبويه ، فكان له الأثر الفعال فـــي بنـــاء صرحنـــا النحوي .

أمّا النحاة بَعْدَ سيبويه كانت لها أحكام فرعية تفردوا بها كأمثال المبرد – خرجت عن الأصول الثابتة ،وهؤلاء لا يمثلون منـــهج البصرييـــن لأنَّ كثيراً من أحكامهم التي تفردوا بها مردها إلـــى اجتـــهادات خاصـــة بـــهم خالفت الأصول الثابتة الراسخة عند البصريين ، والمعول عليه في القضاء على منهج البصريين ومعرفة أصولهم وأقيستهم هو الكتاب لا غير .

---

(١) القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية د/عبدالعال سالم مكرم ص٩٧ ، ط٢ / ١٩٧٨م .

أمّا الحديث الشريف فلم يجعله البصريون أصلا يُعتمد عليه في تقعيدهم ، وكتاب سيبويه المعول عليه في القضاء على منهج البصريين لم يشتمل إلا على ثمانية أحاديث استشهد بها سيبويه في مجال النحو[١]، ومرد ذلك عندهم إلى أنّ الحديث كان يُرْوَى بالمعنى ، ومن الرواة مولدون لم ينشأ على النطق بالعربية الصحيحة ومن ثم وقع اللحن في كلامهم ، ودليل تصرف الرواة في ألفاظ الحديث، أننا نرى أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً ، فنرى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية، ومن هذه الألفاظ ما هو على النسيج العربي ، ومنه ما يخالفه ، لأن الرواة كانوا معنيين بالمعنى متى أصابوه فبأي لفظ أطلقوه ، غير ملتزمين بالألفاظ التي تلقى فيها المعنى أوْ لا"[٢].

وقد توافرت للبصرة مقومات الفصاحة فهي تقع على طرف البادية ، وأكثر عربها قيس وتميم ، وهما من أفصح العرب ، ومن أوّل القبائل التي يُحتَجّ بكلامها ، ويحيط بالبصرة قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الحمراء وفيها سوق "المربد" تعقد فيها المجامع ذات الشأن يتبارى فيها الخطباء ، والشعراء ، ليفصحوا عن جيد خطبهم وعظيم شعرهم ، ثُمّ الرحلات المتبادلة بين علماء البصرة وأعراب البادية والجزيرة العربية ، التي جاب بواديها الأصمعي ، وأبو عبيدة ، ويونس وأبو زيد ، والخليل وغيره ، ممّا كان له كبير الأثر في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم[٣]، ومن ثمّ وقف النحويون البصريون من المساع موقفاً صارماً يتسم بالدقة والشدة ، فلم يرضوا بكلّ مسموع ، بل وضعوا ضوابط محكمة في الأخذ عن القبائل ، مُجْمَلُها عدم الاختلاط ، والبعد عن منافذ الدخيل وأن يكونوا ضاربين في البداوة ، فأخذوا عن القبائل المقطوع بعراقتها في العربية المصونة من رطانة الحضارة الأجنبية[٤]، ومن ثمّ حصروا الأخذ عن قبائل معينة سَمَّوْها واعتدوا بلغتها[٥].

---

(١) الكتاب ٧٤/١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٨/٢ ، ٣٩٣ ، ٣٢/٢ ، ٢٦٨/٣ ، ١١٦/٤ ، مجملة ما في الكتاب ثمانية أحاديث ، ينظر فهارس الكتاب ٢٩/٥ .

(٢) خزانة الأدب ٢٣/١ ، المطبعة السلفية ١٣٤٧هـ، والقياس في اللغة ص ٧٣ .

(٣) في أصول النحو ٢١٧ ،وما بعدها سعيد الأفغاني .

(٤) الموجز في نشأة النحو ص٢٥ د/محمد الشاطر.

(٥) النحو العربي نقد وبناء ص٣٩ .

وقد كان للقياس في نحو البصريين حظ كبير ، فهم أهـــل القيــاس ، وأصحاب التشدد فيه ، فقياسهم على المشهور من كـــلام العــرب[١]، ولا يلتفتون إلى كلّ مسموع ، بل لزامًا أن تكون الشواهد المحتج بها للتقعيـــد النحوي ، أو محل الاستنباط ، جارية على ألسنة الفصحاء الموثوق بـــهم ، وأنْ تتوافر لهذه الشواهد الكثرة بحيث تمثل اللهجة الفصحـــى ، وبحيــث يمكن أنْ يستنتج منها القاعدة الكلية المطردة[٢]، وما جاء من القليل الذي لا تشمله قواعدهم تَحَرَّوْا من صحة نقله عن فصحاء العرب ، فإن صح لـــهم ردّوه إلى قواعدهم بالتقدير والتأويل[٣]، وإلا حملوه على الشذوذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، ومن ثَمّ لا يكون هذا القليل أساسًا في حكم[٤] أو تُبْنى عليه قاعدة .

فالبصريون أهل القياس وقياسهم على الكثير الشائع لا علـــى القليــل النادر وليس أدل على ذلك من ذهاب الخليل إلى أنّه يُقـــال: بعْــتُ دَاري الذراعان بدرهم ، وبعت البُرَّ القفيزان بدِرْهم، برفع "الذراعان" و "القفيزان" وإن كانا في معنى الحال بتأويل : بعْتَ داري مســـعرة علـــى الذراعيــن بدرهم، وبعت البُرّ مسعرًا على القفيزين بدرهم" وإنما مَنَـــع "الذراعـــان ، والقفيزان" من النصب على الحالية – عنده – تعريفهما وكونهما اســـمين ، ولم يرض أنْ يحملها على قولهم : كلمته فاه إلى فيّ "بنصب "فـــاه" علـــى الحالية لأنّ هذا شاذ لا يقاس عليه ، ووجه شذوذه أنّه اسم جُعِـــل بمنزلـــة المصادر التي تكون حالاً وهي معرفة بالألف واللام نحو: أرسلها العـــراك أوْ بالإضافة إلى الضمير نحو ، فعلْتُ ذلك طاقتي ، وليست كُلّ المصـــادر المعرفة تكون أحوالا ، ومن ثَمّ فالأسماء المعارف أبعد أن تكون حالا مـــن المصادر[٥].

وسأله سيبويه مَرّةً : هل يُصرَف "رُمَّان" اسمًا لِرَجُلٍ؟ فأجاب قـــائلا : "لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرف[٦].

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ص٣٩ .
(٢) المدارس النحوية ص١٦١ .
(٣) الإنصاف ٢٨٩/١ .
(٤) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٧ .
(٥) الكتاب ٣٩٤/١ .
(٦) الكتاب ٢١٨/٣ .

مراده : أن الغالب في الأسماء التي في أواخرها ألف ونون ، وقبلها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ أن تكون النون زائدة ، ومن ثم تمنع من الصرف ، ولما انعدم الدليل – عنده – من اشتقاق أو غيره على كون النون من "رمان" أصلية – حملها على الأكثر .

وإن كان الشاذ – عند البصريين – ليس مِمّا يُقاس عليه ويطرد ، فإننا نجد بعضهم يهتم به محاولاً تفسيرًا له ، ومتلمساً له وجهًا يُقبَلُ به فلا يُطرح أو يُسقط من دائرة الكلام المقبول؛ ويُعَدّ الخليل من أحمد أوّل نحوى بصري يُعْنَى بالشاذ ويهتم به اهتمامًا كبيرًا بدافع تسليمه للعرب ومن ثم فتح بابِ التأويل على مصراعيه ، سأله سيبويه عن قول العرب ، كيف تَصنَعْ أصنَعْ ، فجاوز بـ"كيف" وهي ليست من حروف الجزاء ، فقال الخليل : لأنّ مخرجها على الجزاء ، ومعناها : على أي حالٍ تكن أكن"[١].

وسأله عن قولهم : "على كم جِذع بيتك مبني؟ فقال: القياس نصب "جذع" كما هو الواجب في تمييز "كم" الاستفاهمية ، وهو قول عامة الناس، فأمّا الذين جرّوا كلمة "جذع" فإنّهم أرادوا معنى "من" ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان ، وصارت "على" عوضًا منها والأصل عندهم على كم من جذع بيتك مبنى؟"[٢].

وقد أوّل الخليل قول الشاعر:

ألا رَجُلا جزاه الله خيرًا

على أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره : ألا ترونني رَجلا[٣]، وعليه فـ "ألا" عنده – حرف تَحْضيض لا تمن .

ولمّا كان هدفهم من وضع القواعد النحوية عصمة اللسان من الخطأ ، وتيسير العربية على متعلميها حرصوا على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها هذه القواعد وتشددوا في أقيستهم وكان مِنْ مظاهر فخرهم قولهم: "نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَة الضِّبَاب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذ اللغة من أهل السواد وأصحاب الكواميخ، وأكلة الشواريز"[٤].

---

(١) الكتاب ٦٠/٣ .
(٢) الكتاب ١٦٠/٢ .
(٣) الكتاب ٣٠٨/٢ .
(٤) المزهر ١٢٨/١ .

أسباب الخلاف بين النحاة النحويين البصريين

بتتبعنا لمسائل الخلاف بين النحويين البصريين جمعا ودراسة رأينا العلماء الأوائل كانوا حريصين على تطوير هذا العلم وتثبيت دعائمه وتوطيد أركانه وأن الخلاف بينهم انطلق من الخلاف المنهجي الشخصي فوضع القواعد عندهم تأثر إلى حد بعيد بمنطلقات شخصية معتمدة على وجهات النظر الخاصة؛ فالخلاف بينهم كان مجرد مذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والرد عليها أحيانا ، فما بينهم كان منافسة هادئة أمينة متزنة لا مجال فيها لتعصب ولا لتبادل التهم ، وظل الخلاف بين رجالات المدرسة البصرية آخذاً سمت الهدوء والاتزان إلى أن أخذ شكلاً آخر؛ فبرزت ظاهرة الخلاف النحوي بين مصوب ومخطئ فلم تعُد المسائل النحوية وأوجه الصواب فيها متفقاً عليها ، بل أصبح كل عالم يجيب بما يراه دون أن يرى حرجاً في خروجه على غيره، وكانت بواكير هذا الخلاف بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حول تأويل النصب في كلمة "الطير" من قوله تعالى: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[1]، على النداء كقولك : يا زيدُ والحارثَ لما لم يمكنه يا الحارثُ ، ويرده أبو عمرو قائلاً : لو كان على النداء لكان رفعاً ولكنه على إضمار: "وسخرنا الطيرَ" بدليل قوله تعالى[2]: ﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾[3].

ومن ذلك أن عيسى بن عمر كان يقرأ : ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [4]. بنصب "أطهرَ" فقال له أبو عمرو : كيف تقول هؤلاء بنيَّ ، هم ماذا؟

فقال عيسى : عشرين رجلا . فأنكرها أبو عمرو[5].

---

(١) سبا ١٠ .
(٢) سبا ١٢ .
(٣) طبقات النحويين واللغوين ص٤١ .
(٤) هود ٧٨ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٤١ .

كما كان حُبُّ العُجْب وإثبات الذّات دافعا لمخالفة الأخفش شيخه سيبويه مع أنه كان أحفظ تلاميذه وأعلمهم، حتّى نُعِت بصاحب سيبويه أو صاحب كتابه سيبويه ، فقد روى عن سيبويه كتابه ، بل كان الطريق الوحيدة إليه إذ لا يُعْرف أحدٌ سواه قرأه على سيبويه ، أو قرأه سيبويه عليه، مِمّا جعل الصلة بينهما عميقة وأواصر الصداقة منعقدة ، وملازمة الأخفش لسيبويه مستمرة ، بيد أنه لمّا برع في النحو واشتد عوده فيه وقويت حجته جاء شيخه ليناظره : فقال: إنما ناظرتك لأستفيد مِنْك فقال له سيبويه : أتراني أشك في هذا؟"[١].

ومع ما كان بين التلميذ وشيخه من أواصر الصداقة وعظيم المحبة فقد خالف شيخه في مسائل كثيرة منها :

١ - كان الأخفش يجيز زيادة الفاء في الخبر مع خلوه من معنى الشرط ، مدعيًا أن نحو (أخوك فوجد بل أخوك فجهد) وارد عن العرب كثيرا[٢]، بدليل قول الشاعر:

وقائلة خَوْلانُ فانكح فتاتَهم * وأكرومة الحَيَّيْن خِلْوٌ كما هيا

وجعله سيبويه على حذف المبتدأ والتقدير: هذه خَولانُ"[٣].

٢ - سمع كُلٌ من سيبويه والأخفش من العرب من لا يصرفون جمع المؤنث السالم عَلَمًا يشبهون التاء فيه بتاء التأنيث ، والأخفش يَعُدّ ذلك قبيحاً ضعيفا[٤]، أما سيبويه فقد استحسنه ومن ثم أعتل له[٥].

٣ - يرى الأخفش أن الضمير في : (لولاي ، ولولاك ، ولولاه) مبتدأ وقد أناب العرب فيها الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع فأنابوا "لولاي" عن لولا أنا و (لولاك) عن لولا أنت ، و (لولاه) عن لولاهو، قياساً على إنابتهم ضمير الرفع عن ضمير الجر في قولهم: ما أنا كأنت خلافاً لسيبويه الذي يرى أن (لولا) جاره لهذه الضمائر[٦].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٦٥ ، نزهة الألباب ص٥٧ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠ .
(٣) الكتاب ١/١٣٩ .
(٤) إعراب القران للنحاس ١/٢٩٦ .
(٥) الكتاب ٣/٢٣٣ ، ٢٣٤ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٢ .

ذهب الأخفش إلى أنّ "لا سيما" من أدوات الاستثناء خلافا لسيبويه في أنّ "سي" اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح ، وما بعْدها إمَّا مجـــرور بإضافة (سى) إليه و "ما" زائدة ، وإمَّا مرفوع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف و "ما" موصولة بمعنى "الذي" ، والتقدير : لاسِيّ الذي هو زيـــد ، وإمّـــا منصوب على التمييز[١].

جَوّز الأخفش اشتقاق صيغة التَّعجب من فِعْلٍ غير ثلاثي مباشرة نحو: ما أتقنه ، وما أخطأه ، كما جَوّز اشتقاقه مباشرة من العيوب الظاهرة نحو، ما أعوره ، وما أعرجه ، خلافا لسيبويه وجمهور البصريين[٢].

ذهب الأخفش إلى جواز زيادة "الواو" على خبر "كـــان" وأخوتـــها إذا كان جملة نحو: كان خالدٌ ولا حُمْقَ عنده ، ولَيْس شيءٌ إلاّ وفيه نقـــص ، قياسا على قول الشاعر:

ما كان من بشر إلاّ ومَيّتُهُ * مَحتُومة لكن الآجالُ تَخْتَلِف[٣]

وقول الآخر:

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وفيه إذا ما * قابَلَتْهُ عَيْنُ البَصير اعتَبَار[٤]

خلافاً لسيبويه الذي لا يجيز ذلك ، ويُؤَوّل ما جاء منه عـــن العـــرب على حَذْف الخبر[٥].

إذا سُمّي بصيغة منتهى الجموع نحو مَسَاجد "فلا تُصْرَف في معرفـــة ولا نكرة عند سيبويه معتمداً على السماع ، ولأنَّ البناء وبَعْدَ التسمية بـــها على ما كان عليه قبل التسمية ، والأخفش يصرفها علمًا لزوال السبب وهو الجمع قال الرضى: "وكان الأخفش يَصْرِف نحو "مساجد" علمًـــا لـــزوال السبب وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم[٦].

ذهب الأخفش إلى جواز جمع تمييز "كم" الاستفهامية شريطة أن يكون الاستفهام والسؤال عن الجماعات والأصناف نحو: كمْ غِلْمَانًا لـــك؟ وكـــم

---

(١) الهمع ٢٣٤/١ .
(٢) الهمع ١٦٦/٢ .
(٣) لم أقف له على نسبة ، والبيت من البسيط ، الهمع ١١٦/١ ، والدرر ٨٦/١ .
(٤) لم أقف على نسبة ، والبيت من الخفيف ، الهمع ١١٦/١ ، والدرر ٨٦/١ .
(٥) الهمع ١١٦/١ .
(٦) شرح الكافية للرضى ق١ ج١٥٨/١ ت حفظي .

شهودا لك؟ إذا أردت منهما أصنافا من الغلمان وجماعة من الشـهود ، ولا يجوز جمع تمييز "كم" الاستفهامية عند سيبويه وجمهور البصريين[١].

يرى سيبويه أنّ النسب إلى "يدٌ" و "غد" : يدوى ، وغدوى بناء علـى السماع[٢].

ويرى الأخفش النسب إليهما : يَدْيِيٌّ وغَدْوى معتمِدًا على القياس[٣].

ذهب سيبويه إلى أنّك لو سميت بـ "أفعَل" صفة نحو "أحْمَر" ثمّ نكرته لا ينصرف محتجاً بأنّك إذا انكرت "أفعل" فإنما ترده إلـى حـال كـان لا ينصرف فيها قبل التسمية وهي الصفة التي تضارع الفعل قال: " فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا ، فإذا كان اسمًا نكـرة فإنمـا صَيَّرْته إلى حاله إذا كان صفة..."[٤].

ويرى الأخفش أنّه لو سميت بـ "أفعَل" ثم نكرته انصرف[٥]، ووافقـه المبرد[٦]، وحجتهما أنّه امتنع من الصرف في النكرة لأنّه صفة فإذا سُـمّى به أزيل عنه باب الصفة ، فصار بمنزلة : "أفعل" الذي لا يكون صفة[٧].

وكان المبرد ضنينًا بكتاب سيبويه معجباً به ، فقد بدأ دراسـته علـى الجرمي وختمه على المازني ثم قام بتدريسه لتلاميذه ، وكان يرفـع مـن شأنه ويُعْلي قدره ويقول إذا أراد مريدًا أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هـل ركبت البحر تعظيماً لما فيه واستصعاباً لألفاظه ومعانيه" ، وقال في تعظيم شأنه: أنّه لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلـك أنّ الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتـاج من فهمَه إلى غيره"[٨].

أقول مع إكباره لسيبويه وحبه لكتابه وحرصه عليه ، فقد خالف المبرد سيبويه في مسائل كثيرة، ولعل مخالفة الأخفش سيبويه فتحت الباب أمـام من جاءوا بعده لمخالفة أمام النحاة سيبويه ، وهذا بحق ما قلته سابقا من أنّ

---

(١) حاشية العدوي على شرح الشذور ٢٠٧/٢ .
(٢) الكتاب ٣٥٨/٣ .
(٣) الارتشاف ٦٢٢/٢ ت رجب عثمان .
(٤) الكتاب ١٩٨/٣ .
(٥) معاني القران وإعرابه للزجاج ١١٣/١ والمقتضب ٣١٢/٣ .
(٦) المقتضب ٣١٢/٣ .
(٧) المقتضب ٣١٢/٣ .
(٨) الخزانة ١٧٩/١ .

العجب ، وحب الذات كان دافعا للخلاف بين أبناء المدرسة البصرية ، فمخالفة الأخفش والمبرد سيبويه مبعثها حُبّ الظهور وأن يكون لهما أثرٌ خاص في الدرس النحوي ، فالمبرد أراد أنْ يظهر مهاراته العلمية واعتزازه بنفسه ، فهو لم يَرَ مثل نفسه ممن كان قبله ولا يُرى بعده مثله"[١]، وليس أدل على ذلك من إطلاقه على كتابه "المقتضب" لقب الكتاب المقتضب ، أسوة بكتاب سيبويه قال: "وهذا الباب قد شرحناه في الكتاب المقتضب"[٢].

و"أتينا عليه في الكتاب المقتضب ، واستقصيناه في الكتاب المقتضب"[٣].

وإعجاب المبرد بنفسه واعتزازه بعلمه ، دفعاه إلى معارضة سيبويه في بعض المسائل ، ونقده في عدد كثير منها فقد بلغت المسائل التي نقده فيها ثلاثاً وثلاثين ومائة مسألة[٤]، فمن المسائل التي خالف المبرد فيها سيبويه ما يلي:

١ - أعرب سيبويه "حديداً" في قولهم : هذا خاتمك حديداً" حال ، وخالفه المبرد حيث قال: "... فليس للحال هاهنا موضع بين ، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين ، لأنَّ التبيين إنما هو بالأسماء"[٥].
و"يرى أن المعنى لا يصح إلاّ بما اشتق من الفعل ، نحو هذا زَيْدٌ قائماً ، لأنَّ المعنى : انبهك له في حال قيامه[٦].
خالف المبرد سيبويه في زيادة "كان" في بيت الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدَار قوْم * وَجيْران لنا كانوا كِرَاما

حيث ذهب إلى أنَّ كان هاهنا عاملة قال المبرد: "وهو عندي خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أنَّ خبر "كان" (لنا) فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا"[٧].

---

(١) طبقات الزبيد ص١٠٨ ، وبغية الوعاة ص١١٦ ، ونزهة الألباب ص٢٨٠ .
(٢) الكامل ٦٥/٣ .
(٣) الكامل ١١٧/٢ .
(٤) مقدمة المقتضب ص٨٩ .
(٥) المقتضب ٢٧٢/٣ .
(٦) المقتضب ٢٧٢/٣ .
(٧) المقتضب ١١٦/٤ .

وقال سيبويه : " وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كـــان زيـــدا ، علـــى إلغاء "كان" وشبهه بقول الشاعر ، وهو قول الفرزدق" ثـــمّ أنشـــد البيـــت السابق[١].

قال المبرد: "وكان سيبويه يقول في "مقعنسس" مقاعس وهـــذا غلـــط شديد ، لأنّه يقول في مُحْرنجم : حراجم ، فالسين الثانية في : "مُقعَنْسِـــس بحذاء الميم في : محرنجم ، فإن قال قائل: إنّها زائدة ، قيل لـــه ، فـــالميم زائدة أيضًا إلاّ أنّ السين ملحقة بالأصول ، وليست الميم كذلك ، إنما هـــي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها ألا ترى أن من قال في "أسود" أسَيْود ، قال في "جَدْوَل" جُدَيْول ، فأجرى الملحق مجرى الأصلي"[٢].

وقال: وكان سيبويه يقول في تصغير: مُقعَنْسَس : مُقَيْعِس ، ومُقَيْسِس، وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في "مُقعَنْسَس ملحقـــة والملحـــق كالأصل ، والميم غير ملحقة ، فالقياس قُعَيْسِس ، وقُعَيْسِيس حتـــى يكـــون مثل : حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم"[٣].

منع سيبويه تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعـــلا متصرفـــا وأجازه المبرد قال: "اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمـــه لتصرف الفعل فقلت : تفقأت شحماً ، وتصببت عرقاً ، فإن شـــئت قدمـــت فقلت: شحما تفقأت ، وعرقاً تصبب"[٤].

قال الأشموني : "رأيت زيدًا وحده ، فمذهب سيبويه أن "وحده" حـــال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول[٥].

ويمكننا أن نجمل أسباب الخلاف النحوي بين أبناء المدرسة البصريـــة في النقاط التالية :

١ – اتساع نقاط التنافس بين العلماء والذي كان مبعثـــه حـــب الظـــهور والاستقلالية حتى وصل الأمر إلى التقليل من شأن منافسهم والحـــط من قدره ، فقد كان أبو حاتم السجستاني يقول في شيخه أبي الحســـن

---

(١) الكتاب ١٥٣/٢ .
(٢) المقتضب ٢٣٥/٢ .
(٣) المقتضب ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ .
(٤) المقتضب ٣٦/٣ .
(٥) الأشموني ١٧٢/٢ .

الأخفش : "لم يكن بالحاذق في النحو"[١] علماً أن كتاب سيبويه إنما عرف ووصل إلينا بواسطة الأخفش.

٢ – المناظرات العلمية والتي كانت تعقد بين المتنافسين بأمر من ذي سلطان باختيار من يقوم بتربية أبنائه أو رغبة في الوقف على قدره من العلم وإنصافه ، ثم يتطور النقاش بين المتنافسين والمتناظرين بقصد إظهار النبوغ الفكري والتفوق العلمي أو لبيان الحقيقة فيما وقع فيه الخلاف وما يصحب ذلك من الرغبة في المفاخرة وحب الانتصار والتحدي[٢]، وقد يتربص عالم بآخر متحينا فرصة اللقاء به بقصد الانتقام وأخذ الثأر لِمَا نال من يتجيز له أو لما نقل إليه من طعن صاحبه في علمه وفضله أو لما سمعه عنه من مخالفة في الرأي[٣].

٣ – اختلف وجهات النظر الشخصية لكل عالم ومبعث هذا الخلاف في تقديري اجتهاد خاص من النحوى يدعوه لأن يخالف عن رأي مدرسته[٤].

٤ – ما جبل عليه الإنسان من حب الغلبة والظهور وخاصة أمام الناس، فلو تناقش اثنان في مسألة بعيداً عن الناس فقد يتفقان وقد يرضى ويخضع أحدهما لوجهة نظر الآخر ، أما لو كانت المناقشة أمام الآخرين فلا يتفقان ويحاول كل منهما أن يكون له السبق والفوز والغلبة إذ يحاول كل منهما أن ينتصر لوجهة نظره ، فحب الغلبة جبلى في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة ، فكيف بالعلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد[٥]، وما نعمت اللغة وغنيت إلا من هذا السجال العلمي و "عند الصباح يَحْمَدُ القوم الثري"[٦].

---

(١) نزهة الألباب ص١٤٦ .
(٢) مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص١٢ .
(٣) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ٨٥/١ ، ابراهيم الحندود – ط١ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
(٤) الخلاف بين النحويين ص٣١ ، د/سيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ط١ .
(٥) نشأة النحو ص٣٨ .
(٦) نشأة النحو ص٣٨ .

الخـــاتمـــة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه مصابيح الدُّجى ، ودُرّات الندى .

وبعـــد :

فقد قضيت بصحبة هذا البحث فترة كنت أواصل فيها الليـــل بالنـــهار باحثا ودارسًا ، ناقدًا ، وممحصًا حتى جنيت منه ثِمَارًا طيبة ونتائج مثمـــرة أهمها وأبرزها ما يلي :

انتشار اللحن واستشراؤه كان من أبرز الدوافع لوضع النحو ، وليـــس ظهور اللحن ، فقد كان اللحن موجوداً في كلام العرب فيّ صدد الإســـلام وقبله ، إلا أنّه لم يكن خطيراً إلى الحد الذي يتحتم معه وضع شـــيء مـــن الضوابط أوْ القواعد النحوية .

كان لأبي الأسود الدُّؤَلي وتلاميذه إسهامات فعّالة في مجال الدّراســات النحوية ، وكانت إسهاماتهم النواة الأولى في الدرس النحوي ، وليس كمـــا ادّعى بعض المعاصرين بأنَّ ابن أبي إسحاق أوّلُ النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وأنّه يُعَدَّ بحق أستاذ المدرسة البصريّة ، غَضًا الطرف عن جهود أبي الأسود وتلاميذه ، وما بنى ابن أبي إسحاق فكره النحوي إلاّ على جهود هؤلاء .

كان ابن أبي إسحاق مولعًا بالقياس مُغْرَمًا به ، رافضًا كُلّ ما يخـــالف أقيسته ، وقياسه وليد الفطرة والطبيعة ، لم يكـــن فيـــه متـــأثراً بـــالمنطق الأرسطى ولا الفلسفة اليونانية ، كما ادّعى بعض الباحثين ، إذ من البدهـــي أن يقارن الإنسان بين الأشياء ليعرف صفاتها المتشابهة والمختلفـــة ، ثـــم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة أصوله ومقاييسه . وكأن هـــؤلاء يَعـــزّ عليهم نسبة الفضل إلى العربي ، وأنَّ كل فضل – عند هؤلاء – ما لم يكن مستمدًا من غير العربي فهو مَذَمّة ، انتقاصًا من العرب والعروبة ، ونسى هؤلاء أنَّ العرب قد توفرت لهم مُقوِّمات النضج الفكري ، وليس أدل علـــى ذلك من نزول القرآن الكريم بلغتهم ومخاطبته إياهم ، علمًـــا أن القيـــاس كان معروفا قبل ابن أبي إسحاق ، وقبل أن يُعْرَف في الـــدرس النحـــوي

عند رسول الله ﷺ وصحبه الكرام ، مع أن كتب اليونان لم تنقل إلى اللسان العربي إلا في عهد المنصور المتوفى ١٣٦ هجرية ، وابن أبي إسحاق توفي ١١٧هـ فأنىَّ له الاطلاع على المنطق الأرسطي أو الفلسفة اليونانية.

يُرَاد بالقياس – عند ابن أبي إسحاق – الخضوع لما يطرد من قواعد النحو ، وكان شديد التمسك به يَرَى الخروج عليه خطئا ، ولذلك كثر اعتراضه على الفرزدق لمخالفته قياسه ، فلما ضاق به ذرعًا هجاه بقوله:

فلو كان عَبْدُ اللهِ مولى هجوته * ولكن عَبْدَ اللهِ مولى مواليا

فخطئه في هجوه قائلا له : "أخطأت أخطأت ، إنما هو: مَوْلى مَوَالٍ"

كان أبو عمرو بن العلاء أوسع بكلام العرب ولغاتها وغريبها ، وأشَدّ تسليماً لهم ، على حين كان ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر يطعنان عليهم ، ففي الوقت الذي يُخطئ فيه ابن أبي إسحاق الفرزدق في قوله :

وعَضُّ زمانٍ يا بْنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ * مِنَ المَالِ إلاَ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّف

حيث رفع "مجلف" وكان حقه النصب لكونه معطوفا على كلمة "مُسْحَتًا، المنصوبة .

نرى أن أبا عمرو يحمله على وجه صحيح فيقول: هو صحيح على المعني : أي لم يبق سواه .

في زمن ابن أبي إسحاق اتّسَع الحديث عن القياس والتعليل ، وتَعَدّي النحو في ذلك الحين طور البساطة والإشارة ، فقد بَدَت اتجاهات واضحة وخلافات ظاهرة ، وآراء تُنْسَبُ لأصحابها ، وتآليف للكتب ، فابن أبي إسحاق له كتاب في "الهمز" ، وعيسى بن عمر له سبعون كتابًا في النحو أهمها كتابا "الجامع" و "الإكمال" وقد امتدحهما الخليل بن أحمد الفراهيدي.

يُعَدُّ يونس بن حبيب من أبرز البصريين الذين أفاد منهم سيبويه ، فقد كان حلقة الوصل بينه وبين آراء أبي عمرو بن العلاء ، وآراؤه وجهوده في مجال الدراسات النحوية لا تكاد تخفى على كُلّ ذى نظر، وليس كما

ادّعى بعض المعاصرين[1]: "بأنه يتردد اسمه في كتاب سيبويه ، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية – فسيبويه – على ما يبدو – لم يكن يعجب بتلك الآراء، لأنّ الخليل قد استولى عليه، وهذا الادعاء فيه جورٌ وبُعْدٌ عن النصفة، ولعله ضربٌ من التخمين، فسيبويه ينقل عن يونس مائتي مرة جُلّها آراء نحوية ، بل كان ينقل عنه – أحيانًا – أبوابًا كاملة .

كان لاختلاف منهج كُلّ من ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو بن العلاء آثارٌ بعيدة ، فقد غلب اتجاه ابن أبي إسحاق في البصرة ، وهو الأخذ بالقياس والتشدد فيه ، وشاع اتجاه أبي عمرو في الكوفة ، وهو الاتجاه الأكثر تسامحاً وقبولاً عن العرب .

تسلم راية النحو بعد هؤلاء الخليل ويونس بن حبيب ، وقد بلغا به مرحلة النضج والاكتمال، وفقد كان ليونس أقيسة ومذاهب في النحو تفرد بها، أما الخليل فقد كان له مذهب في النحو خاص به اشتقه من منهجين مختلفين لشيخيه أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وكان أكثر تسليمًا للعرب من شيخه أبي عمرو بن العلاء بدليل أخذه عن جرير والفرزدق والأخطل وذي الرمة وغيرهم من الإسلاميين الذين أبَى شيخه أبو عمر الأخذَ عنه مع أنه كان أكثر تسليماً للعرب من ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر .

كان لسيبويه دور بارز في النحو البصري فبفضل جهوده تكونت المدرسة البصرية واستقرت قواعدها وتحددت مناهجها وتميزت مسائلها وأحكمت فصولها ، فالنحو وإن كان قد ولد قبله إلا أن هذا الوليد لم يكتمل شبابه ويورق عوده إلا على يد سيبويه ، فكتابه الذي بذ به أترابه وفاق به أقرانه وعز على من بعده وأكسبه فخار الأبد يُعَدُّ قبلة النحو ومصدره فمن معينه الذي لا ينضب شرب النحاة على اختلاف العصور والأزمنة ومن أقيسته وقضاياه تفرع النحو وتعددت مسائله وضاقت عن الحصر تعليلاته وتوجيهاته .

اعتمد البصريون أصولاً صارمة وليس أدل على ذلك من قصرهم الأخذ عن قبائل بعينها ، وتثبتهم من الرواية واختبار الرواة أحيانا وقياسهم

(١) المدارس النحوية ص ٢٨ .

على الكثير المطرد لا على القليل الشاذ .

اتسم الخلاف بين النحويين البصريين في بادئ الأمر بالهدوء والاتزان إذ كانت غاياتهم تطوير هذا العلم وتثبيت دعائمه ، فالخلاف بينهم انطلق من الخلاف المنهجي الشخصي ، إذا كانوا وحدهم في الميدان فخلافهم كان مجرد مذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والرد عليها أحيانا في منافسة شريفة هادئة أمينة متزنة ليس فيها تعصب ولا تبادل التهم ، ولم تسر روح التشدد والتعصب للرأي ، ولم تبرز ظاهرة الخلاف بين مصوب ومخطئ إلا عند البصريين أصحاب المائة الثانية ، فلم تعد – عند هؤلاء – المسائل النحوية متفقا عليها ، بل أصبح كل عالم يجيب بما يراه دون أن يرى حرجًا في خروجه على غيره معتمدًا على ثقافته واستنباطه وإلمامه بالموضوع فقد كان للخليل آراء تفرد بها ، ولسيبويه آراء انفرد بها أو شاركه فيها بعض البصريين خالف بها أستاذه ، وكان الأخفش كثير الخلاف عن سيبويه فقد جاء شيخه يومًا ليناظره قائلاً : إنما ناظرتك لأستفيد منك ، فقال له سيبويه: أتراني أشك في هذا .

وخلاف الأخفش عن سيبويه فتح باب الخلاف عليه لمن جاءوا بعده كالجرمي والمازني ، والمبرد ، وكان المبرد أكثرهم نقدًا لسيبويه ومعارضة له ، فقد نقد المبرد سيبويه في ثلاث وثلاثين ومائة مسألة نحوية وقد كان المبرد أكثر البصريين جرأة في رده الرواية وتخطئته القرّاء وهو أمر لم يحمده الناس عليه .

أقام البصريون صرحهم النحوي الشامخ على أسس علمية صحيحة ومقاييس مضبوطة وقواعد محكمة مما كفل لنحوهم البقاء والدوام فنحوهم هو الذي يدرس ويعلم حتى يومنا .

لم يكن الكوفيون مدفوعين إلى الاشتغال في النحو بالدافع الذي دفع البصريين أول الأمر إليهم فقد سبقهم البصريون بمائة عام حيث عرف النحو كعلم له أصوله وقواعده ، فلما لم يجد الكوفيون بدًا من مشاركتهم هذا الفضل العظيم خالفوهم فاعتنوا بما لم يلتفت البصريون إليه فعولوا على كل مسموع وقاسوا على الشاذ .

فهرست الآيات القرآنية

التوبة

هـود

الأحاديث

أقوال الصحابة ﭬ

فهرس القوافي

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
دان	١٧٦	منهوى	١٧٠،١٦
الفرقدان	١٨٩	تعرفوني	٢١٩،٥٩
حسن	١٧١	كما هي	٢٢٦،١٠٩،١٠٨
سائله	١٥	يدعوني	١٧٣
آدها	١٦		
برودها	١٦		
ودعه	١٧		
والدها	٢٠		
كاهله	٢٠		
صميمها	١٢٥		
مفاصله	١٥٢		
اليقين	٢٣٥		
ضننُوا	٢٢١		
مواليا	٨٤،٥٣،٤٦		
عَنّي	٤٩		
غادى	٥٣		
وواشيا	٨٩		
يُغْلِيَا	٩٢		
واقيا	١١٦		

أهم المصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ت/ نخبة من العلماء . الناشر مكتبة الثقافة الدينية .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ت د/ مصطفى النماس ، الطبعة الأولى – مطبعة المدني القاهرة – ١٤٠٨هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ت د/رجب عثمان محمد الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط (١) ١٤١٨هـ – ١٩٠٨م .
- الأزهية في علم الحروف للهروي ت/عبد المعين الملوحي ط٢ مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٤٠١هـ .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، ت/ محمد بهجة البيطار – دمشق ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- إعراب الفعل ، تأليف د/إبراهيم حسن إبراهيم – ط٢ – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- الأصول في النحو لابن السراج ت د / عبدالحسين الفتلى ط (١) مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- إعراب القرآن للنحاس ، ت د / زهير غازي زاهد ط (٢) عالم الكتب ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن – للزجاج – ت / إبراهيم الإبياري – ط٢ دار الكتب اللبناني – بيروت ١٤٠٢هـ .
- الأغاني لأبي فرج الأصبهاني – مؤسسة جمال للطباعة والنشر – بيروت .
- أمالي السهيلي ت د / محمد إبراهيم البنا ط (١) مطبعة السعادة – ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
- أمالي الشجري ت د / محمود الطناحي ، ط١ مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت / محمد الفضل إبراهيم ط ١ مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت – دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ت د / زهير عبدالمحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت ط ١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت / محمد محـي الديـن عبدالحميد – دار الجيل ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشـام ت / محمـد محـي الديـن عبدالحميد ، ط ٥ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- الإيضاح العضدي – لأبي علي الفارس ت د / حسن شـاذلي فرهـود ، ط ١ مطبعة دار التأليف مصر ١٣٨٩هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت د / موسـى العليلـي – مطبعـة العاني – بغداد ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- البحر المحيط لأبي حيّان ط ٢ دار الفكر ١٤٠٣هـ .
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ت د / عيّاد الثبيتي ط ١ ، دار الغـرب الإسلامي – بيروت ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة للسيوطي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبـة العصريـة – بيروت ١٣٨٤هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ ت / عبدالسلام هارون ط ٤ مكتبة الخانجي . القاهرة .
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري د/ علي أبو المكـارم – القاهرة الحديثة للطباعة ط ١ – ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ت د/ فتحي عليّ الدين ط ١ ، دار الفكر – دمشق – ١٤٠٢هـ .
- التبيين عن مذاهـب النحويين البصريـن والكوفييـن – للعكـبري ، ت د / عبدالرحمن العثيمين ، ط ١ بيروت – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت د / محمد بركات – دار الكتـاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار الفكر – بيروت .
- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة – د/طـلال علامـة – دار الفكر اللبناني – بيروت – ١٩٩٣م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، ت د / محمـد المفـدى ط (١) ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، ت د / عـوض الفـوزي ، ط ١ مطبعة الأمانة – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- التكملة لأبي علي الفارسي ت د / كاظم المرجان ، بغداد – ١٤٠١هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ت د / عبدالرحمن سليمان ، ط ٢ – الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧هـ .
- الجنى الدّاني للمرادي ت د / فخر الدين قباوة وآخر ، ط ٢ بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب للإربلي ت د / حامد أحمد نيـل – القـاهرة – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- حاشية الصبان على الأشموني – طبع ونشر – دار إحياء الكتـب العربيـة – عيسى الحلبي وشركاه .
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي تأليف د/ عبدالعال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- خزانة الأدب للبغدادي ت / عبدالسلام هارون مكتبة الخـانجي – القـاهرة – ١٩٨٩م .
- الخصائص لابن جنى ت / محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتـاب – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه د/ هدى جنهو يتشي – مكتبة دار الثقافـة للنشر والتوزيع عمان ، ط ١ ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- الخلاف بين النحويين د/ سيد رزق الطويل – ط ١ ، المكتبة الفيصلية – مكـة المكرمة – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- رصف المباني للمالقي ت د / أحمد الخـراط – ط ٢ دار القلـم – دمشـق – ١٤٠٥هـ
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ت د / حسن هنداوي ، ط ١ دار القلم دمشق ١٤٠٥هـ .
- شرح أبيات سيبويه للنحاس ت د / وهبة متولي عمر – ط١ القاهرة ١٤٠٥هـ.
- شرح ألفية ابن معطِ لابن قواس الموصلي – ت د /علي موسـى الشـوملي ، مكتبة الخريجي بالرياض ط ١ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت د/ عبدالرحمن السيد ، و د/ محمد المختون ، مطبعة هجر ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح الجمل لابن عصفور ت د / صاحب أبو جناح ، ط١ - بغداد ، ١٤٠٠هـ .
- شرح الشافية للرضى ت د/ محمد نور الحسن وأخرين ، ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ .
- شرح شذوذ الذهب لابن هشام ت / محمد محي الدين عبدالحميد - دار الفكر .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبدالمنعم هريدي . دار المأمون للتراث ، جامعة أم القرى ط ١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح الكافية للرضى ، ت د/ حسن حفظي ، ود / يحيى بشير مصري ، ١٤١٣هـ ، ١٤١٧هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى .
- شرح كتاب سيبويه - للسيرافي ، ت ج١ د/رمضان عبدالتواب ، وآخرين وت ج٢ د/رمضان عبدالتواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ج١ ، ١٩٩٠مج٢ .
- شرح كتاب سيبويه - للرماني ت د/المتولي رمضان الدميري - مطبعة التضامن - مصر ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م . قسم الصرف .
- شرح اللمع للأصفهاني - ت د/ إبراهيم أبو عباية ، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- شرح المفصل : ابن يعيش - طبع عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي - القاهرة .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله السلسيلي ت د/الشريف عبدالله البركاتي ط ١ - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ١٤٠٦هـ .
- صحيح البخاري - ط٢ - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٢هـ .
- ضحى الإسلام - أحمد أمين ط ١٠ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ضرائر الشعر لابن عصفور ت / السيد إبراهيم محمد ، ط ١ - دار الأندلس - ١٩٨٠م .

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي – ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط٢ ، دار المعارف .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د/ فتحي عبدالفتاح الدجني – الكويت ط ١ – ١٩٧٤م .
- فجر الإسلام – أحمد أمين – ط بيروت .
- في أصول النحو – سعيد الأفغاني – المكتب الإسلامي بيروت – ١٤٠٧هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات – لمكي القيسي – ت د/محيي الدين رمضان – مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الكامل ، للمبرد ، ت / محمد أحمد الدّالي – ط١ مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٦هـ .
- الكتاب لسيبويه ت / عبدالسلام هارون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٣ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الكشاف للزمخشري – دار المعرفة – بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت د / غازي ظليمات ، وعبدالإله نبهان – بيروت – دمشق ١ ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور – دار صادر بيروت .
- اللغة والنحويين في القديم والحديث – لعباس حسن – دار المعارف ١٩٦٦م .
- اللمع في العربية – لابن جنى – ت / حامد المؤمن – عالم الكتب بيروت – ط ٢ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المبدع في التصريف لأبي حيان ، ت د/ عبدالحميد السيد طلب ، ط ١ الكويت ١٤٢٠هـ – ١٨٢م .
- مجالس العلماء للزجاجي – ت / عبدالسلام هارون ط٢ مكتبة الخانجي – القاهرة ، دار الرفاعي – الرياض – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المحتسب لابن جنى ت / على الجندي ناصف وآخرين ، ط٢ دار سزكين للطباعة والنشر – ١٤٠٦هـ .
- مدرسة البصرة النحوية – عبدالرحمن السيد ، مطابع سجل العرب – القاهرة ، ١٩٦٨م .
- المدارس النحوية د/شوقي ضيف ، دار المعارف – ط٨ – ١٩٧٤م .

- المدارس النحوية – أسطورة وواقع ، د/إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان، ط١ – ١٩٨٧م .
- مراتب النحويين – لأبي الطيب اللغوي ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم – ط٢ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ١٣٩٤هـ .
- المزهر للسيوطي ت/محمد جاد المولى ، وآخرين ، الطبعة ٤ – ١٩٥٨م .
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، ت د/محمد الشاطر ط١ – القاهرة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ت د/حسن هنداوي – ط ١ – دار القلم – دمشق – بيروت – ١٤٠٧هـ .
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب "الأصول" لابن السراج د/ ابراهيم الحندود ط١ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ت د/ علي جابر المنصوري ط١ ، عالم الكتب ١٤٠٦هـ .
- المسائل المشكلة ٠البغداديات) لأبي الفارسي ت / صلاح سنكاوي – مطبعة العاني – بغداد .
- مشكل إعراب القرآن لمكي أبي طالب ، ت/ ياسين السوّاس – المجمع اللغوي بدمشق .
- معاني الحروف للرماني ت د/ عبدالفتاح شلبي . ط٢ – مكة المكرمة – ١٤٠٧هـ .
- معاني القرآن للأخفش د/ عبدالأمير الورد – ط١ عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٥هـ .
- معاني القرآن للفراء – ت/أحمد نجاتي ، ومحمد النجار – ط٣ – عالم الكتب – بيروت – ١٤-٣هـ .
- معجم الأدباء – لياقوت الحموي ط٣ – دار الفكر – ١٤٠٠هـ.
- مغني اللبيب لابن هشام ت د/ مازن المبارك ، وآخر ط٥ دار الفكر – بيروت – ١٩٧٩م .
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده – دار الكتب الحديثة .

- المقتصد في شرح الإيضاح – لعبدالقاهر الجرجاني ت د/كاظم المرجان – دار الرشيد للنشر العراق ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد ت/ محمد عبدالخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت .
- مدرسة الكوفة – د/مهدي المخزومي ط٢ عيسى الحلبي – مصر ١٩٥٨م .
- المقرب لابن عصفور ت/ أحمد الجواري وآخر ، ط١ مطبعة العاني – بغداد – ١٣٩١هـ .
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي – د/جعفر نايف عباينة – دار الفكر – عمان ط١ – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- الموجز في نشأة النحو ، د/محمد الشاطر ط(١) مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المنصف لابن جنى ت/ إبراهيم مصطفى ، وآخر – ط١ – مصطفى البابي الحلبي – ١٣٧٣هـ .
- المنصف لابن جنى ت/ إبراهيم مصطفى ، وآخر – وزارة المعارف العمومية – دار إحياء التراث القديم – ط١ ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .
- نتائج الفكر للسهيلي ت د/ محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع – الرياض .
- النحو العربي نقد وبناء – د/ إبراهيم السامرائي – دار عمار – لبنان – بيروت ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ت د/إبراهيم السامرائي ط٣ – مكتبة المنار – الأردن – ١٤٠٥هـ .
- نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة – د/ طلال علامة – دار الفكر اللبناني – بيروت ط١ ١٩٩٢م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – محمد الطنطاوي ط٤ – مطبعة وادي الملوك – ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، مراجعة / محمد الضبع – دار الكتب العلمية – بيروت .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه – للأعلم السمتمري ت/ زهير سلطان ط١ ، الكويت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

- همع الهوامع للسيوطي ت د/ عبدالعال سالم مكرم ط١ دار البحوث العلمية الكويت – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- الوافي بالوفيات – صلاح الدين الصفدي – اعتناء س – ديدر بنغ ط٢ – ١٣٩٤هـ .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ت د/ إحسان عباس – دار صادر – بيروت .

فهرست الموضوعات

ب – المسائل الصرفية .